الهيمنة الأمريكية
ومستقبل القوى الكبرى

دكتور حسن محمد سليم



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : الهيمنة الأمريكية ومستقبل القوى الكبرى

اسم المؤلف: د.حسن محمد سليم

رقم الإيداع : ٢٠١٣/٢٢٤١٩

الطبعة الاولى ٢٠١٤

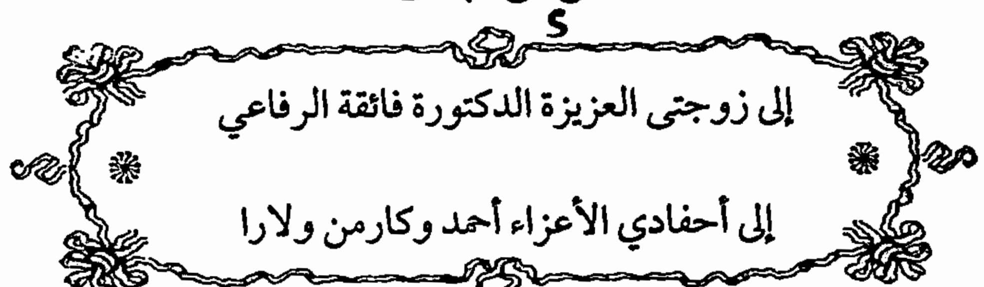
مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٤٠٤٦١١ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

الإهداء



إلى زوجتي العزيزة الدكتورة فائقة الرفاعي

إلى أحفادي الأعزاء أحمد وكارمن ولارا

المقدمة

يخطئ كل من يظن أن الولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمى أحادية الجانب في الوقت الحاضر أنها سوف تستمر على هذا الوضع إلى ما لا نهاية. فالتاريخ قد علمنا في نشوء وسقوط القوى العظمى، أن هذه القوى لا تستمر مهما طال بها الزمن، فقد تسقط هذه القوى أو تتلاشى أو تكون شريكة قوى أخرى ناشئة تظهر على الساحة الدولية أو على وشك ظهورها نتيجة لظهور بعض المتغيرات العالمية التي قد تؤدي إلى بلورة جديدة في وضع جديد في عالم متغير تطفو على سطحه بوادر أزمات اقتصادية أو عسكرية أو سياسية أو كلها، معا فتؤدي بالنهاية إلى اضمحلال هذه القوى العظمى أو تلك مع مسيرة الزمن، فإذا رجعنا بالزمن إلى الوراء حوالي خمسة قرون وفي عالم عام ١٥٠٠ بعد الميلاد لوجدنا أن مراكز القوى آنذاك كانت الصين في عهد آل منغ والإمبراطورية العثمانية وامتداداتها الإسلامية في الهند ، والإمبراطورية المغولية واليابان ومجموعة دول وسط وغرب أوروبا، وقبلها كانت هناك حضارات أخرى مثل الحضارة الإسلامية ـ والتي وصفت بأنها حضارة الأخلاق ـ والحضارة الرومانية وحضارة قدماء المصريين، وإذ ذهبنا بعيدا ربما نستطيع أن نذكر حضارة قارة بأكملها وهي حضارة قارة أطلانطس والتي انهارت وغُمرت في قاع المحيط الأطلسي، إلى غير ذلك من الحضارات والتي ليس هناك مجال لذكرها. يقول بعض الفلاسفة (توينبي) :إن التاريخ لأية حضارة بمثابة دورات حلزونية تولد وتنمو ثم تشيخ فتموت، ولكنه يرى أن القوى الحاضرة قد استفادت من خبرات التجارب السابقة ستعرف كيف تتجاوز المطبات التي أمامها. ينطبق ذلك على القوى العظمى ـ أمريكا حاليا ـ ولكن سوف تواجه هذه القوى بظهور عدد من القوى الناشئة لتتعايش معها. وفي اعتقادنا أن مستقبل القوى "العظمى سيكون عالـمًا متعدد الأقطاب وسينحصر في المستقبل في الصين واليابان وأوروبا الموحدة (إذا ما تمت إعادة هيكلتها)، وروسيا الاتحادية (مع التحفظ)

بجانب الولايات المتحدة الأمريكية، هذه القوى العظمى في المستقبل سوف تسير في محورها بعض من دول جنوب شرق آسيا وكوريا وتايلاند، أو بعض الدول الأفريقية كمصر وجنوب أفريقيا وبعض دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل، ولربما اندمجت بعض من هذه الدول مع أحد مراكز القوى العظمى، لقد برهن التاريخ بأن ما يلزم للدولة أو مجموعة الدول التي تتحول إلى قوة عظمى هي امتلاكها قاعدة اقتصادية مزدهرة، على أساس أن تعريف القوى طبقا لبول كيندي هو الدولة أو مجموعة الدول القادرة على الصمود بنفسها أمام أية قوى أخرى، إن الدول العربية يمكن لها أن تكون القوة العظمى السادسة مستقبلا في العالم إذا ما نجحت جهود بناءة وفاعلة نحو التكامل الاقتصادي والسياسي العربي بعيدا عن الانفصالية والتشكك والأنانية، وهذا ينطبق أيضا على عدد من الدول الإسلامية إذا ما تضامنت مع الوحدة الاقتصادية العربية كأمل، من الواجب أن نسعى إلى تحقيقه، أليس من المخذل أن تعمل إسرائيل على إنشاء صرح يهودي لها وتغير الاسم إلى الدولة اليهودية آخذين في الاعتبار الإمبريالية الغربية باعتبارها الآلية الأساسية في القرن التاسع عشر لتنفيذ أي مشروع استعماري في الوقت الذي ما يزال فيه العرب يختلفون على مسميات مضى عليها الزمن وانقسامات حتى داخل فلسطين الدولة الأحق بالرعاية؟ لقد قامت الدولة الصهيونية كقاعدة للاستعمار الغربي بكفاءة عالية بسبب ضعف المقاومة العربية وتخاذل الدول العربية، الأمر الذي ضمن لها استمرار الدعم الغربي العسكري والاقتصادي والسياسي «عبد الوهاب المسيري»، وعلى الأخص من الولايات المتحدة الأمريكية.

عندما شرعت في التفكير في الكتابة عن أمريكا ومع استمرار اطلاعاتي على التاريخ الأمريكي والشؤون الأمريكية وجدت أنه من الأنسب أن يتسع مجال الكتابة إلى موضوع الهيمنة الأمريكية ومستقبل القوى الكبرى لأنه في ظني أن ذلك قد يفيد كثيرا القراء في معرفة آفاق وسياسات القوى العظمى القادمة وعما

إذا كنا الاقتصاديين من دول نامية صاعدة نستطيع التخطيط لرسم السياسات المعنية التي تتلاءم ومتغيرات العصر، وأن تكون الأجيال القادمة على وعي بمنطق ومفاهيم القوى العظمى السابقة وأيضا القوى العظمى الناشئة، كيف نتحاور معها وكيف نكون طرفا فاعلا ولربما عضوا من أعضاء إحدى القوى العظمى الآتية بطريق غير مباشر، مبنيا على الشراكة والمصالح المشتركة، مع ترسيخ مفهوم أهمية العمل على تقوية القاعدة الاقتصادية والفنية والسياسية والعسكرية، وذلك بهدف الصمود الذاتي وعدم الاعتماد على الغير، ولنعلم أين نحن من هذه الديناصورات العملاقة ممثلة في القوى العظمى والتي نتعامل معها بصفة مستمرة وإلى أي مدى نحن ذاهبون، تابعين أم مشاركين؟ وعلى ذلك أخذت هذا الموضوع من الوجهة السياسية والتاريخ السياسي في العلاقات الدولية.

منذ عام ١٩٤٥، فإن الولايات المتحدة تعتبر القوة المهيمنة عالميا، حتى أثناء الحرب الباردة، فإن اقتصادها كان متقدما وأكبر من الضعف مقارنة بالاتحاد السوفيتي آنذاك، كذلك فإن قدراتها العسكرية والفن الإنتاجي الحديث لديها كان أكثر تفوقا. وبانتهاء الحرب العالمية الثانية، فإن الولايات المتحدة كانت المحرك في إنشاء العديد من المؤسسات الدولية والمؤسسات متعددة الجنسيات، مثل الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وحلف شمال الأطلنطي ـ NATO ـ والذي يوضح أن أمريكا هي القوى العالمية المحركة والسلطة العليا في العالم. وبانهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١، أدى ذلك إلى بروز الوضع المتفوق لأمريكا بدرجة أكبر، قاضيا على أعدائها، وترتب على ذلك أن تغير وضع الدول التابعة للاتحاد السوفيتي إلى دول تؤمن بمبدأ الحرية الاقتصادية وبدأت تدور في فلك أمريكا عن طريق المعونات الكبيرة والدعم غير المحدود، ولم يحدث مثل ذلك في التاريخ منذ ظهور الإمبراطورية البريطانية أن تتمتع دولة بمثل هذا التفوق الذي وصل إليه من جراء هذه التغييرات

العالمية، فأصبح الدولار الأمريكي هو العملة المفضلة في التعامل عالميا، وأصبح مصير التجارة العالمي يتم تقويمه بالدولار الأمريكي، وتم الاحتفاظ بمعظم الاحتياطيات النقدية في شكل الدولار الأمريكي. وبالتالي سيطرت الولايات المتحدة على أهم المؤسسات الدولية، وأصبح لها حضور عسكري متفوق في كل جزء من أركان العالم تقريبا. وببداية ظهور القرن الحادي والعشرين، أصبح معيار التفوق الأمريكي يفوق اصطلاح القوة العظمى حيث بدأ الحديث عن أمريكا بأنها القوى التي لا تقهر مثل: hyperpower أو unipolarity.

وقبل تحول التاريخ لصالح الولايات المتحدة، كان وقتها بروز نجم أوروبا كقوة كبرى وخاصة الدول الكبرى الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وقبل ذلك ولكن بدرجة أقل، إسبانيا والبرتغال وهولندا. ومنذ بداية الثورة الصناعية في بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن العشرين كانت أوروبا هي التي تحدد ملامح التاريخ العالمي في معظم المجالات، وكان المحرك الأساسي لديناميكية أوروبا في ذلك الوقت هو التصنيع وما صاحبه من طبيعة التوسع الاستعماري لها للدول الفقيرة. وحتى، وبعد أن ضعف دور أوروبا النسبي وبدا في الهبوط بعد الحرب العالمية الأولى وكذلك وعلى الأخص بعد عام ١٩٤٥ - أي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية - فإن أمريكا ظهرت كقوة جديدة على الساحة الدولية كنتيجة للنهضة الأوروبية ، والتي كانت الأساس في مدها بالاحتياجات الفنية الصناعية، وكان هذا خلال مرحلة الانتقال بين ظهور العالم الجديد والعالم القديم، والتي أضفت منافسة في القوة الإمبريالية بين بريطانيا آنذاك والولايات المتحدة كنجم جديد ظهر في العالم. وعموما فإنه خلال قرنين من الزمان، فإن الغرب، أولا في شكل أوروبا وتبعه الولايات المتحدة استطاعا السيطرة على العالم في ذلك الوقت، وعلى ذلك أصبح العالم المتقدم ولمدة قرن على الأقل نعني به الغرب ممثلا في الولايات المتحدة، كندا، أوروبا الغربية، أستراليا، نيوزيلاندا، بجانب اليابان، أصبح هذا الغرب المتقدم يسيطر على

موارد العالم النامي. والوضع الاقتصادي العالمي في بداية الألفية وفي عام ٢٠٠١ مثلت الدول المتقدمة على أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي - GDP - للعالم، مقارنة بنسبة حوالي ٦٠٪ في عام ١٩٧٣. وسوف يكون هناك فترة طويلة قبل أن تتمكن الدول النامية الصاعدة من اللحاق بالمستوى الاقتصادي والفني للدول المتقدمة.

إن الكتابة عن التاريخ السياسي - أو الجغرافية السياسية - جيو بوليتك - Geopolitic - مرهون برصد حقائق تم كتابتها من الذين عايشوا المتغيرات أو سمعوا عنها. وبالتالي فإن دورنا في هذا الكتاب يقتصر على رصد المعلومات والحقائق التي تم تدوينها في مراجع وكتب وملفات حيث لا ندعي أننا قمنا بتأليف ومسايرة هذه الأحداث العالمية. وقد اخترنا مجموعة من الدول في الجزء الثاني لنلقي الضوء عليها باعتبارها دولا كبرى في الوقت الراهن ولكن بعض من هذه الدول مهيأة لصعود سلم التفوق لترتقي بمنزلة الدول العظمى، هذه الدول هي: الصين، اليابان، الهند، المملكة المتحدة، فرنسا، روسيا الاتحادية، ألمانيا. ولكن هل تصعد بعض هذه الدول بدرجة أعلى عن مكانة الولايات المتحدة كدولة عظمى اليوم، أم أنها ستشارك وتصبح أعضاء في نادي الدول العظمى؟

إن الكتابات والسرد التاريخي وأنماط السياسات الخارجية الحالية ربما تلقي الضوء على مستقبل هذه الدول بما فيها الولايات المتحدة.

يقع الكتاب في جزئين.

يتناول **الجزء الأول منه**: التاريخ الأمريكي والهيمنة الأمريكية.

ويتناول **الجزء الثاني**: مستقبل القوى الكبرى. ويتضمن الكتاب أربعة عشر فصلا "بجانب المقدمة"، حيث يتضمن الجزء الأول ستة فصول والجزء الثاني ثمانية فصول.

يتناول **الفصل الأول** من هذا الكتاب على سرد تاريخي لنشأة أمريكا والهوية الأمريكية، حيث تعرض لمحاولات اكتشاف أمريكا من منظور الافتراض السائد بأن الحضارة الأوروبية أو الغرب قد تمتع ببعض المزايا التاريخية الفريدة وبعض الصفات الخاصة، مما أعطى هذا المجتمع الإنساني تفوقا دائما على ما عداه من مجتمعات في الماضي (وحتى وقتنا الحاضر). أما عن علاقة الدين بالسياسة في أمريكا، فلقد كانت مغامرة اكتشاف أمريكا مغامرة دينية بالأساس. وكان التدافع الكاثوليكي (الإسباني بالأساس) إلى العالم الجديد قد دفع إنجلترا كدولة بروتستانتية لاستعمار أمريكا. إن إجابة السؤال عما إذا كانت أمريكا علمانية أم متدينة؟ فإن الإجابة عليه ظلت جدلية، وهو جدل قديم قدم المشروع الأمريكي. وأيا كان الأمر، فإن تلك المظاهر العلمانية والدينية تعكس حقيقة أساسية هي أن أمريكا دولة علمانية يسكنها شعب متدين. ويحذر صمويل هنتنجتون من الخطر الذي تتعرض له الهوية والثقافة الأمريكية كما تشكلت على مدى ثلاثة قرون، وجوهرها الأنجلو ـ بروتستانتيّ، من القوة المتعاظمة من الأمريكيين من أصول لاتينية، وخاصة المكسيكيين حيث باتوا يشكلون أكبر الأقليات. ويؤكد كذلك تأثير الهجرة اللاتينية على وحدة اللغة ووحدة الثقافة الأمريكية، وهذه الهجرة يمكن أن تقسم أمريكا إلى قسمين فيما يتعلق باللغة (الإنجليزية والإسبانية) والثقافة (الإنجليزية واللاتينية) الأمر الذي يمكن أن يحل محل الانقسام بين البيض والسود باعتباره الانقسام الثقافي واللغوي الأكثر أهمية في المجتمع الأمريكي.

يتناول **الفصل الثاني**، استعراضًا للتاريخ السياسي لأمريكا منذ إعلان الاستقلال ودورها في الحربين العالميتين الأولى والثانية والحرب الباردة. فلقد تم إعلان استقلال الولايات المتحدة عن إنجلترا عام ١٧٧٦، وصاحب ذلك إعلان حقوق الإنسان والمواطنة. ويتصف تاريخ زعماء الولايات المتحدة الأوائل بالهيمنة لإرساء أسس الدولة الجديدة. وفي عام ١٨٦٥ اندلعت الحرب الأهلية

لإنهاء نظام العبيد، تبعه نشأة إرهاب المنظمات السرية، وظهر بوضوح التمييز العنصري قابله كفاح وتضحيات كبيرة. وحتى بداية القرن العشرين، كانت السياسة الخارجية الأمريكية هي الاستسلام لتحقيق القدرة اللازمة لها، وأن تظل بعيدة عن التورط في أية مشاكل فيها وراء البحار. وبعد وصول الجيش الأمريكي، قام الحلفاء بهجوم معاكس أثناء شهر أغسطس ١٩١٨، ثم بهجوم كبير واسع النطاق في ٢٦ من سبتمبر ١٩١٨ أقنع القيادة العليا الألمانية بأنها خسرت الحرب فطلبت الصلح. خلفت الحرب العالمية الأولى وراءها آثارا مريرة من جراء ما نصت عليه معاهدة فرساي (١٩١٩) من تعويضات مرهقة وتقسيم اعتباطي للأقطار، فأدى ذلك إلى ظهور بنيوتو موسوليني وأدولف هتلر، وهما ذروة السلطة في إيطاليا وألمانيا. وسرعان ما كان التهديد الذي تعرض له ميزان القوى الأوروبي يرغم الولايات المتحدة على دخول الحرب وذلك لوقف اندفاع ألمانيا السريع للسيطرة على العالم. ولكن حدث أن قضى هجوم اليابان على بيرل هاربر على آخر حالات التردد الأمريكي في الوقوف منعزلة عن مشاكل العالم. لقد كانت رحلة أمريكا ابتداء من التورط في الحرب العالمية الأولى إلى الاشتراك الفعلي في الحرب العالمية الثانية رحلة طويلة، قطعها تغير كامل في موقف أمريكا من العزلة التي كانت تنتهجها، إن عمق التغيير المفاجئ الذي حدث في أمريكا نحو الشؤون الدولية، يوضح ضخامة الإنجاز الذي حققه روزفلت. وعندما نزلت قوة الحلفاء في نورماندي في شهر يونيو ١٩٤٤ وتقدمت ناحية الغرب كان مصير ألمانيا قد تحدد. انقسم العالم إلى معسكرات أيديولوجية، وتحولت فترة ما بعد الحرب إلى صراع ممتد لتحقيق التسوية التي أفلتت من أيدي القادة قبل أن تنتهي الحرب. وحاول الرئيس الأمريكي هاري ترومان أن يواصل رسالة روزفلت بالإبقاء على الحلفاء مترابطين معا، وفي نهاية فترة رئاسته كان كل أثر للتناسق الذي كان موجودا أثناء الحرب قد اختفى وأصبحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي العملاقان الكبيران يواجه كل منهما الآخر في قلب أوروبا

ذاتها. وكان مؤتمر بوتسدام والذي استمر من ١٧ من يوليو حتى ٢ من أغسطس ١٩٤٥ أهم حادث فيه والذي لم يكن مدرجا في جدول الأعمال الرسمي هو إبلاغ ترومان ستالين بتوصل الولايات المتحدة إلى صنع القنبلة الذرية. انتحر هتلر، وفي ٤ من مايو ١٩٤٥ استسلمت ألمانيا، وفي ٦ من أغسطس ألقت القوات الأمريكية أول قنبلة ذرية على هيروشيما في اليابان، ثم ألقت قنبلة ثانية على ناجازاكي، فاضطرت اليابان إلى الاستسلام في ١٤ من أغسطس ١٩٤٥.



أول قنبلة ذرية على هيروشيما في اليابان

وطبقا لروبرت باستور، فإن هناك حقائق معينة ـ وليست حقائق يقينية ـ يحتمل أن تحدد دور الولايات المتحدة في العالم:

١ـ سوف تمضي الولايات المتحدة في لعب دور رئيسي في العالم في القرن الحادي والعشرين في جميع المجالات تقريبا.

٢ـ سوف يشعر بنفوذها المتعاظم في مخطط متعدد الوظائف في النظام الدولي.

٣ـ زعامة أمريكا في حل أزمات الأمن المحتملة في شمال وجنوب ووسط آسيا، وفي الدول المنقسمة عرقيا.

٤ـ سوف تمضي الولايات المتحدة على روابطها الاقتصادية في نصف القارة والاحتفاظ بروابط أمنية مع أوروبا واليابان، تلك الروابط الأمنية سوف توفر مراكز للاستقرار في عالم يحتاج إليها.

٥ـ سيكون القرن الحادي والعشرون مختلفًا تمامًا عن القرن العشرين. فلقد غيرت الولايات المتحدة قواعد ولعبة السياسة الدولية في القرن العشرين، وأصبح العالم اليوم مختلفا لأن الولايات المتحدة أصبحت مختلفة.

يتناول **الفصل الثالث** استعراض دور أمريكا في الهيمنة الدولية بصفتها قوة عظمى، وإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي وبيان أن القرن العشرين هو القرن الأمريكي، وأمريكا في القرن الحادي والعشرين، مع بيان دور الرؤساء الأمريكان في بناء صرح الإمبراطورية الأمريكية، وجورج بوش ومذهب الهجوم الوقائي.

إن الامتداد التقدمي الحضاري الذي لعبته أمريكا لابد له من نهاية مستقبلا، ذلك لأن التاريخ برهن بعدم استمرار الامتداد المفرط بدون نهاية، قد تكون بطيئة للغاية، أو تستمر إذا ما كانت أمريكا قادرة على تغيير أنماط أيدولوجيتها

المعتمدة على القوة التي لا تقهر.

ولأن كان القرن التاسع عشر قد وصف بأنه القرن البريطاني، فإن القرن العشرون، كان بلا ريب القرن الأمريكي، ومن المحتمل أن يكون القرن الواحد والعشرين هو "القرن الأمريكي الجديد". غير أن الإمبراطورية الأمريكية "والقرن الأمريكي الجديد" مقولتان أصبحتا موضع اختبار بعد أن اقتحمت الطائرات الانتحارية نيويورك وواشنطن في ١١ من سبتمبر ٢٠٠١م. فالولايات المتحدة هي القوة العسكرية العالمية الأولى بلا منازع، منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة هي القوة الوحيدة التي لها اليد الطولى على المستوى العالمي بأساطيل وقوات بحرية وقواعد جوية وقوات برية في كل جزء مهم إستراتيجيا في العالم. والولايات المتحدة لديها دروع واقية من أنظمة الصواريخ في البر والبحر والجو لردع أية قوة أخرى من مهاجمتها أو من مهاجمة حلفائها. ومن الناحية الاقتصادية، فلا تضاهي أمة أخرى أمريكا في قدرتها الاقتصادية. فأمريكا هي أكبر مصدر زراعي في العالم، كما تمثل مكان الصدارة العالمية في الصادرات من التكنولوجيا العالية. ولقد كان التطور الأهم في أمريكا بنهاية القرن العشرين، هو تحول الاقتصاد الأمريكي إلى اقتصاد ما بعد الصناعة، حيث تمثل صناعات الاتصالات والمعلومات والوسائط الإعلامية والترفيه، القلب المحرك له، بيد أن هذا الوضع الإمبراطوري الذي وصلت إليه أمريكا مع حلول القرن الحادي والعشرين قد ارتبط بجدل أيديولوجي حول ما إذا كان على أمريكا أن تمارس دورا عالميا إمبراطوريا وحول كيفية ممارسة هذا الدور. وفي هذا الصدد ظهر خطابان: الخطاب الليبرالي والخطاب الجمهوري المحافظ. إن النظام العالمي الجديد، كما يحلم به القادة الأمريكيون هو تسمية بديلة للهيمنة الشاملة على العالم، وأن حق التدخل هو المصطلح البديل للاستعمار. وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي، أصبحت الأمم المتحدة مؤسسة لتسجيل الرغبات الأمريكية وتنفيذها، وليتحول دورها إلى غطاء ومبرر قانوني للمخططات

الأمريكية، وأصبحت أوروبا لا يمكنها أن تكون ندا بل تابعا لأمريكا، حيث أعلنت اتفاقية ماستريخت بوضوح تام كون أوروبا الركيزة المساندة في التحالف الأطلنطي.

يتناول **الفصل الرابع** دور أمريكا في إرساء قواعد وأسس العولمة لتفعيلها لصالحها. ولكن، فإن تطبيق الديمقراطيات الصحيحة تؤدي إلى الدفع الذاتي لمجموعات الأفراد لكي تقوم العولمة بدورها الصحيح والهادف من أجل الدول الفقيرة والنامية. والشعوب المتعلمة يمكن لها أن تفهم كيف تجعل العولمة تؤدي دورها المفيد للجميع أو على الأقل تعمل بكفاءة أعلى لتفعيل العولمة في ثوبها الجديد. فهناك الكثير من الذي يجب القيام به، وعلى الأقل هناك عدة مجالات حيث المجتمع الدولي أصبح مقتنعا بتطبيقها ولكن فإن المسافة مازالت بعيدة للغاية "جوزيف إستيجلتز"، ويرى بعض المفكرين "توماس فريدمان" أن العالم اليوم قد أصبح مسطحا من مضمون أن المسافات والأفكار بين الدول والشعوب أصبحت متقاربة وأصبح العالم صغيرا، وأن هذه السطحية للعالم يمكن أن تكون قوة دافعة للأفضل سواء في الأعمال أو البيئة، وإلى الشعوب في كل مكان. وتكون المعرفة والموارد في اتصال دائم في جميع أنحاء العالم بحيث تجعل الكوكب الذي نعيش عليه صغيرا بدرجة لم يسبق لها مثيل.

ولكن، فإن الاختلاف بين من يؤيدون العولمة ومن يناهضونها يكمن في أساليب إدارة الاقتصاد العالمي الجديد والذي تسيطر عليه أمريكا، والحد من التفاوتات الصارخة في الدخول والثروات بين الدول والشعوب، وأساليب مكافحة الفقر والمديونية للدول الفقيرة. فما نحن في حاجة إليه هو استخدام الأساليب والسياسات الصحيحة وتغيير الأنظمة الحاكمة للمؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسية بحيث تؤدي إلى مستوى من الرفاهية المقبولة لجميع الشعوب في القرن الحادي والعشرين. كذلك فإن تطبيق الأساليب الديمقراطية وحقوق الإنسان على جميع المستويات هو ملازم للتغيرات الجديدة في الاقتصاد

العالمي. هذا إن أردنا أن تكون العولمة هي السبيل للرفاهية بين جميع الشعوب في المستقبل، سواء أخذنا بهذه التسمية أو أية تسمية أخرى، فالعولمة هي المرادف للتغيرات الجذرية التي ستحدث في المستقبل نتيجة للتكنولوجيا الحديثة المتطورة.

يتناول **الفصل الخامس** عرضًا وتحليلًا للهيمنة الأمريكية على المنظمات والمؤسسات العالمية. لا ينكر أحد هذه الهيمنة، بل أيضا على الشركات متعددة الجنسية (MNC)، وقد كان لذلك أسبابا سياسية وتاريخية امتدت منذ الحرب العالمية الثانية. وفي المرحلة الراهنة تبرز الديمقراطية العالمية باعتبارها قضية سياسية جوهرية. وهناك مقترحات تهدف لإصلاح المؤسسات والمنظمات الموجودة بالفعل دون تغييرها جذريا. وعلى جانب آخر، هناك مبادرات تتضمن تغيرا أكثر عمقا للسياق العالمي، ربما من خلال تأسيس منظمات جديدة تماما. لقد تمثلت الإستراتيجية المفضلة للولايات المتحدة في معظم فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في العمل لتحقيق مصالحها بصورة أحادية تحت غطاء من التعددية، سواء تم ذلك عن طريق مؤسسات بريتون وودرز والأمم المتحدة أو مجموعة السبعة والتي قدمت جميعا أطارا لقيادة مهيمنة. وبحلول عام ١٩٧٠، كانت دول الجنوب المستقلة حديثا قد أصبحت تشكل الأغلبية بين الدول الأعضاء بالأمم المتحدة. وكشفت الأغلبية الجديدة عن تصميمها بالدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد - NIEO - في عام ١٩٧٤، لكن غالبية القوى الصناعية المهمة وعلى رأسها الولايات المتحدة لم تقبل تلك الدعوة مطلقا، وبذلك كانت تتم عرقلة أي خطوة إلى الأمام. كذلك فإن الغلبة كانت للولايات المتحدة في عدد من القضايا في مؤسسات بريتون وودز.

إن قراصنة الاقتصاد هم رجال محترفون ذو أجور عالية، عملهم أن يسلبوا بالغش والخداع ملايين الدولارات في دول عديدة في سائر أنحاء العالم، يأخذون المال من البنك الدولي وغيره من مؤسسات المساعدة الأجنبية ليصبوه في

صناديق الشركات الكبرى، وجيوب حفنة من العائلات الثرية التي تسيطر على الموارد الطبيعية للكرة الأرضية. فمن خلال فبركة التقارير المالية وتزوير الانتخابات، والرشوة والابتزاز، والجنس والقتل، يلعبون لعبة قديمة قدم عهد الإمبراطوريات لكنها تأخذ أبعادا جديدة، ومخيفة في هذا الزمن.. زمن العولمة (جون بيركنز).

كذلك، فإن علاقة المؤسسات المالية الدولية للمحتالين تظهر أمثلة صارخة توضح القضايا السيئة التي تورطت فيها هذه المؤسسات في تدليل محتالين مرعوبين يدعون أنفسهم حكومة، حيث يصبح السكان الفقراء مسؤولين قانونا عن قروض هذه المؤسسات التي لن تصلهم أبدا. وتبين الأمثلة السريعة أن وكالات المساعدات الخارجية لا تعرف كيفية تغيير الحكومات السيئة إلى جيدة بالاستفادة من المعونات الخارجية (وليام إيسترلي).

يبحث **الفصل السادس** في علاقة أمريكا بالشرق الأوسط (مع التركيز على مصر). كان روزفلت من أوائل المؤيدين لفكرة إنشاء دولة يهودية في الأرض المقدسة. وفي يوليو من عام ١٩١٨، كان يرى أن الولايات المتحدة وحلفاءها ينبغي أن يتعهدوا ألا يعقدوا سلاما إلا بعد طرد الأتراك من أوروبا وأن يتمكن اليهود من فلسطين، وبعد شهرين كان يضيف إلى ما سبق، أنه يبدو من الملائم تماما الشروع في إقامة دولة صهيونية حول القدس.

إن أشهر ما في الكونجرس الأمريكي اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة (التي تعرف اختصارا إيباك). وهذه اللجنة تعتبر أقوى التجمعات ذات المصلحة المشتركة في السياسة الخارجية وأحسنها إدارة وأكثرها نفوذا في واشنطن.

لقد انجذبت أمريكا إلى الشرق الأوسط بسبب نظرية الاحتواء التي تطلبت أن تكون هناك معارضة للتوسع السوفيتي في كل منطقة من العالم، وكذلك

بسبب مبدأ الأمن الجماعي الذي شجع على إنشاء منظمات مثل حلف الأطلنطي لمقاومة التهديدات العسكرية الفعلية أو الممكن حدوثها.

وكان القادة الأمريكيون يحاولون الدمج بين سياستين لا يوجد أي تناسق بينهما، وذلك لإنهاء دور بريطانيا الاستعماري باستغلال بقايا النفوذ البريطاني لإقامة بنية لسياسة الاحتواء في الشرق الأوسط.

في ٢٦ من يوليو ١٩٥٦، أعلن جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس بعد أن رفضت أمريكا تمويل مشروع السد العالي. تقدم دالاس وزير خارجية أمريكا بمشروع يؤدي في النهاية إلى تدويل قناة السويس تحت ادعاء إبعادها عن سياسة أي بلد واحد، كما ينص على إنشاء هيئة للمنتفعين بقناة السويس تشرف على إدارتها وتتولى تحصيل رسوم المرور فيها. وفي مقابل مشروع دالاس، تقدم الاتحاد السوفيتي بمشروع مضاد شاركت في إعداده بعض الدول الصديقة لمصر. وانقسم المؤتمر وطالت مناقشاته سبعة أيام متواصلة.

بدأ الهجوم الإسرائيلي على سيناء وبدأ شبح التورط واضحا ، وبدأت أول غارة للطائرات البريطانية على مطار ألماظة. وكان الغزو البريطاني ـ الفرنسي لمنطقة قناة السويس مأساة لأصحابه منذ البداية وحتى النهاية. كانت أول فجوة مفتوحة في العملية كلها هي أن بريطانيا وفرنسا معا تريدان إثبات قرارهما عن الولايات المتحدة التي أصبحت زعامة التحالف الغربي وقيادته، كما أنها خزينة تمويله القادرة. وفجأة في ٥ من نوفمبر ١٩٥٦ تحرك الاتحاد السوفيتي، وكانت حركته مفاجئة حتى بالنسبة لجمال عبد الناصر. وقام الاتحاد السوفيتي بتوجيه إنذار إلى كل من بريطانيا وفرنسا وأيضا إسرائيل يطالب بوقف العمليات العسكرية فورا وبانسحاب القوات المعتدية دون إبطاء.

بعد حرب يونيو ١٩٦٧، وضعت غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية والعربية تحت السيطرة الإسرائيلية، وهي تغيرات تمت على الأرض ولم يكن

صناع السياسة الأمريكية يتوقعون إبطالها بسهولة. وكان الإسرائيليون أكثر تصميما على معاهدات سلام رسمية مع العرب، وأنهم لن يتخلوا عن الضفة الغربية ولا شرم الشيخ بسهولة.

ولكن في ٦ من أكتوبر ١٩٧٣، بدأت الإشارات تتراءى، بأن طائرات الضربة الجوية الأولى المصرية بلغت أهدافها، وبدأت تنفيذ مهامها بنجاح فاق ما كان منتظرا.

إن الطريق الإسرائيلي العربي المسدود لم يفتحه كارتر ولا بيجين، وإنما السادات، الذي حركت زيارته غير المسبوقة للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ م عملية سلام أدت إلى اتفاقيات "كامب ديفيد" بعد عشرة أشهر.. وباعتباره أحد كبار مهندسي حرب أكتوبر، كان السادات يدرك أنه الأوفر حظا لتحقيق أهدافه على طاولة المفاوضات..

إن المحفزات الأكثر قابلية للتصديق وراء تحرك واشنطن في حربها على العراق تكمن في:

١- توسيع الإمبراطورية الأمريكية وإضافة المزيد من القواعد العسكرية.

٢- الالتزام بالاقتصاد الحر والإيمان بنظام سياسي معتمد على اليهودية والمسيحية كعناصر أساسية.

٣- بسط سيطرة كاملة على موارد العراق الشاسعة من النفط.

٤- زحف الشركات المتخطية الحدود القومية نحو العراق وخصخصة كل شيء بأسعار هابطة يتبعها فورا دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وبقية المبتزين الماليين الدوليين.

٥- ازدهار صناعة الأسلحة الأمريكية وتحقيق أرباح خيالية مع اختبار الأسلحة

الجديدة وتوزيع العقود لإعادة بناء الدولة التي دُمرت.

٦- تشجيع جماعة الضغط الإسرائيلية الأمريكية على سحق عدو إسرائيل اللدود، العراق.

يتناول **الجزء الثاني** من هذا الكتاب مستقبل القوى الكبرى.

ويستعرض **الفصل السابع** بالبحث والتحليل صعود الصين كقوة عالمية.

في تقييم لقدرات الصين المتنامية ونواياها، فإن نمو الصين الاقتصادي القوي في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وظهورها كقوة كبرى في السياسة الدولية واتساع اقتصادها، بدت الصين مهيأة لأن تصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وفي غضون ذلك، شرعت الصين في تحديث جيشها، وفي تبني موقف دبلوماسي أكثر إيجابية. ونتيجة لذلك، انبرى كثير من المراقبين في الجدل حول النتائج الدولية لصعود الصين. فأخذ البعضَ يدفع بأن الصين سوف تشكل تهديدا للسلام والأمن في شرق آسيا، بل ذهب نفر غير قليل من هؤلاء إلى أن حربا باردة جديدة ستنشب بالتأكيد بين بكين وواشنطن. وفي المقابل يدفع آخرون بأن الصين القوية ستكون مسالمة ولن تشكل خطرا على الأمن الدولي. ويتفق الطرفان مع ذلك على أن الصين لا يمكن تجاهلها، ولكن في الوقت نفسه، تحذر من أن الصين قد تصبح قوة مزعجة، وهو ما يؤكد ضرورة التخطيط السياسي المتأني في التعامل معها "مايكل براون". لقد أصبح في عداد المسلمات تقريبا أن الصين هي القوة العظمى الصاعدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهو ما يطرح تساؤلات صعبة للغاية حول مستقبل الأمن الدولي. فلطالما كانت الصين دولة تمتلك ثلاثًا، على الأقل، من السمات المطلوبة للعضوية في نادي القوى العظمى: الإقليم الواسع، والموارد الغنية وعدد السكان الكبير.

تعتبر علاقات الشراكة الإستراتيجية بين الصين وروسيا لها أهمية خاصة.

والتحسن في العلاقات بين البلدين جعل المراقبين يؤكدون بأن الدولتين اللتين كانتا على خلاف دائم من قبل أصبحتا على وفاق تام، الأمر الذي سوف يؤدي إلى انعكاسات طيبة في العلاقات الدولية في العقود القادمة، ومن الممكن أن يؤدي إلى الحد من الهيمنة الأمريكية بدرجة كبيرة. وقامت الصين باتباع دبلوماسية فعالة مع الهند مغيرة بذلك العداء إلى شراكة حقيقية، وذلك بسبب التقارب الأمريكي الهندي، وخوف الصين من أن ينتج عن ذلك تحالف خفي ضد الصين. وأعطت الصين أهمية كبيرة لدبلوماسيتها المطبقة على دول العالم النامي، وذلك عن طريق مساندتها في القضايا السياسية وتحقيق أهدافها والقيام بدور أكبر في السياسة الدولية، وأن تصبح مركز ثقل فعال ومستقل في المحافل الدولية. وبالنسبة لمشكلة تايوان، فإن الصين تصر وبشدة بأن تايوان كانت وما تزال جزءًا من الصين، والسبب الرئيسي الذي لم تستطع الصين فرض سيطرتها على الجزيرة هو التدخل الأمريكي. وبالنسبة لقضايا حقوق الإنسان، فقد استطاعت الصين أن تربط بين قضايا حقوق الإنسان والاتهامات الموجة إليها من قبل الغرب وبين بعض القضايا الأخرى (لي مينج شيانج). وفيما يتعلق بمستقبل الصين كقوة عالمية، فإنه طبقا لتقديرات جولد مان ساش، فإن الاقتصاديات الثلاثة الكبرى في العالم بحلول عام ٢٠٥٠ ستكون هي الصين وبعدها أمريكا والهند ـ والاثنان في درجات متقاربة ـ يتبعهم بدرجات أكبر بالترتيب كل من البرازيل والمكسيك وروسيا وإندونيسيا واليابان. وعليه، فإن دولتين أوروبيتين في العشر دول الأولى وهما المملكة المتحدة وألمانيا في المرتبتين التاسع والعاشر على التوالي. وعلى ذلك، فإن مجموعة السبع ـ G-7 ـ سيدخل منهم فقط أربع دول في مجموعة الدول العشر الأولى (مارتن جاكويس). إن الصين تعتبر بدون منازع القوة الاقتصادية الهامة والتي انتشرت إلى مناطق في العالم عبر آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا في فترة عشر سنوات أو أكثر قليلا.

ويظهر الغموض الكبير حول السياسة الخارجية الصينية. فما لم تحكم الصين

بشكل كفء ويستجيب زعماؤها بحكمة إلى التحديات المحلية الرهيبة، فلن يستطيع الزعماء أن يتابعوا مجرى الأحداث في البلاد أو في الخارج. فالصين المحكومة بشكل ضعيف ستكون مصدر عدم استقرار إقليمي وستشكل الصعوبات على العالم. ولكن، إذا كانت مواردها المتزايدة وحكم زعمائها وذخيرتها الغنية الأوسع من الإستراتيجيات تمكنهم من حكم مجتمعهم بشكل جديد، فمن المحتمل أن يتصرفوا بمسؤولية في الشؤون الدولية. لقد أصبحت الصين لاعبا رئيسيا على المسرح العالمي، وكل القوى الرئيسية سيكون لها تأثير في حكمها الرشيد في القرن الحادي والعشرين (روس تيريل).

يتناول **الفصل الثامن** دراسة لليابان كدولة متطورة ولكن من الصعب أن تكون أوروبية. والتاريخ يوضح أن اليابان تبدو من على السطح وكأنها دولة أوروبية، ولكن من الداخل فهي مختلفة كلية، فاليابان من الخارج لها الطابع الأوروبي ولكن من الداخل فهي تأخذ طابعها الأصلي الياباني، إن اليابان هي الدولة الآسيوية الوحيدة التي بدأت مرحلة التصنيع في القرن التاسع عشر، ولكن وبكل المعايير فهي الدولة التي استطاعت تقليد الغرب. وإذا كانت اليابان جزءًا من شرق آسيا، فإن ذلك لا يعني أنها تمثل هذه المنطقة من العالم، بل بالعكس فاليابان هي حالة فريدة بذاتها، لقد تشكلت اليابان نتيجة تداخل حضارتين عريقتين، الأولى الحضارة الصينية في القرنين الخامس والسادس، والحضارة الغربية في القرنين التاسع عشر والعشرين. والتاريخ الأولى لليابان يوضح بأنها تأثرت بالحضارة الصينية والتي كانت وقتها الصين دولة أكثر تقدما وعلما. وعموما يمكن القول بأنه إذا كانت بريطانيا هي رائدة أوروبا في التنمية والتقدم، فإن اليابان تعتبر رائدة آسيا.

يكمن نجاح اليابان في الوقت الراهن، بشكل خاص، في القطاع الاقتصادي من خلال النمو التكنولوجي والاقتصادي حيث يحظى الاقتصاد الياباني بأفضل مكان في القرن الحادي والعشرين، مع توسعها الزائد في الصادرات، الأمر الذي

أدى إلى محاكاة البلدان الآسيوية الأخرى، والتي تسمى بالدول الصناعية الجديدة - كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايوان وتايلاند، وغيرها من البلدان الآسيوية للنموذج الياباني، بجانب الصين. لقد طالبت أمريكا باتخاذ إجراءات بالحد من عدم التوازن بينها وبين اليابان، على أثر زيادة العجز التجاري الأمريكي لصالح اليابان. والتساؤل الذي يثار في هذا المجال، هو كيف ستغدو قوة اليابان الاقتصادية في هذا القرن الحادي والعشرين؟ يبدو أن الإجابة الموحدة ستكون أكثر قوة إذا استثنينا نشوب حرب واسعة النطاق، أو نزول كارثة بيئية، أو حصول كساد اقتصادي وحمائية عالميين على نمط ما حدث في الثلاثينيات. فيما عدا ذلك، فإن اليابان من الممكن لها أن تتبوأ مكانة الدولة الرائدة أو الثانية في مجال الكومبيوترات والروبوتات والاتصالات السلكية واللاسلكية والسيارات والشاحنات، وربما التكنولوجيا الإحيائية وحتى الفضاء. وربما تكون الفريدة من نوعها في مجال التمويل.

وعن السياسة الخارجية اليابانية، كانت اليابان مستهدفة بشكل فريد للتغيرات الحادثة في النظام الدولي (وذلك من خلال الموارد الفقيرة ووصولها المتأخر إلى العالم الحديث) الذي تبعا لذلك مارس نفوذا كبيرا على صياغة السياسة الخارجية اليابانية وشكل المؤسسات السياسية الاقتصادية المحلية، وأصبحت اليابان دولة تتفاعل مع تأثير الغير عليها. وأظهرت اليابان على نحو متكرر ميلا نحو التكيف والتوافق مع التغيرات الجوهرية في بيئتها الخارجية. وعلاوة على ذلك، إذا كان الماضي هو الدليل الذي يعول عليه، فإن اليابان سوف تتكيف بالسرعة التي ستدهش الذين لا ينظرون إلا إلى جمودها الحالي (كينيث ب بايل).

يتناول **الفصل التاسع** استعراضًا للهند كقوة آسيوية بازغة. والتاريخ الهندي يوضح أن عصر بوذا (٥٦٣ ـ ٤٨٣ ق. م) يعتبر نقطة البداية لإحدى الديانات العالمية الكبرى، ولتطورات مهمة في المجالات السياسية والاجتماعية

والاقتصادية في شبه القارة الهندية.

وحين شرعت النخبة السياسية في الهند ما بعد الاستعمار في بناء الدولة القومية، وجدت نفسها مضطرة للتغلب على الشقاق الجيوبوليتيكي الواقع بين الاعتراف بالتعددية من ناحية والإصرار على الشعور بالهند كهوية جيوبوليتيكة واحدة مميزة بوحدة عضوية من ناحية ثانية. لقد كانت تلك القومية الجديدة المناهضة للاستعمار هي المسؤولة عن إنتاج وحدة قومية بطريقة مغايرة كلية عن التجربة التاريخية للهند.

لقد قدمت نخبة السياسة الخارجية الهندية التبرير الجيوبوليتكي العملي الذي يفسر لماذا لجأت الهند إلى إجراء التجارب النووية، وقد عللت ذلك بأنه رد فعل على الأوضاع الأمنية المحيطة والتي تجعل الهند أمام تحد لمواجهة التهديدات التي لم تترك لها بديلاً للبحث عن مصدر تعتمد فيه على نفسها من أجل تأمين وحدة أرض البلاد وتحقيق أمنها.

وعن الهيمنة الإقليمية الهندية، فإن النظرة الإيجابية إلى الهند، أدت إلى التوقع بأنه عندما تبزغ الهند في نهاية الأمر قوة عظمى فستنضم إلى المجتمع الغربي، حيث تعد الهند ثالث قوة آسيوية بازغة بعد اليابان والصين. وبينما بزغت اليابان بتطلع وإدراك واع للحاق بالغرب، فإن الصين لم يكن لديها مثل هذه التطلعات، أما الهند، فإن الاتجاهات المستقبلية لها لم تستقر بعد. ويتضح من ذلك، أن الدور الذي ستلعبه الهند سيكون مختلفا عن الدور الذي لعبته اليابان في السبعينيات أو الذي تلعبه الصين حديثا. فالدور الطبيعي للهند هو أن تكون جسرا بين الشرق والغرب ولا يوجد مجتمع آخر مؤهل لذلك أكثر منها.

إن الأهداف الإستراتيجية العسكرية للهند هي أن تحقق الهيمنة في جنوب آسيا، وأن تحتوي الصين، وأن تسيطر على المحيط الهندي، وأن تصبح قوة عسكرية في العالم المعاصر. ويخلص المحللون إلى أن الهند تنتظر اللحظة المناسبة

لمزيد من التوسع لتواصل محاولتها للسيطرة على الدول الضعيفة والصغيرة في جنوب آسيا والتقدم جنوبا للدفاع عن مكانتها كقوة وهيمنة في المنطقة (ديفيد شامبو).

يستعرض **الفصل العاشر** روسيا الإمبريالية وما بعد الانهيار. وتاريخ الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية يوضح أنه خرج من هذه الحرب في حالة دمار شبه الكامل، فقد دمر ١٥٪ من سكان وأنهار و٥٠٪ من بنيته التحتية الاقتصادية. بيد أنه ظل من الناحية العسكرية مسيطرا على نصف أوروبا، وظهر كواحد من القوتين العظميين في أفضل وضع لفرض خياراته على نظام ما بعد الحرب، وأصبح النظام الدولي الجديد لأول مرة في التاريخ منقسما إلى اثنين وامتد نطاقه عبر العالم. ولأول مرة كان هناك نظام شرق ـ غرب. ولأول مرة كانت روسيا قوة فوق جميع القوى الأخرى ما عدا قوة واحدة وهي الولايات المتحدة (روبرت لجفولد).

وفي غضون سنة واحدة من صعود جورباتشوف إلى السلطة (١٩٨٥)، كان يدفع بإلحاح في اتجاه نهج بالغ الاختلاف عن النهج الذي كان متبعا في العقدين السابقين. ففي المؤتمر السابع والعشرين للحزب في عام ١٩٨٦، أطلق شعاري البيريسترويكا ـ إعادة البناء (أو إعادة الهيكلة)، وجلاسنوست (العلانية)، وشن حملة من أجل هذه التغييرات في جلسة هامة للجنة المركزية في يناير ١٩٨٧، وبالدعوة إلى انعقاد أول مؤتمر خاص للحزب الحاكم طوال قرابة نصف قرن في يونيه ١٩٨٨، وقد مهد ذلك إلى الانتخابات التي تم خوضها (دون تزييف) في ربيع ١٩٨٩. اشتمل البرنامج الاقتصادي للبيريسترويكا على ثلاثة اتجاهات مترابطة للتغيير. أولا، إعادة بناء الإنتاج بعيدا عن التجهيزات والآلات القديمة لإحلال تجهيزات وآلات جديدة محلها. ثانيا، الخفض التدريجي لحجم الجهاز البيروقراطي الذي يسيطر على الصناعة وإبدال البيروقراطيين والمديرين غير

الملائمين أو غير الأكفاء أو الفاسدين. وكان من شأن حرية النقد المتزايدة في وسائل الإعلام أن تساعد على ذلك. أخيرا، إحلال الجهود القائمة على قوى السوق محل الجهود البيروقراطية لجعل الصناعة ذات كفاءة عالية.

لم يشكل الجزء الأخير من القرن العشرين مستقبلا واحدا، فقط، بل أوجد العديد من صور المستقبل الدولية المحتملة لروسيا في القرن الحادي والعشرين. فمن المحتمل أن تركز روسيا على الأولويات التي تسمح لها باستغلال "الوفرة" الجديدة في العلاقات الدولية. ومع ذلك، فقد ينظر إلى هذه الأولويات على أنه يعوقها انشغال مفرط بالعظمة المفقودة وهموم الأمن التقليدية. إن روسيا سواء المعتدلة والمتكاملة أو المنعزلة والمستعدة للقتال، سوف تخرج إلى القرن الحادي والعشرين لتحدد بقدر مناسب نوع النظام الدولي. إن إيجاد مكان آمن ومثمر لروسيا في النظام الدولي سيظل ملحا في القرن الحادي والعشرين كما كان كذلك في القرون الثلاثة السابقة قبله (روبرت لجفولد).

يتناول **الفصل الحادي عشر** استعراضًا لبريطانيا كواحدة من الدول الكبرى.

بلغت بريطانيا درجة عالية من التفوق العالمي بحلول عام ١٨١٥، وذلك بفضل الدمج بين السيادة البحرية والاستقرار المالي والخبرة التجارية ودبلوماسية التحالفات. وفي عام ١٨٦٠ ـ والذي ربما كان ربيع بريطانيا الصناعي ـ أنتجت المملكة المتحدة ٥٣٪ من إنتاج الحديد العالمي و٥٠٪ من الفحم والفحم الحجري، واستهلكت أقل بقليل من نصف الإنتاج العالمي من القطن الخام. لقد بدا أن بريطانيا التي شكل عدد سكانها آنذاك ٢٪ من سكان العالم و١٠٪ من سكان أوروبا، أقدر على إنتاج ما يقرب ٤٠ ـ ٥٠٪ من الإنتاج العالمي من الصناعات الحديثة وحوالي ٥٥ ـ ٦٠٪ من إنتاج أوروبا. وكانت وحدها مسؤولة عن خمس تجارة العالم وخمسي تجارة البضائع المصنعة. كذلك كانت تملك أكثر من ثلث السفن التجارية في العالم رافعة العلم البريطاني، وأخذت هذه النسبة بالتزايد المستمر.

وعن بريطانيا والحلف الأوروبي، فإن مفهوم بريطانيا عن النظام العالمي، أن اختبار ميزان القوى هو مدى حسن أداء مختلف الأمم للأدوار الموكلة إليها في الإطار الشامل للنظام العالمي، تماما مثلما نظرت الولايات المتحدة إلى أحلافها في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وعند وضع المفهوم البريطاني للنظام العالمي موضع التنفيذ، فإن بريطانيا واجهت فيما يتعلق ببلدان أوروبا نفس الاختلاف في النظرة إلى النظام العالمي الذي واجهته الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة. إن بريطانيا ستحتفظ بالحق في السير في طريقها الخاص طبقا لمقتضيات كل حالة على حدة، ولا توجهها إلا مصلحتها القومية، وهذه سياسة جعلت من الحلفاء إما مساعدين أو أطراف لا صلة لهم بأي موضوع (هنري كيسنجر).

وعن بريطانيا وعملية التكيف الطويلة، ففي أواخر القرن التاسع عشر، بدأت بذور تدهور بريطانيا في القرن العشرين، حيث واجهت قرنا مختلفا تماما عن القرن التاسع عشر. وفي معظم سنوات القرن العشرين كانت السياسة الخارجية البريطانية نضالا متواصلا من أجل تكييف أهدافها وفق قدراتها المتناقصة. وهي المشكلة التي أطلق عليها بول كيندي "المد الاستعماري المفرط". لقد تشكلت النتائج من خلال التفاعل ما بين السياسة والاقتصاد. وهؤلاء الذي يطيلون الكلام على بعد واحد فقط من هذه الأبعاد على حساب الآخر لا يمكنهم توقع التواصل إلى فهم كامل لما كان يحدث، ولا يمكنهم تقدير مجرى الأحداث في المستقبل القريب الذي تتحفز بريطانيا لاتباعه في القرن الحادي والعشرين (روبرت جي ليبر).

يتناول **الفصل الثاني عشر**، فرنسا بين التعثر والانطلاق. في ١٤ من يوليو من عام ١٧٨٩، اقتحم سكان باريس الباستيل عنوة، وانهار النظام الاجتماعي بصورة عامة في شتى أنحاء فرنسا، وبحلول ربيع ١٧٩٤، استعدت الجيوش الجمهورية أنفاسها، فهزت في يونيو من عام ١٧٩٤ الجيوش المناوئة للثورة هزيمة نكراء في

فلوريس. ثم بدأت مرحلة ظهور نابليون، حيث وقعت "الإدارة" صلحا مع بروسيا وهولندا، ولكنها شنت هجوما رئيسيا على النمسا، مرسلة جنرالا شابا يدعى نابليون بونابرت (١٧٦٩ - ١٨٢١) إلى الحرب في إيطاليا. أحرز هذا الشاب نجاحا باهرا خلال عام ١٧٩٦، وأرغم النمسا على الانسحاب من الحرب. عندها قاد حملة على مصر ليقطع خطوط مواصلات بريطانيا مع إمبراطوريتها الهندية، ولكنه أجبر آخر الأمر على التوقف عن القتال عندما دمر هوارسيو نلسون (١٧٥٨ ـ ١٨٠٥) أسطوله في معركة أبي قير عام ١٧٩٨، عمد نابليون إلى إحلال السلام في أوروبا.

وفي يونيو من عام ١٨١٢، شن نابليون حملة ضخمة على روسيا حيث بلغت جيوشه موسكو، إلا أن انقطاع المؤن والنكسات العسكرية أرغمت تلك الجيوش على تراجع شتوي فوضوي. وفي فبراير ١٨١٣، أعلنت روسيا الحرب على فرنسا والنمسا، وحذا حذوهما عدد من الدول المحتلة، فهزم نابليون في ليبزغ في أكتوبر من نفس العام، وزحف الحلفاء على شمال فرنسا، بينما هاجم البريطانيون جنوبها عبر جبال البيرينة. سقطت باريس في ١٣ من مارس من عام ١٨١٤، وتخلى نابليون عن العرش في ١١ من أبريل ونفي إلى جزيرة ألبا. أعاد نابليون توطيد سلطته، إلا أن هزيمته على يد دوق ولنجتون (١٧٦٩ ـ ١٨٥٢) في واترلو في ١٨ من يونيو من عام ١٨١٥، أدت إلى نفيه إلى جزيرة سانت هيلانة، حيث توفى عام ١٨٢١.

وعن التاريخ الفرنسي منذ الحرب العالمية الأولى إلى ما بعد الحرب الباردة، فقد كانت فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى قوة مهيمنة على أوروبا، أعادت الألزاس ـ اللوريه فرنسية مرة أخرى. وكان لفرنسا حلفاء جدد بين الدول الجديدة في وسط وجنوب شرق أوروبا. وبدون أن تخلق فرنسا صراعات حادة مع حلفائها البريطانيين قامت بتوسيع إمبراطوريتها بحصولها على انتداب سوريا

ولبنان وأجزاء من الإمبراطورية الألمانية السابقة. وقد تعلم الجيش الفرنسي من الحرب الكبرى أحد الدروس المهمة أن وضع الدفاع هو الأفضل وتطابق هذا مع مزاج البلاد وأدى إلى إنشاء خط "ماجينيو". وفي فترة الحرب العالمية الثانية، كانت هزيمة فرنسا الساحقة في خمسة أسابيع وهزيمة الجيش في أقل من أسبوع. جاء ديجول المتمرد المغمور، ولم يكن له هدف أقل من أن تستعيد فرنسا قوتها وكرامتها ومركزها، على الرغم من أنه كان يعتمد من الناحية الموضوعية على حسن نوايا ونستون تشرشل. حقق ديجول أهدافه الرئيسية، فقد حمى كرامة فرنسا وإمبراطوريتها، وكانت فرنسا من بين المنتصرين الرئيسيين في الحرب. وكانت أجندة أعمال بداية القرن الحادي والعشرين هي التكامل الأوروبي، فهو المثال الصحيح لورطة فرنسا، فهي تخاطر بهدم درع فرنسا، دولتها، التي كان من أهداف ديجول تجديدها وتقويتها طوال حياته. وحيث لا توجد شخصيات فرنسية أمثال ديجول تلوح في الأفق، فإن اتجاه فرنسا الأكثر احتمالا هو أحد (التفوقات) المتواصلة بالنسبة إلى ألمانيا، والتكيف مع بقية النظام العالمي الحالي على أساس الوزن المتواضع نسبيا لفرنسا.

إن أحد الأسباب الرئيسية لأهمية الاتحاد الأوروبي على الساحة الإستراتيجية والدبلوماسية، هو طبيعة اعتماده على الولايات المتحدة والتقسيم في الاتحاد الأوروبي بين الفرنسيين الذين يكرهونه وبقية الدول التي تحتضنه. وعليه، فلن تصبح أوروبا في المستقبل القريب رهن إشارة فرنسا كما تمنى العديد من الزعماء الفرنسيين، بينما ستستمر سياسية فرنسا لتصبح أكثر اصطباغا بالصبغة الأوروبية في مسعى اهتمامات فرنسا المتواصلة (ستانلي هوفمان).

يستعرض **الفصل الثالث عشر** ألمانيا وسياستها الخارجية المتسعة والمتشعبة. لقد آل نظام القوى العظمى بقيادة بسمارك إلى سيطرة ألمانيا عقدين بأسرهما بعد عام ١٨٧٠، وأمست جميع الطرق، مثلما علق الدبلوماسيون، تؤدي إلى برلين. ومع ذلك فإنه ليس مجرد عبقرية وقسوة المستشار الإمبراطوري ما جعل ألمانيا

أهم قوة في أوروبا، بل هي أيضا الصناعة والتكنولوجيا الألمانيتان اللتان ازدهرتا بسرعة حال اكتمال التوحيد القومي. إنه العلم ونظام التعليم الألماني والإدارة المحلية، وأيضا الدور الفعال للجيش البروسي، وغدت بروسيا ـ ألمانيا بفضل توجيهات بسمارك أقوى الدول الأوروبية وأعظمها نفوذا، بدلا من بروسيا التي كانت الأضعف دوما (بول كيندي).

وعن الدبلوماسية الألمانية قبل الحرب العالمية الأولى، وبعد أن أصبحت ألمانيا بعد توحيدها أقوى دولة في أوروبا مما أقلق جيرانها، ومن أجل أن تشترك في الحلف الأوروبي، كانت تحتاج إلى أن تبدي ضبطا للذات في سياستها الخارجية. ولسوء الحظ أنه بعد رحيل بسمارك كان الاعتدال هو أكثر صفة افتقدتها ألمانيا، بالمقارنة بالدول القومية الأخرى، ولم يكن لديها إطار عمل فلسفي اندماجي، ولم يكن البناء الذي وضعه بسمارك ينطوي على أي من المثاليات التي شكلت الدول الحديثة في أوروبا.

وعن السياسة الخارجية الألمانية، فقلما نجد سياسة خارجية لأي أمة تقلبت بذلك الاتساع والهوجائية مثل السياسة الخارجية الألمانية. وأيا كان الشكل الذي اتخذته ألمانيا، فقد كانت ترتبط دائما في قلب أوروبا بجبهات معادية من جيران خطرين، كانت هناك فرنسا في الغرب وروسيا في الشرق والنمسا ـ المجر في الجنوب الشرقي، وبريطانيا المطلة من بحر الشمال. والسياسة الخارجية لألمانيا الحديثة ـ بدء من سياسة فريدريك حتى الجمهورية الاتحادية ـ لم تكن أكثر استقرارا على نظمها السياسية، فقد سارت في سلسلة من العجز إلى الاقتدار، من تحالفات مع أي من الدول المحيطة بها إلى عزلة معتمة في المركز، من انتصار شبه كامل على أوروبا في عام ١٩٤٢ إلى هزيمة ساحقة من تحالف عالمي عام ١٩٤٥. أما عن الدعامات الرئيسية للسياسة الخارجية الجديدة لألمانيا فهي أولا الارتباط بأمن الناتو والولايات المتحدة، الذي يؤدي وظيفة ثلاثية. فالتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة يعمل كتأمين ضد المخاطر القادمة من الشرق، إما مع

ظهور جديد لتهديد روس أو ظهور اضطراب مفاجئ في روسيا. وثانيا، الخيار الأوروبي الكامن في علاقة ألمانيا الخاصة بفرنسا، فكل واحدة فيهما ترى "وتستغل" الأخرى كشريك لا غنى عنه في زعامة أوروبا وكمعادل خفي ضد القوة العظمى الباقية الأخيرة. العنصر الثالث، في السياسة الخارجية الألمانية، العنصر الذي يساعد ألمانيا على الحد من اعتمادها على فرنسا، هو ارتباطها ببريطانيا. فعلى غرار النموذج الفرنسي الألماني، بدأت بون ولندن مشاورات ثنائية منتظمة. والرابع، هو العلاقة التقليدية الروسية، فعلى الرغم من أنها انخفضت بشدة لأن موسكو حاليا لديها قدرة قليلة على الابتزاز أو لا يوجد لديها ما ترشو به ألمانيا. وخامسا، لما كانت العلاقة الروسية غير مؤكدة كان استقرار أراضي أوروبا الشرقية بالنسبة لألمانيا مهمة عاجلة. ومن ثم فإن ألمانيا في طليعة الدول التي ستربط شرق ووسط أوروبا بالاتحاد الأوروبي والناتو، على الرغم من أنها لا تفعل ذلك بشكل صارخ خوفا من غضب روسيا. وفي غياب إستراتيجية تهديد، سوف تجرب ألمانيا ما تعرفه بشكل أفضل، وهو أن تسير حتى النهاية في ميزات كونها القوة السلسة، في الوقت الذي تتجنب فيه على قدر الإمكان أساليب القوة العظمى التقليدية واستخدام القوة. ولكن لماذا يبقى هذا النظام للأبد؟ إذا تغير وعندما يتغير، فسوف يتغير معه مصير ألمانيا، التي تنعم حاليا بدرجة كبيرة بحظوظ التاريخ عن أي وقت مضى منذ الظهور المفاجئ لقوة بروسيا (جوزيف جوفي).

وأخيرا، في **الفصل الرابع عشر** - الخاتمة، نستعرض فيه مستقبل القوى الكبرى والتنبؤات بالحروب في القرن الحادي والعشرين. فقد تم بإيجاز تقييم موقف الدول الكبرى المدرجة وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، واليابان، والهند، وروسيا، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا.

وفي اعتقادنا، فإن مستقبل القوى الكبرى سيكون عالمًا متعدد الأقطاب، وذلك قبل نهاية القرن الحادي والعشرين. ومن المحتمل أن ينحصر في الصين

واليابان وأوروبا الموحدة (إذا ما تمت إعادة هيكلتها) باعتبار أن بريطانيا وفرنسا وألمانيا هي الدول الرائدة في أوروبا، وروسيا الاتحادية (مع التحفظ)، وذلك بجانب الولايات المتحدة الأمريكية. هذه القوى الكبرى في المستقبل سوف تسير في محورها بعض من دول جنوب شرق آسيا مثل كوريا، وتايلاند، أو بعض الدول الأفريقية كمصر وجنوب أفريقيا، وبعض دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل. ولربما اندمجت بعض من هذه الدول مع أحد مراكز الدول الكبرى. وهناك كذلك دلائل تشير إلى إمكانية أن تكون دول مثل تركيا (كزعيم للعالم الإسلامي) والهند، قوى صاعدة، ولكن إذا ما توافرت لديها الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية والعلمية والسياسية، ولكن ذلك مرهون بحل العديد من المشاكل السياسية التي تواجه هذه الدول في الوقت الراهن.

أما عن التنبؤات بالحروب في القرن الحادي والعشرين، فمن المفضل أن يقوم القارئ بالاطلاع عليها بالتفصيل.



الجزء الأول

التاريخ الأمريكي والهيمنة الأمريكية

الفصل الأول

نشأة أمريكا والهوية الأمريكية

محاولات اكتشاف أمريكا:

يعتقد بعض أساتذة الجغرافيا التاريخية والسياسة[1]، أن الأوروبيين لم يكتشفوا أمريكا، كان يقطن هذا النصف من الكرة الأرضية ومنذ آلاف السنين أناس هاجروا إليها من سيبريا والقطب الشمالي. لذلك هناك رأي يقول بأنه من الأفضل ألا ننظر إلى الوصول الأوروبي على أنه اكتشاف، وبالمثل، فإن فكرة أن نصف الكرة الأرضية الغربي هو العالم الجديد تعتبر خطأ حيث أنه لم يكن جديدا لهؤلاء الذين عاشوا هناك، واستقبلوا كولومبس بعد وصوله عام ١٤٩٢. (ومع ذلك فإن من الصعوبة بمكان أن نتجنب استخدام عبارة العالم الجديد في سياق البحث والتحليل).



كولومبس

عمل هؤلاء الأساتذة على زعزعة الثقة في واحد من أكثر المعتقدات المعاصرة قوة فيما يختص بتاريخ العالم وجغرافيته. ويتمثل هذا المعتقد في الافتراض السائد بأن الحضارة الأوروبية أو الغرب قد تمتع ببعض المزايا التاريخية الفريدة وبعض الصفات الخاصة في العرق أو الثقافة أو البيئة أو العقل أو الروح مما أعطى هذا المجتمع الإنساني تفوقا دائما على ما عداه من مجتمعات في الماضي وحتى في وقتنا الحاضر. وهذا معتقد تاريخي كما أنه جغرافي في آن واحد. إذ ينظر الأوروبيون على أنهم صناع التاريخ. إذ تتقدم أوروبا وتتطور وتسير نحو التحديث دائما وأبدا، بينما يتقدم باقي العالم ببطء ويتجمد وينظر إليه على أنه مجتمع تقليدي. ولذا يمكن القول أن العالم لديه مركز جغرافي دائم وطرف خارجي دائم. وفي قول آخر، لديه جزء داخلي وجزء خارجي، وبينما يقود الداخل فإن الخارج دائما ما يتبع، الداخل يبدع أما الخارج فيقلد، ويمثل هذا المعتقد نظرية الانتشار (حيث يستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى انتشار جوانب الثقافة من أفكار وديانات وتكنولوجيا.. إلخ بين الأفراد سواء من ثقافة واحدة أو ثقافات مختلفة)، أو على نحو أكثر دقة انتشار المركزية الأوروبية (حيث يشير هذا المصطلح إلى رؤية العالم من وجهة نظر أوروبية مع الاعتقاد سواء بوعي أو بدون وعي بتفوق أوروبا والثقافة الغربية على حساب غيرها). إنه نظرية على الطريقة التي تتحرك بها العمليات الثقافية على سطح العالم ككل، حيث تنبع هذه العمليات من القطاع الأوروبي باتجاه غير الأوروبي. إن هذا هو المسار الطبيعي والمنطقي والأخلاقي للثقافة وللإبداع وللعلية الإنسانية. أوروبا دائما وأبدا هي الداخل أو المركز أما غيرها فهو الخارج أو الطرف. أوروبا هي مصدر كل انتشار أما غيرها فهو المستقبل لهذا الانتشار. يستعرض بول كينيدي[٢] في نشوء العالم الغربي، أن شعوب أوروبا أدركت عام ١٥٠٠ م وهي السنة التي شكلت وفقا لآراء أغلب الدارسين الحد الفاصل بين العصرين الحديث وما قبله - إن القدر قد شاء لقارتها هيمنة على أغلب العالم. أما المعلومة التي يدخرها المعاصرون في جعبتهم عن حضارات الشرق العظيمة فهي معلومة ضئيلة وخاطئة في أغلبها

قد استندت على ما رواه المسافرون الذين ما خسروا شيئا ولما يسردوا، كانت الصورة الراسخة عن وجود إمبراطوريات شرقية شاسعة في مساحاتها وخرافية في ثرواتها صوره دقيقة، ولابد أن تكون مجتمعاتها قد وهبت مالا قدرة لشعوب بلدان أوروبا الغربية أن تناله. بل إن مواضع الضعف كانت تتجلى على شعوب أوروبا أكثر وضوحا من مواضع قوتها لو قورنت بمراكز الحضارة والنشاط الاقتصادي الشرقية العظيمة. إذ لم تكن أوروبا بادئ الأمر، بالأرض الأخصب ولا بالمنطقة الأكثر سكانا في العالم، وبدلا عنها تبوأت الهند والصين هذين الامتيازين. فمن الناحية الجغرافية، أخذت أوروبا شكلا غير منتظم يحدها فيه الجليد والمياه من الشمال والغرب، وهي مفتوحة من الشرق أمام الغزوات البرية ومكشوفة من الجنوب لعمليات التطويق الإستراتيجية. ولم يشهد التاريخ ظهور أوروبا موحدة تعترف جميع أقاليمها بقائد ديني أو دنيوي واحد ـ على غرار الإمبراطوريتين العثمانية والصينية أو على غرار الحكم الذي أنشأه المغول في الهند، فكانت بدلا من ذلك، خليطا من مملكات صغيرة وولايات ومقاطعات حدودية أو دول مدنية، ومنها كانت تنشأ بعض المملكات القوية لاسيما إسبانيا وفرنسا وبريطانيا، بيد أنها جميعا كانت تقاسي التوترات الداخلية وكل منها ينظر إلى الآخر عدوا له لا حليفا معه في صراعه ضد الإسلام.

من جانب آخر، لا يحق القول أن أوروبا قد أكدت تفوقها في حقول الثقافة والرياضيات والهندسة والملاحة وباقي فروع التكنولوجيا مقارنة بحضارات آسيا العظيمة. إن جزءا كبيرا من الموروث الثقافي والعلمي الأوروبي هو في حقيقة الأمر استعارة من الإسلام، وبالطريقة ذاتها التي استعارت فيها المجتمعات الإسلامية الكثير مما لديها وعلى مدى قرون من الصين عن طريق وسائط التجارة المتبادلة والغزوات، وعليه فإن نظرة إلى التاريخ تذكرنا أن أوروبا كانت تصعد السلم تجاريا وتكنولوجيا بحلول نهاية القرن الخامس عشر، إلا أن الأعدل من هذه الآراء هو القول أن جميع أقطاب الحضارة العظمى في

العالم آنذاك قد ارتقت تقريبا نفس الدرجة من التطور. فبينما بزغ نجم الواحد منها في حقل تراه قد أفل في حقل آخر. فمن الناحية التكنولوجية؛ وبالتالي الناحية العسكرية، كانت الإمبراطورية العثمانية والصين في ظل حكم سلالة آل منغ، ثم شمال الهندي ظل المغول، وكذلك الدول الأوروبية ومعها فروعها في موسكوفيا، أكثر تفوقا من المجتمعات المتناثرة في أفريقيا وأمريكا. وهذا قول ينطوي على حقيقة أن أوروبا لم تكن عام ١٥٠٠م إلا واحدة من أهم مراكز القوى الحضارية وبالتالي لم يلح آنذاك ما يوحي أنها ستتفوق يوما وتتربع العرش.

في الحقيقة كان الأوروبيون يفعلون ما يفعله الآخرون في نصف الكرة الأرضية. وما كان لديهم سوى الموقع المتميز الذي يساعد على سهولة الاتصال والوصول إلى العالم الخارجي. وطبقا إلى بلاوت[٣] ـ J. M. Blaut ـ فإن هذه النقطة تستحق أن تصاغ بطريقة أكثر تفسيرا. فلو كانت المراكز في جنوب الهند مثلا أكثر قدرة على الوصول إلى نصف الكرة الأرضية الغربي من أوروبا، لكان من المحتمل أن تكون الهند هي موطن الرأسمالية وموقع الثورة البرجوازية وحاكمة العالم! ولكن كان لدى الأوروبيين ميزة واحدة وهي سهولة الوصول إلى أمريكا من موانئ أيبيريا (المناطق جنوب وغرب أوروبا تحديدا إسبانيا والبرتغال) أكثر من أي مراكز تجارية بحرية غير أوروبية لديها القدرة على القيام بالرحلات البحرية لمسافات طويلة. كانت سهولة الوصول هي أمر يتعلق بمسافة الإبحار جزئيا. سوفالا التي من المفترض أنها كانت أهم ميناء جنوبي في شرق أفريقيا في تلك الفترة، كانت تبعد عن أمريكا حوالي ثلاثة آلاف ميل أكثر من جزر الكناري نقطة انطلاق كولومبس وخمسة آلاف ميل بعيدا عن أي ساحل يكثر فيه تعداد السكان حيث احتمالات التجارة أو السلب. حتى أن المسافة بين الصين والساحل الشمالي الغربي لأمريكا كانت أكبر بل أكبر كذلك من مجتمعات المكسيك الغنية. كذلك يجب أن نضيف ظروف الإبحار في تلك الطرق المختلفة. فالإبحار من المحيط الهندي إلى الأطلنطي هو إبحار ضد التيار، ويعد المحيط الهادي الشمالي عاصفا ولا يمكن الاعتماد على رياحه. على الجانب

الآخر من جزر الكناري إلى الإنديز الغربية تهب رياح التجارة ورحلة العودة تتجه ناحية الشمال تجاه الرياح الغربي. ومن الواضح أن المستكشف لا يملك تلك المعلومات عندما يبحر في بحر غير معلوم. ويبقى سؤال محير وهو مدى حجم المعرفة الجغرافية التي امتلكتها مجتمعات الصيد في الأطلنطي في القرن الخامس عشر. هناك تخمين بأن هؤلاء البحارة قاموا بالصيد حول نيوفاوندلاند. Newfoundland ـ والضفاف العظمى قبل ١٤٩٢م وعلى نحو أكثر تحديدا، استخدم البحارة الأيبريون القادمون من جزر الكناري وإليها وماديرا والآزور نفس دورة الرياح الأساسية مثلما استخدمها كولومبس في عبور المحيط. لقد عرف كولومبس إن الرياح التجارية (أو الرياح الشرقية) ستساعده خارجيا وكان لديه سبب وجيه للاعتقاد بأن الرياح الغربية ستساعده في رحلة العودة. وطبقا لبلاوت، لو كان هناك خيار بين تفسير بيئي وآخر يدعي التفوق لمجموعة على ما عداها مثلما تفعل نظرية انتشار المركزية الأوروبية فالأمر حتما سيستقر على التفسير البيئي.

يستعرض بلاوت[٤] الأسباب العديدة وراء هزيمة الحضارات الأمريكية القديمة، ولكن هناك سبب على درجة كبيرة من الأهمية، وهو انخفاض عدد السكان بسبب الأوبئة التي كانت منتشرة في نصف الكرة الأرضية الشرقي التي جلبها الأوروبيون لأمريكا. سبب آخر، هو التفوق الأوروبي في التكنولوجيا العسكرية، ولكن يجب النظر لهذه الميزة بتحفظ. فلم تكن الفجوة التكنولوجية كبيرة حتى تكون في حد ذاتها هي سبب النصر العسكري ـ بعد المعارك الأولى ـ في مواجهة جيوش أمريكية أكبر بكثير وتستطيع في أي وقت تبني تكنولوجيا العدو. إن مساحة أمريكا الكبيرة جدا في عام ١٤٩٢ كان بها تعداد سكان كبير يصل إلى ٥٠ مليون فرد على الأقل، بل قد يصل إلى ٢٠٠ مليون فرد، ونسبة كبيرة من هؤلاء الناس كانوا يعيشون في مجتمعات تنظمها دول ذات قدرة عسكرية قوية. كما كانت التكنولوجيا العسكرية يمكن أن تنتشر من معسكر إلى المعسكر

المضاد في وقت قصير نسبيا. هذا بالإضافة أن تفوق المسدسات البدائية الإسبانية لم يكن عظيما مقارنة بسهام وأقواس الأمريكيين. ويعتقد بلاوت أنه كانت ستنقلب الأمور ضد الأوروبيين إذا تعلق الأمر بالقدرة العسكرية فقط. لن يكون هناك غزو أو قد يمكن احتوائه في مقاطعة محدودة ولن يكتسح جنوبا باتجاه الحضارات العظيمة في وسط الإنديز. أن النقطة هنا ـ طبقا لبلاوت ـ هي سير التاريخ في مسار مختلف بسبب التأثير السريع والقاس للأمراض الجديدة وانهارت المقاومة لموت الأمريكيين بسبب الأوبئة حتى قبل أن تبدأ المعارك. احتمال أن ٩٥٪ من سكان وسط المكسيك كان قد أبيد تماما خلال القرن السادس عشر، وحدثت تلك الإبادة مبكرا مما ساعد على نجاح الغزو السياسي. وكانت هناك على التوازي عمليات أخرى في أجزاء أخرى في نصف الكرة الأرضية وخاصة في أماكن تواجد تكتلات سكانية كبيرة، وكانت في معظم الأحوال مناطق دول منظمة وحضارات عظيمة. وربما أن حوالي ثلاثة أرباع تعداد أمريكا كله كان قد تم القضاء عليه في هذا القرن [٥].

توفى الملايين في الحرب مع الإسبان والبرتغال وفي مراكز العمالة بالإكراه مثل المناجم في المكسيك وبيرو، ولكن الأعداد الأكثر ماتت بسبب الأوبئة، مما سهل من القضاء على المقاومة في معظم المناطق.

كروستوفر كولومبس على شواطئ جزر الباهاما:

عندما اقترب كروستوفر كولومبس من شواطئ جزر الباهاما، سارع السكان الأصليين إلى الشاطئ تاركين منازلهم وقراهم وسبحوا في الماء ليروا عن قرب هذا الزورق العملاق ـ أو السفينة ـ وعندما وصل كولومبس وبحارته إلى شاطئ جزر البهاما، كان السكان يرحبون بهم ويهللون، أعطوهم هدايا ـ ببغاوات وكرات من القطن وغذاء وماء ـ كان السكان في حيرة من هؤلاء الزوار القادمين من بعيد لا يفقهون لغتهم، وكانت المحادثة عن طريق الإشارة. كتب كولومبس بعد ذلك بأن هؤلاء السكان كانوا يتبادلون الهدايا معهم في مقابل سلع جديدة

عليهم مثل الزجاج والمشروبات الكحولية، وأنهم كانوا على استعداد لإعطاء كولومبس وبحارته أي شيء يملكونه في مقابل السلع الجديدة عليهم بفرحة عارمة. سكان جزر الباهاما عرايا لا يفقهون من أمور العيش شيئا ولا عن البلاد التي جاء منها كولومبس. ذكر كولومبس بأن هؤلاء السكان كانت بنيتهم قوية مع حسن ملامحهم، وكانوا لا يحملون أسلحة ولا يعلمون كيف يستخدمونها، حيث لم يكن لديهم الحديد. عندما أهداهم كولومبس سيفا أخذوه بقوة وأمسكوه من الطرف الآخر حيث أصابوا أنفسهم بجهل. اختار منهم كولومبس مجموعة من خمسين رجلا أقوياء ليكونوا خدما له وبحارته، كانوا مطيعين يفعلون أي شيء يطلب منهم حسب رغبة كولومبس وبحارته. هؤلاء كانوا الآراواك - Arawaks - السكان الأصليين في جزر الباهاما. لا يختلف هؤلاء السكان عن الهنود في الأرض الأصلية من حيث ترحيبهم واستعدادهم لمقايضة ومشاركة أي شيء يملكونه. كتب كولومبس في ذلك بأنه عندما وصل إلى الإنديز في أول جزيرة اكتشفها، أخذ بعض من هؤلاء الهنود بالقوة ليتعلم منهم وليعطوه بعض المعلومات عن طبيعة بلادهم. كان كولومبس يريد الحصول على أماكن الذهب، حيث أقنع ملك وملكة إسبانيا بأهمية الحِصول على ثروة هذه البلاد من الذهب والمناجم على الشاطئ المقابل للأطلنطي - الإنديز وآسيا - حيث كان يرمي في الأساس إلى الحصول على الذهب والتوابل، وكان يعلم بأنه في مقدوره الإبحار غربا للوصول إلى شواطئ الشرق الأقصى، وكان يعلم كغيره من المثقفين في زمنه بأن الأرض كروية. في ذلك الوقت كانت إسبانيا موحدة حديثا مثلها مثل بقية الدول المتقدمة في أوروبا - مثل فرنسا - إنجلترا - البرتغال - وكان سكانها أغلبهم من الزراعيين الفقراء يعملون من أجل الأمراء الذين كانوا حوالي ٢٪ من السكان ويملكون ٩٥٪ من الأرض. كانت إسبانيا تدين بالكنيسة الكاثوليكية، وكانت تعتقد أن الذهب يعتبر أهم من الأرض لأنه بالذهب تستطيع إسبانيا شراء أي شيء. كان الاعتقاد بأن هناك ذهبًا في آسيا وبالتأكيد الحرير والتوابل، وكان ماركو بولو - Marco Polo - وآخرين

أحضروا معهم بعض من هذه الثروات عن طريق رحلاتهم. كانت تركيا في ذلك الوقت قد هزمت كنستانتنوبل Constantinople في شرق البحر الأبيض المتوسط وتحكمت في الطرق البرية إلى آسيا. وكان البحارة البرتغاليون يقومون بالإبحار حول جنوب أفريقيا. وبالتالي فإن كولومبس لم يصل إلى آسيا والتي كانت تبعد بآلاف الأميال عما وصل إليه. ولكن من ناحية أخرى، فقد كان محظوظا، فأثناء إبحاره ذهب إلى المجهول في أرض تقع بين أوروبا وآسيا ـ لقد كانت الأمريكيتين ـ Americas ـ وكان ذلك في مطلع شهر أكتوبر من عام ١٤٩٢ ميلادية بعد حوالي ثلاثة وثلاثين يوما منذ أن ترك هو وبحارته جزر الكناري ـ Canary Islands ـ وأثناء توجهه إلى الأرض قابل الهنود الأرواكيين Arwak Indians ثم أبحر إلى ما يعرف الآن بكيوبا ـ Cuba ـ ثم إلى هيسبانيولا ـ Hispaniola ـ الجزيرة التي تعرف الآن بهايتي وجمهورية الدومينا كان. كان هناك بعض من الذهب في الأنهار، وأهدى زعيم أحد القبائل الهندية قناعًا من الذهب إلى كولومبس، والذي على أثره كان هناك رؤية واضحة عن مناجم الذهب. عندما وصل لاس كازاز ـ Las Casas ـ إلى هيسبانيولا في عام ١٥٠٨، ذكر بأنه كان يوجد حوالي ستين ألف من الأفراد يعيشون على هذه الجزيرة بما فيهم الهنود، وعلى ذلك فإنه خلال الفترة ١٤٩٤ـ١٥٠٨ كان حوالي ثلاثة ملايين شخص قد أبيدوا من الحرب والعبودية وفي المناجم[٦].

لم تعرف أوروبا أنها اكتشفت قارة جديدة عليها إلا بعد أن كتب البحار الإيطالي أمريجو فيسبوشي عن رحلته إلى العالم الجديد، ومن ثم أطلق أحد علماء الجغرافيا الألمان اسم أمريكا على الأرض المكتشفة، وكان ذلك بعد وفاة كولومبس.

وبالنسبة للمستوطنات الأولى أقام الإسبان المستوطنة الأولى عام ١٥١٣ عندما قاد جوان بونس ليون مجموعة من الرجال، فأبحروا من الكاريبي ونزلوا على شواطئ فلوريدا، قريبا من مدينة سانت أوجستين الحالية. غزت إسبانيا

المكسيك عام ١٥٢٢، وبعد ذلك أبحر الإسباني هيرناندو دي سوتو من هافانا عام ١٥٣٩ ليهبط على بر فلوريدا ويذهب حتى جنوب نهر المسيسيبي بحثا عن الذهب دون نتيجة. كذلك ارتحل الإسباني فرانشيسكو كورونادو من المكسيك عام ١٥٤٠ بحثا عن الذهب في مدن سسيبولا الأسطورية السبعة، فوصل حتى جراند كانيون وكانساس، ولكنه عاد ومن معه خالي الوفاض، بعد أن ترك وراءه هدية ـ غير مقصودة ـ للهنود الحمر (السكان الأصليين) من الخيل التي فرت منه. حاول الفرنسيون الهوجونوت "البروتستانت" إقامة مستوطنة في شمال فلوريدا في أوائل ستينيات القرن السادس عشر، ولكن دمرها الإسبان عام ١٥٦٥ خوفا من منافستهم على الأرض والتجارة، وبعدها أسس قائد القوات الإسبانية بيدرو مينيندز مدينة سانت أوجستين، أثارت الثروات التي تدفقت على إسبانيا من المكسيك وبيرو وأمريكا الوسطى اهتمام بريطانيا للعالم الجديد، أعدت بريطانيا خطتين، الأولى تتمثل في الإغارة على السفن الإسبانية ومصادرة بضائعها، وقاد ذلك جون هوبكنز، والثانية منحت الملكة اليزابيث السير همفري جلبرت امتيازا بأن يستعمر في العالم الجديد الأراضي القريبة التي لا تتبع دولا أوروبية، فشل جلبرت ووفاه أجله غرقا في البحر، بينما أحرز هوبكنز نجاحا مدويا استحق عليه لقب فارس. قامت موجات الهجرة البريطانية بدافع البحث عن الربح سواء على مستوى الفرد أو الشركة والهجرة الدينية سواء لإقامة دولة دينية أو التحرر من سيطرة الكنيسة الأنجليكانية في بريطانيا، ولم تعتمد الهجرة البريطانية على الحكومة البريطانية كما اعتمدت الإرساليات البرتغالية والإسبانية والفرنسية على حكوماتها، وكان ذلك من أسباب نجاح بريطانيا بتطبيق مبدأ الاعتماد على الذات. ثم بدأ طوفان الهجرة الكبيرة من أوروبا لأمريكا، وكان مهاجرو بريطانيا يمثلون الغالبية العظمى(٧).

الاستيطان الأوروبي:

استوطن الأوروبيون الأمريكتين، وكانت السفن تذهب محملة بالعبيد من

أفريقيا للعمل في الزارعة والأعمال الأخرى ولخدمتهم وكانوا يعاملون معاملة مهينة للغاية بل قد يؤدي عدم رضاهم عنهم إلى قتلهم أبشع قتلة، وازدهرت حركة السفن القادمة من أوروبا محملة بالعبيد الأفارقة إلى الأرض الموعودة أمريكا.

وفي ظل هذه الظروف، فقد كان واحد إلى كل ثلاثة أفارقة تم نقلهم عبر البحار في عداد الموتى، ولكن فإن الأرباح الهائلة كانت تعادل ضعف الاستثمارات لكل رحلة، تؤدي إلى أن تكون تجارة الرقيق رابحة للغاية حيث كان السود الأفارقة يشحنون في شباك مثل السمك. فأولًا كان الهولنديون، ثم الإنجليز يسيطرون على تجارة الرقيق. وفي عام ١٧٩٥ كانت ليفربول لديها أكثر من مائة سفينة تحمل الرقيق وتشكل حوالي نصف تجارة الرقيق في أوروبا. دخل بعض الأمريكيين في نيو إنجلاند هذا العمل وفي عام ١٦٣٧ كان هناك أول سفينة أمريكية لتجارة الرقيق. واعتبارا من عام ١٨٠٠ كان هناك من ١٠ ـ ١٥ مليون أفريقي أسود تم نقلهم كعبيد إلى الأمريكتين يمثلون حوالي ثلث الذين يعيشون في أفريقيا. وبالتقريب يمكن القول أن أفريقيا قد خسرت حوالي ٥٠ مليون نسمة من الموت والعبودية، والذي قيد في هذه الآونة بأن ذلك كان بداية الحضارة الغربية، وذلك كان على أيدي تجار الرقيق، وكان أصحاب المصالح ومالكي هذه السفن التي تحمل العبيد في أوروبا الغربية وأمريكا، الدول التي سميت بالدول الأكثر تقدما. وبعد عام ١٧٦٣ وبانتصار إنجلترا على فرنسا في سبع سنوات من الحرب ـ بما يعرف في أمريكا بالحرب الفرنسية الهندية ـ تم طرد الفرنسيين من أمريكا الشمالية ولم يعبأ الجنرالات الأمريكان بعد ذلك بالفرنسيين، وأصبح لديهم اثنان من المنافسين، الإنجليز والهنود. وكان يقينا لدى الأمريكان بأنه عندما يرحل الإنجليز يمكن التعامل مع الهنود بسهولة. تم نصر الأمريكان على الجيش البريطاني وذلك بوجود أمريكان مسلحين، حيث كان لكل أمريكي أبيض لديه سلاح ويستطيع استخدامه الأمر الذي جعل من هذه الحرب مفخرة للأمريكان.

في عام ١٧٦٧ سنت إنجلترا قوانين أخضعت بموجبها الزجاج والرصاص والورق والشاي لضرائب خاصة. قام صخب في المستعمرات انتهى إلى صدام بالسلاح قتل فيه عدد من المواطنين في مذبحة بوسطن عام ١٧٧٠. ومع أن معظم هذه التشريعات ألغيت فقد وضعت ضريبة جديدة على الشاي في عام ١٧٧٣ منحت بموجبها معاملة أفضل لشركة الهند الشرقية تم معارضتها وقام سكان بوسطن بإلقاء حمولة من الشاي في البحر. اجتمع ممثلو المستعمرات - باستثناء جورجيا - في عام ١٧٧٤ في المؤتمر القاري الأول في فيلاديلفيا وقدموا عريضة طالبوا فيها ألا تفرض عليهم الضرائب بدون أن تكون المستعمرات ممثلة في البرلمان البريطاني. أنشأ الممثلون اتحاد للمستعمرات لتنظيم شؤون تجارتها بواسطته. كان رد الحكومة البريطانية بأن أعلنت حالة الطوارئ وإستعد الجانبان للحرب، ودارت بينهما عدة معارك كمعركة (بنكر هل) في عام ١٧٧٥. تم انعقاد المؤتمر القاري الثاني وتم تنظيم جيش للمستعمرات بقيادة جورج واشنطن (١٧٣٢ - ١٧٩٩). وعندما انهارت الإدارة الملكية في المستعمرات تولى المؤتمر شؤون الحكم. وفي ٤ من يوليو من عام ١٧٧٦ أعلن المؤتمر استقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا [٨].

التوسع الأمريكي:

في مدى قرن ونصف القرن منذ إعلان الاستقلال، قفزت الولايات المتحدة من مجموعة صغيرة من ثلاث عشرة ولاية على سواحل المحيط الأطلسي إلى واحدة من أكبر دول العالم غنى وتقدما وسيطرة. كان ذلك نتيجة لتوسع تلك الولايات غربا حتى المحيط الهادي وحرب الانفصال التي دعمت الاتحاد، وأيضا التقدم الصناعي والعلمي. ففي عام ١٨٠٣، كانت مساحة الولايات المتحدة قد تضاعفت في غضون عشرين عاما، خاصة بعد شراء لويزيانا من فرنسا، وبالتالي بدأ الامتداد من البحر إلى البحر. توطن آلاف من الأمريكيين في ولاية تكساس المكسيكية، ثم ثاروا على الحكومة المكسيكية وساندتهم الولايات

المتحدة فحاربت المكسيك (١٨٤٦ ـ ١٨٤٨) وضمت نيو مكسيكو وأريزونا وكاليفورنيا إلى ممتلكاتها. تم اكتشاف الذهب في كاليفورنيا في عام ١٨٤٨ فنزحت عشرات الألوف إلى تلك المقاطعة. في عام ١٨٦٢، سن مجلس الأمة قانونا تعهدت بموجبه الحكومة أن تقدم الأرض مجانا للفلاحين. كان هذا على حساب الهنود الذين انتزعت منهم أراضيهم وطردوا بالقوة حيث جمعوا في مناطق محددة حظر عليهم مغادرتها. وخلال الفترة (١٨٦١ ـ ١٨٦٣) نشبت الحرب الأهلية بين شطري البلاد الشمالي والجنوبي. كان الشمال منطقة صناعية وتجارية مهمة يرى وجوب قيام دولة مركزية تدعم النمو الصناعي وتحميه بالرسوم الجمركية، كما كانت صناعته تستوعب الأعداد المتزايدة من العمال، بينما كان الجنوب زراعيا يعتمد على القطن، ويؤكد اللامركزية، وخفض الجمارك، وعصب الزراعة فيه هو الأعداد الكبيرة من الرقيق. انفجر الخلاف بين الطرفين حول قضية الرقيق التي أضحت أكبر مشكلة سياسية في الولايات المتحدة. وكان الجنوب يرى نظام الرق أمرا عاديا وضروريا، بينما كان الشمال يعتبره شائنا، ويعزو إليه مسؤولية تأخر المنطقة الجنوبية، وقد انقسم الحزبان الرئيسيان حول هذه القضية المعقدة. عندما تولى إبراهام لنكولن رئاسة الجمهورية (١٨٠٩ ـ ١٨٦٥) كان يعارض الرق، فخشيت بعض الولايات المتحدة على نفسها، فكونت الولايات المنشقة حكومة (١٨٦١). أعلنت هذه الولايات (كارولينا الجنوبية والمسيسبي وفلوريدا والأباما وجورجيا وليوزيانا وتكساس) قيام الولايات الأمريكية المتآلفة. لم يقبل لنكولن بذلك، وأراد رأب الصدع، لكن الذي وقع كان حربا أهلية انتصر فيها الشمال على الجنوب (١٨٦٣) لأنه أكبر عددا وتقدما. استسلم قائد الجنوبيين لي (١٨٠٧ ـ ١٨٧٠) في معركة أبوماتوكس (فرجينيا) في أبريل من عام ١٨٦٣. خرجت الولايات المتحدة من الحرب الأهلية وهي لا تزال بلادا زراعية. إلا أن طفرتها نحو الصناعة كانت قوية بسبب تزايد السكان الكبير واكتشاف معدني الفحم والحديد الخام والمعادن الأخرى، بالإضافة إلى البترول. يضاف إلى ذلك

الاختراعات العديدة التي أدت إلى زيادة الإنتاج. وكان لانتشار السكك الحديدية في اتجاهات مختلفة الأثر الكبير في الربط بين الصناعة والزراعة وبين أسواقها الرئيسية. وقد وصل طول خطوط السكك الحديدية إلى ٤٢٥ كم في عام ١٩١٦. وبسبب من سوء الأحوال السكنية وانخفاض الأجور بدأت حركة نقابية في البلاد على يد فرسان العمل (١٨٦٩) أولا، ثم على يد الاتحاد العمالي الأمريكي (١٨٨٦) فيما بعد، الذي سيطر على الحياة العمالية والنقابية. أخذت الولايات المتحدة تتطلع إلى الخارج، فاتخذت من سوء المعاملة التي كان يلقاها الكوبيون على أيدي المستعمرين الإسبان ذريعة للاشتباك في حرب مع إسبانيا (١٨٩٨)، فانتزعت منها كوبا والفلبين وغوام وبورتوريكو، وبذلك دخلت أمريكا حلبة الاستعمار، وأصبحت الولايات المتحدة عام ١٩٠٠ قوة اقتصادية، وفي عام ١٩١٤ أصبحت دولة عالمية كاملة المواصفات[٩].

علاقة الدين بالسياسة في أمريكا :

أما عن علاقة الدين بالسياسة في أمريكا، فلقد كانت مغامرة اكتشاف أمريكا عام ١٤٩٢ مغامرة دينية بالأساس وكان كريستوفر كولومبس يحمل رؤية دينية في مغامراته لاكتشاف أمريكا. وكان التدافع الكاثوليكي (الإسباني بالأساس) إلى العالم الجديد قد دفع إنجلترا كدولة بروتستانتية لاستعمار أمريكا، بل يمكن القول إن التنافس البحري بين الإنجليز والإسبان كان تنافسا بروتستانتينيا - كاثوليكيا حتى دمرت إنجلترا الأسطول البحري الإسباني (الأرمادا) عام ١٥٥٨. ثم كانت حملة إنجلترا البروتستانتينية لنقل المستوطنين واستعمار أمريكا. فأمر الملك جيمس الأول بتأسيس أول مستعمرة على ساحل فرجينيا (مستعمرة فيرجينيا عام ١٦٠٧) أقام فيها المستوطنون الأوائل وأنشؤوا فيها أول كنيسة (كنيسة جيمس تاون). وتوضح القراءات التاريخية أن المستوطنين الأوائل هاجروا من أوروبا إلى أمريكا من أجل مثالية دينية ولنشر البروتستانتينية البيوريتانية (التطهيرية)، بعيدا عن تحكم كنيسة إنجلترا الإنجليكانية مثلما

رفضوا من قبل تحكم كنيسة روما الكاثوليكية. حدث ذلك بعد تزايد أعداد المهاجرين البيوريتانيين. فبعد الحرب الأهلية التي نشبت في إنجلترا نتيجة تمرد كروميل الذي وقف إلى جانبه البيوريتانيون وانتهت بعودة النظام الملكي، كان خروج البيوريتانيين إلى العالم الجديد. لقد أراد البيوريتانيون تطهير كنيسة إنجلترا، لكن اضطهاد النظام الملكي (خلال حكم جيمس الأول وشالز الأول) لهم، جعلهم يرون أنه من الأفضل لهم الخروج إلى العالم الجديد لممارسة معتقداتهم. قام البيوريتانيون بتأسيس مستعمرة ماساشوستس في عام ١٦٣٠، وخلال العقد التالي هاجر أكثر من ٢٠ ألف من البيوريتانيين إلى هذه المستعمرة.

لقد كان التعدد الديني (تعدد الطوائف البروتستانتينة والكاثوليكية) وراء سعي الأمريكيين الأوائل إلى استقلال الكنيسة عن الدولة وعن الكنيسة الإنجليكانية في إنجلترا. فخلال الفترة بين منتصف القرن السابع عشر ومنتصف القرن الثامن عشر، انتقل البيوريتانيون من ماساشوستس ليؤسسوا مستعمرة رود إيلاند في بوسطن، وعلى نهر ديلاوير أقام السويديون مستعمرة بالقرب من مدينة ويلمنجتون الحالية. وفي عام ١٦٦٤، تأسست مستعمرة نيونيذرلاند (نيويورك حاليا)، وضمت كنائس إنجيلية ومشيخة وأسقفية ومعمدانية وكويكرز وكنيسا يهوديا، وبسبب موقف الكنيسة الإنجيلية المعارض للثورة الأمريكية ضد إنجلترا، ازدهرت الكنيسة المسيحية في نيوجيرسي، ثم انتشرت المسيحية في كل مستعمرات الوسط الأمريكي خصوصا بعد قدوم المهاجرين من أيرلندا الشمالية. وفي بنسلفاينا أقام ويليام بن مستعمرة للكويكرز الإنجليز والأيرلنديين الفارين من المحاكم والتفتيش. أما ماري لاند فكانت جنة الكاثوليك، حيث أسسوا أول كنيسة في مدينة سان ماري العاصمة الأولى لماري لاند. وفي القرن الثامن عشر، وصل الكاثوليك إلى ألاباما ونيو أورليانز وأركنساس. وفي الوقت ذاته انتشرت المعمدانية بين الزنوج في الجنوب. وبدءا من ستينيات القرن الثامن عشر، تطلع الأمريكيون إلى استقلال الكنيسة عن

الدولة، واحتج عدد من رجال الدين ـ بما فيهم إنجيليون ـ على سيطرة الكنيسة الإنجليزية الإنجيلية.

وفي فيرجينيا ـ معقل الكنيسة الإنجيلية، كتب توماس جيفرسون (أصبح الرئيس الثالث للولايات المتحدة) عام ١٧٧٧ ـ بعد عام واحد من إعلان الاستقلال الأمريكي ـ لائحة الحرية الدينية ليتقدم بها كحاكم للمجلس التشريعي لإقرارها بعد أن جربت فيرجينيا لمدة تزيد عن قرن ونصف القرن، ارتباطا وثيقا بين الكنيسة والدولة، وسيطرة الكنيسة الإنجيلية بالرغم من التعدد الديني.

وكان الاقتراح الذي تقدم به باتريك هنري، وهو ألا تسيطر كنيسة واحدة، ولكن أن تعتبر المسيحية الدين الرسمي. ولكن الاقتراح قوبل بمعارضة، بحجة أن اعتبار المسيحية الدين الرسمي يمكن أن يكون وسيلة لإنجلترا لفرض مذهبها المسيحي وكنيستها. وكان جيمس ماديسون، عضو المجلس التشريعي وقتئذ ممن قام بجمع أفكار من التاريخ تعارض الاقتراح. كما قام بجمع التوقيعات الرافضة له. وكان رأي ماديسون أن السلطة المدنية يجب إبعادها عن تقرير المسائل المتعلقة بالاعتقاد والعبادة، وأن أعضاء المجلس التشريعي لا يملكون الحق أو افتراض الحكمة لوضع أنفسهم كقضاة للحقيقة الدينية. وقال: إذا قبلنا قانونيا، أن تكون المسيحية الدين الرسمي لفيرجينيا، من أجل استبعاد الأديان الأخرى، فما الذي يمنع مستقبلا من أن نقبل استبعاد المذاهب المسيحية الأخرى لصالح مذهب مسيحي معين.. إن الثورة الأمريكية قامت للتخلص من كل طغيان مدني أو ديني.. وكسب ماديسون وخسر هنري، وكان الرابح توماس جيفرسون بإقرار التشريع الذي طرحه: "لا دين رسميا ولا كنيسة رسمية". وسيكون تفكير توماس جيفرسون أساس النص الدستوري الذي سيحدد العلاقة بين الدين والدولة بعد الاتحاد الفيدرالي. فعندما اجتمعت وفود الولايات الثلاث عشر في فيلادلفيا عام ١٧٨٧، للنظر في مسودة إطار الحكم

الفيدرالي، تضمنت المادة السادسة من مشروع الدستور أنه لا اختيار دينيا سيكون مطلوبا لشغل أي منصب فيدرالي.. وأنه لا اشتراط لحلف اليمين.. وأنه لا تحديد لمرجع ديني. أرسل جيمس ماديسون (أصبح الرئيس الرابع للولايات المتحدة) الذي وضع مسودة الدستور، نسخة منها إلى جيفرسون في باريس. ولكن جيفرسون نبه إلى خلو ديباجة الدستور من الإشارة إلى ضمان الحريات الإنسانية التي تبدأ بالحرية الدينية (بتعبير جيفرسون). وخلال محاولته الحصول على الموافقة على الدستور (ولاية بولاية)، اكتشف ماديسون أن آخرين يشاركون جيفرسون الرأي. ولذلك وعد ماديسون بأنه في حالة التصديق على الدستور، فإنه سيقوم بإعداد (لائحة الحقوق) لتقديمها إلى الكونجرس الجديد. وبالفعل قدم ماديسون (لائحة الحقوق) إلى الكونجرس عام ١٧٨٩ متضمنة التعديلات الدستورية العشر التي جرت الموافقة عليها عام ١٨٠١.

وعليه فإن إجابة السؤال عما إذا كانت أمريكا علمانية أم متدينة؟ فإن الإجابة عليه ظلت جدلية بين من يقولون أنها علمانية ومن يقولون: إنها متدينة، وهو جدل قديم قدم المشروع الأمريكي. إن كل المظاهر العلمانية التي يوردها من يحاجون بأن "أمريكا علمانية" موجودة في أمريكا، وكذلك كل المظاهر الدينية التي يذكرها كل من يقولون بأن "أمريكا دينية". وهناك من استخلصوا بأن تواجد المظاهر العلمانية إلى جانب المظاهر الدينية - جنبا إلى جنب - يعني أن أمريكا تعيش "حالة حرب ثقافية" بين العلمانيين والمتدينين. وأيا كان الأمر، فإن تلك المظاهر العلمانية والدينية تعكس حقيقة أساسية هي أن أمريكا دولة علمانية يسكنها شعب متدين. فالدستور يضمن استقلالية الكنيسة على الدولة وحياد الدولة في موضوع الدين. وقد ابتغى واضعو التعديل الأول للدستور - كما قال جيفرسون - إنشاء حائط فاصل بين الدين والدولة، وقد درجت المحكمة العليا في أحكامها على حراسة ذلك الحائط ضمانا لعدم تدخل الدولة في موضوع الدين. ولكن الشعب الأمريكي شعب متدين سواء بمفهوم "الدين المدني" أي

الدين العمومي في الحياة العامة، أو بمفهوم الالتزام الديني.

وتتوافق الدولة (الرئاسة ـ الكونجرس ـ المحكمة العليا) مع تدين الشعب الأمريكي، لتكون النتيجة أن يعلو وينخفض الحائط الفاصل بين الدولة والدين، فيكون هناك دور للدين في الدولة العلمانية سواء بمعنى "الدين المدني" أو "المسيحية السياسية"[١٠].

العقيدة وأزمة الهوية الأمريكية :

وعن العناصر التي تكون "العقيدة الأمريكية"، استعرضها روجيه جارودي داخل إطار الأساطير المؤسسة للسياسة الأمريكية فمن وجهة نظره، فإن هذه العناصر هي[١١]:


جارودي

١ ـ الاقتناع بأن الأمريكان شعب مختار لديه مصير مبين للسيطرة على العالم من أجل أن ينشئ فيه دولة الرب.

٢ ـ التأكيد من أن علاقة ذلك الاختيار الإلهي هي النجاح والانتصار، الذي يترجم إلى ثروة، مهما كانت الوسائل التي استخدمها الناجحون من أجل الوصول إليها.

٣ ـ عدم المساواة الأولية والتي جاءت نتيجة للعرق أو لوضع اجتماعي موروث، جعل من حرية التجارة قانون اللعبة الأكثر تأثيرا، لأنه يعطي للأقوى إمكانية تحطيم الأضعف.

٤ ـ من هنا تأتي فكرة أن النجاح في الأعمال هو عمل أخلاقي، وذلك حسب التعبير الذي أطلقه شليزنجر، وأن الرابحين، وبخاصة أكبرهم ينالون الشرف بل التقديس، ولهذا السبب فإن جون روكفلر تحدث عن مهمته: "الله هو الذي

أعطاني الثروة.. والقدرة على كسب المال هبة من الله.. ولأني تلقيت تلك الهبة، فإنني أرى أن واجبي هو أن أكسب مالا أكثر، وأن استخدمه من أجل الإنسانية حسب الطريقة التي يمليها على ضميري".

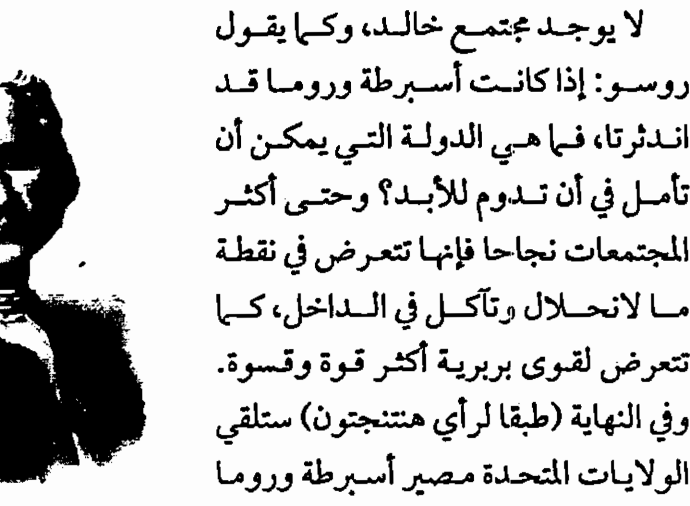
وقد يتفق البعض أو يختلف عن هذه العناصر التي تكون العقيدة الأمريكية، كل حسب اتجاهاته وانتماءاته الأيديولوجية، فليس هذا هو مجال تقييم هذه العقيدة، فهناك من العناصر ما هو مفيد وما هو ضار ويتوقف ذلك على دور الدولة والمفاهيم العامة لسلطة الحكومة وتجارب الشعب الأمريكي معها أو ضدها وأيضا مفاهيم العلاقات الاقتصادية والسياسة بينها وبين باقي الشعوب والأمم. أن فكرة الحرية الاقتصادية التي هي الأساس للعقيدة الأمريكية قد تكون أساس لنجاح الشعوب وتكاملها ولكن لابد وأن يكون هناك رابط وتدخل حتمي للحكومة وفي الوقت المناسب. لقد سيء فهم آراء آدم سميث عن اليد الخفية، فلم يكن يعني اليد الخفية بدون ضابط أو رابط، وقبلها كتب آدم سميث عن العدالة الاجتماعية وكان يعتز بكتابه عن "نظرية المشاعر الأخلاقية"، فهو أحد الكتب الكلاسيكية (غير الواسعة الانتشار) والتي تبحث عن منابع السعادة الإنسانية والفضيلة. وعلى ذلك لو عاد آدم سميث إلى الحياة مرة أخرى هل سيعجبه النظام الرأسمالي العالمي الذي تمجده وتفخر به أمريكا أم سيصيبه الفزع منه؟ ما علاقة ذلك بالسياسة الأمريكية، مع الأخذ في الاعتبار التحفظات التي سقناها أعلاه. وما يهمنا في هذا المجال هو استمرار سرد العرض التاريخي لأمريكا في هذه الحقبة من الزمن.

عندما أعلنت أمريكا استقلالها عن إنجلترا، وضع جورج واشنطن، أول الآباء المؤسسين، في خطاب تعيينه رئيسا للولايات المتحدة، أفضل صيغة لما أصبح فيما بعد المبدأ الذي سارت عليه السياسة الأمريكية: "لا يوجد شعب أكثر جدارة من شعب الولايات المتحدة، بألا يملك إلا أن يشكر ويعبد اليد الخفية التي تقود شؤون الإنسان. كل خطوة قادته إلى طريق الاستقلال الوطني

تحمل في طياتها علامة التدخل الإلهي". واليد الخفية هو التعبير الذي اخترعه آدم سميث لكي يتوج نظريته الاقتصادية (مع بعض التحفظ). فإذا كان كل فرد يسعى من أجل مصلحته الشخصية، فإن المصلحة العامة ستتحقق. فاليد الخفية هي التي تحقق هذا التجانس. رأي واشنطن في تلك اليد الخفية التدخل الإلهي للرب وأيضا في الوقت نفسه رأى فيها القانون الأساسي للتجانس بين المصالح الشخصية والمصلحة العامة. جون آدمز الذي خلف واشنطن في الرئاسة الأمريكية أعلن بدوره: "أمريكا خلقت بيد الله من أجل أن تكون المسرح، حيث على الإنسان أن يصل إلى وضعه وقيمته الحقيقية". جيفرسون ثالث رئيس للولايات المتحدة، أعلن هو أيضا أن شعبه هو "شعب الله المختار"، تماما كما قال الرئيس نيكسون بعد مائتي عام "الله مع أمريكا، الله يريد أن تقود أمريكا العالم". الشيء نفسه يقوله كل الرؤساء الأمريكيين من أجل تسويغ أعمالهم وسياساتهم. وبالتالي فإن التناقض بين الإيمان في حد ذاته والممارسة الواقعية، هو من الثوابت في السياسة الأمريكية.

يقدم صامويل هنتنجتون[١٢] Samuel P.Huntington في كتابه "من نحن؟" حقائق وتحليلات عن الهوية الأمريكية وما يكتنف الحياة الأمريكية المعاصرة من صراعات داخلية خاصة باندماج فئات المجتمع الأمريكي المختلفة من مستوطنين ومهاجرين في وحدة وطنية. ويذكر هنتنجتون: بأنه إذا كانت الهوية الأمريكية يتم تعريفها بمجموعة من المبادئ العامة الخاصة بالحرية والديمقراطية، فإنه من المفترض أن الترويج لهذه المبادئ في الدول الأخرى يجب أن يكون الهدف الأول للسياسة الخارجية الأمريكية. ومع هذا، إذا كانت الولايات المتحدة هي الاستثناء، فإن المنطق وراء الترويج لحقوق الإنسان والديمقراطية في أماكن أخرى يصبح لا محل له. فإذا كانت الولايات المتحدة هي أساسا مجموعة من الكيانات الثقافية والإثنية، فإن مصلحتها القومية تكمن في ترويج أهداف هذه الكيانات، ويجب أن تكون لأمريكا سياسة خارجية

متعددة الثقافات. وإذا كانت الولايات المتحدة تعرف أساسا بتراثها الثقافي الأوروبي كدولة أوروبية، فينبغي عليها أن توجه عنايتها إلى تقوية روابطها مع أوروبا الغربية. وإذا كانت الهجرة إلى الولايات المتحدة تجعلها دولة ذات طابع لاتيني إسباني غالبا، فيجب أن يكون توجهها الأساسي نحو أمريكا اللاتينية. فإذا لم تكن الثقافة الأوروبية أو اللاتينية الإسبانية محورية بالنسبة للهوية الأمريكية فمن المفترض أن أمريكا يجب أن تتبع سياسة خارجية منفصلة عن الروابط الثقافية للدول الأخرى.



لا يوجد مجتمع خالد، وكما يقول روسو: إذا كانت أسبرطة وروما قد اندثرتا، فما هي الدولة التي يمكن أن تأمل في أن تدوم للأبد؟ وحتى أكثر المجتمعات نجاحا فإنها تتعرض في نقطة ما لانحلال وتآكل في الداخل، كما تتعرض لقوى بربرية أكثر قوة وقسوة. وفي النهاية (طبقا لرأي هنتنجتون) ستلقي الولايات المتحدة مصير أسبرطة وروما وغيرها من المجتمعات الإنسانية.



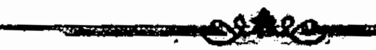
روسو

ومن الناحية الإنسانية فإن جوهر الهوية الأمريكية قد تضمن أربعة مكونات: العنصر والعرق والثقافة (وبصفة خاصة اللغة والدين) والإيديولوجية. ولم تعد هناك أمريكا العنصرية أو أمريكا العرقية. والآن تقع أمريكا الثقافية تحت الحصار. وكما توضح التجربة السوفيتية، فإن الأيديولوجية هي بمثابة غراء ضعيف لا يؤدي إلى تماسك الشعب الذي يفتقر إلى مصادر عنصرية وعرقية وثقافية للمجتمع. وكما لاحظ روبرت كابلن،[١٣] أنه يمكن أن توجد أسباب توضح "لماذا أمريكا أكثر من أية أمة أخرى قد تكون ولدت لتموت". ومع هذا

فإن هناك بعض المجتمعات التي تواجه تحديات خطيرة لوجودها، وهي مع هذا قادرة على أن تؤجل موتها وتوقف تفككها، بأن تجدد شعورها بالهوية القومية وبهدفها القومي وبالقيم الثقافية المشتركة. وقد فعل الأمريكيون ذلك بعد الحادي عشر من سبتمبر. وأصبح التحدي الذي يواجهونه في السنوات الأولى من الألفية هو: هل يمكنهم أن يستمروا في فعل ذلك إذا لم يكونوا معرضين لهجوم ما؟

على جانب آخر يحذر هنتنجتون من الخطر الذي تتعرض له الهوية والثقافة الأمريكية كما تشكلت على مدى ثلاثة قرون وجوهرها الأنجلو - بروتستانتي، من القوة المتعاظمة من الأمريكيين من أصول لاتينية وخاصة المكسيكيين، حيث باتوا يشكلون أكبر الأقليات. ويؤكد هنتنجتون تأثير الهجرة اللاتينية على وحدة اللغة ووحدة الثقافة الأمريكية، فيعتبر أن هذه الهجرة، وخاصة بعد عام ١٩٦٥، يمكن أن تقسم أمريكا إلى قسمين فيما يتعلق باللغة (الإنجليزية والإسبانية) والثقافة (الإنجليزية واللاتينية) الأمر الذي يمكن أن يحل محل الانقسام بين البيض والسود باعتباره الانقسام الثقافي واللغوي الأكثر أهمية في المجتمع الأمريكي.


هنتنجتون



الفصل الثاني

التاريخ السياسي للولايات المتحدة الأمريكية

إعلان الاستقلال:

تم إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عن إنجلترا عام ١٧٧٦، صاحب ذلك إعلان حقوق الإنسان والمواطنة، حيث ينص الإعلان: "لقد خُلق الناس جميعا متساويين، ومنحهم الله حقوقا لا تقبل التنازل عنها، كالحياة والحرية والبحث عن السعادة". ويعتبر تاريخ الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر في الأساس تاريخ القضاء على الهنود الحمر، فمن عام ١٨٠٠ حتى عام ١٨٣٥ أُبعدت القبائل الهندية لما وراء المسيسيبي، وبعد عام ١٨٤٠، عندما تم إنشاء ومد خطوط السكك الحديدية، أُجبر الهنود على ترك أراضيهم ليستقروا في المعازل المخصصة لهم. ويتصف تاريخ زعماء الولايات المتحدة الأوائل بالهيمنة لإرساء أسس الدولة الجديدة. فجورج واشنطن عمل على تدمير المجتمعات الهندية، وتوماس جيفرسون اهتم بالاتحاد وإزالة أية عقبات أمامه، وجون كوينس آدمز أطلق على المستعمرات قارة أمريكا الشمالية تمهيدا لنظرية مونرو. يأتي بعد ذلك ودرو ويلسون بالمهمة الخاصة بتلقين كل شعب مُستعمر النظام وضبط النفس والتدريب على القوانين والطاعة لتثبيت دور سلطة الدولة. وكانت قد ظهرت هذه الهيمنة بوضوح في عهد الرئيس مونرو في رسالته إلى الكونجرس الأمريكي في ٢ من ديسمبر عام ١٨٢٣ عندما ذكر أن للأوروبيين القارة القديمة وللأمريكان القارة الجديدة (مبدأ مونرو). وفي عام ١٨٦٥ اندلعت الحرب الأهلية لإنهاء نظام العبيد، تبعه نشأة إرهاب المنظمات السرية مثل "كلو كلوكس كلان" وظهر

بوضوح التمييز العنصري قابلة كفاح وتضحيات عظماء مثل مارتن لوثر كينج[1]. وفي السنوات الأولى بعد الاستقلال كانت السياسة الخارجية الأمريكية انعكاسا للمصلحة القومية الأمريكية والتي لم تكن سوى دعم للاستقلال. ولم تكن هناك دولة أوروبية قادرة على أن تشكل تهديدا لأمريكا طالما أن تلك الدولة منهمكة في النزاع مع منافسين لها، وبينما كان هناك استخدام أحيانا لأساليب سياسات القوة الأوروبية، فإن القادة الأمريكان ظلوا ملتزمين بالمبادئ التي جعلت من بلدهم بلدا ممتازا عن غيره من البلدان. لقد خاضت الدول الأوروبية حروبا كثيرة لمنع الدول التي لديها إمكانية السيطرة على الآخرين من النهوض والارتفاع. وفي أمريكا فإن المزيج المكون من قوة أمريكا وبعدها الشاسع عن الآخرين بث في الأمة ثقة بأن أي تحد يمكن التغلب عليه بعد أن يظهر. وقد أقامت الأمم الأوروبية التي لا يتوافر لها إلا هامش أضيق للبقاء ائتلافات ضد إمكانية التغيير، وكانت أمريكا بعيدة بعدا كافيا يجعلها لا تقيم سياستها على أساس مقاومة واقع التغيير الفعلي. وكان هذا هو الأساس الجغرافي السياسي للتحذير الذي صدر عن جورج واشنطن من الأحلاف الدائمة التي تقوم لأي سبب حيث ذكر "أنه ليس من الحكمة أن نورط أنفسنا بسبب عقد روابط متكلفة في التقلبات العادية لسياسات الدول الأوروبية أو التجمعات أو المصادمات العادية بين أصدقائها أو أعدائها. أن موقعنا الجغرافي البعيد يدعونا إلى اتباع طريق مختلف تماما ويجعل في إمكاننا أن نفعل ذلك"[2]. ولم تنظر أمريكا الجديدة إلى نصيحة جورج واشنطن على أنها حكم عملي، صدر انطلاقا من اعتبارات جغرافية سياسية بل نظرت إليها على أنها قاعدة أخلاقية. وقد وجدت أمريكا بوصفها الداعية لمبدأ الحرية، إنه شيء طبيعي أن تفسر الأمن الذي وفرته لها المحيطات الكبيرة على أنه دليل على نعمة إلهية،، وأن تنسب تصرفاتها إلى بصيرة أخلاقية سامية وليس إلى حد أمان لا تشاركها فيه أية أمة أخرى.

وحتى بداية القرن العشرين كانت السياسة الخارجية للولايات المتحدة في غاية البساطة: وهي الاستسلام لتحقيق القدر الواضح للبلد، وأن يظل البلد بعيدا عن التورط في أية مشاكل فيها وراء البحار.

لقد أدارت أمريكا في وقت ما ظهرها لأوروبا لكي تتسع في نصف الكرة الغربي، وتحت مظلة مبدأ مونرو كان يمكن لأمريكا أن تتبع سياسات لم تختلف إطلاقا عن أحلام أي ملك أوروبي ـ التوسع في تجارتها ونفوذها وضم أراضي جديدة إليها ـ باختصار تحيل نفسها إلى دولة كبرى دون أن يتطلب منها ذلك ممارسة سياسات القوة. فأمريكا لم تنظر إلى توسعها على أنه أمر يتعلق بسياستها الخارجية فلذلك استطاعت أن تستغل قوتها لكي تنتصر على الهنود وعلى المكسيك وفي تكساس وأن تفعل ذلك وهي مرتاحة الضمير. وباختصار فقد كانت السياسة الخارجية للولايات المتحدة هي ألا تكون لها سياسة خارجية. وقد اعترضت الحرب الأهلية لفترة قصيرة انهماك أمريكا في التوسع الإقليمي، فقد أصبح اهتمام السياسة الخارجية لواشنطن في ذلك الوقت هو منع اعتراف الدول الأوروبية بالاتحاد الكونفيدرالي (الولايات الإحدى عشرة التي انفصلت عن الولايات المتحدة الأمريكية ١٨٦٠ ـ ١٨٦١) حتى لا يظهر نظام الدول المتعددة على أرض أمريكا الشمالية وتظهر معها سياسات ميزان القوى الذي اتبعته الدبلوماسية الأوروبية[٣].

الحرب الأهلية:

في غضون سنة لاحقة، بدأت الحرب الأهلية الأمريكية في تحويل المصادر القومية الأمريكية إلى الأغراض العسكرية. وامتدت الجبهات التي انطوت عليها الحرب من ساحل فرجينيا إلى المسيسيبي وأبعد منها غربا إلى ميسوري وأركانساس ـ معظمها غابات وجبال ومستنقعات. وأصبح اقتحام الجنوب مهمة بالغة الصعوبة عسكريا، سيما لشعب أبقى على حجم أقل لقواته المسلحة

ولم يكن لديه بعد خبرة الحروب واسعة النطاق. وعلى ذلك وبينما سبب صراع الأعوام الأربعة خسائر فادحة في المعدات والأرواح، إذ خسرت الولايات المتحدة حوالي ٣٦٠ ألف رجل، والولايات الكونفدرالية الأخرى ٢٥٨ ألف رجل - لقي حوالي ثلثهم حتفه في ساحة القتال، أما الباقون فقد ماتوا متأثرين بأمراضهم على الغالب، وكان مجمل الخسائر البالغة ٦٢٠ ألف رجل أكثر من مجموع ما تكبدته أمريكا في الحرب العالمية الأولى والثانية والحرب الكورية. ومن بدايات متواضعة حولت القوات المسلحة لكلا الطرفين أنفسها إلى جيوش كثيرة الجند، مزودة بالمدفعية والبنادق والأسلحة الصغيرة الحديثة، صقلتها حرب حصار شمالي فرجينيا ونقلت حشودها بالقطارات، واتجهت إلى الجبهات الغربية وتجرى اتصالاتها بالتلغراف مع مقرات الجيش. وعلاوة على ذلك شهدت الحملات البحرية أول استخدام للسفن المدرعة، والأبراج الدوارة، وأول استخدام للطوربيدات والألغام البحرية، إضافة إلى مراكب القرصنة التجارية السريعة والمسيرة بالطاقة البخارية. واستحق هذا الصراع تسميته بأول حرب شاملة اعتمدت على المبتكرات الصناعية بمقاييس بدايات القرن العشرين. وبدأ ظهور قوة الشمال على الجنوب نتيجة التكافؤ في المصادر الطبيعية والسكان، حيث كان هناك الفارق العددي الكبير بين الشمال والجنوب. فبينما بلغ عدد سكان الشمال ما يقرب عشرين مليون فرد أبيض، لم يتجاوز عدد سكان الجمهوريات الكونفدرالية الستة ملايين فرد. وتطور الأمر حيث خدم حوالي مليوني رجل في الجيش الاتحادي الذي بلغت أوج قوته مليون رجل في عامي (١٨٦٤-١٨٦٥) بينما حارب في صفوف الجيش الكونفدرالي حوالي ٩٠٠ ألف رجل لم تتجاوز أعلى قوتهم ٤٦٤٥٠٠ رجل.. ومما أثر في سير الحرب هو المخاطر بانتزاع أيدي عاملة كثيرة في الجنوب من ميدان الزراعة والمناجم والمسابك، فأضعف بذلك قدرتهم المشكوك أساسا في مدى تحملها حربا طويلة، ووجد الكونفدراليون أنفسهم ومنذ البداية في موقع المتضرر اقتصاديا. ولعبت القوة

البحرية الشمالية دورا حيويا في سيطرة قواتها المسلحة على الأنهار الداخلية الكبيرة لاسيما حوض المسيسيبي - تينسي، وهو الاستخدام المشترك للنقل المائي وعبر السكك الحديدية الذي ساعد الاتحاد في هجوماته في المسرح الغربي. كذلك وجد الكونفدراليون أنفسهم عاجزين عن تمويل الحرب، ولم يعد أمام الجنوب من طريقة لهزيمة الشمال وأصبح خير ما يمكن تحقيقه هو إضعاف جيوش الشمال وقوة إرادته حتى يتخلى عن سياسة الإكراه ويقبل بمطالب الجنوب (المتعلقة بالاسترقاق أو الانشقاق أو كليهما). وكان لهذه الإستراتيجيةأن تصلح كثيرا لو صوتت الولايات المتاخمة أمثال ميريلاند وكنتاكي بقوة بالانضمام لصالح الكونفدراليين، غير أن ذلك لم يحدث. وكان لها أن تحصل من العون الكبير لو أن قوة أجنبية كبريطانيا جنحت إلى التدخل، لكن افتراضا كهذا يعني سوء فهم خطير في قراءة أولويات السياسة البريطانية في مطلع ستينيات القرن التاسع عشر. وهكذا لما استبد الضعف باقتصاد الجنوب وانهارت معنويات جنده وخارت قوى قوات خط الجبهة، تقلصت قوات المهمات بحلول عام ١٨٦٥ إلى ١٥٥ ألف رجل - ولم يبق من خيار واقعي سوى الاستسلام. بحلول عام ١٨٦٨ عاد الرئيس أندرو جونسون إلى الموقف القديم الذي يبرر التوسع الإقليمي وفقا لمبدأ مونرو، وقد تمثل هذا التوسع في شراء ألاسكا[٤].

أمريكا المنقسمة برؤية ويلسون ورؤية روزفلت:

يستعرض روبرت باستور[٥] كيف كانت الولايات المتحدة منقسمة برؤية ثورية حيث وضعت الحرب الإسبانية - الأمريكية عام ١٨٩٨ حدا فاصلا للعلاقات الأمريكية مع العالم، إذ فصلت ما بين القرن التاسع عشر المتسم بالانعزالية والقرن العشرين المرتبط بالعالم. وأدرك الأمريكيون على نحو تدريجي أن لهم دورا مهما يجب أن يلعبوه في العالم، لكنهم كانوا لا يزالون يجادلون حول الدور الواجب لعبه - سواء كان مثالا يحتذى بجدر التشبه به، أو دورا يناصر

قضايا تشكل مصير العالم. كان ويلسون يرغب في الحيلولة دون نشوب الحروب في المستقبل وفي نفس الوقت يجعل العالم يسلك طريق الديمقراطية. وكان اقتراحه أمريكيا مثاليا: يجب تفكيك نظام ميزان القوى الأوروبي لصالح مجتمع قوة - عصبة الأمم - يضمن تقرير مصير جميع الأمم، وبذلك تنتفي الحاجة إلى الحروب. والولايات المتحدة لديها رؤيتان عن نفسها وموقفها في مستقبل العالم: رؤية ويلسون عن المؤسسات الدولية والأعراف العالمية، ورؤية تيودور روزفلت عن الولايات المتحدة كقوة عظمى تعمل وحدها ورؤية أمريكا المنقسمة هي نتاج متأن للدستور، فلم يفرض الآباء المؤسسون أهداف السياسة الخارجية، لكنهم رسموا عملية تقوم من خلالها مؤسستان مستقلتان لهما صلاحيات مشتركة وهما ـ رئاسة الجمهورية والكونجرس ـ لوضع الأهداف وكانوا يريدون أن تنقسم الحكومة حتى لا تتمكن مؤسسة بمفردها أن تطغى على الأخرى وبالتالي تحرم الشعب من حرية المشاركة في المناظرة، وأرادوا أن يكون الدخول في الحرب أمرا صعبا حتى تفرض الأحداث وحدة الغرض.

كان مبدأ مونرو بمثابة الأساس الإستراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية، يقدم تبريرا للاحتفاظ بمنافسين خارج نصف الكرة الغربي. وليس من المصادفة أن كانت اتفاقية نصف الكرة - معاهدة ريو الدولية ـ أول تحالف معقد إقليمي تقبله الولايات المتحدة منذ أن أصدر جورج واشنطن تحذيره، وكانت كوبا الموقع الأقرب الذي تحارب منه الولايات المتحدة حربا نووية. وبغض النظر عن مدى القوة التي وصلت إليها الولايات المتحدة في القرن العشرين، فإنها تعطي دائما أولوية لحماية جيرانها، وكانت سياساتها الناجحة في نصف الكرة الأرضية تطبق دائما على مستوى العالم. في خطبة الوداع، حذر جورج واشنطن مواطنيه بالابتعاد عن التحالفات الدائمة لأن "موقعنا المنفصل والبعيد يدعونا ويمكننا من اتباع طريق مختلف". وسار خلفاء واشنطن على نهجه، واستغلوا المميزات الكاملة للأمن التي تتوفر لأمريكا. وفي عام ١٩٠١ وفي رسالته السنوية الأولى إلى

الكونجرس، وصف روزفلت السلام بأنه لن يتحقق إلا إذا دافعت الأمم عن نفسها وكان لديها "عدل واهتمام قوي بحقوق الآخرين".. وبالنسبة له كانت تلك الحقائق جوهر مبدأ مونرو. وفي تمييزه ما بين المساواة التي ميزت علاقات الولايات المتحدة بجيرانها وبين الاستعمار الذي ربط أوروبا بمستعمراتها في أعالي البحار، تعهد روزفلت بأن الولايات المتحدة لن تحمي أية أراضي على حساب أي جارة من جيرانها ولن تسعى إلى أية ترتيبات تجارية بدون الغير. هاتان النقطتان ـ معارضة الاستيلاء على الأراضي وتفعيل التجارة الحرة ـ سوف يكونان المبدأين الأساسيين في المخطط الأمريكي.

اتبعت الولايات المتحدة سياستين مختلفتين في آسيا: سياسة الباب المغلق مع الفلبين، وسياسة الباب المفتوح مع الصين. كانت الولايات المتحدة آخر القوى الكبرى التي لها إمبراطورية في الفلبين وكانت أيضا أول من أصبح من تحرر وهم الإمبراطورية الشكلية، ونقلت السيطرة الداخلية إلى الفلبين المطالبين بالاستقلال بحلول عام ١٩٠٧، وتعهدت بالاستقلال الرسمي في مرسوم جونز عام ١٩١٦، في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا لا تزال تسجن الهنود. وفي الصين ربطت الولايات المتحدة أهدافها بمصالحها الإستراتيجية والاقتصادية. وقسم الأوروبيون واليابانيون الإمبراطورية الصينية القديمة إلى مناطق نفوذ. وعلى الرغم من ضغط رجال الأعمال الأمريكيين الذين أرادوا الوصول إلى السوق الصينية، قاومت الولايات المتحدة الإغراء وأعلنت سياسة الباب المفتوح: طالبت الحكومات الأوروبية بفتح مناطقها للتجارة والمستثمرين من جميع الدول واحترام سلامة الأراضي الصينية. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تتعامل مع الصين بشكل جيد، فإنها تصرفت بشكل أفضل من الأمم الأوروبية، وأدركت الحكومة الجمهورية الصينية الجديدة الاختلاف.

الحرب العالمية الأولى ودور أمريكا:

في ٢٨ من يونيو ١٩١٤، اغتيل وريث عرش النمسا ـ المجر، الأرشيدوق فرانز فرديناند في سيراجيفو في مقاطعة البوسنة. كان القاتل طالبا مواليا لصربيا اسمه جافريلو برنسيب، أثار بعمله هذا سلسلة المناورات الدبلوماسية التي أدت في آخر المطاف إلى الحرب. كانت بلاد البلقان منذ وقت طويل مركزا للنزاع، وكانت القومية الصربية تهدد إمبراطورية النمسا ـ المجر المزعزة، والتي كان تفككها سيؤدي إلى عزل حليفتها ألمانيا. ضغطت ألمانيا على حليفتها لتقوم بعمل حازم، فأعلنت النمسا ـ المجر الحرب على صربيا في ٢٨ من يوليو ١٩١٤. بعد ذلك بيومين أعلنت روسيا تعبئة جيوشها، فردت ألمانيا على ذلك بإعلان الحرب على روسيا في الأول من شهر أغسطس ١٩١٤. كانت خطة شليفن، التي رسمت بقصد تفادي الحرب على جبهتين في آن واحد، تقضي بأن تقوم ألمانيا بهجوم سريع شامل عن طريق بلجيكا لسحق فرنسا، حليفة روسيا، ولهذا السبب أعلنت ألمانيا الحرب على فرنسا في ٣ من أغسطس ١٩١٤، وقامت بغزو بلجيكا في اليوم التالي. نتيجة لهذا تدخلت بريطانيا للدفاع عن بلجيكا في ٩ من سبتمبر ١٩١٤، كانت القوات الألمانية قد تقدمت نحو نهر المارن، لكن القوات البريطانية والفرنسية استطاعت إيقافها. وفي نهاية أكتوبر ١٩١٤، كان كل فريق يواجه الآخر في خنادق ممتدة من القناة الإنجليزية إلى الحدود السويسرية. أما في الجبهة الشرقية، فقام الجيش الروسي الضخم، الضعيف التسليح، بالتدفق على بروسيا الشرقية حيث حلت به هزيمة ساحقة في ٢٠ من أغسطس ١٩١٤ في معركة تانبزج. دخلت تركيا الحرب إلى جانب قوى الوسط في أكتوبر ١٩١٤. وبعد هجوم بحري باهظ التكاليف قام به الحلفاء في جاليبولي عند مدخل الدردنيل، حاول ٧٥ ألف من الأستراليين والنيوزيلانديين والإنجليز والفرنسيين فتح جبهة جديدة على الأراضي التركية. فشلت الحملة وانقطعت بذلك إمدادات الحلفاء عن روسيا. حول نهاية عام ١٩١٥، أدرك الجانبان أن الحرب ستكون طويلة الأمد. ففي بداية

الحرب، فرض الأسطول البريطاني حصارا بحريا على الموانئ الألمانية، معيدا السفن المحايدة إلى حيث جاءت. رد الألمان على هذا بهجوم الغواصات، ولكنهم لم يحرزوا نجاحا كبيرا في السنتين ١٩١٥ و١٩١٦، لأن إغراق السفن المحايدة كانت محظورا. حصلت مواجهة واحدة بين الأسطولين البريطاني والألماني، وذلك في معركة جوتلند في ٣١ مايو ١٩١٦. لم تسفر المعركة عن نتيجة حاسمة، لكن الأسطول الألماني ظل على أثرها في موانئه حتى نهاية الحرب. خلال عام ١٩١٦، سبب الحصار البحري لألمانيا نقصا حادا في المواد الغذائية، مما أدى إلى قيام اضطرابات، فشن الألمان في ٣١ يناير ١٩١٧ حرب غواصات دون هوادة أغرقوا فيها سفنا للولايات المتحدة، فجروها بذلك إلى حلبة الحرب. وكانت إيطاليا قد دخلت الحرب إلى جانب الحلفاء في ٢٦ أبريل ١٩١٥، وحاربت بشكل غير حاسم ضد النمسا ـ المجر، إلى أن لحقت بها هزيمة ساحقة في كاربوريتو في ٢٤ أكتوبر ١٩١٧ كادت تخرجها من ساحة الحرب. أما في روسيا، فقد أدى موقف الجماهير المعادي للحرب إلى خلع القيصر في مارس ١٩١٧. شنت الحكومة المؤقتة هجوما آخر، بعد تعثر ذلك الهجوم، استولى الحزب الشيوعي "البلشفيك" على الحكم في نوفمبر ١٩١٧ وسعوا للصلح. أعطت معاهدة برست ليتوفسك في مارس ١٩١٨ ألمانيا مساحات هائلة في غرب روسيا كغنيمة حرب. أدرك الألمان أن عليهم أن يتبعوا نجاحهم في الشرق بانتصار في الغرب، وذلك قبل وصول المدد الأمريكي بكل قوته. لذلك شنوا سلسلة من الهجمات تحت قيادة الجنرال اريك لوذندورف بين مارس ويوليو ١٩١٨، فاستطعوا بذلك رد الحلفاء إلى المارن، ولكن تم إيقافهم مرة أخرى هناك. وبعد وصول الجيوش الأمريكية، قام الحلفاء بهجوم معاكس أثناء شهر أغسطس ١٩١٨، ثم بهجوم كبير واسع النطاق في ٢٦ سبتمبر ١٩١٨ أقنع القيادة العليا الألمانية أنها خسرت الحرب، فطلبت الصلح. وفي مطلع نوفمبر ١٩١٨، قامت في ألمانيا حركات تمرد مناهضة للحرب ومؤيدة للبلشفيك، فتنازل القيصر عن العرش في ٩ نوفمبر ١٩١٨،

ووقعت هدنة في ١١ من نوفمبر ١٩١٨، كذلك سقطت النمسا ـ المجر في نوفمبر ١٩١٨ بعد هجوم شنه الحلفاء[٦]. كان دخول أمريكا الحرب قد جعل من الممكن أن يتحقق النصر التام، ولكنه كان لأهداف ليست لها صلة كبيرة بالنظام العالمي الذي عرفته أوروبا ثلاثة قرون والذي يعتقد أنها دخلت الحرب من أجله. لقد ازدرت أمريكا مفهوم ميزان القوى واعتبرت ممارسة السياسة الواقعية أمرا غير أخلاقي. وكان معيار أمريكا للنظام الدولي هو الديمقراطية والأمن الجماعي وحق تقرير المصير ـ ولم يكن أي منها قد تعرض لأي تحديد في أوروبا من قبل. فمن رأي أمريكا أنه ليس تقرير المصير هو سبب الحرب لكن عدم وجود هذا الحق هو السبب، وليس غياب ميزان القوة هو السبب في عدم الاستقرار، ولكن العمل على استتباب ميزان القوى هو السبب. واقترح الرئيس الأمريكي ويلسون أن يقوم السلام على أساس مبدأ الأمن الجماعي. ففي رأيه أن أمن العالم يتطلب أن يتحقق السلام عن طريق أن يكون السلام مفهوما قانونيا وليس مفهوما للدفاع عن مصالح وطنية، وتحديد ما إذا كان قد ارتكب انتهاكا للسلام يلزم مؤسسة دولية، عرّفها ويلسون بأنها عصبة الأمم. والغريب أن فكرة تلك المنظمة ظهرت أولا في لندن وكانت منذ ذلك الوقت هي معقل دبلوماسية ميزان القوى. ولم يكن الدافع لها هو محاولة خلق نظام عالمي جديد بل هو بحث بريطانيا عن سبب وجيه لدخول أمريكا حربا في ظل النظام العالمي القديم. وبغض النظر عن آباء عصبة الأمم الأصليين فقد كانت العصبة فكرة أمريكية محضة. فما تصوره ويلسون هو اتحاد عالمي للأمم للمحافظة على طرق أعالي البحار سليمة آمنة لكي تستخدمها جميع دول العالم دون أن يعوقها شيء ولمنع بدء أي حرب تكون متناقضة مع نصوص معاهدات أوتشن بدون إنذار وعرض الأسباب الكاملة لذلك على الرأي العالمي ـ ويعتبر ذلك ضمانا فعليا لسيادة الدول على أراضيها واستقلالها السياسي.

وفي البداية امتنع ويلسون عن عرض مساهمة أمريكا في هذا "الاتحاد العالمي". وأخيرا في يناير ١٩١٧ اتخذ الخطوة وأيد عضوية أمريكا في العصبة، ومن

الغريب أنه استخدم في ذلك مبدأ مونرو كنموذج[٧]. في هذه الفترة كان وودرو ولسن الرئيس الثامن والعشرين للولايات المتحدة الأمريكية (١٩١٣-١٩٢١) وهو يعتبر مؤسس عصبة الأمم. وفي الحقيقة فإن ولسون الذي أعيد انتخابه أملا في إبقاء أمريكا خارج الحرب لم يفلح في ذلك. لقد كان ولسون هو النصير لفكرة الاستثنائية الأمريكية، حيث كان يرى أن الأمة والدولة مسؤوليتين مسؤولية فريدة عن تحقيق سلام العالم النهائي. وكانت الأسس الفكرية والخطابية الداعمة للسياسة الخارجية الأمريكية وقائمة على التدخل واردة في رسالته الحربية الموجهة إلى الكونجرس الأمريكي في أبريل ١٩١٧. فطبقا لسياسته فإن هدف أمريكا من الحرب كان يتجاوز مجرد إلحاق الهزيمة بالعدوان الألماني، وكان المبدأ الذي تبناه هو "لابد للعالم من أن يكون آمنا للديمقراطية". في سبيل ذلك يتعين على أمريكا أن تقاتل في سبيل حقوق وحريات الدول الصغيرة في سبيل السيادة الكونية الشاملة من الشعوب الحرة التي ستنجح في جلب السلام والأمن لجميع الأمم والدول وجعل العالم نفسه حرا. وهذه الفلسفة تبين أنه كان يرى أن الديمقراطية تخص الدول الأوروبية دون غيرها مما يحول دون المبادرة إلى تمكين جميع الشعوب من امتلاك فرصة التمتع بحق تقرير المصير. لقد جاء رده الرافض على الوفد الياباني في مؤتمر فرساي الذي أنهى الحرب العالمية الأولى، حين طالب هذا الوفد بإضافة مادة تعترف بمبدأ المساواة بين الأعراق والأمم[٨]. خلفت الحرب العالمية الأولى وراءها آثارًا مريرة من جراء ما نصت عليه معاهدة فرساي (١٩١٩) من تعويضات مرهقة وتقسيم اعتباطي للأقطار، فأدى ذلك إلى ظهور بنيوتو موسوليني (١٨٨٣ – ١٩٤٥) وأدولف هتلر (١٨٨٩ – ١٩٤٥) وهما ذروة السلطة. لقد عانت إيطاليا كثيرا من خسائرها في الحرب العالمية الأولى ومن عدم تمكينها من تسوية فرساي السلمية. لذلك يرجع الكثير من التأييد الذي تمتع به موسوليني إلى سياسة القومية النضالية التي كان لابد لها أن تخلق توترا في عالم ما بعد الحرب. كذلك كسب هتلر التأييد بفضل سياسة القومية المتطرفة المصممة على إلغاء البنود المجحفة من معاهدة فرساي وعلى توحيد الشعوب الناطقة

بالألمانية في وسط وشرق أوروبا. من جانب آخر أدت عزلة الولايات المتحدة إلى إلقاء المسؤولية الرئيسية في المحافظة على سلم معاهدة فرساي على كاهل بريطانيا وفرنسا بوصفهما أعظم دولتين في أوروبا. وكان كل من الدولتين يخشى وقوع الحرب مجددا، ويشعر أن حرب ١٩١٤ إنما جاءت نتيجة لعجز النظام الدبلوماسي عن معالجة الأزمات الدولية، ولهذا اعتقدتا أن عليهما واجب الدخول في مفاوضات مع هتلر، وفي العشرينيات، كانت الثقة موضوعة في عصبة الأمم وفي سياسة نزع السلاح التي انهارت فيما بعد بسبب انعدام الثقة المتبادلة بين الدول الكبرى في أوروبا. وفي مطلع الثلاثينيات اتضح بشكل متزايد أن عصبة الأمم لن يكون بمقدورها القيام بدور يذكر لحفظ السلام. فقد كان في غزو اليابان لمنشوريا، وعلى نحو أكثر خطورة في أزمة الحبشة (١٩٣٥ـ ١٩٣٦)، ثم في الحرب الأهلية في إسبانيا (١٩٣٦ـ ١٩٣٩)، مؤشرات واضحة أن عصبة الأمم عاجزة عن الحيلولة دون الاعتداءات الدولية التي تقوم بها الدول الكبرى. وكانت ضمانات بريطانيا عام ١٩٣٩ لبولندا ولرومانيا هي المحاولة الأخيرة منها للحد من أعمال هتلر. ولكنه كان قد اتفق مع السوفييت على اقتسام بولندا، بحجة أنه يريد ضم الممر البولندي، معللا نفسه بالأمل في أن تتراجع بريطانيا وفرنسا مرة أخرى كما سبق وفعلت، في ميونخ. ولكنهما بدلا من ذلك، طالبت هتلر بوجوب الانسحاب من بولندا. وعندما انتهى موعد الإنذار البريطاني في ٣ من سبتمبر عام ١٩٣٩، أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا، وتبعتها فرنسا بعد ذلك بساعات قليلة[٩].



الحرب العالمية الثانية ودور امريكا:



كان قدوم هتلر للحكم إحدى أكبر الكوارث التي حدثت في تاريخ العالم والتي أدت إلى انهيار نظام فرساي. وعندما سحق الجيش الألماني بولندا في أقل من شهر واحد، راحت القوات الفرنسية التي كانت تواجه قوة ألمانية ضعيفة، تراقب الموقف بسلبية من وراء خط ماجينو. وجاءت في أعقاب ذلك فترة أطلق عليها الحرب المزيفة تم فيها تماما انهيار فرنسا معنويا. وفي عام ١٩٤٠ تمكنت الحرب الخاطفة الألمانية من اختراق فرنسا، وبنهاية شهر يونيو كانت القوات الألمانية تسير عبر شارع الشانزيليزيه في باريس، وأصبح هتلر سيد أوروبا. ولم يعرف هتلر كيف ينهي الحرب التي بدأها بتهور شديد. فقد كانت أمامه ثلاثة خيارات: فكان يمكن أن يحاول هزيمة بريطانيا العظمى،وكان يمكن الصلح معها، أو كان يمكنه أن يحاول هزيمة الاتحاد السوفيتي، وبعدئذ يستغل موارده الضخمة ثم يستدير إلى الغرب بكل قوته وينهي تدمير بريطانيا العظمى تدميرا كاملا. وفي صيف ١٩٤٠، حاول هتلر أن ينفذ أول خياريه، واستدار هتلر إلى اختياره الثاني وهو السعي لتدمير السلاح الجوي البريطاني وغزو الجزر البريطانية إذا اقتضت الضرورة، ولكنه لم يذهب

إلى أبعد من مجرد التفكير في ذلك فقط. فلم تكن عمليات الإنزال البري جزءا من التخطيط الألماني قبل الحرب، وقد تم التخلي عن خطة غزو بريطانيا بسبب العجز في طائرات الإنزال الألمانية وعدم قدرة سلاح الطيران الألماني علي تدمير السلاح الجوي البريطاني. وفي شهر يوليو ١٩٤٠ أصدر هتلر تعليماته بوضع خطط مبدئية لشن حملة ضد الاتحاد السوفيتي، وقال لقادة جيشه أنه بمجرد أن يهزم الاتحاد السوفيتي فسوف تستطيع اليابان أن تلقي بكل ثقل قواتها ضد أمريكا وبذلك تحول انتباه واشنطن إلى المحيط الهادي، وسوف تضطر بريطانيا المعزولة آنئذ بدون سند من أمريكا أن تتخلى عن القتال وأخيرا حصل هتلر على الحرب التي أرادها، وأصبح القادة الألمان يقاتلون في جبهتين فقد حاولوا تحقيق ما هو أكثر من اللازم المرة الثانية في فترة جيل واحد. كان هناك ٧٠ مليون ألماني يشاركون في حرب مع ٧٠٠ مليون من أعدائهم عندما زج هتلر بالولايات المتحدة في أتون الحرب في ديسمبر ١٩٤١. ويبدو أن هتلر نفسه كان يخاف إلى درجة الرعب من المهمة التي ألقاها على كاهله. وقبل ساعات من الهجوم قال لأركان حربه: "إني أشعر وكأني فتحت باب غرفة مظلمة لم أرها من قبل دون أن أعرف ما وراء هذا الباب".

لقد راهن ستالين على رجاحة عقل هتلر وخسر، وراهن هتلر على أن ستالين سينهار بسرعة وخسر هو أيضا. ولكن بينما كان خطأ ستالين من الممكن إصلاحه فلم يكن من الممكن إصلاح خطأ هتلر. وسرعان ما كان التهديد الذي تعرض له ميزان القوى الأوروبي يرغم الولايات المتحدة على دخول الحرب وذلك لوقف اندفاع ألمانيا السريع للسيطرة على العالم. قاد روزفلت شعبا انعزاليا إلى حرب بين بلدان كانت الصراعات بينها تعتبر من سنوات قبله أمرا لا يتماشى مع القيم الأمريكية ولا صلة لها بالأمن الأمريكي. فبعد عام ١٩٤٠ أقنع روزفلت الكونجرس الأمريكي، الذي كان قد أقر بالإجماع من سنوات قلائل من الإجراءات التي تهدف إلى حياد أمريكا، بالموافقة على تقديم مساعدات متزايدة

لبريطانيا العظمى. وأخيرا حدث أن قضى هجوم اليابان على بيرل هاربر على آخر حالات التردد الأمريكي في الوقوف منعزلة عن مشاكل العالم. لقد استطاع روزفلت أن يقنع مجتمعا ظل طوال قرون يقدس مناعته من الأخطاء الرهيبة التي قد تنجم عن نصر تحققه دول المحور. وحرص روزفلت على أن يكون اشتراك أمريكا هذه المرة في الحرب هو خطوة أولى نحو اندماجها الدائم في المجال الدولي. وأثناء الحرب العالمية الثانية عملت قيادته على تماسك الحلفاء وشكلت تلك القيادة المؤسسات متعددة الأطراف التي استمرت في خدمة المجتمع الدولي حتى يومنا هذا.

ولم يحدث أن ترك رئيس أمريكي، مع احتمال استثناء إبراهام لينكولن أثرا عميقا بهذا الشكل في التاريخ الأمريكي. لقد أقسم روزفلت يمين الولاء بينما كان يتولى منصبه في جو سيطر فيه الشكل على الأمريكيين عندما اهتز بشدة إيمانهم بقدرة العالم الجديد اللا نهائية على التقدم وذلك بسبب الكساد العظيم الذي حل بالعالم. وكانت الديمقراطيات حوله في ذلك الوقت تبدو وكأنها تترنح بينما كانت الحكومات غير الديمقراطية على كل من اليمين واليسار تحرز تقدما ملحوظا. لقد كانت رحلة أمريكا ابتداء من التورط في الحرب العالمية الأولى إلى الاشتراك الفعلي في الحرب العالمية الثانية رحلة طويلة ـ قطعها تغيير كامل في موقف أمريكا من العزلة التي كانت تنتهجها. إن عمق التغير المفاجئ الذي حدث في أمريكا نحو الشؤون الدولية، يوضح ضخامة الإنجاز الذي حققه روزفلت.

وعندما نزلت قوات الحلفاء في نورماندي في شهر يونيو ١٩٤٤ وتقدمت ناحية الغرب كان مصير ألمانيا قد تحدد. وكما كان محتما، فقد انتهت الحرب تاركة فراغا جغرافيا سياسيا، وقد قضى على ميزان القوى وظلت معاهدة السلام الشاملة أمرا مراوغا غير محدد. وقد انقسم العالم إلى معسكرات أيديولوجية، وتحولت فترة ما بعد الحرب إلى صراع ممتد لتحقيق التسوية التي أفلتت من أيدي القادة

قبل أن تنتهي الحرب. حاول الرئيس الأمريكي الجديد هاري ترومان أن يواصل رسالة روزفلت بالإبقاء على الحلفاء مترابطين معا. ومع نهاية فترة رئاسته كان كل أثر للتناسق الذي كان موجودا أثناء الحرب قد اختفى، وأصبحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي العملاقان الكبيران يواجه كل منهما الآخر في قلب أوروبا ذاتها. وكان مؤتمر بوتسدام والذي استمر من ١٧ من يوليو حتى ٢ من أغسطس ١٩٤٥ أهم حادث فيه والذي لم يكن مدرجا في جدول الأعمال الرسمي هو إبلاغ ترومان ستالين بتوصل الولايات المتحدة إلى صنع القنبلة الذرية. انتحر هتلر وفي ٤ من مايو ١٩٤٥ استسلمت ألمانيا، وفي ٦ من أغسطس ألقت القوات الأمريكية أول قنبلة ذرية على هيروشيما في اليابان، ثم ألقيت قنبلة ثانية على ناغازاكي، فاضطرت اليابان إلى الاستسلام في ١٤ من أغسطس عام ١٩٤٥. وقال تشرشل فيما بعد: إنه لو كان قد أعيد انتخابه لأنهى الأمور في بوتسدام وحاول فرض تسوية المشكلات التي كانت قيد البحث. ولم يحدد تشرشل ما الذي كان يفكر فيه، والحقيقة أنه كان يمكن حض ستالين على قبول تسوية بعض المسائل رغم أن ذلك كان سيتم تحت ضغط شديد وفي لحظات أخيرة. وفي نهاية الحرب كان الأمريكيون قد أرهقوا من الحرب والمواجهات، وكانوا يريدون قبل كل شيء أن يعود الأبناء الأمريكيون إلى وطنهم، ولم تكن أمريكا على استعداد للتهديد بمزيد من المواجهات ناهيك عن شن حرب نووية بسبب التعددية السياسية في أوروبا الشرقية أو بسبب حدود أوروبا الشرقية. وكان الإجماع على مقاومة المزيد من التقدم الشيوعي يعادل الإجماع على عدم الدخول في مخاطر حربية أخرى. وباختصار يمكن توضيح صورة العمليات العسكرية في الحرب العالمية الثانية كما يلي(١٠):

١- كانت ساحة الحرب الرئيسية في أوروبا، مثلما كانت في الحرب العالمية الأولى، فقد سيطرت قوات المحور على غرب أوروبا كلها تقريبا بحلول يونيو ١٩٤٠، ثم وسعت ألمانيا النزاع بهجومها على الاتحاد السوفيتي بعد عام. وبلغ ما

احتلته قوات المحور حده الأعلى في أكتوبر عام ١٩٤٢. بحلول مايو ١٩٤٥، هزمت ألمانيا على أثر هجوم روسي مضاد ونزول جيوش الحلفاء في فرنسا وإيطاليا.

٢- ظهرت أسلحة حرب جديدة متطورة مع مضي الحرب قدما. فقد أحرز الألمان انتصاراتهم الأولى بتفوقهم في حرب الدبابات وطائرات الانقضاض. من جانب آخر، حملت الطائرات القاذفة للقنابل الموت والدمار إلى عمق الأراضي الألمانية، ولكنها فشلت في تحطيم معنويات الألمان. وقد كان على الحلفاء اختراع واتقان أساليب الحرب البرمائية تمهيدا لغزو "قلعة أوروبا".

٣- تبين المقارنة بين القوات العسكرية في بداية الحرب، إنه على الرغم من أن ألمانيا كانت تملك عددا أكبر من الطائرات عام ١٩٣٩، إلا أن فرنسا وبريطانيا مجتمعتين كانت أقوى من ألمانيا في الرجال والعدة. كذلك كان حجم القوات السوفييتية هائلا، حيث كانت الحاجة إلى الأعداد البشرية كبيرة جدًا.

٤- توسع اليابانيون في المحيط الهادي ليضمنوا لأنفسهم إمدادات النفط ومعادن جنوب آسيا، ولبناء خط دفاعي ضد هجمات الحلفاء المضادة.

٥- أصبحت معركة الأطلسي معركة حيوية لبريطانيا بعد زوال خطر الغزو الألماني. وكانت الغواصات الألمانية تبتغي تجويع بريطانيا لإرغامها على الاستسلام، ولكي تزيل بذلك خطر التعرض لهجوم مضاد في الغرب.

٦- كانت الحرب العالمية الثانية أفظع حرب مدمرة في التاريخ. فمن الممكن أن يكون مجموع القتلى قد بلغ ٤٥ مليون إنسان. لكن ضخامة القصف بالقنابل والتدابير الألمانية المتخذة ضد المدنيين في الأراضي المحتلة، جعلت عدد الضحايا من المدنيين أكثر بكثير.

٧- في نهاية الحرب ، كان هناك أكثر من مليون شخص يعيشون في مخيمات

اللاجئين في مختلف أنحاء أوروبا. وكان معظمهم مواطنين سوفييت أو من بلدان أوروبا الشرقية.

كان الحدث الذي قضى على معارضة روزفلت في الدخول في الحرب العالمية الثانية ـ هو الهجوم الياباني الخفي على الأسطول الأمريكي في بيرل هاربر. وعلى الرغم من ميله نحو الحرب ـ نتيجة لهذا الهجوم ـ فمن المحتمل أن روزفلت كان سيفشل في إقناع الشعب الأمريكي بخوض الحرب إلا بحدوث حدث من الفظاعة مثل ضرب ميناء بيرل هاربر بالقنابل. ومن المؤكد أنه لم يكن يحقق استجابة موحدة لولا الهجوم الياباني.

كان الانتصار بالنسبة للولايات المتحدة أهم بعد الحرب العالمية الثانية مقارنة مما هو بعد الحرب العالمية الأولى، ذلك لأن الولايات المتحدة لعبت دورا أكبر ولأن العدو كان متوحشا. وعندما انتهت الحرب رغب الأمريكان مرة أخرى في العودة إلى الوطن. تم إنهاء خدمة أكثر من ثمانية ملايين رجل وامرأة ـ أو حوالي ٧٥٪ من القوات المسلحة ـ وإعادتهم للبلاد. ولم يتبق إلا مليون ونصف جندي في القوات المسلحة بحلول يونيو ١٩٤٧، وبذلك انخفضت نفقات الدفاع من ٩١ بليون دولار إلى ١٠ بلايين دولار.

في ٢٢ من فبراير ١٩٤٦، أرسل جورج ف كينان كبير موظفي سفارة الولايات المتحدة في موسكو تلغراف مطولًا إلى واشنطن يصف وجهة النظر العصابية للكرملين عن شؤون العالم والشعور الروسي الغريزي والتقليدي بعدم الأمان. وبعد عدة أسابيع، ألقى ونستون تشرشل خطبة قوية في حضور ترومان في فلوتن بولاية ميسوري. حذر تشرشل الأمريكان بأن الجيش السوفيتي فرض ستارا حديديا على أوروبا الشرقية وأقام دولة بوليسية، ونشر الشيوعية نحو الغرب وهدد الحريات.

والحدث الذي أجبر ترومان على تغيير تفكيره وإنشاء أمن قومي حكومي قد

حدث في ٢٥ من يونيو عام ١٩٥٠، عندما غزت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية. فسر ترومان الغزو على الفور بأنه اختبار لصدق عزيمة الغرب.

تعجلت الجهود لإعادة بناء ألمانيا واليابان ديمقراطية. غير أن كلتا الدولتين وافقتا على التخلي عن الأسلحة النووية وأية قوة عسكرية هجومية ـ وهما مبادرتين مهمتين بدرجة قوية أسهمتا في استقرار كل من أوروبا وآسيا(١١).

الحرب الباردة وما بعدها:

عندما توفى روزفلت في ١٢ من أبريل ١٩٤٥ كانت جيوش الحلفاء قد وضعت أقدامها في عمق ألمانيا، وكانت معركة أوكيناوا وهي مقدمة غزو الحلفاء لليابان قد بدأت على التو. لقد أدى انهيار ألمانيا النازية وكذلك الحاجة على ملء الفراغ الذي نجم عن ذلك إلى تفسخ بين زملاء الحرب. وكانت أغراض الحلفاء مختلفة ومتباعدة تماما. فقد حاول تشرشل منع الاتحاد السوفيتي من السيطرة على أوروبا الوسطى. وكان ستالين يريد أن يحصل على مكافأته في صورة عمله على أرضية الانتصارات الحربية التي حققها، وعن المعاناة الباسلة التي تحملها الشعب الروسي، وقد حاول الرئيس الجديد هاري ترومان أصلا أن يواصل رسالة روزفلت بالإبقاء على الحلفاء مترابطين معا. وعموما، ففي نهاية فترة رئاسته كان كل أثر للتناسق الذي كان موجودا أثناء الحرب قد اختفى، وأصبحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي العملاقان الكبيران يواجه كل منهما الآخر في قلب أوروبا ذاته. لقد اختارت أمريكا الوحدة الغربية وفضلتها على المفاوضات بين الشرق والغرب. ولم يكن حقا أمامها أي خيار آخر لأنها لم تجرؤ على المخاطرة بتنفيذ ما ألمح إليه ستالين لكي تجد أنه كان يستغل المفاوضات لتقويض النظام العالمي الجديد الذي كانت أمريكا تحاول بناءه. وأصبح الاحتواء هو المبدأ الذي يسترشد به في السياسة الغربية، وظل كذلك طيلة الأربعين عاما التي تلت ذلك. وقد نظر ترومان إلى الصراع الآخذ في التطور بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على أنه صراع بين الخير والشر وليس صراعا حول مناطق النفوذ السياسي.

وكانت وحشية الانقلاب في تشيكوسلوفاكيا قد أيقظت من جديد المخاوف من أن يرعى الشيوعيون عمليات استيلاء مماثلة أخرى على الحكم في أوروبا. لذلك ففي شهر أبريل ١٩٤٨ عقدت عدة دول أوروبية غربية حلف بروكسل ـ وهو حلف دفاعي هدفه صد أي محاولة بالقوة للإطاحة بالحكومات الديمقراطية ومع ذلك، فإن أوروبا الغربية لم يكن لديها إطلاقا القوة الكافية لصد هجوم شيوعي. ولذلك خرجت إلى الوجود منظمة معاهدة شمال الأطلنطي، (حلف الأطلنطي) كطريقة لربط أمريكا بالدفاع عن أوروبا الغربية. وكان الحلف بمثابة تحول غير مسبوق في السياسة الخارجية الأمريكية، فقد انضمت القوات الأمريكية والكندية إلى جيوش أوروبا الغربية تحت القيادة الدولية لحلف الأطلنطي. وكانت النتيجة هي مواجهة بين حلفين عسكريين واثنين من مناطق النفوذ على طول الخط الفاصل في أوروبا الوسطى. ولقد ضمنت القيادة الأمريكية للحلف أن يكون للنظام العالمي الجديد مبرراته الأخلاقية بل وحتى الدينية فيما يتعلق بالأمل في ظهور مسيح جديد. وقد بذل القادة الأمريكيون جهود مضنية لتأييد النداء الخاص بالتمسك بالقيم الأساسية والحلول الشاملة بدلا من حسابات الأمن القومي والتوازن التي كانت سمة الدبلوماسية الأوروبية. وفي وثيقة مجلس الأمن القومي الأمريكي والتي صدرت في شهر أبريل ١٩٥٠، والتي كانت بمثابة بيان أمريكا الرسمي عن إستراتيجية الحرب الباردة. وقد عرفت تلك الوثيقة المصلحة الوطنية باعتبارها مبدأ أخلاقيا. وفي الرأي الذي ورد بها أن النكسات الأخلاقية أكثر خطورة من النكسات المادية. إن مبدأ الآباء المؤسسين لأمريكا، وهو أن تكون أمتهم منارة الحرية للبشرية جمعاء تسلل إلى فلسفة أمريكا في الحرب الباردة. وبرفض واضعو الوثيقة خيط التفكير الأمريكي الذي عبر عنه تحذير جون كوينس آدمز من "الذهاب للخارج للبحث عن وحوش لندمرها" فإنهم بذلك اختاروا الصورة البديلة لأمريكا وهي صورة دولة تجاهد في سبيل مثل عليا: "أننا يمكننا المحافظة على سلامة شخصيتنا فقط عن طريق التأكيد العملي في الخارج والداخل لقيمنا

الأساسية وفي هذا تكمن خيبة أمل مخططات الكرملين". في ٢٥ من يونيو ١٩٥٠ اضطرت أمريكا فجأة إلى مواجهة غموض سياسة الاحتواء وإيجاد حل لهذا الغموض بطريقة مباشرة وذلك عندما ووجهت بعدوان حربي من دولة شيوعية ضد بلد كانت واشنطن قد أعلنت أنه خارج نطاق حدود الدفاع الأمريكي وكانت قد سحبت منه القوات الأمريكية كلها في العام السابق. وكانت المعتدي هو كوريا الشمالية والضحية هي كوريا الجنوبية، والاثنان يبعدان نفس المسافة عن أوروبا ـ بؤرة الإستراتيجية الأمريكية. أخذ الشيوعيون في موسكو وبيونج يانج المعنى الظاهري لتصريحات القادة الأمريكيين التي وصفوا فيها كوريا خارج النطاق الدفاعي للولايات المتحدة. فقد افترضوا أن أمريكا لن تقاوم استيلاء الشيوعيين على نصف كوريا بعد أن وافقت على انتصار الشيوعيين في الصين الذي شكل غنيمة أكثر أهمية لا تقارن بشيء آخر. والواضح أنهم لم يتمكنوا من فهم البيانات الأمريكية المتكررة التي ورد فيها أن مقاومة العدوان الشيوعي هي واجب أخلاقي أكثر أهمية بالنسبة لواضعي السياسة الأمريكية من التحاليل الإستراتيجية، وهكذا نشبت الحرب الكورية بسبب سوء فهم مزدوج، وكان الأعضاء الرئيسيون في إدارة الرئيس ترومان يؤمنون بوجود مخطط شيوعي عالمي وعاملوا العدوان الكوري على أنه أول تحرك في إطار إستراتيجية سوڤيتية منسقة يمكن أن تكون افتتاحية لهجوم شامل. وعندما نشرت القوات الأمريكية في كوريا بدؤوا عندئذ البحث عن طريق للإعلان عن تصميم أمريكا على مقاومة العدوان الشيوعي في منطقة المحيط الهادي. وربطوا الإعلان عن إرسال القوات بأوامر صدرت إلى الأسطول السابع لحماية تايوان من الصين الشيوعية. بالإضافة إلى ذلك قام ترومان بزيادة المساعدات العسكرية للقوات الفرنسية التي تقاوم صراع الاستقلال الذي يتزعمه الشيوعيون في فيتنام. وعندما وجه جيش الشعب الصيني ضربته، فإن صدمة المفاجأة تسببت في تراجع مشوب بالفزع للقوات الأمريكية من نهر يالو إلى جنوب سيول التي تم التخلي عنها للمرة الثانية في ستة شهور، وقد تسببت الأزمة في أن تفقد إدارة

ترومان السيطرة على الأهداف السياسية. واعتمادا على تأرجح عمليات القتال تجددت الأهداف السياسية بإنهاء وقف العدوان وتوحيد كوريا والمحافظة على أمن قوات الأمم المتحدة وضمان وقف إطلاق النار والحيلولة دون انتشار الحرب. ولكن غير ترومان الأهداف الكورية وتم تعريف صد العدوان بأنه الوصول إلى تسوية حول خط وقف إطلاق النار القائم - أينما كان ذلك الخط - كذلك أجل إلى المستقبل توحيد كوريا الذي ظلت الأمم المتحدة تسعى إلى تحقيقه من قبل ستة شهور. وأثناء فترة التوقف المؤقت اتخذ الشيوعيون لأنفسهم مواقع منيعة تقريبا في أرض جبلية وعرة، وبالتالي أزالوا بالتدريج التهديد الأمريكي باستئناف الأعمال العدوانية. وقد أدى ذلك إلى حرب استنزاف طويلة توقفت فقط بسبب توازن مزعج ظهر بين قدرات الصين المادية وعوامل الكبت النفسي الأمريكي. ومع ذلك فقد كان ثمن التجميد في الموقف هو أن عدد الضحايا الأمريكيين أثناء المفاوضات تجاوز عدد الضحايا في الفترة التي سبقتها أثناء الحرب الشاملة.

أعطت الحرب في كوريا إشارة بتغيير النضال ضد الشيوعية في العالم الثالث، التي تم محاربتها بصورة غير مباشرة عادة وعن طريق الغير في جواتيمالا والملايو والفليبين والكونغو وكوبا وشيلي وأنجولا وموزامبيق ونيكاراجوا وجرينادا وأثيوبيا. وكان لكل صراع الأسباب الداخلية لكن حدته تفاقمت بسبب الانقسامات الأيدولوجية بين معسكري الحرب الباردة. وفي كوبا وفيتنام وأفغانستان، تصادمت الحرب الباردة بالوعي القومي الجديد، وعلى الرغم من الاعتقاد المتوهج لأمريكا بالديمقراطية والسوفيت بالشيوعية، فقد خسر كلاهما وفاز الوعي القومي.

على مدى أربعين سنة، استفزت كوبا وكاسترو كلا من السياسات الأمريكية الأفضل والأسوأ تجاه أمريكا اللاتينية: ففي الجانب الإيجابي، تحالف كينيدي من أجل التقدم، وحملة حقوق الإنسان لكارتر، ومعاهدات قناة بنما، ومبادرة

الحوض الكاريبي لريجان. وفي الجانب السلبي الاغتيالات والأعمال السرية في كوبا، وشيلي ونيكارجوا.

في عام ١٩٥٤، بعد عقد هدنة في كوريا، لم يرغب الرئيس داويت أيزنهاور في بدء حرب آسيوية ثانية، وتخلى عن مطلب فرنسا اليائس لمنع الانتشار الشيوعي في فيتنام. وبعد ست سنوات حذر الرئيس جون ف كينيدي بأن الولايات المتحدة لا يمكنها تحمل ضياع الهند الصينية ليأخذها الشيوعيون. هذه الضرورة حكمت سياسة أمريكا من أواخر الخمسينيات حتى سحقت فيتنام الشمالية فيتنام الجنوبية في عام ١٩٧٥ وتكبدت الولايات المتحدة خسائر فادحة.

اتخذت سياسة أمريكية تجاه العالم الشيوعي وعملت كما لو كان هناك وحدة في المصالح بين الاتحاد السوفيتي والصين. وقد تدهورت علاقتهما في أواخر الخمسينيات، غير أن الولايات المتحدة كانت غافلة عن التدهور لأكثر من عقد.

وصرح هنري كيسنجر بأنه كانت هناك دبلوماسية سوفيتية ظالمة أيقظت الرئيس ريتشارد نيكسون إلى فرصة تغيير المعادلة الجيبولوتيكة بإقامة علاقات ودية مع الصين واحتضانها في وسط ثورتها الثقافية. وعندما تولى دينج زيا بونج السلطة في أواخر السبعينيات، وأقام علاقات دبلوماسية مع الرئيس جيمي كارتر، فقد أتاح ذلك الانفتاح على العالم إصلاحات اقتصادية جوهرية، غيرت علاقاتها بالغرب وتوازن القوى في شرق آسيا.

دارت المناقشات حول التعايش السلمي الذي انبثق عن مؤتمر الأقطاب الذي عقد في جنيف عام ١٩٥٥ والذي لم يغير من الحقيقة الأساسية شيئا. وتلك الحقيقة هي أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وهما الدولتان العظميان في العالم قد دخلتا بالفعل معا في صراع جغرافي سياسي. فقد كان هناك مفهوم شائع وهو أن المكسب الذي يحققه أي منهما سواء الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي، يعتبر خسارة للآخر. وفي منتصف الخمسينيات من القرن العشرين

كانت منطقة النفوذ الأمريكية في أوروبا الغربية آخذة في الازدهار، وكان ما أبدته أمريكا من استعداد لحماية منطقة نفوذها بالقوة العسكرية سببا في ردع روح المغامرة السوفيتية. وكان القادة الأمريكيون يحاولون الدمج بين سياستين لا يوجد أي تناسق بينهما، وذلك لإنهاء دور بريطانيا العظمى الاستعماري باستغلال بقايا النفوذ البريطاني لإقامة بنية لسياسة الاحتواء في الشرق الأوسط. وقد وضعت إدارة الرئيس أيزنهاور مفهوم الحزام الشمالي ـ المكون من تركيا والعراق وسوريا وباكستان على أن تكون إيران شريكا محتملا فيما بعد. وتلك صورة لحلف الأطلنطي في الشرق الأوسط، والهدف منها احتواء الاتحاد السوفيتي عند حدوده الجنوبية. وقد أسفر هذا المفهوم عن ثماره في حلف بغداد الذي رعته بريطانيا ولكن ثبت في مناسبات عدة أنه حلف متصدع[١٢]. وفي أزمة السويس ١٩٥٦، قدم أيزنهاور ثلاثة مبادئ كل منها يمثل حقائق ثابتة وهي: إن التزامات أمريكا نحو حلفائها هي التزامات محددة في وثائق قانونية، وأن اللجوء إلى القوة من جانب أي دولة أمر غير مسموح به إلا إذا عرف بشكل ضيق بأنه دفاع عن النفس، والأهم من ذلك، هو أن أزمة السويس هي أن لأمريكا فرصة لأداء مهمتها الحقيقية وهي زعامة العالم النامي. وقد وردت أول نقطة في خطاب أيزنهاور في ٣١ من أكتوبر ١٩٥٦ الذي ألقى فيه بكل ثقل أمريكا الدبلوماسي ضد بريطانيا العظمى وفرنسا: (لن يكون هناك سلام بدون قانون ولن يكون هناك قانون إذا عملنا وفق قانون واحد للسلوك الدولي لأولئك الذين يعارضوننا وقانون آخر لأصدقائنا). وفي ٥ من يناير عام ١٩٥٧، بعث الرئيس الأمريكي أيزنهاور برسالة إلى الكونجرس طالب فيها الكونجرس بالتصديق على ما عرف فيما بعد بمبدأ أيزنهاور ـ وهو ـ برنامج خاص بالشرق الأوسط مكون من ثلاث نقاط خاصة بالمساعدات الاقتصادية والمعونة العسكرية والحماية من العدوان الشيوعي. وفي رسالته عن حالة الاتحاد في ١٠ من يناير عام ١٩٥٧ ذهب أيزنهاور إلى أبعد من ذلك بأن أعلن التزام أمريكا بالدفاع عن العالم الحر بأجمعه:

أولا: أن مصالح أمريكا الحيوية توجد في العالم كله، في نصف الكرة وكل قارة.

ثانيا: إننا لدينا مصالح مشتركة في كل دول العالم الحر.

ثالثا: إن استقلال المصالح يتطلب احترام حقوق الشعوب وسلامها.

إن محاولة أمريكا فصل نفسها عن أوروبا قد يصل بها إلى موقف عليها أن تتحمل فيه بنفسها حماية كل دولة حرة (أي غير شيوعية) في أي منطقة من العالم. ورغم أن أمريكا أثناء أزمة السويس كانت مازالت تحاول التعامل مع غموض التوازن في العالم النامي عن طريق الأمم المتحدة، ففي خلال عامين كانت القوات الأمريكية تنزل في لبنان وفقا لمبدأ أيزنهاور. وبعد ذلك بعقد من الزمان كانت أمريكا وحدها تصارع الموقف في فيتنام وقد تنصل معظم حلفائها منها بأن أثاروا كثيرا من الدلائل منذ أيام السويس وفقا لأقوال أمريكا نفسها.

أظهرت سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط توازنا معقدا في المصالح السياسية والإنسانية والاقتصادية. تجاهل ترومان مصالح البترول واعترف بدولة إسرائيل الجديدة في عام ١٩٤٨، وهذا بالطبع لم يعن أن الولايات المتحدة يمكنها تجاهل اهتمامات أمريكا بشركات البترول الأمريكية أو وجهات نظر الدول العربية في المنطقة، ووضع واشنطن في وسط الاضطرابات في السياسات الشرق أوسطية، وحاول الحفاظ على علاقات مع العرب في الوقت الذي يحمي فيه مصالح إسرائيل وبذل جهدا لكي يقبل كل طرف الطرف الآخر.

عندما انهار الاتحاد السوفيتي، رحبت الولايات المتحدة، ولم يكن الرئيس الأمريكي جورج بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر الثالث متأكدين من إخلاص الفكر الجديد، ولكن كان الاختبار في أغسطس عام ١٩٩٠ عندما هاجم صدام حسين جارته الكويت وتم إقناع الاتحاد السوفيتي بالانضمام إلى الولايات

المتحدة لإدانة العدوان وبتهديد الأمم المتحدة برأب العدوان. والقوة العسكرية للولايات المتحدة التي حصلت على شرعيتها من الأمم المتحدة طردت العراقيين من الكويت. وذكرت نهاية الحرب الباردة العالم بما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة إذا اتفقت القوى الكبرى على أعراف وإستراتيجيات.


جورج بوش


جيمس بيكر الثالث

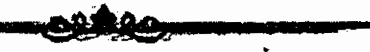
كانت مهمة الرئيس بيل كلينتون التركيز على الأجندة المحلية واستمرار في تعديل السياسات العالمية لبوش بدرجة طفيفة، وإعادة تحديد مصالح السياسة الخارجية الأمريكية من أجل أن تدمج وتدافع عن المصالح المحلية وخاصة زيادة الوظائف وإيقاف الاتجار بالمخدرات والجرائم الأخرى. وكما فعل مع السياسات الداخلية، فتح باب السياسة الأخرى بدرجة أوسع للمجموعات العرقية وجماعات المصالح الأخرى. وقام بتعديل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) لكي تتضمن على اتفاقيات فرعية عن البيئة والعمل وقد أقرها الكونجرس.



وعلى الرغم من جهود كلينتون لإعادة توكيد السياسة الخارجية، فقد فاز الجمهوريون بكل من مجلسي الكونجرس في نوفمبر عام ١٩٩٤ من خلال برنامج سياسي كان صامتا في أفضل الأحوال عن دور البلاد الدولي. ثم جاء بعد ذلك بوش الابن.

وطبقا لباستور[١٣] هناك حقائق معينة ـ وليست حقائق يقينية ـ يحتمل أن تحدد دور الولايات المتحدة في العالم:

- سوف تمضي الولايات المتحدة في لعب دور رئيسي في العالم في القرن الحادي والعشرين في جميع المجالات تقريبا ـ الأمنية، الاقتصادية، والثقافية ـ لكن طبيعة هذا الارتباط سوف تتغير وسيعتمد الكثير منها على حالة الاقتصاد الأمريكي.
- سوف يشعر بنفوذها المتعاظم في مخطط متعدد الوظائف في النظام الدولي.
- زعامة أمريكا في حل أزمات الأمن المحتملة في شمال وجنوب ووسط آسيا وفي الدول المنقسمة عرقيا أو الدول التي كان يحكمها طغاة عدوانيون لن يتم حمايتها، على الرغم من أن الفشل في مواجهة هذه الأزمات يمكن أن يقوض النظام الدولي متعدد الوظائف الذي خططت له الولايات المتحدة.
- وعلى الرغم من أن سياستها سوف تظل عالمية، فسوف تمضي الولايات المتحدة في الاعتماد البناء على روابطها الاقتصادية في نصف القارة والاحتفاظ بروابط أمنية مع أوروبا واليابان. تلك الروابط الأمنية سوف توفر مراكز للاستقرار في عالم يحتاج إليها.
- سيكون القرن الحادي والعشرون مختلفا تماما عن القرن العشرين. لقد غيرت الولايات المتحدة قواعد ولعبة السياسية الدولية في القرن العشرين، وقد أصبح العالم اليوم مختلفا لأن الولايات المتحدة أصبحت مختلفة.



الفصل الثالث

الهيمنة الأمريكية

أمريكا كقوى عظمى:

تعتبر أمريكا القوى العظمى الشاملة في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية، فطبيعة المجتمع الأمريكي بمعيار القوى الشاملة تجعلها تتربع على المنزلة الأولى في العالم في المجالين الاقتصادي والعسكري. لقد استطاعت أمريكا أن تحافظ على تفوقها العالمي بإرساء قواعد ومؤسسات اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية لم تستطع قوة أخرى حتى الآن أن تنافسها، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كقوى عظمى ثانية، وبالتالي احتلت أمريكا مكانها الأوحد في العالم. ولكن إلى متى؟ إن أمريكا قد تتعرض مستقبلا بعدم استطاعتها مجابهة التغيرات السريعة في أنماط الإنتاج العالمي دائمة التبدل، والأنماط الجديدة من الازدهار الاقتصادي والاجتماعي والتي تحاول بعض القوى الأخرى مجاراتها بل والتفوق عليها. فتشعب المصالح والالتزامات الأمريكية المتعددة وزيادتها في وقت واحد قد تجعل أمريكا غير قادرة عن الدفاع عن مكانتها التي احتلتها. فهذه المصالح والالتزامات تواجهها أمريكا في وقت واحد على مستوى العالم محاولة اللحاق بالتفوق النسبي في كل المجالات وفي وقت واحد، وهذا يصعب على أية قوة عظمى الحفاظ على هذه المكاسب دائما. وهذا يعني أن الامتداد التقدمي الحضاري الذي بلغته أمريكا لابد له من نهاية مستقبلا سواء شاءت أمريكا أم لا، لأن التاريخ برهن على ذلك بعدم استمرار الامتداد المفرط بدون نهاية، قد تكون بطيئة للغاية أو تستمر إذا ما كانت أمريكا قادرة على تغيير أنماط أيديولوجيتها المعتمدة على القوة التي لا تقهر.

في كتاب "لماذا يكره العالم أمريكا"[١] قام المؤلفان ضياء الدين سردار، وميريل وين ديفيز - بتحليل صورة أمريكا في أذهان من هم في الخارج، في مخيلة سكان العالم من غير الأمريكيين. وفي كتابهما "الحلم الأمريكي كابوس العالم"[٢] فقاما بتسليط الضوء على تصور أمريكا لأمريكا. ليس الهدف من ذلك عزلة هادئة، فأمريكا أقرب وأكثر اندماجا بالحياة في كل مكان بما يجعل مثل تلك العزلة متعذرة. والاقتناع بأن أمريكا تفعل لنفسها ما تفعله لباقي العالم - بأن ما يحدث في أمريكا يجد له أصداء عبر أرجاء الأرض - هو الذي سعى إليه المؤلفان لكشف النقاب عنه وإلى جعله برنامجا للمناقشة. فمن وجهة نظرهما، أن تغيير شروط الحياة لغير الأمريكيين يرتب عليهم أن ينخرطوا في الخطاب الأمريكي. فمن غير الممكن رفض أمريكا، تجنبها أو إهمالها. فما من قضية سوى قضية التعايش مع أمريكا حيث يتعين الاهتداء إلى التعايش السلمي معها، حيث من غير الممكن حدوث تغيير أحادي الجانب، فإذا كان التغيير ضروريا، فلابد من التفاوض للاهتداء إلى طرق سليمة منقذة للأرواح في الواقع، لقد استهدف المؤلفان إلى فتح جبهة ثانية - خلف التسليم المضمر بالمواقف المتطرفة من جميع الجوانب لاشتباك حواري بناء.

سبق لوالت ويتمان أن سمع أمريكا وهي تغني بكل تنوعها، فيما كل فرد كان يتلو ما يخصه هو كفرد ولا أحد سواه، والعالم يرنو إلى أمريكا ليساعدها على سماعه وهو يغني بالطريقة ذاتها، بحثا عن الصوت، عن اللغة المناسبة لمناقشة كيف ولماذا أضحت الأغاني متنافرة وكيف نهتدي إلى حل مشكلات النشاز المتبادل. ومن وجهة نظر المؤلفين، فإن الانخراط البناء القائم على الإصغاء والحوار هو بالتحديد ما ظلت أمريكا تفتقد إليه على نحو كبير، وأن جزءا كبيرا من مسؤولية ذلك يقع على عاتق الرئيس السابق جورج دبليو بوش، حيث سياسته الخارجية قامت على أفكار صيغت من جانب مركز الأبحاث للمحافظين الجدد الكائن في واشنطن المعروف باسم مشروع القرن الأمريكي الجديد (PNAC)، هذا المركز أسسه عام ١٩٩٧ نائب رئيس الجمهورية ديك

تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفلد ونائب وزير الدفاع بول وولفوفيتز ورئيس مجلس تخطيط الدفاع رتشارد بيرل مع آخرين. وكانت خطة المركز المعلنة صراحة هي إقامة إمبراطورية أمريكية كوكبية وإخضاع جميع أمم العالم ودوله لمشيئتها، وتعود جذور المشروع إلى ما قبل ذلك التاريخ، إذ تمتد إلى ما تمخض عنه سقوط حائط برلين من عواقب. بادر ديك تشيني، الذي كان وزيرا للدفاع في ذلك الوقت إلى حشد الجماعة التي كانت برئاسة بول وولفوفيتز للتفكير بالسياسة الخارجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة. جاءت إدارة كلينتون بعد ذلك وكان لابد للمشروع من أن يتعرض للتجميد. غير أن مجيء بوش آخر هو جورج دبليو إلى البيت الأبيض ما لبث أن أعاد المحافظين الجدد إلى الحلبة ليهتدوا إلى فرصتهم لدى قيام شبح الحادي عشر من سبتمبر بالتحليق "فوق أمريكا".

إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي:

أقدم الرئيس بوش على إطلاق وثيقته المعروفة "إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية"، حيث جاءت ترجمة إيديولوجيته للسياسات والخطط التي يدعو إلى مناصرتها مشروع القرن الأمريكي الجديد (PNAC). والموقف الأيديولوجي للمشروع موصوف بوضوح في ورقة الخطة وهي بعنوان" إعادة بناء دفاعات أمريكا: إستراتيجية، قوات وموارد لقرن جديد"، وقد نشرت في سبتمبر عام ٢٠٠٠[٣]. يعلن المشروع أن الولايات المتحدة لا تواجه اليوم أي منافس عالمي ويتعين على إستراتيجية أمريكا الموسعة أن تستهدف الحفاظ على وضعها المتفوق وإطالة أمده إلى أبعد مدى ممكن في المستقبل. ومن شأن هذا أن يُلزم أمريكا بتحديث جيشها، بإدخال الأسلحة إلى الفضاء، بزيادة الإنفاق الدفاعي وبالتحكم بالمشاعات الدولية لفضاء المعرفة. ومهمات الجيش الأمريكي الجوهرية الأربع تلزمه بالدفاع عن الوطن الأمريكي، بخوض وكسب حروب مسارح رئيسية متعددة متزامنة كسبا حاسما، بأداء الواجبات

الأمنية الشُرطية المرتبطة لصياغة إطار البيئة الأمنية في أقاليم حساسة، وبتحويل القوات الأمريكية لتمكينها من استغلال الثروة في الشؤون العسكرية.

في مقدمة كتاب "الولايات المتحدة: الصقور الكاسرة في وجه العدالة الديمقراطية"[٤]، وهذا الكتاب يعتبر من أهم الكتب التي استعرضت الهيمنة الأمريكية في العصر الحديث، استعرض برندهام أفضل الأمثلة المجسدة للهيمنة الأمريكية من الواقع التاريخي الحديث. ولعل أحد أفضل الأمثلة تجسيدا لهذا الواقع (طبقا لما عرضه برندهام) هو ذاك الوارد في الدليل القاطع الذي قدمه وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في ٥ من فبراير عام ٢٠٠٣ كإثبات على وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق. لكن -حتى عند تقديم هذه الوثيقة، كان متصفحو الإنترنت المهتمون بهذا الموضوع، من أنحاء العالم كافة، يعلمون أن الوثيقة المطروحة على جدول الأعمال مزيفة. فقد نسخها أحدهم عن بحث طالب، يعود إلى اثنتي عشرة سنة خلت، من دون أن يكلف نفسه عناء تصحيح الأخطاء المطبعية. حينذاك أقدم وزير الخارجية الألماني، جوشكا فيشر، وقد كان ناشطا سياسيا ومعارضا للحرب على فيتنام فيما مضى، على وصف هذا الدليل المزعوم بالمقنع، وقد تكررت الأحداث المماثلة التي تفتقر إلى الدليل القاطع لأكثر من مرة. ويستعرض برندهام السبب الأساسي الكامن وراء ذلك بالنظام الذي أتاح لبوش ومجموعته تسلم زمام السلطة وخنق المجتمع الأمريكي، وشن الحروب على بلدان أخرى، ويتساءل ما هو هذا النظام وكيف يعمل؟ ذكر برندهام في إجابته على ذلك، بأن المفكرين المحافظين قاموا بالعمل بدءا من الستينيات وبوتيرة متسارعة في السبعينيات، من أجل تشكيل إيديولوجية سياسية تتيح للمجموعات المحافظة المتنوعة أن تندمج تحت مظلة واحدة. أما الخدعة التي اعتمدها المفكرون للتوفيق بين الآراء المتضاربة للمحافظين الدينيين والاقتصاديين، فنصت على معاملة "السوق" كقوة إلهية تدعو، دوما، إلى

السلوك الأخلاقي. وقد سعوا إلى محو العبر المستخلصة من الأزمة الاقتصادية الكبرى من الذاكرة الجماعية. فباع المحافظون الدينيون والاقتصاديون معا عقارا كاذبا إلى الأمريكيين يعالج داء الأسواق الحرة غير المقيدة، ويمجد مقولة: "الطمع جيد"، وكانت النتيجة اضمحلال أخلاقيات العمل، ونجحت الحرب التي شنتها مجموعة بوش على العراق في إبعاد فضائح الشركات عن الصفحات الرئيسية. وعلى الجانب الآخر المعاكس، ومنذ الأزمة الاقتصادية الكبرى حتى منتصف السبعينيات، جرى إجماع واسع في معظم المجتمعات الغربية، وأمتد عبر النطاق السياسي الكامل تقريبا، ومفادة أن النمو الاقتصادي كان الهدف الأساسي، وأن الفائض من النمو ينبغي أن يوزع على الطبقة العاملة من السكان في شكل زيادات في الرواتب والضمان الاجتماعي، وعلى المالكين أيضا، ويستخدم لإصلاح الضرر البيئي الذي أحدثه النمو، ويمنح إلى الدول النامية، والإيمان الراسخ الدافع إلى اعتماد هذا الأسلوب يفيد بأن أمريكا لن تزدهر إلا إذا ازدهر الجميع. ذلك كان الإجماع الديمقراطي الاجتماعي، أو الكينيزي، ولا يمكن تنفيذه إلا إذا توافر شرطان أساسيان: اقتصاد مزدهر وبنية قوية متوازنة نسبيا.

ولكن في منتصف السبعينات، وقعت سلسلة من الأحداث المفاجئة وغير المتوقعة، فأطاحت بهذا الإجماع. ومنها نهاية حرب فيتنام والأزمة الأولى للطاقة وارتفاع معدلات الفائدة، مما أدى إلى بداية أزمة الديون العالمية، وبداية البطالة في الدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وانسحاب الحكومة الأمريكية من نظام بريتون وودز لتحديد قيم العملات المتداولة والانتقال إلى أسعار الصرف الحر، وانسحاب الولايات المتحدة من منظمة العمل الدولية، ولاحقا من اليونسكو، وانبثاق مجموعة الدول السبعة، والانقلاب الذي حرضت عليه وكالة الاستخبارات المركزية في شيلي، ومقتل رئيسها سلفادور أليندي. ومع تبدل الأكثرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة نتيجة لإنهاء

الاستعمار، بدأت الولايات المتحدة، إلى جانب حلفائها الغربيين، بتفكيك الأمم المتحدة بانتظام، كما بدأت بتشكيل بنية قوية شاملة وموازية، لكن غير رسمية هي مجموعة الدول الصناعية السبع. وشهدت هذه المرحلة أيضا بداية انهيار الأنظمة الاشتراكية، جراء الديون الخارجية. واليوم تتحكم مجموعة الدول الثماني الأقوى صناعيا التي تقودها وتسيطر عليها الولايات المتحدة في مجلس الأمن "باستثناء الصين" وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وحلف شمال الأطلسي. والمنطق الذي يدعم ذلك هو الإرادة لتأمين الوصول إلى الموارد الطبيعية بما يخدم مصلحة الغرب، على حساب تسارع عجلة الحرمان، ولاسيما بالنسبة للدول النامية(٥).

القرن العشرون هو القرن الأمريكي:

لأن كان القرن التاسع عشر قد وصف بأنه القرن البريطاني، فإن القرن العشرين كان بلا ريب "القرن الأمريكي"، ومن المحتمل أن يكون القرن الحادي والعشرين هو "القرن الأمريكي الجديد". غير أن "الإمبراطورية الأمريكية" و"القرن الأمريكي الجديد" مقولتان أصبحتا موضوع اختبار بعد أن اقتحمت الطائرات الانتحارية نيويورك وواشنطن في ١١ من سبتمبر ٢٠٠١، وعندما يقال: إن الإمبراطورية الأمريكية لا تغرب عنها الشمس، فهذا صحيح، بالرغم من ألسنة النيران وسحب الدخان والأتربة التي لفت نيويورك وواشنطن يوم ١١ من سبتمبر ٢٠٠١. فالولايات المتحدة هي القوى العسكرية العالمية الأولى بلا منازع، منذ انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، والولايات المتحدة هي القوة الوحيدة التي لها اليد الطولى على المستوى العالمي بأساطيل وقوات بحرية وقواعد جوية وقوات برية في كل جزء مهم إستراتيجيا في العالم. والولايات المتحدة لديها درع واقٍ من أنظمة الصواريخ في البر والبحر والجو لردع أية قوة أخرى من مهاجمتها أو مهاجمة حلفائها. ومن الناحية الاقتصادية، فلا تضاهي أمة أخرى أمريكا في قدرتها الاقتصادية. فأمريكا هي أكبر مصدّر

زراعي في العالم، كما تمثل مكان الصدارة العالمية في الصادرات من التكنولوجيا العالية. ولقد كان التطور الأهم في أمريكا بنهاية القرن العشرين، هو تحول الاقتصاد الأمريكي إلى اقتصاد ما بعد الصناعي، تمثل صناعات الاتصالات والمعلومات والوسائط الإعلامية والترفيه، القلب المحرك له. وهذا التطور الاقتصادي (التحول إلى الاقتصاد ما بعد الصناعي)، أدى إلى تطور مهم في مفهوم الهيمنة الأمريكية حيث لم تعد مجرد هيمنة عسكرية واقتصادية وإنما هيمنة ثقافية أيضا. فمن خلال هيمنة الاتصالات والمعلومات الأمريكية، امتد نفوذ الإمبراطورية الأمريكية إلى كل أرجاء العالم، لتصبح إمبراطورية لا تغرب عنها الشمس فعلا وليس بالمعنى الرمزي، ويرتبط بالهيمنة الأمريكية على فضاء الاتصالات والمعلومات "العالمي"، أن النموذج الأمريكي في طريقة العيش قد تغلغل في أوروبا وروسيا والصين والعالم الإسلامي، من "الجينز" إلى "الكوكاكولا" و"ماكدونالد" وأفلام "هولي وود" و"والت ديزني" إلى أغاني "البوب". وهكذا، فإن أمريكا تهيمن على العالم عسكريا واقتصاديا وثقافيا (الاتصالات ونموذج الحياة الأمريكية)، بدرجة لم تسبقها إليها إمبراطورية سابقة في التاريخ الإنساني(٦).

الوضع الإمبراطوري لأمريكا في القرن الحادي والعشرين:

إن الوضع الإمبراطوري الذي وصلت إليه الولايات المتحدة مع حلول القرن الحادي والعشرين قد ارتبط بجدل أيديولوجي حول ما إذا كان على أمريكا أن تمارس دورا عالميا إمبراطوريا، وحول كيفية ممارسة ذلك الدور إذا قبلت به، وفي هذا الصدد ظهر خطابان: الخطاب الليبرالي، والخطاب الجمهوري المحافظ.

ينطلق الخطاب الليبرالي من أن الإمبراطورية الأمريكية تختلف عن الإمبراطوريات السابقة في أنها إمبراطورية غير امبريالية. فهي الأولى بين الإمبراطوريات التاريخية التي لا تقوم على احتلال الأراضي وحكم شعوب

المستعمرات. فأمريكا لم تحتل بنما بل اكتفت بمحاكمة ديكتاتورها نوريجا، ولم تحتل هايتي بل قصدت فقط إعادة الحكم الديمقراطي هناك، ولم تحتل العراق بعد أن أخرجت قوات صدام حسين من الكويت، كما أن القوات والقواعد العسكرية الأمريكية في الخليج وحول العالم، قد وجدت إما بطلب أو بموافقة من الدول التي توجد بها تلك القوات والقواعد. والانفرادية في الخطاب المحافظ الأمريكي ليست الانعزالية فهي لا تعني الانعزال، وإنما تعني انفراد الولايات المتحدة بفعل ما تريده في العالم بغض النظر عما يريده الآخرون حتى لو كانوا حلفاء للولايات المتحدة وهذا ما حدث لدى انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية الحد من حرارة الأرض (بروتوكول كيوتو)، ولدى تراجع الرئيس جورج بوش الابن عن التزام أمريكا التوقيع على اتفاقية محكمة الجرائم الدولية واتفاقية الحد من انتشار الأسلحة البيولوجية واتفاقية نزع الألغام، واتفاقية ضبط وتنظيم تجارة الأسلحة الصغيرة، واتفاقية مكافحة غسيل الأموال وبرنامج تنظيم النسل التابع للأمم المتحدة. غير أن "الانفرادية" الأمريكية التي وصلت إلى الحكم مع إدراك جورج بوش الابن، قد أثارت الرفض والعداء تجاه أمريكا. فقد عارضت أوروبا مبادرة الدرع الصاروخي، وتحدت أوروبا الولايات المتحدة بالتوقيع على "بروتوكول كيوتو"، وفي الصين وروسيا والشرق الأوسط والعالم الإسلامي، تصاعدت حدة مشاعر العداء لأمريكا وهكذا، فإن أمريكا في "اللحظة الإمبراطورية" قد واجهت تحديا وعداءً من بقية العالم سواء صُوّرت باعتبارها "إمبريالية ديمقراطية" أو عندما تبنت "الانفرادية"[٧]

استعرض روجيه جارودي[٨]، السياسة العامة المتبعة في أمريكا من حيث إنها تعبر عن سياسة كلا الحزبين الرسميين، حيث ذكر بأن هذه السياسة تعطي المثال الحقيقي، رغم إخفائه، على حكم الحزب الواحد، وهو حزب الأعمال والمال، وتقسيماته الداخلية فيما يسمى، وعبر جمل متضادة "جمهوريين" و"ديمقراطيين"،

أو عبر رمزيهما "الفيل" و"الحمار". ومن وجهة نظره، فإن كليهما بلا مشروع إنساني متميز، أو بمعنى آخر، بلا مشروع من أجل الجميع، حيث الهدف العام هو رفع معدلات الإنتاج في أمريكا والاستهلاك في كل الدول الأخرى، وهذا ظاهر بوضوح في الحملات الانتخابية. فاستهداف العالم لمصلحة الحاجات الاقتصادية الأمريكية قد بدأ في أمريكا اللاتينية، ومن الواجب معرفة عما إذا كان كل العالم سيتحول إلى بورتوريكو جديدة، بلا مشروع إنساني آخر سوى المشروع الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية والمتوج بالخضوع الكامل لرغباتها، والشواهد على ذلك تظهر في التحلل الاقتصادي والسياسي والثقافي العام حتى في أوروبا، في إنجلترا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا ودول أخرى، كل الموقعين على اتفاقية ماستريخت التي جعلت أوروبا "الدعامة الأوروبية للحلف الأطلنطي"، والتي تنفذ أغراض الولايات المتحدة من العراق إلى الصومال. كل شيء يخدم الجات (التي أعيد تسميتها بالمنظمة العالمية للتجارة WTO)، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وهي المؤسسات التي لا تفرض ـ كمثال ـ على العالم الثالث التبعية السياسية والفقر لدفع مديوناتها فقط، ولكن أيضا تفرض عليه قبول ـ وبلا أدنى معارضة ـ فرمانات الدولة الأكثر مديونية في العالم، وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

إن تاريخ الولايات المتحدة اتصف بظاهرتين أساسيتين: ذبح وإبادة الهنود الحمر للاستيلاء على أراضيهم، واستعباد الزنوج لاستخدامهم في المزارع والمناجم. وقد قامت الدول الأوروبية بوسائل مشابهة في اقتسام العالم: فاستولت إنجلترا على الهند وأفريقيا الشرقية والشرق الأوسط، واستولت فرنسا على غربي أفريقيا والهند الصينية ومن المغرب عبر الأطلنطي إلى كويبك وجويانا ثم عبر الباسفيك إلى كالدونيا الجديدة، كما استولى القياصرة على سيبريا، واستولت بلجيكا على الكونغو، وهولندا على إندونيسيا. وبعد حربين عالميتين، لأجل توزيع جديد للعالم بين من كان يملك إمبراطورية ومن كان يطمع في

تكوينها، أعيد توزيع الأوراق. أوروبا المهمشة في عام ١٩٤٥، بدولها المنتصرة والمهزومة، فقدت الهيمنة أمام الولايات المتحدة التي كانت الحربان العالميتان مصدر فائدة لها، حتى أصبحت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية سيدة العالم اقتصاديا، وعسكريا وسياسيا، خصوصا عقب تفكك الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩٠. وطبقا لما ذكره روجيه جارودي، فإن النظام العالمي الجديد، كما يحلم به القادة الأمريكيون، هو تسمية بديلة للهيمنة الشاملة على العالم، وأن حق التدخل هو المصطلح البديل للاستعمار. فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي، أصبحت الأمم المتحدة مؤسسة لتسجيل الرغبات الأمريكية وتنفيذها، وليتحول دورها إلى غطاء ومبرر قانوني للمخططات الأمريكية، وأداة التنصل من الجرائم وإثبات البراءة للإدارة الأمريكية. وفي الوقت نفسه أديرت الآلات العسكرية الهائلة لكي تلعب أدوارا ومهام أخرى. وأصبحت أوروبا لا يمكنها أن تكون ندا بل تابعا لأمريكا، حيث أعلنت اتفاقية ماستريخت بوضوح تام كون أوروبا الركيزة المساندة في التحالف الأطلنطي[٩].

الرؤساء الأمريكان وبناء صرح الإمبراطورية الأمريكية:

إن دولة في وزن وحجم الولايات المتحدة الأمريكية تجد نفسها مضطرة إلى اتباع أساليب سياسية أجبرتها عليها طبيعة تكوينها وبالتالي تصبح الأيديولوجيا في إطار قوة عظمى واحدة من عناصر التأثير الأمريكي في العالم، ربما يأخذ شكل إمبراطورية في ممارسة السيطرة وضمان دوامها. فعدد من الرؤساء الأمريكان المتعاقبين أرسوا أسس صرح هذه الإمبراطورية[١٠]. ففرانكلن روزفلت له برنامج معروف باسم الصفقة الجديدة ـ New Deal ـ وذلك في مواجهة الكساد الكبير، وكان يرى اتباع الأسلوب الصارم العسكري في مواجهة مشكلات المجتمع الأمريكي إبان الحرب العالمية الثانية. وقع روزفلت على مشروع البحوث السرية التي أدت إلى مشروع مانهاتن والذي تبعه هاري ترومان الذي أجاز استخدام القنبلة الذرية على اليابان، وعمل ترومان على تبني

أسلوب الانتقال من الحرب العالمية إلى الحرب الباردة في مواجهة طويلة وقاسية ضد الاتحاد السوفيتي.

جاء أيزنهاور الذي اختار أسلوب الانقلاب من الداخل بالمخابرات وبالسلام، وكان هذا هو العهد الذهبي لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وسياسة جون كيندي الذي قام بالحرب في خليج الخنازير ضد كوبا ١٩٦٢ وفتح باب التدخل الأمريكي في حرب فيتنام، ثم سياسة ليندون جونسون حيث واصل حرب فيتنام إلى النهاية ودوره في حرب الشرق الأوسط عام ١٩٦٧ لصالح إسرائيل وضد العرب وأولهم مصر. يتبع ذلك سياسة ريتشارد نيكسون ليمد دائرة الحرب من فيتنام إلى ما حولها في لاوس وكمبوديا، ثم سياسة جيمي كارتر والذي بدأ حربا مسلحة ضد الاتحاد السوفيتي بالوساطة في أفغانستان، بعدِ كارتر جاء الرئيس رونالد ريجان وكانت حروبه سينمائية في بنما وعلى ساحة جزر أجرانادا. بعد ريجان جاء بوش الأب بحرب الخليج الأولى ثم جاء كلينتون بالسلاح على شكل موجات من قذائف الصواريخ الموجهة إلى بغداد والخرطوم. ثم جاء الدور على بوش الابن بصخب السلام وحشد القوات والتهديد بالحرب ثم غزو العراق والإطاحة بصدام حسين. والآن جاء العهد الجديد لباراك أوباما بوعوده السلمية ومحبته لجميع الشعوب والديانات، والتاريخ هو الذي سيقرر مدى جدية وصدق نواياه أم هي خدع، وسياسات مزدوجة؟ وسير الأحداث سوف يوضح لنا ذلك بناء على واقع سياساته الفعلية مع الأخذ في الاعتبار دور اللوبي الصهيوني في عرقلة جهوده وأيضا تحجيم الكونجرس الأمريكي له من تأثير النفوذ الصهيوني، ولكن، فإن فترة رئاسته الثانية ـ إذا ما تم انتخابه ـ ستكون شاهدًا على سياسته تجاه العالم.

جورج بوش ومذهب الهجوم الوقائي:

كان اعتلاء جورج بوش الابن الرئاسة الأمريكية نوعا من خرق الدستور الأمريكي، نظرا إلى أنه كان المرشح الخاسر في التصويت الشعبي وبالتالي الانتخابي في فلوريدا. وفي نهاية الخديعة يمكن القول أن بوش لم ينتخب ولكن تم تعيينه في المحكمة العليا بفضل الصوت المتردد للقاضي كينيدي الذي حسم الأمر سياسيا. وحقيقة الأمر أن عهد حكم بوش يعتبر كابوسا على العالم، حيث أبطلت إدارة بوش العمل بالقانون الدولي، فشنت حربا غير قانونية تحظرها معاهدات دولية وميثاق الأمم المتحدة. كذلك عملت إدارة بوش على إضعاف آليات الأمم المتحدة وإجراءاتها، تلك الإجراءات التي وضعتها الولايات المتحدة وحلفاؤها بعد الحرب العالمية الثانية للحفاظ على السلام. وكان مشروع القرن الأمريكي الجديد الذي كان قد بدأ ممارسة ضغوطاته على واشنطن من أجل تطبيق خطته المعروفة بالسلام الأمريكي عام ١٩٩٢، ١٩٩٧، ٢٠٠٠ قد أصدر تقريرا في سبتمبر ٢٠٠٠ بعنوان "إعادة بناء جبهات أمريكا الدفاعية: الإستراتيجية، والقوى والموارد من أجل قرن جديد". ويدعو بيان المبادئ الخاص بالتقرير إلى زيادة هائلة في القوة العسكرية وإلى الهيمنة العسكرية الأمريكية على أوراسيا والتحرك العسكري الإجهاض ضد الدول التي يشتبه بتطويرها أسلحة للدمار الشامل. وقد تحولت قواعد مشروع القرن الأمريكي الجديد إلى سياسة أمريكية رسمية زاولتها إدارة بوش. فقد بررت حكومة بوش اجتياح أفغانستان على أساس أن التنظيم الإرهابي الذي دبر الاعتداءات على الولايات المتحدة يوم ١١ من سبتمبر يتمتع بحماية طالبان. كذلك دافعت الحكومة عن اجتياحها للعراق بناء على ادعاء أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل ويتصل حزب البعث بارتباطات مع القاعدة، تم الإعلان عن المبدأ الأساسي للتدخل في تقرير صادر عن البيت الأبيض في سبتمبر ٢٠٠٢ بعنوان إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية. توضح هذه الوثيقة

سياسة الهجوم الوقائي إلى مبدأ الدفاع عن النفس. وتنطلق سياسة الهجوم الوقائي هذه من موقف أمريكا الدفاعي في الماضي، فلطالما كان الخطر الوشيك والمحدق بالأمن القومي تاريخيا يولد الحق في الدفاع عن النفس. اتصفت سياسة بوش الداخلية على زيادة الإنفاق العسكري الضخم وخفض الضرائب على رجال الأعمال وبالتالي زيادة عجز الموازنة مع تزايد الواردات بدرجة كبيرة الأمر الذي أدى إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات مع تزايد حجم الدين المحلي. وفي أواخر عهد بوش اندلعت فقاعة مشكلة التمويل العقاري نظرا لسوء الإدارة المصرفية والمالية واهتزت بورصة الأوراق المالية ، وأدت بالتالي إلى ظهور أزمة مالية ثم اقتصادية انتشرت على جميع ربوع دول العالم.

ويمكن القول بأن عهد بوش كان عهد وباء على أمريكا وعلى العالم بأسره خاصة منطقة الشرق الأوسط وتأثرت أوروبا وباقي أنحاء العالم بسوء إداراته التي كان يتحكم فيها أسلوبه المتغطرس المبنى على "من ليس معنا فهو ضدنا" وأصبح تغيير النظام هو العقيدة الأساسية في سياسة بوش الخارجية، مع ظهور مذهب عدائي مبرر للتدخل. ويحتوي هذا المذهب على ثلاثة مبادئ أساسية حددها مشروع القرن الأمريكي الجديد:

١- تطور الولايات المتحدة قدرتها على شن الهجمات بأسلوب وقائي على أي دولة تعتبر أنها تشكل خطرا عليها. فقد قال بوش في خطاب حالة الاتحاد عام ٢٠٠٢، بأنه "كما ينظر أعداء أمريكا إلى العالم بأسره كساحة قتال، كذلك يجب أن تفعل الولايات المتحدة".

٢- تسعى الولايات المتحدة لتغيير النظام، فيجب تكريس الجهود نحو بناء الأمة. والدول التي تستهدفها الولايات المتحدة للتدخل في شؤونها هي الدول الخارجة على القانون وحلفاؤها الإرهابيون الذين يتسلحون لتهديد السلام في العالم.

٣ـ تعزز الولايات المتحدة المبادئ الديمقراطية الليبرالية حول العالم. ففي مذكرة إلى قادة الرأي صدرت في ٣٠ من يناير ٢٠٠٣، "لما كانت الولايات المتحدة تسعى نحو هدف كبير في العالم، فقد رأي بوش في الحرب فرصة لنشر المبادئ السياسية الأمريكية، ولاسيما في العالم الإسلامي".

إن مذهب الهجوم الوقائي الذي اتبعه بوش في إدارة السياسة الخارجية عبر الوسائل العسكرية هو الأسلوب لتحويل أي دولة تعرقل المصلحة القومية الأمريكية ـ طبقا لأسلوب بوش ـ إلى عدو لدود. وحيث إن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة في العالم، فقد صار بوش يشعر بالمزيد من الثقة لاستعمال الوسيلة العسكرية لإدارة الشؤون الخارجية. لقد استخدمت الاعتداءات الإرهابية على مركز التجارة العالمي والبنتاجون في ١١ من سبتمبر ٢٠٠١ كحجة لاتخاذ إجراءات وحشية من أجل ممارسة القمع داخليا. ومن هذه الإجراءات تشكيل وزارة للأمن الداخلي على مستوى مجلس الوزراء، وإصدار القانون الوطني. كما أصبح اعتداء ١١ من سبتمبر سببا لعدة تحركات أخرى في الولايات المتحدة، مع الزيادات الهائلة في الإنفاق العسكري، إلى اتفاقية التجارة التي تخضع لامتياز المسار السريع لصالح الرئيس بوش. وبالتالي فإن ١١ من سبتمبر خدم بوش كحجة لحرب لا نهاية لها ضد العالم، بما فيها الهجمات الوقائية ضد الدول الضعيفة لكن الغنية بمواردها[١١].

يشترك كل من كلينتون وبوش في الالتزام المشترك نحو دعم التفوق الأمريكي في العالم لإخضاعه للقوة العسكرية والسياسية والمالية لواشنطن ونيويورك. ولكن الاختلاف بين الاثنين في أسلوب التطبيق. فأتباع بوش من المحافظين الجدد تصر على أن هناك حاجة لشن الحروب وبسط الهيمنة لتحقيق الطموحات العالمية، بينما أتباع كلينتون كانوا يعتمدون على قوى السوق التي شكلتها الليبرالية الجديدة لتنفيذ هذه الهيمنة. كذلك فإن بوش نهج في تطبيق النظام العالمي قائمًا على تحويل الاهتمامات الحيوية من أوروبا إلى الشرق الأوسط

ثم إلى جنوب شرق آسيا، بينما كان كلينتون يعمل على الحفاظ على حلفاء الأطلنطي والارتباط الآسيوي الذي ساد في فترة الحرب الباردة والذي كان يعمل على تقويته من أجل التعاون تحت القيادة الأمريكية وفي تعزيز العولمة الاقتصادية، وقد سعى كل منهما إلى تحقيق الشرعية من خلال تأييد الديمقراطية، ولكن فإن نهج بوش ومن المحافظين الجدد ربطوا برنامجهم الخاص بإرساء الديمقراطية بالتدخل العسكري وتغير أنظمة الحكم في الدول المعادية المستهدفة ذات الأهمية الجغرافية السياسية، بينما كان أتباع كلينتون يفضلون اللجوء إلى الدبلوماسية الإنسانية وتعدد الأطراف القوية على هامش السياسة الدولية. وكان إصرار بوش على الحقوق القاصرة على أمريكا فيما يتعلق بإعلان الحرب من طرف واحد وما يتبع ذلك من الإعفاء من المعايير الناشئة للمساءلة القانونية. بينما عملت إدارة كلينتون على إرساء نظام قانوني عالمي يعامل فيه الأنداد على قدم المساواة، في الوقت الذي كانت تستكشف فيه في الخفاء الوسائل التي تحقق لها الاستثنائية. ولعل المثال الحي لذلك هو ما عبرت به مادلين أولبرايت عن أمريكا قائلة إنها "البلد الذي لا غنى عنه".

القوى العظمى الأمريكية والنظام العالمي:

كانت رؤية الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن في الإصلاح تعتبر ثورية، فكانت السياسة والنظام العالمي لها طابع الأيديولوجية والمثالية، وكلاهما لا نستطيع أن نفهمهم أو نقوم بشرحهم بدون الرجوع إلى القوة العظمى الأمريكية والتفافها حول العالم. ويعتمد ذلك في الأساس على القدرات الهائلة الأمريكية في السلاح والاقتصاد والفن الإنتاجي التكنولوجي المتقدم للغاية والذي مهد الطريق للقوى الأمريكية وللإدارة الأمريكية أن تقوم بفرض سيطرتها بمفردها صابغة الشرعية الدولية عليها سواء برضاء الآخر أو بعدم رضاه وبالقوة في بعض الأحيان، بهدف الوصول إلى أهدافها بالعالم الذي تريده وليس الذي يريده العالم. ومرارا كان الرئيس الأمريكي بوش يؤكد أن القوة

الأمريكية خلقت لتحدد معالم العالم الذي تريده أمريكا وأن الوقت في صالحها لذلك وأن لها الأحقية في الوصول بالعالم إلى هذا المنتهى، وحددت الإدارة الأمريكية لبوش في هذا السياق ثلاثة عوامل والتي تساعد على الوصول لهذا الهدف في وضع شكل العالم والنظام العالمي برمته. فأولا، فإن أمريكا قادت التحالف للدول الاقتصادية الحرة وشعوبها بنجاح كبير، فعلى مسار قرن من الزمان، فإن أمريكا استطاعت هزيمة جميع المنافسين لها في الهيمنة على العالم - الفاشية والنازية وأخيرا الشيوعية.

وثانيا، فإن الإدارة الأمريكية تقوم بمد العديد من الدول والشعوب بالسلع اللازمة لهم، ويعتقد بوش أن الإدارة تمدهم بالموارد اللازمة لضمان سلامة العالم ورفع مستويات النمو بجانب قناعتها بالأسس الإنسانية في نشر النظام الديمقراطي للشعوب مدعما بالقوة الأمريكية بهدف ضمان الحرية وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان. وثالثا، وفي إطار التحالف نحو سيادة اقتصاديات الأسواق الحرة، فإن الإدارة الأمريكية في عهد بوش ومبدأه الذي اعتبره فوق الجميع، فإن تطبيق القوة الفريدة في تقييم نظم الشعوب بهدف فرض نظم حرية الأسواق سوف يكون لها الوقع المطلوب للوصول إلى الغايات المنشودة.

وفي اعتقاد الإدارة الأمريكية في عهد بوش، فإن الأمم المتحدة وأعضاءها - بما فيهم الأربع أعضاء الذين يتمتعون بالفيتو في مجلس الأمن، يجب عليهم الخيار بين مفهوم واشنطن في دور الأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلام في العالم، أو إعطاء هذا الدور للإدارة الأمريكية بواشنطن إذا ما أخفقت الأمم المتحدة - ممثلة بمجلس الأمن - في ذلك، وبالتالي تطبيق مبدأ "إما أخذه كله أو تركه" "take it-or-leave-it" وكان هذا هو الخيار الذي اتبعته الإدارة الأمريكية خلال مناقشة ومفاوضات الأمم المتحدة حول التفتيش على القواعد العسكرية في العراق ونظم الأسلحة بها، ومعاينة أسلحة الدمار الشامل لديها، ثم قرار الرئيس بوش منفردا بغزو العراق بالرغم من عدم موافقة مجلس الأمن

على ذلك إلا بعد الانتهاء من عمليات التفتيش على أسلحة الدمار الشامل بها. كذلك فإن مبدأ بوش لا يتطلب رفض سياسات المنظمات الدولية إذا ما جاءت سياستها متطابقة مع أولويات الإدارة الأمريكية، وغالبا لم تكن سياسات هذه المنظمات تتعارض مع السياسة الأمريكية في أغلب الأحيان ذات الأهمية الجوهرية.

كذلك فإن الهيمنة الأمريكية انطبقت هي الأخرى مثل المنظمات الدولية على دول الاتحاد الأوروبي، إلا في قضايا تخص الاقتصاديات والتحالفات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها، ويرجع ذلك في الأساس إلى تشتت عدد سبع وعشرين دولة أوروبية في سياستها وأنظمتها المختلفة والدور القوي للبرلمانات لكل منها، ناهيك عن البرلمان الأوروبي الذي لا يشكل عبئا على النظام العالمي أو التعارض الفعال مع الهيمنة الأمريكية[١٢].

قدرة الموارد الأمريكية مع ضخامة الأعباء المالية:

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فإن الولايات المتحدة خلقت لنفسها وضعا وصفته بأنه القوى العظمى الوحيدة في العالم وحاولت كذلك أن تخلق لنفسها دور عالمي ليترجم ذلك، وبالتالي فإن المحافظين الجدد في أمريكا ومشروعهم المسمى بالقرن الأمريكي الجديد ـ The New American Century ـ والذي أنشأ في عام ١٩٩٧ بواسطة مجموعة من كبار هؤلاء المحافظين من بينهم ديك تشيني، دونالد رامسفيلد، بول وولفوفيتز، تبنوا مبادئ والتي أدت إلى صياغة العهد الجديد ـ New Doctrine ـ والذي ساعد على التحضير لدخول بوش الابن البيت الأبيض لترجمة هذه المبادئ في أسلوب عمل الإدارة الأمريكية في عهده. وكتب أحد المحافظين الجدد ذو النفوذ الكبير ـ شالز كرازمر Charles Krauthmmer ـ في عام ٢٠٠٤، ليَقول ويذكر العالم أنه في ٢٦ من ديسمبر من عام ١٩٩١ فإن الاتحاد السوفيتي قد مات وأن شيئا جديدا تمت ولادته، هذا الجديد هو عالم يتحكم فيه قوة عظمى وحيدة غير عرضة لأية

منافسة تنتشر عبر العالم، وهذا تطور هائل في التاريخ لم يحدث ولم ير منذ سقوط روما. إن هذا القرن الجديد والذي ظهر للوجود ليعطي أمريكا قوة أخرى، فإن المحافظين الجدد أرادوا أن يذكروا العالم بما حدث للاتحاد السوفيتي والقوة العسكرية الهائلة للولايات المتحدة بديلا عن التوافق الدولي والذي تم الاستغناء عنه من قبل الإدارة الجديدة لبوش الابن، واعتمد ذلك على تملك الولايات المتحدة ترسانة عسكرية هائلة تفوق باقي الدول تستطيع القضاء على منافسيها، وأن الولايات المتحدة تقوم بالعمل على مصالحها الذاتية بدلا من تحجيمها مع الحلفاء Allies والاتفاقيات الدولية وتجدر الإشارة إلى أنه بعد فترة الحرب الباردة ، فإن الإنفاق العسكري للولايات المتحدة كان ضخما ويعادل تقريبا في ضخامته باقي دول العالم، والتاريخ لم ير مثل هذا الوضع من الإخلال التوازني بين دوله وباقي دول العالم. وأصبحت السياسة الخارجية للرئيس بوش الابن تحدث نقلة كبيرة ومهمة مقارنة بالرؤساء السابقين، حيث الحرب على الإرهاب أصبحت في عهد بوش هي أمر حتمي، الأمر الذي أدى بدول أوروبا الغربية أن تبتعد نسبيا عن مناصرتها لهذا المبدأ باستثناء المملكة المتحدة، وقد تطور الأمر إلى أن وصلت إلى حد غزو العراق. وجدت أمريكا نفسها في العراق بقليل من الدعم العالمي الأمر الذي لم يحدث من قبل منذ عام ١٩٤٥. وأصبح مد السيطرة على العراق له آثار محدودة، وعليه فإن إدارة بوش قد عظمت من القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمر الذي أدى إلى نتائج عكس ما كان يرجى في تطبيق هذه السياسة، فبدلا من تحسين وضع صورة الولايات المتحدة أمام العالم، فإن سياسة بوش الخارجية قد أصابها الضعف بدرجة كبيرة، وبالتالي فإن موقف المحافظين الجدد قد أدى إلى كارثة في قراءة التاريخ.

إن القوة السياسية والقوة العسكرية تقع على القوى الاقتصادية، فكما أوضح بول كيندي في كتابه "نشوء وسقوط القوى العظمى" فإن قدرة الدول لممارسة دورها القيادي العالمي والمحافظة عليه يعتمد في الأساس على طاقاتها الإنتاجية.

فمركز القوى العظمى الأمريكية في الوقت الراهن هي نتاج سرعة النمو الاقتصادي ما بين عامي ١٨٧٠ و١٩٥٠، وأنه خلال النصف الثاني من القرن العشرين أصبحت أمريكا أكبر اقتصاد عالمي.

لقد فشل بوش والإدارة الأمريكية في قراءتها للتاريخ والعودة للوراء إلى نشوء وذبول الإمبراطورية البريطانية، فقد صمم بوش على قيادته للعالم كقوى عظمى فريدة تخضع له جميع الدول طبقا لرغبات الإدارة الأمريكية هذا في الوقت الذي بدأت فيه السلطة الأمريكية في الانخفاض. فالأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ جعلت عددًا كبيرًا من المحللين الأمريكان يحذر بأن الولايات المتحدة بعد كل ما جنته من ازدهار ربما ينعكس الوضع بها إلى انخفاض نتيجة للنفقات الباهظة العسكرية التي ورطت اقتصادها فيه. فقد قدر أن إجمالي الميزانية والتكلفة الاقتصادية لأمريكا في حربها ضد العراق وصل إلى حد ما يقارب ٣ تريليونات دولار، على الرغم من صعوبة الأوضاع العسكرية وهروب العديد من الجنود الأمريكان لعدم قناعتهم بهذه الحرب، وعليه فأمريكا تعي جيدا بأن حرب أخرى مثيلة على إيران أو كوريا الشمالية سوف تتطلب أعباء مالية باهظة للغاية بجانب الأعباء التي تحملتها في العراق، وبالتالي فهي على قناعة من أن لا حاجة لها بذلك ، والاثنان - إيران وكوريا الشمالية مع العراق - يمثلون محور الشر طبقا لتعريف بوش "Axis of Evil"، وعليه فإن الولايات المتحدة بدأت بالفعل في مواجهة المشاكل الكلاسيكية في التوسع المفرط الإمبريالي. ومن جانب آخر فإن أمريكا قد قلصت دورها في أن تكون المصدر الرئيسي للسلع المصنعة على نطاق واسع تاركة ذلك لشرق آسيا، وبالتالي فأمريكا تعيش بأكثر من الوسائل المتاحة لديها، فالحكومة تنفق أكثر مما تدخر وكذلك الحال مع القطاع العائلي، فمنذ عام ١٩٨٢، وباستثناء عامٍ واحد، فإن أمريكا تقوم بشراء بدرجة أكبر من الدول الأجنبية مقارنة بمبيعاتها لهم مع نتيجة حتمية تمثلت في تراكم العجز في ميزان العمليات الجارية وتراكم الديون. لقد حذرت وكالة

مودي "Moody Agency" في عام ٢٠٠٨، بأن الولايات المتحدة تواجه في خلال عقد من الزمن ضياع مركزها على المستوى "Triple A" في الترتيب والذي كانت قد احتلته الحكومة الأمريكية في عام ١٩١٧، إلا إذا قامت الحكومة باتخاذ خطوات حاسمة للحد من تفاقم الإنفاق الحكومي، وقد كان ذلك التحذير قبل عام ٢٠٠٨ ، الذي واجهت فيه الحكومة هذا العجز الضخم، ومع تزايد الضرائب وظهور فقاعة في القطاع المالي، فإن أمريكا ستواجه بزيادة كبيرة في الدين القومي. وليس معنى ذلك أن الحكومة الأمريكية ستعمل على تخفيض الإنفاق العسكري في الأجل القصير لمعالجة الوضع المالي، فأمريكا لا تستطيع أن تستغني عن مركزها المتفوق العسكري الذي وصلت إليه. وعليه فأمريكا كقوة إمبريالية، فهذا باهظ النفقات للغاية، وبالنظرة المستقبلية المتعمقة ومع انخفاض المركز النسبي للقوى الاقتصادية الأمريكية، فإن أمريكا لن تستطيع أن تحافظ على ارتباطاتها العسكرية وتفوقها فيه والذي تتمتع به حاليا(١٣).

الفصل الرابع

الهيمنة الأمريكية والعولمة

العولمة وتفعيلها ومراحلها:

في كتابه الذي بيع منه مليون نسخة: Globalization and Its Discontents "العولمة وعدم الرضا عنها" يتناول جوزيف ستيجلز - Joseph Stiglitz - الحاصل على جائزة نوبل - تبادل الآراء مع الشعوب ومع القيادات العالمية بمفهوم أن العولمة لا تعمل لصالح الشعوب الفقيرة. بعدها قام بتأليف كتاب آخر أظهر فيه بأن العولمة يمكن لها أن تعمل لصالح هذه الشعوب ولكن بوضع شروط محددة. ففي كتابه: (Making Globalization Work1) أو من أجل تفعيل العولمة - الخطوات التالية من أجل عالم عادل " The Next Steps to Global Justice" يتناول ستيجلز الطرق والوسائل المحددة للتعامل مع ديون العالم الثالث، وجعل التجارة عادلة، وعلاج الأزمات التي تنتج من الوصفات الدراماتيكية، ومعالجة ظاهرة الاحتباس الحراري. يوضح أيضا ستيجلز كيف يمكن جعل المؤسسات العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤسسات قوية وفاعلة لمصلحة جميع الشعوب واهتمامات جميع الأفراد. قام ستيجلز بكتابة كتابه هذا بعد أن ترك البنك الدولي حيث كان يعمل نائبًا للرئيس واقتصادي أقدم في الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٠، حيث أظهر في هذا الكتاب مشاهداته خلال الفترة التي عمل فيها بالبنك الدولي وأيضا خبراته في البيت الأبيض عندما كان يعمل عضوا ثم رئيسا لمجلس المستشارين

الاقتصاديين في إدارة الرئيس الأمريكي ويليم كلينتون ـ William J. Clinton ـ وذلك خلال الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٧. كانت هذه الفترة مليئة بالصعاب، ففي عام ١٩٩٧/ ٩٨ ظهرت الأزمة المالية الآسيوية التي دفعت ببعض من الدول الصاعدة من العالم الثالث إلى ركود لم يسبق له مثيل وإلى كساد. ففي فترة انتقال الاتحاد السوفيتي السابق من الشيوعية إلى حرية السوق، والتي كان من المفترض أن تجلب ازدهارا اقتصاديا، بدلا من ذلك جلبت له انخفاضًا كبيرًا في الدخل وفي مستويات المعيشة بها نسبته ٧٠٪. والعالم في الجانب الآخر وفي أفضل الأحوال كان تحت المنافسة الشديدة وعدم الاستقرار وغياب الرؤى الواضحة، لم يكن هو المكان الآمن، وكانت الدول النامية لا تقوم دائما بتحسين أوضاعها. في هذه الأثناء اقتنع ستيجلز بأن الدول الصناعية المتقدمة من خلال المنظمات الدولية ـ International organizations ـ مثل صندوق النقد الدولي ـ IMF ـ ومنظمة التجارة العالمية ـ WTO ـ والبنك الدولي ـ World Bank ـ لم تكن تقوم فقط بما كان يجب أن تقوم به لمساعدة الدول المتضررة بل وفي بعض الأحيان تجعل من حياة هذه الدول الكثير من الصعاب. فبرامج صندوق النقد الدولي أدت إلى تعميق أزمة شرق آسيا، والوصفات الدراماتيكية التي دفعها الصندوق للإصلاحات الاقتصادية والمالية في الاتحاد السوفيتي السابق والدول التابعة له لعبت دورا مهما في فشل عبور مرحلة الانتقال. ذكر ستيجلز أنه قام بعرض العديد من هذه المواضيع في كتابه "العولمة وعدم الرضا عنها" حيث كان يتابع السياسات التي كانت تحاكي داخل البيت الأبيض وداخل أروقة البنك الدولي، حيث كان يعمل مع مساعديه مع الدول النامية لتطوير إستراتيجيات لتحسين النمو والخفض من معدلات الفقر.

وبصفته اقتصاديا نظريا Economic Theorist فقد أمضى حوالي أربعين عاما لفهم قوة وحدود اقتصاد السوق ـ Market Economy ـ وكانت أبحاثه تؤدي إلى الشك بخصوص العولمة بأن التجارة الحرة ضرورة لتحسين مستوى

الرفاهية. لقد شرح سيتجلز في كتابه السابق بعضا من فشل النظام المالي العالمي ومؤسساته، وأوضح لماذا لم تفد العولمة الكثير من الأفراد كما كان يجب، ثم تبع ذلك في كتابه عن من أجل تفعيل العولمة ـ ماذا يمكن عمله لكي تقوم العولمة بدورها خاصة من أجل الدول الفقيرة والنامية. تضمن الكتاب بعض من المقترحات لإصلاح النظام المالي العالمي والمؤسسات المالية العالمية التي تحكم هذا النظام. ويرى سيتجلز بأن تطبيق الديمقراطيات الصحيحة تؤدي إلى الدفع الذاتي لمجموعات الأفراد. فمن الممكن أن نعمل على استخدام الأساليب الحميدة ـ Ethics ـ في تفعيل الأعمال ـ Business ـ فالحوكمة للشركات يمكن أن تراعي مصالح المساهمين وغيرهم من الذين يتعاملون معهم. فالشعوب المتعلمة يمكن لها أن تفهم كيف نجعل العولمة تؤدي دورها المفيد للجميع أو على الأقل تعمل بكفاءة أعلى أو بالتالي فمن الممكن وقتها أن نطلب من القيادات السياسية أن تعيد تعميم العولمة في ثوبها الجديد.

وطبقا لسيتجلز فهناك الكثير من الذي يجب أن نقوم به، وعلى الأقل هناك ستة مجالات حيث المجتمع الدولي أصبح مقتنعا بتطبيقها ولكن المسافة مازالت بعيدة للغاية.

وباختصار هذه المجالات تنحصر في:

١ـ معالجة الفقر والقضاء عليه.

٢ـ الحاجة إلى مساعدات أجنبية فعالة وإزالة ديون الدول الفقيرة .

٣ـ تشجيع النمو التجاري ليكون أكثر عدلا.

٤ـ الحد من الحرية الاقتصادية الزائدة وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٥ ـ العمل على حماية البيئة وجعل الدول الصناعية الالتزام القيام بدورها.

٦ ـ العمل على خلق نظام عالمي للحوكمة لصالح جميع الدول.

وكل ذلك داخل إطار ديمقراطية العولمة ـ Democratizing Globalization.

على الجانب الآخر، يرى توماس فريدمان(٢) ــ Thomas Friedman ــ في كتابه والذي يعتبر كتاب العام في الأعمال والحاصل على جائزة: /Financial Times Goldman Sachs أن العالم اليوم يعتبر مسطحا وليس كرة أرضية من مضمون أن المسافات والأفكار بين الدول والشعوب أصبحت متقاربة، وأصبح العالم صغيرا، وأن هذه السطحية للعالم يمكن أن تكون قوة دافعة للأفضل سواء في الأعمال أو البيئة، وإلى الشعوب في كل مكان.



توماس فريدمان

وهو بتحليله العولمة في القرن الحادي والعشرين، قام برحلات إلى كل من الهند والصين والشرق الأوسط حيث قام بمشاهدات عديدة في مجالات التكنولوجيا والبرامج الحديثة للحاسبات الآلية، أوضح كيف تكون المعرفة والموارد في اتصال دائم في جميع أنحاء العالم بحيث تجعل الكوكب الذي نعيش عليه صغيرا بدرجة لم يسبق لها مثيل، فمن وجهة نظره فإن العالم يتغير والمستقبل به الكثير الذي لم يكتشف بعد في عقول الأفراد والعلميين ورجال الأعمال، والتكنولوجيا سوف تؤدي إلى التقارب بين الدول والشعوب بحيث لن يكون هناك رجل أعمال من دولة نامية وأخرى متقدمة فالكل في المعرفة سواء ومن الممكن أن يكون رجال الأعمال في دولة نامية أكثر كفاءة ومهارة وخبرة ولديهم

من الأفكار التي ربما لا توجد في دولة متقدمة. وفي حواره التاريخي بهذا المفهوم فقد استعرض ثلاث مراحل تاريخية للعولمة ـ Globalization ـ المرحلة الأولى بدأت منذ عام ١٤٩٢ عندما بدأ كولومبس إبحاره، أدت إلى فتح التجارة بين العالم القديم والعالم الجديد، وذلك حتى عام ١٨٠٠، سماها فريدمان العولمة الأولى (Globalization 1.0). وطبقا لآرائه فإن العالم في هذه المرحلة قد انكمش من الحجم الكبير إلى الحجم المتوسط. وكانت مرحلة العولمة الأولى هذه تتناول الدول والعضلات حيث القوة الديناميكية أدت إلى تقارب واندماج بين القبائل والشعوب وبالتالي بمقدار القوة الذهنية والعضلية والقوة محسوبة بالحصان ـ horsepower ـ ثم قوة الرياح وفي مرحلة لاحقة قوة الفحم هي العناصر الرئيسية التي تستخدم في التنمية. في هذه المرحلة من العولمة، فإن الدول والحكومات ـ سواء كانت دينية أو امبريالية أو خليط من الاثنين ـ أدت إلى مواجهة المستقبل والتقارب بين الشعوب دافعة إلى تكامل عالمي. وفي هذه المرحلة يتساءل فريدمان أين تقع الدولة وتحدد مكانتها في المنافسة العالمية والفرص المتاحة؟ وكيف يعيش المرء ويتحاور مع العالم من خلال الدولة التي يعيش فيها؟ ومن الطبيعي أن تكون مجالات التجادل والاتصالات محدودة للغاية نظرا لطبيعة الحياة في هذه الفترة التاريخية. أما عن المرحلة الثانية من العولمة ـ Globalization 2.0 ـ فقد استمرت بالتقريب ـ طبقا لتحليل فريدمان ـ من عام ١٨٠٠ حتى عام ٢٠٠٠، وقد تخللها وأثر على مسارها الكساد العظيم والحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية. هذه المرحلة أدت إلى انكماش العالم من الحجم المتوسط إلى الحجم الصغير. وفي هذه المرحلة من العولمة كان العنصر الرئيسي للتغيير والقوة الديناميكية التي تدفع إلى التكامل هو ظهور الشركات متعددة الجنسية ـ Multinational companies ـ هذه الشركات متعددة الجنسية فتحت آفاقا عالمية للأسواق وللعمالة، انتشرت أولا عن طريق التوسع في الشركات المختلطة ـ Joint stock ـ الهولندية والإنجليزية وأيضا الثورة الصناعية. وفي النصف الأول من هذه الفترة (١٨٠٠ـ٢٠٠٠)، تدعم وقوى

التكامل العالمي من خلال انخفاض تكاليف النقل نتيجة لظهور الآلات المتحركة بالبخار والقطارات، وفي النصف الثاني من هذه الفترة من خلال انخفاض تكاليف الاتصالات ـ Communication costs ـ وذلك نتيجة لظهور التلغراف والتليفون والحاسب الآلي والأقمار الصناعية والكابلات ثم أولى مراحل الشبكة العالمية العنكبوتية ـ World Wide Web ـ في خلال هذه الفترة، تم ظهور وتحديد مصالح الاقتصاد العالمي، بحيث أصبح هناك حركة دائمة لنقل السلع والمعلومات من قارة إلى أخرى حتى تكون السوق العالمية ـ Global Market ـ مع تبادل منتجات عالمية ومساومات عمالية. وكانت القوى الديناميكية وراء هذه المرحلة من العولمة هو تغيير الأنظمة التي استخدمت في المرحلة الأولى. ويتساءل فريدمان أين تقع الدولة "ويعني بها أمريكا" في هذا الاقتصاد العالمي؟ كيف نستطيع الحصول على المزايا من هذه الفرص المتاحة؟ كيف يمكن الانتقال والتحاور مع الآخرين من خلال الدولة التي نعيش فيها "أمريكا"؟ هذه الفترة وملامحها أدت إلى سقوط الحوائط والحواجز بين الدول وعلى مستوى العالم ككل، وأصبح التكامل يأخذ منحى ومستوى جديدًا. ولكن مع سقوط هذه الحوائط كان هناك العديد من الحواجز التي تعوق التكامل العالمي. ولنتذكر أنه عندما تم انتخاب بيل كليتون ـ Bill Clinton ـ في عام ١٩٩٢ لم يكن أحد خارج الحكومة ولا الجامعات يستخدم e-mail وعندما كان فريدمان يتولى بعض الكتابات في عام ١٩٩٨، كانت ـ Internet ـ إنترنت، e-commerce، قد بدأت تعمل. وغير ذلك من أدوات التكنولوجيا الحديثة بدأت في الظهور. ويرى فريدمان بأن المرحلة الثالثة من العولمة ـ Globalization 3.0 ـ بدأت حوالي عام ٢٠٠٠، هذه المرحلة أدت إلى انكماش العالم من الحجم الصغير إلى الحجم الأكثر صغرا والمتناهي في الصغر ـ Tiny ـ وأصبح العالم بشكله الحالي مسطحا أي صغيرا بدرجة تسمح بالتكامل والتحاور بدرجة أكبر بين الدول والشعوب وأيضا بين القارات. وعلى ذلك، فإن توماس فريدمان بتخيلاته هذه وتحليله العميق عن طريق مشاهداته

وانطباعاته، أوضح لنا أن القوى المتحركة للمرحلة الأولى من العولمة كانت عولمة الدولة ـ Countries Globalization ـ وأن القوى المحركة للمرحلة الثانية من العولمة كانت عولمة الشركات ـ Companies Globalization ـ وأن القوى المحركة للمرحلة الثالثة من العولمة ـ وهي القوى التي أصبحت لها طابع خاص ـ هي القوة التي حصل عليها الأفراد لاستخدامها في التحاور والتنافس على المستوى العالمي. هذه القوة الدافعة بين الأفراد والتي تجعل من المجموعات الصغيرة القادرة على التحرك عالميا وبسهولة هي التي أطلق عليها فريدمان: رصيف العالم المسطح ـ The Flat-world platform ..

ولا يوجد خلاف جوهري في فحوى ومضمون العولمة بين كل من ستيجلز وفريدمان. فالعولمة هي مرحلة حتمية سواء أردنا أو أبينا، وأيا كان من المسمى، فإن العالم يتغير وبشكل جذري وبسرعة فائقة، وبالتالي أصبح العالم صغيرا ومتماسكا من منظور التعاملات والاتصالات والتجارة إلخ. ولكن الاختلاف بين من يؤيدون العولمة ومن يناهضونها يكمن في أساليب إدارة الاقتصاد العالمي الجديد والذي تسيطر عليه أمريكا، والحد من التفاوتات الصارخة في الدخول والثروات بين الدول والشعوب، وأساليب مكافحة الفقر والمديونية للدول الفقيرة. فما نحن في حاجة إليه هو استخدام الأساليب والسياسات الصحيحة وتغيير الأنظمة الحاكمة للمؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات بحيث تؤدي إلى مستوى من الرفاهية المقبولة لجميع الشعوب في القرن الحادي والعشرين. وتطبيق الأساليب الديمقراطية وحقوق الإنسان على جميع المستويات لهو ملازم للتغيرات الجديدة في الاقتصاد العالمي. هذا أن أردنا أن تكون العولمة هي السبيل للرفاهية بين جميع الشعوب في المستقبل سواء أخذنا بهذه التسمية أو أية تسمية أخرى، فالعولمة هي المرادف للتغيرات الجذرية التي ستحدث في المستقبل نتيجة التكنولوجيا الحديثة المتطورة.



الجدل حول العولمة:

يستعرض كلاوس موللر[٣] ـ Von Klaus Muller ـ مفهوم العولمة بأنها تصف تلك التغيرات السريعة التي سادت العالم منذ عقدين. ولا يوجد موضوع مهم في مجال الاقتصاد والسياسة والثقافة في أيامنا هذه إلا وفيه جدل ونقاش بشأن أبعاده العالمية الواسعة. ويتمخض عن ذلك حصيلة مكثفة من المؤتمرات الدولية في تسعينيات القرن الماضي تتدارس ما يحدث من تدمير للبيئة وانتشار للفقر وزيادة للنمو السكاني ولمواقف تجاه المرأة والطفل في كثير من بلدان الجنوب. علاوة على مواضيع حقوق الإنسان ومظاهر النمو الكبير لبعض المدن العملاقة وأيضا التهديد لعلاقات الحياة السوية والمرغوبة في بلدان الغرب. وعلى العكس من ذلك، كان لزاما على السياسيين التقليديين والأحزاب في الغرب أن يقروا ويعترفوا بأن صياغة أهداف سياستهم الداخلية أمرا غير ممكن دون الأخذ في الاعتبار الأوضاع الدولية ذات السمات العالمية. ويعتقد موللر، أنه نتيجة لذلك، تقدم الديمقراطية الاجتماعية الطريق الثالث من وراء عدم إيجاد أسواق غير منتظمة وبيروقراطيات حكومية كإجابة لتحديات العولمة، في حين أن الأحزاب المحافظة رأت أن الفرصة سانحة لتحرير السوق من القبضة الخانقة للضرائب التي تفرض من قبل الحكومة، وقد نشأت من وراء الأحزاب المستقرة ثقافة جديدة معارضة تمثل تيارا مضادا لعولمة النخبة لقمم اقتصادية دولية. ومع تخطي الحدود من خلال شبكة إعلام ناقدة لحركات العولمة مستخدمة وسائل وتقنيات الاتصالات وإستراتيجيات الإعلام، الأمر الذي ترك أثره في وقت قصير على إعادة الحراك السياسي في الحياة العامة. كذلك تدع المواقف السياسية من ورائها وصف العولمة كتوسع زماني ومكاني لتصرفات اجتماعية عبر حدود الدول، ومن خلال ذلك تنشأ مؤسسات دولية تتخطى القومية وانتشار نماذج ثقافية تكون في حال انتقال من الجانب القومي إلى الجانب الدولي معتمدة في ذلك على مدى عمقها وسرعتها واتساع مجالاتها بصيغ تقليدية

للحداثة. وقد ارتبطت ديناميكية العولمة في العادة بعوامل فعالة ومتبادلة وذلك من خلال شبكة الإنترنت والأقمار الصناعية وتخفيض التكاليف لعمليات الاتصال والنقل والبنية الأساسية وتعميق الصلات لعبور الحدود وخاصة فيما يمس التكاليف والنفقات المالية. ويستعرض موللر في تحليله، أن موجة العولمة الحالية تقف أمام شعار لنموذج سياسي يمثل أسواقا ونموا اقتصاديا دوليا وإيجاد صيغ حلول للنمو الاقتصادي والتغلب على الفقر، الأمر الذي لا يشكل محصلة جاءت بشكل عشوائي لقوى أسواق غير معروفة، ولكنها نتيجة لسلسلة من القرارات السياسية التي تم اتخاذها. ويرى موللر أن هناك أربع مجموعات من المشاكل تتصدر بشكل مركزي تعرضت لها المراجع الحديثة للعولمة، وهذه المشاكل هي:

١ ـ البيئة: حيث تصدرت موضوعات البيئة والعالم المحيط والاستخدام غير المتكافئ للمصادر الشحيحة والأضرار البيئية العابرة للحدود منذ سبعينيات القرن الماضي، والتي لها أبعاد مأساوية وكارثية طويلة الأمد، وعلى أجيال متنوعة لنموذج دولي يلحق الضرر بها. وتبدو في أيامنا هذه كارثة المناخ كرمز طبيعي على مدى عقود من السنوات دون تغييرات ملموسة ودون اتخاذ أية إجراءات حماية لمخاطرها المحسوبة تجاه أجيال قادمة.

٢ ـ الفقر وعدم تكافؤ الفرص والإحساس بالعجز: وهي الأمور التي أصبحت معروفة منذ وقت طويل، وهي أيضا قضايا تكتسب من خلال المقارنات لأوضاع الحياة في عالم تضيق مساحاته أمام قوى الانفجارات الجديدة، وهذا يعني على وجه العموم عولمة عدم المساواة الواضحة المعالم.

٣ ـ أسواق تمويل العولمة: تمثل وتعبر عن مستجدات كعامل ثالث لمخاطر نظامية يتم ترتيب وظائفها كأسواق مال لدول ذات بيانات أساسية يمكن أن تقع في دوامة التقهقر للوراء ملحقة الضرر ربما بشكل محدود للنمو وتشغيل

البشر وثبات السياسة الداخلية. إن الأضرار الجانبية لمثل هذه الأزمات والتي سجلت تراكما ملحوظا منذ ثمانينيات القرن الماضي تستطيع أن تقف حائلا ولمدى سنوات طويلة كمعول هدم لنجاحات هذا التحديث.

٤ـ الهجرة: تمثل العامل الرابع المكمل للعوامل الثلاثة والذي يؤدي لتدهور الدولة وتفككها، وبالتالي إلى حالة عدم الاندماج الاجتماعي والإعلامي، وحيث تفتقد العديد من دول أفريقيا ودول أمريكا اللاتينية والدول التابعة للاتحاد السوفيتي السابق، وهذه دول متخلفة، الشروط المبدئية للاندماج الاجتماعي، وهو ما يعني عدم ضمان سيادة السلام الداخلي في المجتمع، وفي دول أخرى بتمثل رد فعل الشعوب في الهجرة والهروب من الفقر وعدم المساواة وتزايد الأزمات، بحيث لا يتبقى من خلال ذلك سوى حطام للمجتمعات.

وفي استعراضه للديمقراطية في ظل عالم العولمة، ذكر موللر أن علم السياسة المقارن قد أكد أن الديمقراطية تتعايش بالتوازي مع تحرير الاقتصاد، وخاصة في كل من العقدين الأخيرين اللذين عايشا تاريخيا أكبر انتشار لها. ولكنه من جانب آخر يوضح أنه حيث تطبق العولمة تحت شروط الديمقراطية وفي عالم أسسه دول ذات سيادة، ربما تجد النتائج السلبية للعولمة مكانة لها في البرلمانات كونها نابعة من حركات المعارضة السياسية. ولهذا كان لا مفر أن تلزم لوائح هيئة الأمم المتحدة الأعضاء في حل وحسم الخلافات والمعارك الدولية من خلال الوسائل السلمية ووفقا لمفهوم الحفاظ على مبدأ العدالة. وتختلف وجهات النظر بين مؤيدي وناقدي العولمة وتأثيراتها على مؤسسات الديمقراطية، فبينما يرحب المتحمسون رفع حالة التعبئة وتحسين وسائل الاتصال وحرية تدفق المكاسب بمشاركة كل المواطنين وكل المجتمعات، يرى كل المتنبئين بنهاية العالم، أن المكسب المدني للرأسمالية والذي تم إنجازه بصعوبة بالغة في ديمقراطيات دول الرفاهية وتحت إرغام أسواق دولية غير معروفة، يتبين فيها عدم المساواة بين مجتمعات الشمال والجنوب، وبشكل غير قابل للقياس.

وباختصار، فإن موللر يتناول موضوع العولمة من عدة زوايا مختلفة، ويتعرض لموضوعات معقدة مثل معنى الديمقراطية في عالم العولمة وكيف تتغير؟ وماذا تعني التجارب الخاصة بالعولمة للأفراد وفي مجال السياسة؟ كذلك فإنه استعرض بإسهاب دور مؤسسات التمويل الدولية، وعلى الأخص مؤسسات بريتون وودز، إلا أنه لم يتناول التوجهات المستقبلية للدول الكبرى الغنية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها على دول العالم الثالث والدول الصاعدة التي تشق طريقها نحو التقدم، بحيث فشل في توضيح عما إذا كانت العولمة هي نتاج لهذه السيطرة أم سببا لها. وما هو الطريق الأنسب في هذا العالم للدول الفقيرة أن تحذو حذوه في السياسة بوجه عام وفي الاقتصاد بوجه خاص. هل الطريق الأنسب هو السياسة الأنجلوساكسونية ـ الأمريكية بناء على آراء آدم سميث أم سياسة دور الدولة طبقا لمفهوم كينز؟ وذلك في عالم أصبح اليوم قرية صغيرة؟ إن قراءة سريعة في كتاب جوزيف سيتجلز ـ Making Globalization Work ـ ربما تفيدنا إلى حد ما في الرد على هذه التساؤلات الهامة.

سياسة التجارة الحرة والعولمة:

يستعرض جراهام دونكلي[٤] ـ Graham Dunkley ـ العلاقة بين سياسة التجارة الحرة والعولمة، فمن وجهة نظره فإن سياسة التجارة الحرة هي جوهر مشروع العولمة التي تجتاح العالم الآن. إن الفكرة الكامنة خلف العولمة هي رأسمالية التجارة الحرة ـ كلما تركت قوى السوق تتحكم وكلما فتح الاقتصاد للتجارة الحرة والمنافسة، زادت كفاءة الاقتصاد وازدهاره. والعولمة التي تنتشر فعليا إلى كل بلد في العالم لها قائمة خاصة للقواعد الاقتصادية تتطلب الانفتاح والتخفيف من القوانين واللوائح والحرمان، ولها ثقافتها الخاصة السائدة التي تُجانس وتنشر الأمركة ـ من بيبج ماكس (هامبورجر) إلى آي ماكس (أجهزة كمبيوتر متطورة) إلى ميكي ماوس ـ على الصعيد الدولي (اقتباس من توماس

فريدمان - 1999 (Thomas Friedman)) إن التجارة الحرة ليست سياسة، بل إن التجارة الحرة هي مجرد نظرية اقتصادية (اقتباس من فرانسوا لوس Francois loos وزير التجارة الفرنسي، أثناء المفاوضات مع أستراليا Th Age، ٢٠ من مارس ٢٠٠٣). بعد هذه المقدمة، يذكر دونكلي أن العالم اليوم واقع في قبضة العقيدة التي تبشر بأن السوق الحر هي حل لكل المشاكل، وهي العقيدة التي أدى إلى اعتناقها إجماع النخبة فيما بين الأجهزة العالمية ومعظم الحكومات ودوائر المعارضة ودوائر الأعمال والتيار الرئيسي من وسائل الإعلام، وكذلك بالمثل من بعض الاقتصاديين وقلة من الآخرين. ويتزايد بالفعل المتشككون بقدر كبير، لكنهم ليسوا في السلطة، وبمجرد أن يكونوا في السلطة فهم يتبنون بشكل إعجازي الأصولية، فيما عدا استثناء بارز لوزراء التجارة الفرنسيين (المذكور أحدهم أعلاه). إن هذه العقيدة لها أسماء مختلفة وقد سماها دونكلي "العقلانية الاقتصادية للسوق الحرة". فالأسواق الحرة لكل شيء تقريبا محليا وعالميا. أنه نظام عالمي جديد قائم على منظمة التجارة العالمية WTO يجري تشييده على أساس هذه العقيدة أو هذا المبدأ وفروضه، وهو السعي الذي يُسميه دونكلي "مشروع التجارة الحرة العالمي" ويزعم أنه قائم على الأسطورة أكثر منه على الواقع. ويعتقد دونكلي أن مشروع التجارة الحرة العالمي ودفعه العولمة العامة ينبني على ثلاث افتراضيات، وهي الافتراضيات التي اعتبرها غير دقيقة بل حتى أسطورية، وهي:

١ - إن العولمة هي الآن متقدمة بشكل جيد.

٢ - وعلى أنها حتمية أو لا يمكن إيقافها.

٣ - وأنها جيدة بصورة رائعة لكل فرد فعليا.

وطبقا لدونكلي، فإن الأسطورة الأولى منتقدة على المدى الواسع على أساس أن التكامل العولمي وتركيز السلطة كانا مثلا أعظم في القرن التاسع عشر أما

الأسطورة الثانية الخاصة بحتمية العولمة، فقد استنفذت مصداقيتها إلى حد كبير، لأنها بينما توجد قوى للعولمة مثل تحسين المواصلات والاتصالات، فإن عملية التكامل الأولية تبدو أنها اختيار حر من الحكومات بالتحرر من القوانين التجارية وهي الحكومات التي ترتكب اليوم ما سماه دونكلي "الانتحار السيادي".

أما الأسطورة الثالثة من أن التجارة الحرة والعولمة تحققان الفائدة في الواقع لكل الناس في كل البلدان وفي كل الأزمان، فهي تقوم على طرق بحث مبسطة إلى حد مخل وعلى نتائج مشكوك فيها. كذلك يوضح اقتصادي التنمية المشهور بول ستريتن ـ ٢٠٠١ (Paul Streeten) ـ أن العولمة هي خير للبلدان الأكثر غنى والملاك والمتعلمين والمغامرين وللأرباح والمشروعات الضخمة والقطاع الخاص على وجه العموم والموردين لثقافة العولمة وغيرهم، لكن على الجانب المعاكس على سبيل المثال تؤثر بصورة سلبية على البلدان الأكثر فقرا وفي العمال وخصوصا غير المهرة وفي القطاع العام والمشروعات الصغيرة والنساء والأطفال والمجتمعات والثقافات المحلية. وحيث تظهر الفوائد، مثل النمو المتزايد أو تقليل الفقر، على أنها مرتبط بالتجارة الحرة أو العولمة فغالبا ما تكون الأسباب الحقيقية لها هي عوامل مثل التنمية المتولدة محليا أو استقرار الاقتصاد الكلي أو تحسينات حديثة في الاستقرار الاجتماعي.

إن آدم سميث ـ(Adam Smith 1776) ـ وريكاردو ـ (Ricardo (1817) ـ وميل ـ(Mill 1848) ـــ وآخرين من الاقتصاديين الكلاسيكيين هم الرواد في الزعم بأن الأسواق الحرة والتجارة الحرة مفيدتان، لكنهم لم يكونا متشددين في رأيهم بخصوصها. فالاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد من منتصف القرن التاسع


آدم سميث

عشر حتى اليوم قد تشددوا في هذا المذهب بصورة عظيمة. ويميل الكلاسيكيون الجدد إلى تصوير الناس على أنهم أفراد عقلانيون ومستهلكون يعظمون من منفعتهم، وأهدافهم مادية، وقيمهم نفعية بصورة كبيرة ويتخذون القرارات الاقتصادية بمعزل عن الخصائص الأوسع للحياة. إن المناصرين للسوق الحرة يعتقدون بشكل موسع في توازن السوق الذاتي التلقائي مع التوازن المعتاد الذي يعمل من أجل الأفضل عبر اليد الخفية لآدم سميث ـ Adam Smith ـ بحيث تصفي الأسواق بشكل روتيني وتنتج ما يحتاجه الناس حقيقة، مع ضمان التوظيف الكامل والتجارة المتوازنة. ويرى معظم الاقتصاديين الآخرين التوازن باعتبار أنه لا يرقى إلى أن يكون حميدا بصورة مؤكدة، أو حتى يتشككون في مفهوم التوازن نفسه، ويرون بدلا من ذلك الحاجة إلى تدخل الحكومة والمجتمع في العملية الاقتصادية بما فيها التجارة أو التجارة الأخرى الدولية. إن أنصار الأسواق الحرة يرون الاقتصاد باعتباره قاربا شراعيا يعدل مساره وفقا لنسمات السوق، بينما يراه الكينزيون (Keynesian) ـ نسبة إلى كينز ـ أو المنشقون الآخرون على أنه زورق بموتور يعمل بطاقة الاستثمار ويحتاج إلى تحكمات شديدة. إن هذا الفرق الفلسفي هو عامل مميز حاسم فيما بين مؤيدي التجارة الحرة وأنصار الحماية الذين يعكسون في الأساس وجهات نظر عالم مختلف. وعموما، فإن جراهام دونكلي يوضح أن الاقتصاديين البارزين كانوا دائما متشككين في مذهب التجارة الحرة أكبر من أن يستوعبها المناصرون لها. وأن فوائد التجارة الحرة في التطبيق هي أكثر محدودية وعرضية أكثر مما يعترفون. وهو يجادل أيضا بأن البنك الدولي في دفعه المستمر للتنمية القائمة على التصدير يمارس نوعا من التضليل إذ أنه من الضروري ومن الممكن إيجاد نظام تجاري عالمي أكثر ديمقراطية. كما أن السياسات التجارية القائمة على المزيد من التدخل والاعتماد على النفس هي سياسات مجدية وخصوصا إذا تبنت وجهة نظر كلية لأهداف التنمية الاقتصادية.

من الواضح أن دونكلي في عرضه وتحليله للعولمة وسياسة التجارة الحرة، استخدم أسلوبا متشددا إزاء حرية التجارة والأسواق، ومتشائما بالنسبة لمشروع العولمة.

قد يكون من وراء ذلك نزعات اشتراكية يسارية أو سياسة حكومية معتدلة في التدخل في حرية التجارة والأسواق. إلا أن ذلك لا ينفي حتمية شكل العالم اليوم بأنه عالم صغير وبالتالي فأن العولمة هي نتيجة لذلك الانكماش، سواء طبقا لآراء توماس فريدمان في وصفه العالم الآن مسطح وصغير أو آراء سيتجلز بتصحيح سياسات التجارة والمنظمات في عرضه الشيق في كيف نجعل من العولمة وتفعيلها ما هو مفيد للدول الفقيرة والغنية على السواء. كلها في الواقع آراء مختلفة تنحصر في النهاية بحتمية شكل العالم اليوم، وبالتالي فإن المتشددين والمتشائمين أو المؤيدين بقوة للعولمة لا معنى لتحليلهم المتطرف، بل الواجب أن يكون في الفكر الاقتصادي الحديث تطبيق مبدأ البراجماتية في إصلاح سياسات الدولة والمؤسسات وتفعيل دور المنظمات الأهلية، وبالتالي فإننا نميل إلى أخذ عرض وتحليل سيتجلز بشيء من الجدية وتطويره بصورة منتظمة. ولا يمكن قفل باب الجدال حول العولمة بدون عرض الجانب الآخر من الآراء التي تقدس العولمة وبدون مخاوف من التجارة المفتوحة، وحرية الأسواق، أو في تطبيق الرأسمالية الكلاسيكية بالشكل التقليدي وفي عالم اليوم الذي أسماه توماس فريدمان عالم مسطح ـ The World is Flat ـ ولكن بأسلوب سيتجلز في تفعيل العولمة لتعمل لصالح جميع الدول والشعوب. ولكن هناك بعض من الاقتصاديين الذين يرون أن العولمة لأمريكا ومن أجل أمريكا ردا على الأعداد المتزايدة من الأمريكيين الذين ينتابهم الهلع من عملية العولمة والذين يخشون من تأثيرها على الأجور والصادرات في الولايات المتحدة وعلى قدرتها على المنافسة الدولية.

العولمة في صالح أمريكا:

يسعى مجموعة من الاقتصاديين إلى تفنيد هذه المخاوف، وإثبات أن العولمة لصالح أمريكا والأمريكيين، ولصالح العالم أجمع، ويقدمون خطة عمل لتفادي أي آثار سلبية لها. ولتأكيد وجهة نظرهم، فإنهم يعرضون بالأرقام فضائل الانفتاح، وتأثير التجارة الحرة الإيجابية على الوظائف والأجور، وعلى تكافؤ الفرص السيادة في الولايات المتحدة بالدرجة الأولى وفي كافة الدول على حد سواء. وقد أنصب هذا الجدل في كتاب تحت مسمى: "جنون العولمة" تفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة[٥]. أوضح مؤلفو هذا الكتاب أن الخوف من العولمة يقوم على أسس ضعيفة، وأن الجاذبية السطحية للهلع من العولمة قد أدت إلى إغراق كثيرين من الناخبين الأمريكيين وصانعي السياسة عن جادة الصواب في عدد من المناحي:

أولا: إن الولايات المتحدة قد تعولمت بصورة سريعة خلال السنوات السابقة لعام ١٩٧٣، عندما كانت الإنتاجية والأجور يزيدان بصورة سريعة، وكان عدم المساواة يتقلص، مما يبين أن مستويات المعيشة يمكن أن تزيد بمعدل صحي، في حين تزيد الولايات المتحدة روابطها مع باقي العالم. وعموما، فإنه من المفيد أن يقر في الأذهان أن الاقتصاد الأمريكي ليس أكثر عولمة اليوم مما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى ـ مقيسا بحصة التجارة في ناتجها الإجمالي.

ثانيا: إنه حتى على الرغم من أن العولمة تضر بعض العمال الأمريكيين، فإن العلاجات الحمائية التي يقترحها بعض منتقدي التجارة، هي في أحسن الأحوال مُسكن قصير المفعول، وأنها في أسوأ الأحوال ضارة بمصالح طبقة العمال العريضة التي تسعى لمساعدتها. إن حماية المؤسسات الأمريكية من الواردات قد يقي بعض العمال مؤقتا من تخفيض الأجور أو تقليل حجم العمالة، ولكن هذه الحماية تحبط حوافز العمال والشركات على الابتكار والتماشي مع تطورات

السوق. ونتيجة لذلك، تكون منافعها للأفراد والشركات فرادى، منافع مؤقتة في الغالب.

ثالثا: إن لإقامة الحواجز الجديدة أمام الواردات تأثيرًا خفيًا يرتد لنحر صاحبه في صورة كساد الصادرات. وفي حين أن الحواجز الأعلى أمام الواردات قد تُحسن مؤقتا من الميزان التجاري، فإن هذا التحسن يتسبب في ارتفاع قيمة الدولار في أسواق الصرف العالمية، مما يقوض الوضع التنافسي للصادرات الأمريكية ويقلص فرص الأمريكيين في التوظف في صناعات التصدير.

رابعا: إن الهلع من العولمة يصرف أنظار صانعي السياسة والناخبين عن تنفيذ سياسات تعالج بصورة مباشرة الأسباب الرئيسية لركود أو تدهور الأجور الخاصة بالأمريكيين الأقل مهرة. فالمنافسة الخارجية ليست هي أهم مشكلة يواجهها العمال ذوي الأجور المنخفضة في الولايات المتحدة، وإنما المشكلة هي عدم التوافق بين المهارات التي يزداد طلب أرباب الأعمال عليها، والمهارات التي يأتي بها كثيرون من الراشدين من الشباب لسوق العمل. وبالنسبة للجيل التالي من العمال، يمكن علاج المشكلة بتحسين التعليم والتدريب العام والخاص.

خامسا: للأمريكيين في واقع الأمر مصلحة محققة في التفاوض على المزيد من تخفيض الحواجز الخارجية التي تحد من السوق المتاح للسلع والخدمات الأمريكية. وتضر هذه الحواجز عادة نفس الصناعات التي لأمريكا القيادة العالمية فيها، بما في ذلك الزراعة، والخدمات المالية، والأدوية، والطائرات، والاتصالات السلكية واللاسلكية.

سادسا: إن التركيز على أن التجارة المفتوحة تفيد المستهلكين ليس من قبيل المبالغة، فكل حاجز يقام في طريق التجارة يرفع الأسعار، ليس فقط بالنسبة للواردات المعنية، وإنما أيضا بالنسبة للسلع والخدمات المنتجة محليا التي تتنافس

معها. ويتعين على من يريدون من الولايات المتحدة أن تقيم الحواجز أمام السلع الأجنبية - سواء باسم التجارة العادلة أو الأمن القومي، أو ما يدعونه من أهداف أخرى - أن يواجهوا حقيقة أنهم بذلك يطلبون من الحكومة أن تفرض ضرائب على المستهلكين بغية تحقيق هذه الأهداف. وينبغي للأمريكيين أن يقرروا مدى استعدادهم لدفع تلك الضريبة. وعلى النقيض من ذلك، فإن تقليل الحواجز أمام السلع الأجنبية يمنح ما يعادل خفض الضريبة للمستهلكين الأمريكيين، في حين يشجع الشركات الأمريكية على التجديد والابتكار. والمحصلة الصافية لذلك، هي ارتفاع مستويات معيشة الأمريكيين في الداخل.

إن معظم الاقتصاديين الأمريكيين يؤمنون بأن منافع التجارة الحرة كبيرة بحيث تلزم البلد بممارسة التجارة الحرة من جانب واحد، بغض النظر عن الحواجز التجارية التي تقيمها البلدان الأخرى. ومثلما أوضح الاقتصادي فريدريك باستيات في القرن التاسع عشر، فإن إقامة الحواجز التجارية لأن البلدان الأخرى قد أقامتها، ليست أكثر رشدا من قيام بلد ما بقفل موانيه لأن للبلدان الأخرى سواحل صخرية. وقد تصرف صانعو السياسة بعيدو النظر في الولايات المتحدة والخارج على أساس فكرة باستيات الثاقبة. فقد كان الرئيس وودرو ويلسون من أوائل الداعين لتحرير التجارة من جانب واحد. واستغل السلطة التي منحها له الكونجرس لتخفيض الرسوم الجمركية والإبقاء عليها منخفضة طوال الحرب العالمية الأولى. بيد أن الرئيس ويليام هاردنج عكس سياسات ويلسون التجارية، واستغل السلطة التي منحها له الكونجرس الجمهوري بعد الحرب لزيادة الرسوم الجمركية ضد أي بلد يمارس التفرقة ضد صادرات الولايات المتحدة. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، خفض الرئيسان ترومان وأيزنهاور الرسوم الجمركية مرة ثانية، لتسهيل الانتعاش الاقتصادي للحلفاء الأوروبيين، وربط بلدان المحور المهزوم بالغرب غير الشيوعي، كما خفض أيزنهاور ومن بعده الرئيس كيندي الرسوم الجمركية على الواردات من

بلدان العالم الثالث وبعض البلدان الصغيرة الأخرى، بأمل حفز اقتصادياتها، ومن ثم بناء معقل حصين لصد الشيوعية. وفي فترة أحدث، أدى الدمار الاقتصادي الذي عانته بلدان أمريكا اللاتينية التي اتبعت نموذج إحلال الواردات في التنمية الاقتصادية خلال الستينيات والسبعينيات، وهي سياسة تقوم على حجة الصناعة الوليدة، ومن ثم فهي سياسة حمائية متأصلة، إلى جعل عدد من البلدان النامية يسلم بفوائد التحرير، وبالتالي العولمة.

لقد حققت سياسة الانفتاح التي اتبعتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية منافع ضخمة للأمة وللأمم الأخرى في كافة أنحاء العالم. بيد أن هذه المنافع تتهددها أصوات متصاعدة لجوقة من الذين يشتكون من تأثير العولمة، والسياسات التي ساعدت على جعل التكامل الاقتصادي العالمي ممكنا. وفي حين أن معظم هذه الشكاوى تفتقر إلى دليل تجريبي صلب، فإنها تحدث صداها لدى كثيرين من الأمريكيين بسبب انتشار القلق من نمو الدخل البطيء، وزيادة عدم المساواة، والخلل الذي يتعرض له العمال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قلة من الشكاوى لها أساس في واقع الأمر. لقد أسهم التكامل العالمي بدرجة صغيرة في زيادة تفاوت الأجور. وتسببت قواعد التجارة المحررة خسائر لبعض الشركات والعمال، ويمكن أن تسهم في الأجل القصير في زيادة البطالة، ويقع على عاتق من يريدون الحفاظ على أو توسيع التجارة والاستثمار المفتوحين، الالتزام بالتصدي للمخاوف المشروعة للعمال والشركات الذين قد تضيرهم التجارة الأكثر حرية.



الفصل الخامس

الهيمنة الأمريكية على المنظمات
والمؤسسات العالمية

الديمقراطية والمؤسسات العالمية:

لا ينكر أحد الهيمنة الأمريكية على المنظمات والمؤسسات العالمية، بل أيضا على الشركات متعددة الجنسية (MNC)، وقد كان لذلك أسباب سياسية وتاريخية امتدت منذ الحرب العالمية الثانية. من جانب آخر، تشهد الديمقراطية تطورا يكاد يصل بها إلى مرحلة تجعل منها مبدأ أو قاعدة سلوك تطبق على مستوى العالم، ويتعين على كل دولة وشعب إقامة انتخابات منتظمة تتنافس خلالها أحزاب مختلفة، وتكون تلك الانتخابات مسؤولة عن اختيار حكومة تلك الدولة. لقد أصبحت كلمات مثل "المشاركة" و"المجتمع المدني" مصطلحات أساسية في الوثائق السياسية الخاصة بمعظم المنظمات الدولية، حيث يتعين ألا يكون للشعب سلطة اختيار حكومته فحسب، بل المشاركة في بعض العمليات أو الإجراءات التي يكون لها تأثير عليها.

حينما بدأ ديفيد هيلد ـ David Held ـ الكتابة عن فكرة الديمقراطية العالمية في التسعينيات من القرن الماضي، لم يهتم بما كتبه سوى عدد قليل من الأكاديميين، لكن بعد عشر سنوات كانت الحكومات والمنظمات الدولية تنظم العديد من المؤتمرات والحلقات الدراسية السنوية لمناقشة تلك الفكرة، وتدعو أيضا قطاعات عريضة من المجتمع المدني العالمي لجعل الحكم العالمي ديمقراطيا، كما تقف تلك الأطراف وراء إمكانيات حشد الإرادة الديمقراطية، وربما تشعر

حركات ودول الجنوب بالضعف الشديد في مواجهة إمبراطورية العولمة، إلا أنها قد تجد الآن حلفاء جددا في النضال في مرحلة ما بعد الاستعمار من أجل عالم أكثر عدالة. هكذا تبرز الديمقراطية العالمية باعتبارها قضية سياسية جوهرية في المرحلة الراهنة، وربما يكون أسهل طريق لتصنيف المقترحات القائمة هو تحديد مواقفها من النظم المؤسسية الحالية، فمن جانب هناك مقترحات تهدف لإصلاح المؤسسات والمنظمات الموجودة بالفعل دون تغييرها جذريا، وعلى جانب آخر هناك مبادرات تتضمن تغييرا أكثر عمقا للسياق العالمي ربما من خلال تأسيس منظمات جديدة تماما. هكذا توجد عشرات المقترحات بشأن إصلاح أجزاء من نظام الأمم المتحدة أو إصلاح المنظمة بصورة شاملة دون تبديل ملامحها الأساسية، كما أن هناك مبادرات عديدة لمراجعة بعض قواعد ومبادئ بريتون وودز أو منظمة التجارة العالمية (WTO) ، كذلك من المعتاد الاستماع إلى أصوات تؤيد إصلاح العديد من الأنظمة الأمنية والحقوقية والبيئية في العالم.

يعرض كل من هيكي باتوماكي وتيفو تيفايين[٢] ـ Heikki Patomaki and teivo teivainen ـ أمثلة للنظم المؤسسية الجديدة والتي تتضمن لجنة عالمية لتقصي الحقائق، وبرلمانا عالميا، وآلية لتحكم الديون، وهيئات ضريبية عالمية، وطرقا عديدة لإضفاء الطابع المؤسسي على اجتماعات ومجالس المجتمع المدني. وعموما تبدو الإصلاحات الشاملة للمنظمات القائمة، وكأن لها قدرة تحويلية أكبر بكثير مما هي عليه بالفعل. ومن جانب آخر، فإن بعض مشروعات إنشاء نظم مؤسسية جديدة تمثل أفكارا إبداعية، ربما تسهم في جعل بعض تلك الأنظمة ديمقراطية بصورة كاملة. إن سبب المناداة والكتابات العديدة لإصلاح وإنشاء مثل هذه المؤسسات يرجع في الأساس إلى تفاقم الهيمنة الأمريكية على هذه المؤسسات والمنظمات وتبعية العديد من الدول الأوروبية لهذه الهيمنة والسير على منهاجها، وبرزت الدول السبع الكبرى والتي أصبحت ثماني بعد إضافة روسيا فيما بعد منذ السبعينات كآلية لصنع القرار الجماعي للدول الرأسمالية المتقدمة خاصة فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية.

لقد تمثلت الإستراتيجية المفضلة للولايات المتحدة في معظم فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في العمل لتحقيق مصالحها بصورة أحادية تحت غطاء من التعددية، سواء تم ذلك عن طريق مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة أو مجموعة السبعة والتي قدمت جميعا أطارا لقيادة مهيمنة. وبدأ استخدام آلية العمل الجماعي قويا حين كان يتم عبر الأمم المتحدة، وبينما كانت الولايات المتحدة تستخدم الأمم المتحدة كغطاء لسياستها لعزل العراق رفضت واشنطن دفع مستحقات الأمم المتحدة خضوعا لنفوذ اليمين الجمهوري تعبيرا عن الغضب من رفض المنظمة الدولية الخضوع كلية لسياسات أمريكا، وقامت الولايات المتحدة بتجاهل الأمم المتحدة تماما حين عجزت عن الحصول على تفويض منها لقصف يوغوسلافيا عام ١٩٩٩، ولجأت إلى حلف الأطلنطي ليغطي عملية القصف في ظل النزاع على كوسوفا. وعلى الجانب الآخر، لجأت واشنطن، خاصة في ظل إدارة جورج دبليو بوش إلى العمل المنفرد، ودخلت بسبب ذلك في صراعات مع أعضاء آخرين في مجموعة السبع والثماني حول القضايا المهمة مثل تحريم الألغام الأرضية وتغيرات المناخ، والدفاع الصاروخي والمصالحة بين الكوريتين، وسجلت واشنطن منحى جديدا في العمل المنفرد أثناء المفاوضات المضنية حول بروتوكول "كويوتو" لتغيير المناخ، وبلغ الثماني الكبار وضعا سيئا حين عقدوا قمتهم السنوية في جنوا في يوليو عام ٢٠٠١م، حين أحاط بهم أكثر من مائتي ألف متظاهر جاؤوا من أوروبا ومن كل أنحاء العالم يحتجون على سياسات الليبرالية الجديدة وبصمة الانفرادية الأمريكية عليها والتي فرضت نفسها على العالم أجمع(٢).

الأمم المتحدة:

عندما شكلت الأمم المتحدة في أثناء الحرب العالمية الثانية، كانت أداة للتخطيط في زمن الحرب من جانب دول الحلف المنتصر، وهي الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي. وكان الرئيس الأمريكي السابق فرانكلين

روزفلت ـ Franklin D. Roosevelt ـ أول من صاغ اسم "الأمم المتحدة" حينما استخدمه في إعلان الأمم المتحدة في الأول من يناير من عام ١٩٤٢، خلال الحرب العالمية الثانية، حيث تعهدت حكومة ٢٦ دولة بالاستمرار في القتال معا ضد قوى المحور. وبحلول عام ١٩٤٥ انضمت فرنسا للتحالف الكبير ثم ـ على نحو غير متوقع ـ انضمت الصين، ومنح مجلس الأمن صلاحيات حقيقية للتعامل مع مشكلات جديدة محتملة في السلم والحرب، إلا أن هذه الصلاحيات كانت عرضة لحق النقض ـ Veto ـ من قبل دول الحلف الرئيسية التي أصبحت بعد ذلك دولا دائمة العضوية بمجلس الأمن، ولكن بعد الانعقاد الأول للجمعية العامة في لندن في العاشر من يناير من عام ١٩٤٦ سرعان ما بدأت العلاقات بين الغرب والكتلة السوفيتية في التدهور، وبحلول عام ١٩٤٩ كان الحزب الشيوعي قد سيطر أيضا على بر الصين الرئيسي، كما حصلت الهند وباكستان على الاستقلال في عام ١٩٤٧ بعد كفاح طويل. ومنذ ذلك الحين فصاعدا امتزجت الحرب الباردة بعمليات التحرر من الاستعمار، وأصبح ذلك المزيج هو الفيصل في الجدال حول سياسات الأمم المتحدة وإصلاحاتها[٣].

وبحلول عقد السبعينات من القرن العشرين، أصبحت منظومة الأمم المتحدة في مأزق، فقد تسبب استخدام حق الفيتو بصورة متكررة في أن يصبح من المستحيل عمليا على مجلس الأمن أن يحقق أي تقدم بشأن أي موضوع من تلك التي تعتبر جزءا من الصراع بين الشرق والغرب، كما أسهمت عمليات التحرر من الاستعمار في تغيير بنية الجمعية العامة، إذ بحلول عام ١٩٧٠ كانت دول الجنوب المستقلة حديثا قد أصبحت تشكل الأغلبية بين الدول الأعضاء بالأمم المتحدة. وكشفت الأغلبية الجديدة عن تصميمها بالدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد ـ NIED ـ في عام ١٩٧٤، لكن غالبية القوى الصناعية المهمة وعلى رأسها الولايات المتحدة لم تقبل تلك الدعوة مطلقا، وبذلك كانت تتم عرقلة أي خطوة إلى الأمام. ويتألف مجلس الأمن من ١٥ من الدول

الأعضاء، وهناك خمس دول دائمة العضوية هي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين، وهي الدول التي خرجت من الحرب العالمية الثانية منتصرة، بينما يتم توزيع باقي المقاعد طبقا للحصص الإقليمية، وللدول دائمة العضوية حق الفيتو، وهو ما يعني عدم إمكانية تمرير أي قرار من مجلس الأمن في حال رفض إحدى الدول الخمس الكبرى له. وكان الهدف من حق الفيتو منع الأمم المتحدة من الالتزام بفرض عمليات دون تأييد من أهم الدول الأعضاء، وكذا منع القوى النووية الرئيسية من الدخول في عداوات مع بعضها البعض[٤].

لقد فرق ميثاق الأمم المتحدة بين مهام المنظمة فيما يتعلق بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين وبين المهام الأخرى. واعتبر مجلس الأمن هو صاحب الاختصاص الأصيل في كل ما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين، وحظر على الجمعية العامة، وهي الفرع الوحيد الذي تمثل فيه كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إصدار قرارات أو توصيات في أي من هذه المسائل، ما دامت مدرجة على جدول أعمال المجلس. ويلاحظ هنا أن ميثاق الأمم المتحدة قد رجح تماما من كفة مجلس الأمن على حساب الجمعية العمومية، فمجلس الأمن هو الفرع الوحيد الذي يملك سلطة إصدار القرار الملزم في مواجهة الدول الأعضاء، بينما لا تملك الجمعية العامة سوى صلاحية إصدار توصيات غير ملزمة للدول الأعضاء. كذلك يلاحظ أن السلطات الواسعة المخولة لمجلس الأمن بموجب صلاحياته المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق، خاصة المادة ٣٩، هي سلطة تقديرية إلى حد كبير والتي ازدادت وتوسعت بشكل كبير في فترة ما بعد الحرب الباردة. فالمجلس هو الذي يقدر ما إذا كان هناك تهديد للسلم أو إخلال به، وأن ما حدث يشكل عدوانا، وهو الذي يحدد الطرف أو الأطراف المعتدية، وهو الذي يقرر أسلوب الحل المقترح لعلاج الأزمة أو تهدئتها ونطاق العقوبات المفروضة وأنواعها وتوقيتاتها[٥].

ويقترح أحمد سيد أحمد عددا من التوصيات لتفعيل دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين(٦):

١ـ إيجاد تنسيق بين الدول النامية للاتفاق حول رؤية موحدة بشأن إصلاح مجلس الأمن سواء من حيث توسيع العضوية أو إصلاح نظام الفيتو، والتنسيق مع الدول الكبرى الأخرى لحشد دعمها، ومن شأن وجود هذه الرؤية أن تشكل قوة ضغط على الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، لقبول عملية إصلاح مجلس الأمن.

٢ـ إن إصلاح مجلس الأمن لتفعيل دوره في حفظ السلم والأمن الدوليين لا يقتصر فقط على توسيع العضوية أو إصلاح نظام الفيتو، بل لابد من تطوير آليات جديدة لعمل المجلس حتى يكون قادرا على التعامل بإيجابية مع مصادر التهديد الجديدة غير التقليدية للسلم الدولي، خاصة الفقر والكوارث والأمراض، كما أن المجلس بحاجة إلى تطوير آليات جديدة لمنع تفاقم الصراعات الداخلية التي ترتكز على أسس عرقية وإثنية وذلك بتكوين ما يسمى بجهاز الإنذار المبكر ضد الأزمات للتحرك بفاعلية قبل اندلاعها وتفاقمها، وذلك حتى لا تتكرر تجربة رواندا والبوسنة والهرسك.

٣ـ إن هناك حاجة من جانب مجلس الأمن لإبرام اتفاقية دولية ضد الإرهاب تضع تعريفا محددا له وتميز بينه وبين المقاومة المشروعة وتضع الإجراءات الكفيلة بمواجهته وسبل عقاب مرتكبيه أو الدول والجماعات التي تدعمه، وذلك لترشيد وتقنين الحرب العالمية على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة دون وجود قواعد واضحة لتعريف الإرهاب وتلجأ للحرب الاستباقية التي أدت إلى مزيد من الفوضى وعدم الاستقرار في العالم.

٤ـ إن النظام الدولي هو المتغير المستقل ومن الصعب تغييره، ولذلك ينبغي أن تتركز الجهود على إصلاح المتغير التابع وهو مجلس الأمن الدولي وتطوير دوره في

حفظ السلم والأمن الدوليين. وهذا لن يتأتى إلا برغبة جماعية دولية وبطريقة تحقق التوازن والتوفيق بين مصالح الدول الكبرى والصغرى لمواجهة المخاطر العالمية المشتركة، والمصلحة العالمية المشتركة تقتضي التعاون والحرص على تفعيل دور مجلس الأمن في حل الصراعات الدولية.

٥ ـ إن نظام الأحادية القطبية الذي ساد في فترة ما بعد الحرب الباردة يتسم بالخلل وعدم الاستقرار في العالم وأن التوازن الطبيعي يتمثل في ضرورة وجود أكثر من قطب في النظام الدولي لموازنة وردع الاندفاع الأمريكي في السياسة العالمية، ودون تحقيق هذا التوازن في النظام الدولي، فإن العالم يتجه إلى مزيد من عدم الاستقرار وانتشار الصراعات والحروب، وبالتالي عجز مجلس الأمن الدولي عن مواجهتها نتيجة لهيمنة القوى المسيطرة في النظام الدولي على تفاعلاته وعلى تفاعلات النظام الدولي.

إن تجربة بطرس بطرس غالي كأمين عام سابق للأمم المتحدة، تعتبر فريدة بكل المقاييس. فقد شغل منصبه هذا في فترة تاريخية أعقبت الحرب الباردة (يناير ١٩٩٢ ـ ديسمبر ١٩٩٦)، وشهد العالم خلالها أحداثا يندر أن تتكرر، فضلا عن موقف الولايات المتحدة منه شخصيا. لقد أصبح ينظر إلى بطرس غالي فيما بعد على أنه كان مستقلا إلى بعيد عن الولايات المتحدة، وأن هذا كان سبب عدم التجديد له فترة ثانية من جانب إدارة كلينتون. وخلال فترة عمله، فتحت أمريكا النار عليه، فقد خيرت وزيرة خارجية الولايات المتحدة ـ مادلين أولبرايت ـ وقتها رؤساء الدول بين صداقة كلينتون أو غالي، كما أعلنت في وقت آخر أنه ليس بوسع الأمم المتحدة أن تفعل إلا ما تسمح لها أمريكا به. وفي كتاب "سنوات في بيت من زجاج"[٧]، يستعرض الدكتور بطرس غالي تجربته كأمين عام للأمم المتحدة والعقبات التي واجهته ومحاربته لأنه أراد أن يكون مستقلا عن أمريكا، ويجعل من الأمم المتحدة منظمة لها كيان مستقل عنها ولها دور فعال. فبعد انتقاله إلى الطابق الثامن والثلاثين من مبنى الأمانة العامة، أدرك

بطرس غالي أن الأمم المتحدة ليست على استعداد إطلاقا للقيام بدور رئيسي في الشؤون الدولية. فلم يكن أداؤها في مستوى أداء وزارات الخارجية الكبرى في العالم. وفي عام ١٩٩٢، كانت الأمم المتحدة قد بدأت بالكاد في حيازة تكنولوجيا المعلومات التي كانت في ذلك الحين أمرا مسلما به في الهيئات الحكومية ودوائر الأعمال والمؤسسات الأكاديمية المشتغلة بالشؤون العالمية، وكان الموظفون، الذين كان بينهم كثيرون من الأشخاص المتفانين والأذكياء والمتعلمين تعليما راقيا، أكثر من العدد اللازم للعمل، وبطيئين في أدائهم، وليسوا على اتصال وثيق بالأحداث، وذلك جزئيا لأن الدولتين العظميين كانتا قد وضعتا الأمم المتحدة على الهامش أثناء الحرب الباردة. وكان بعض المسؤولين في الأمم المتحدة الذين يدينون بوظائفهم، وبجزء كبير من دخلهم، لحكوماتهم الوطنية، يهتمون عادة بتداعيات علاقاتهم بأوطانهم بدلا من توجيه اهتمامهم للمهمة الموكولة إليهم، وكان الموظفون المدنيون الدوليون بوجه عام، يفتقرون إلى الحماسة والاستقلال المطلوبين بموجب الميثاق. وكان أكثر ما يدعو للانزعاج - طبقا لما ذكره بطرس غالي - اكتشاف أن الأمم المتحدة، التي ينتظر أن يعهد إليها بمسؤوليات جديدة وغير مسبوقة، كانت على شفا الإفلاس. طلب بطرس غالي من بول فوكر، الرئيس السابق لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وشوجيرو أوجاتا نائب المحافظ السابق لبنك اليابان، أن يشكلا مجموعة استشارية دولية مستقلة للنظر في الأزمة المالية للمنظمة، وأكد تقريرهما التناقض بين المهام المطلوبة من الأمم المتحدة، وضآلة قاعدتها المالية وعدم استقرارها، وعندما انصب اهتمام بطرس غالي على الإصلاح، طالبه الذين طالما انتقدوا الأمم المتحدة - وفي مقدمتهم الكونجرس الأمريكي والصحافة الأمريكية - بالمزيد إلى حد يتعذر الوفاء به بدون اتخاذ قرارات لا تبدي الحكومات أي استعداد لاتخاذها. وكانت المشكلة الأساسية كما أوضحتها سلسلة المقالات التي نشرتها الواشنطن بوست في سبتمبر ١٩٩٢، هي الانقسام بين الشمال والجنوب. فالدول الغنية كانت ترى أن الإصلاح يعني إنقاص التكاليف، والقضاء على الفاقد، والحد من الإنفاق بوجه

عام. أما الدول الفقيرة، فكانت ترى أن الإصلاح يهدف إلى تقوية أهمية المنظمة التي تخدم مصالحها وتمثلها أفضل تمثيل - ألا وهي الأمم المتحدة. ومع كل إصلاح، كان الموظفون البيروقراطيون الذين يتضررون منه، يلجؤون إلى حكوماتهم طلبا للمساندة، التي كانوا يحصلون عليها عادة، حتى لو كانت حكوماتهم، ممن طالبوا الأمم المتحدة بالإصلاح ابتداء. وفي كلمة ختامية في كتابه، ذكر الدكتور بطرس غالي[8] أنه في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، كان قدر الأمم المتحدة أن تنغمس انغماسا عميقا في محاولة إنشاء هيكل ما بعد الحرب الباردة وبالتعاون مع الولايات المتحدة، الدولة العظمى الوحيدة المتبقية من الصراع، غير أنه بدلا من تشكيل شراكة دولية جديدة لمواجهة القرن الحادي والعشرين، خرجت الأمم المتحدة من هذه السنوات وقد لحقت بها أضرار خطيرة، بالرغم من بعض النجاح الذي حققته. ولا يزال النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة غير مكتمل البناء. ولقد انتهت فترة ما بعد الحرب الباردة، وهي محصورة في بدايتها ونهايتها بأحداث مثيرة لها أهميتها بالنسبة للعلاقات بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة. ويتابع الدكتور بطرس غالي، بأن هيمنة دولة عظمى واحدة هي ظاهرة عابرة، غير أن العولمة قوة يتعذر إلغاؤها على نطاق غير معروف حتى الآن. وهناك العديد من أنواع العولمة المختلفة: في تدفقات رأس المال، والتجارة والأعمال، والتكنولوجيا، والأعمال، والتغيرات البيئية، وتهريب المخدرات، والجريمة، والإرهاب. وكل عولمة لها إيقاعها وتيرة خطواتها، وتطرح مشكلاتها الخاصة بها.

وفي أحوال كثيرة، تكون الآلية العالمية الحقيقية الوحيدة لمعالجة هذه المشكلات هي الأمم المتحدة.

ويؤكد الدكتور بطرس غالي، بأنه لم يكن حلم مؤسس الأمم المتحدة فقط هو استخدام الأمم المتحدة كما كان متصورا في سان فرانسسكو عام ١٩٤٥، بل أن تبرهن أيضا على أنها قادرة على تحويل نفسها لكي تشارك بفعالية في عالم لابد أنه سيتغير

بطريقة غير متوقعة، وسوف يتغير. ويعتقد الدكتور بطرس غالي أن مثل هذا التحول لا يزال ممكنًا، وسوف يتحقق له النجاح إذا ما سمحت له الولايات المتحدة بأن يفعل ذلك!

وعلى الجانب الآخر، هناك بعض المقترحات الخاصة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة في سياق تصور المستقبل [٩].

فمقترحات إلغاء العضوية الدائمة أو حق استخدام الفيتو تدريجيا هي مقترحات مهمة، وليست بالضرورة غير ذات جدوى، لكنها تحتاج إلى موافقة الدول دائمة العضوية، وليس من المتوقع ـ في المدى القريب على الأقل ـ أن توافق الدول الخمسة الكبرى في آن واحد على التخلي عن العضوية الدائمة حتى إذا تم تنفيذ ذلك تدريجيا وعلى مدى زمني طويل. ولو افترضنا أن فرنسا وبريطانيا اتفقتا على أن عضويتهما الدائمة أمر ينطوي على مفارقة، تظل هناك عقبات أخرى أهمها الإرادة المسيطرة للولايات المتحدة، ولذا يتعين بداية أن يتغير السياق التاريخي العالمي قبل إزالة تلك العقبة. كذلك هناك من المقترحات ما يشير إلى الحاجة لوضع مجلس الأمن تحت إشراف أكثر فاعلية من جانب الجمعية العامة. وحسب تقرير لمركز الجنوب ـ South Centre ـ فقد استحوذ مجلس الأمن على مسؤوليات لم تحترم فصل السلطات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ويتعين إجراء مراجعات وأحداث توازنات في منظومة الأمم المتحدة ككل. لذلك فإنه ينبغي أن يكون مجلس الأمن أكثر خضوعا للمحاسبة من جانب الجمعية العامة. وفي إطار معايير الديمقراطية يتضح أن تعزيز دور الجمعية العامة في مواجهة مجلس الأمن سوف يمثل تحسنا، فهي تستند إلى حقوق قانونية أوسع وأكثر مساواة، كما أنها أكثر انفتاحا وتعددية كمنتدى عام. كما تشير مقترحات أخرى، إلى أن مجلس الأمن قد يفيد من عملية مراجعة تقوم بها محكمة العدل الدولية ـ JCJ ـ بناء على طلب من الجمعية العامة، وعلى الرغم من ذلك لا تبدو الولايات المتحدة، بصفة خاصة، راغبة في إجراء تغييرات جوهرية في موقف مجلس الأمن في المستقبل القريب.

مؤسستا بريتون وودز:

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

تستعرض نيري وودز ـ Ngaire Woods[١٠] ـ في كتابها دراسة بارزة للعلاقات القائمة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وزبائنهما، وتعرض قصصا تجريبية ورؤى تحليلية في دور ومهمة هاتين المؤسستين وعلاقتهما لعمليات الإقراض الرئيسية. فعن قوة ونفوذ الولايات المتحدة في إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تذكر وودز أن الغلبة كانت للولايات المتحدة في عدد من القضايا في بريتون وودز. ولم يكن هذا أمرا مفاجئا، فلقد كانت الولايات المتحدة في موقف كلاسيكي من حيث سيطرتها على بلاد أخرى. كانت قد خرجت من الحرب العالمية الثانية وهي أقوى من أي بلد آخر في النواحي الاقتصادية والسياسية والصناعية والعسكرية، وكانت صادراتها قد فرضت سيطرتها على التجارة العالمية، إن بنية وحجم المؤسستين اللتين أفرزتهما مفاوضات بريتون وودز يعكسان رغبة الولايات المتحدة في التسوية، وإيجاد الحلول الوسط والتفاوض. كذلك فإن الدول الأعضاء لها أصواتها في كل من الصندوق والبنك، وإنهما كمؤسستين ووكالتين تقنيتين يمتلكان درجة معينة لها قيمتها من الحكم الذاتي بعيدا عن الدول الأعضاء بما فيهم الولايات المتحدة.

وعموما، فلقد وافقت خمس وأربعون دولة على إنشاء مؤسستين جديدتين. والهدف هو أن يقوم كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتسهيل عمليات التوسع في التجارة الدولية والنمو المتوازن فيها وتسهيل استثمار رؤوس الأموال المعدة لأغراض الإنتاج، ويكون صندوق النقد الدولي راعيا لنظام جديد للتعاون النقدي الدولي تدعمه وتعززه أسعار صرف مستقرة ونظام مدفوعات متعددة الجوانب. ويقوم البنك الدولي لإعادة التعمير والتنمية بتسهيل الاستثمار الدولي من أجل رفع الإنتاج ومستوى المعيشة، وأحوال العمل والعمال في جميع الدول الأعضاء، هذا إضافة على المساعدة في حدوث انتقال

هادئ لاقتصاد العالم من زمن الحرب لزمن السلام (البنك الدولي، المادة١). إن تسوية بريتون وودز تعكس ما هو أكثر من تسوية وحل وسط بين المصالح القومية للولايات المتحدة ذات القوة العظمى والمملكة المتحدة الأقل منها قوة. فلقد شملت المفاوضات أفكارا جديدة كبيرة الحجم حول السيطرة الاقتصادية الدولية، اعتبرها المسؤولون من رجالات الدولة كأفراد إضافة إلى الشعوب التي يمثلونها ويقومون بخدمة مصالحها، والتي انتهكتها الحروب أفكارا ضرورية وجذابة وتشد الانتباه. ومما لا شك فيه أن مفاوضي الولايات المتحدة توفرت لديهم قوة وقدرة على استخدام نفوذهم أكثر من غيرهم من الدول الأخرى. واستعرضت نيري وودز في أجزاء من كتابها، المدى الذي استُخدمت فيه تلك القوة في استخدام النفوذ كي تضمن احتفاظ الولايات المتحدة بوزنها وسلطتها على المؤسستين في حقوق التصويت والاقتراع، والتمويل وتمديد أجل الدين، والسيطرة على الأوامر الرسمية والانتدابات[11].

بعد انضمام تيمور الشرقية إلى صندوق النقد الدولي في يوليو ٢٠٠٢، بلغ عدد الأعضاء في هذه المؤسسة ١٨٤ دولة. ويجتمع مجلس المحافظين، وهو أساسا أعلى سلطة في الصندوق، مرة واحدة سنويا أثناء الاجتماع السنوي، الذي تشارك فيه كل الدول الأعضاء. وكلما زاد استثمار دولة في احتياطي الصندوق زاد عدد أصواتها، وتستحوذ الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا على نحو ٤٠٪ من الأصوات في مجلس المحافظين. وتحتاج قرارات كثيرة إلى نسبة أغلبية عالية تتراوح بين ٧٠ و٨٥٪ من الأصوات، مما يعطي بعض المجموعات حق النقد "الفيتو"، حيث تكون الولايات المتحدة بحد ذاتها مجموعة تستحوذ على ١٧,١٦٪ من الأصوات، ولذلك فهي تمتلك حق النقض الذي يؤثر في قرارات رئيسية عديدة بما فيها القرارات المرتبطة بتغيير حصص الأصوات. والإدارة اليومية للصندوق هي مسؤولية المجلس التنفيذي المكون من ٢٤ مديرا تنفيذيا، هذا المجلس، ومقره واشنطن، يمثل عمليا أهم كيان لصنع القرار في الصندوق،

ومدير الإدارة الذي يرأس المجلس التنفيذي يكون دائما أوروبيا، بينما نائبه ـ شأنه شأن رئيس البنك الدولي ـ يكون في أغلب الأحيان من أمريكا الشمالية. ويتم تعيين أعضاء المجلس التنفيذي على أساس سياسي، كما أن تشكيل هذا المجلس يعبر بشكل واضح عن قوى التصويت للدول المختلفة، ولا يعين ممثلين له سوى الدول الخمس صاحبة الحصص الأكبر. هذه الدول الخمس هي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا منذ عام ١٩٨٠. أما الدول الأخرى فتشكل مجموعات تصل إلى ٢٣ مجموعة وتختار ممثلا لها، وتتكون معظم تلك المجموعات على أساس جغرافي غير واضح المعالم ولا يتفق بصورة طبيعية مع أي نظام مؤسسي متعدد الأطراف له إرادة جماعية أو مصداقية، ولذا فإن الممثلين المنتخبين الذين يملكون ما يتراوح بين ١،١٦٪ و٥،١٦٪ من الأصوات يصبح من العسير على أي منهم الحصول على تفويض من أي مجموعة لدعم موقف محدد[١٢].

أما بالنسبة للبنك الدولي، فهو بنك متعدد الأطراف يمنح قروضا وائتمانات لدعم التنمية والحد من الفقر، وهو المنظمة الشقيقة لصندوق النقد الدولي. ومثل الصندوق، تم تأسيس البنك الدولي في بريتون وودز عام ١٩٤٤ ومقره الرئيسي في واشنطن دي. سي. وفي البداية كانت قروض البنك الدولي مخصصة لإعادة الإعمار بعد الحرب قبل أن تتحول في مرحلة لاحقة إلى مشروعات تنموية معينة. وفي أوائل ثمانينات القرن العشرين، بدأ البنك في السير على خطا الصندوق، خاصة فيما يتعلق بتطبيق برامج التقشف كشرط لمنح بعض قروضه. لقد تشابهت إلى حد بعيد آثار "إعادة الهيكلة" التي طلبها البنك والصندوق من الدول في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين. ومجموعة البنك الدولي ليست منظمة واحدة، فهي تتكون من مكونين: أولهما البنك الذي يمنح القروض والائتمانات لحكومات الدول النامية من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير ـ IBRD ـ والجمعية الدولية للتنمية ـ IDA ـ والاثنان يشتركان في فريق

العمل نفسه، وعليهما الوفاء بمجمل سياسات البنك الدولي وأساليبه. المكون الثاني يضم مؤسسة التمويل الدولية ـ IFC ـ ووكالة الضمان الدولية متعددة الأطراف ـ MIGA ـ التي توفر التمويل لمشروعات القطاع الخاص، وقروض هاتين المؤسستين تمثل مؤشرا ماليا يعتمد عليه أي مقرض آخر، كما تضم مجموعة البنك الدولي المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار. وحكومات الدول الأعضاء بمجموعة البنك الدولي وعددها ١٤٨ دولة هي المالكة للمجموعة والمسؤولة عن إدارتها وتصبح دولة ما عضوا بمشاركتها بحصة في رأس المال، ويعتمد عدد الأسهم لكل دولة بدرجة كبيرة على قوتها الاقتصادية. وتدفع الدول عند انضمامها لمجموعة البنك الدولي أقل من ٥٪ من أموال البنك، أما الحصة غير المدفوعة فتستخدم كضمان إضافي للحصول على أموال بأسواق المال الخاصة، ويمكن استخدام رأس مال الضمان لدفع أموال لحاملي السندات أو مالكيها وليس لتغطية نفقات إدارية أو لعقد قروض. وتشترط قواعد البنك ألا تتجاوز قيمة القروض المدفوعة وغير المدفوعة إجماليَ رأس المال والاحتياطيات. ويشترط في الدول التي ترغب في الانضمام للبنك الدولي أن تكون عضوا في صندوق النقد الدولي، كما أن العضوية في كل من جمعية التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولية ووكالة الضمان الدولية متعددة الأطراف مشروطة بالعضوية في البنك الدولي. ويعكس حجم الأسهم والأصوات التي تمنح لكل دولة عضو، حصتها في الصندوق. وهكذا فإن عملية صنع القرار تعتمد، كما هو الحال في الصندوق، على قاعدة "دولار واحد/ صوت واحد". ومثل صندوق النقد الدولي تدار مجموعة البنك الدولي بواسطة الدول الأعضاء من خلال مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين، ويجتمع المحافظون سنويا لاتخاذ قرارات بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسة البنكية واعتماد عضوية دول جديدة، أو تعليق عضوية أي دولة، وتحديد التغيرات في حصص رأس المال المصرح به، وتوزيع صافي الدخل، والمصادقة على الميزانيات. ويكون المديرون التنفيذيون ورئيس مجموعة البنك الدولي، الذي يرأس أيضا المجلس التنفيذي، مسؤولين

عن تنفيذ عمليات المجموعة بصفة عامة، حيث يجتمعون بصورة دائمة. ويتعين أن يعتمد مجلس المديرين التنفيذيين كل المشروعات التي يمولها البنك الدولي وجمعية التنمية الدولية. وعمليا، فإن مجلس المديرين التنفيذيين هو أهم كيان في مجموعة البنك الدولي، ويتخذ مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين كل القرارات السياسية الرسمية لمجموعة البنك الدولي، بيد أن العاملين بالمجموعة يلعبون دورا مهما في إعداد الكثير من القرارات، ونصيب كل عضو ٢٥٠ صوتا بالإضافة إلى صوت واحد عن كل سهم، والولايات المتحدة التي هي المساهم الأكبر تستحوذ على ٢٦٥،٢١٩ صوتا من أصوات البنك الدولي أو١٦,٥٪ من الأصوات، وعلى ١،٨٦٥،٧٣٧ صوتا من أصوات جمعية التنمية الدولية أو ١٤،٥ ٪ من الأصوات المرتبطة بالمجلس التنفيذي للجمعية. ويجري تسكين نفس المحافظين في البنك الدولي وجمعية التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولية (إلا إذا لم تكن دولهم أعضاء في أي من المؤسسات الثلاث). وهذا النظام صورة مطابقة للنظام المعمول به في صندوق النقد الدولي. وعلى سبيل المثال، تختار كل من الدول الخمس الأكبر إسهاما مديرا تنفيذيا، أما باقي أعضاء المجلس فيجري انتخابهم من قبل حكومات الدول الأعضاء كل عامين، وأي تعديل في بنود اتفاق البنك الدولي يتطلب موافقة ٨٥٪ من الأصوات. وهكذا تكون الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي لها حق نقض أي قرار بإجراء تعديل في البنود الخاصة بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتؤخذ القرارات عادة بتوافق الآراء[١٣].

عودة مرة أخرى إلى نيري وودز، حيث استعرضت تجارب بعض الدول في علاقاتها مع الصندوق والبنك الدولي في كتابها "قلاع العولمة"(١٤). وضعت وودز بعض هذه التجارب جنبا إلى جنب مع بعضها البعض، مثل تجربة اقتصاديات السوق الناشئ الجديد مثلما حدث في المكسيك، وتجربة البلاد التي في مرحلة انتقال مثل ما حدث في روسيا، وتجربة الدول الأفريقية جنوب

الصحراء. وتستعرض وودز ـ البعثة في المكسيك ـ كيف أقام الصندوق والبنك الدوليان علاقة عمل مع حكومة المكسيك بدءا من عام ١٩٧٦، وما بعدها. في الفترة الأولى ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢، حيث نشأت قدرة المؤسستين على المساومة نتيجة للحوافز المادية التي تمكنت كل مؤسسة منهما من عرضها على صانعي السياسة كي يتعهدوا بتنفيذ سياسات معينة محددة. وفي فترة زمنية أخرى ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨، طورت المؤسستان الدوليتان العلاقات مع المحادثين والمحاورين المتجانسين المؤيدين الذين أصبح لهم أدوار رئيسية في حكومة المكسيك، وقد ضاعف ذلك من حجم دور تقديم الأنباء والتوصيات والقروض من جانب الصندوق والبنك الدوليين. وفي المرحلة الثالثة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٤، حدث تعميق أكثر للعلاقات ولتقديم القروض من جانب المؤسستين وذلك عندما استمر المحاورون المكسيكيون في إثباتهم أنهم راغبون وعلى استعداد وقادرون بشكل قانوني على القيام بالإصلاحات التي يوصي بتنفيذها، وكانت المفاوضات والمساعدات السرية جزءا من هذه العلاقة. وفي الفترة الزمنية الأخيرة منذ عام ١٩٩٤، ظلت الشخصيات في مراكزها في صنع السياسة الاقتصادية الرئيسية، ورغم ذلك، فقد عدلت وبدلت التغييرات السياسية من مراكزهم وقدراتهم التنظيمية القانونية، وبالتالي فإنها غيرت أيضا من فعاليات وتأثير المؤسستين الماليتين الدوليتين. لم يستطع الصندوق والبنك أن يلعبا دورا محددا وحاسما، فهناك عدة عوامل تؤثر في هذا الدور بشكل معادٍ ومناوئ، عندما تدخل المكسيك في جدول أعمال الصندوق والبنك، تصبح الولايات المتحدة مستعدة لأن تبذل أقصى ما تستطيع حتى تحصل على ما تريده. لقد أعطت حساسية الولايات المتحدة للاستعمار السياسي والاقتصادي عبر حدودها الجنوبية المكسيك فرصة أكبر للحصول على معاملة خاصة من هيئة العاملين بالصندوق والبنك أكبر مما تتمتع به معظم البلاد الأخرى.

تستعرض وودز كذلك "زحف البعثة في روسيا"، حيث بينت كيف التفت

كل من الصندوق والبنك للاقتصاد الروسي وانشغلا بشؤونه بدءا من عام ١٩٩٠، وما بعده من أعوام. ولم تكن لأي من المؤسستين الخبرة المطلوبة لتحويل أنماط الاقتصاد الذي يتم التخطيط له بشكل مركزي إلى أنظمة أخرى السوق هو الأساس فيها. ويعتقد بعض الروس أن الانتقال للسوق كان كله جزءا من مؤامرة شيطانية لإضعاف روسيا، دُبرت وبرزت للوجود في الغرب وتعهد الصندوق والبنك بتنفيذها بالنيابة عن الغرب. ويؤكد آخرون بمسحة تآمرية أقل حدة وأن الصندوق والبنك قاما بأقل القليل، أو أنهما أربكوا وأفسدوا الأوضاع في روسيا بضغطهم المتزايد على الحكومات المتعاقبة هناك بأقسى سرعة بتبني إجراءات وخطوات راديكالية لا تتناسب مع الظروف الداخلية فيها، وتنسب كل هذه الروايات قدرا كبيرا من التأثير لكل من المؤسستين الدوليتين. وعلى الجانب الآخر، هناك من أكد أن المشاكل الروسية كانت في الأساس من صنعها هي نفسها، وأن المساعدات الأجنبية كان لها تأثير قليل على النتائج المحلية الداخلية. لقد اتخذ صناع السياسة الروسية خيارات سياسية سيئة، ولهذا السبب كانت أهمية عمل صندوق النقد والبنك الدوليين أقل مما ينبغي بكثير، ولكن كانت هناك بداية مشجعة، فقبل أن تصبح روسيا عضوا في صندوق النقد والبنك الدولي عام ١٩٩٢، كانت مجموعة الدول السبع G7 قد طلبت من المؤسستين أن تعدا برنامج إصلاح للاقتصاد والظروف السوفيتية يقدمه الغرب عند عرضه المساعدات على روسيا. وفي أغسطس عام ١٩٩١، تفتحت فرصة لوضع وصفاتهم العلاجية للإصلاح موضع التنفيذ. ظهر بوريس يلتسين ـ Boris Yeltsin ـ على الساحة عقب الأحداث الدرامية المثيرة التي تم فيها إخماد محاولة الانقلاب التي قام بها شيوعيون متطرفون في البرلمان الروسي، وقبل نهاية صيف ١٩٩١، أعلنت حكومة يلتسين الجديدة أنها ترغب في التعامل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشكل مباشر. وفي الحال، تم وضع خطة لبرنامج طموح جديد للخصخصة والليبرالية والاستقرار الاقتصادي، صُمم ليخلق

بسرعة اقتصاد سوق كامل للمؤتمر الروسي الخامس لنواب الشعب في ٢٨ من أكتوبر ١٩٩١. بعد عام ١٩٩٨ ـ إعادة بناء الدولة ـ حدث تغير دراماتيكي مثير داخل روسيا، عندما انسحب الرئيس بوريس يلتسين من السياسة في نهاية ١٩٩٩، وقام بتعيين خليفة له وهو فلاديمير بوتن، وبعد ما فاز بوتين في انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٠، وضع الخطوط العريضة لبرنامج طموح للإصلاح الهيكلي أمام المجلس الفيدرالي "المجلس الأعلى" في ٣ من أبريل ٢٠٠١، وأمام الدوما "مجلس النواب" في ٢٤ من أبريل ٢٠٠١، وفي خطاب الرئيس الجديد بوتين للدوما، تحدث عن اقتصاد الرأسمالية الريعية في روسيا والحاجة للتعامل مع الفساد، والأشياء غير القانونية في الخصخصة السابقة لموارد روسيا الطبيعية.

تلقى تجربة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في روسيا ضوءا مهما، فلم يكن هناك تفويض واضح المعالم، ومع أن البعثة في روسيا لم يتم تشكيلها باصطلاحات فنية تتناسب مع أهداف وأدوات المؤسستين، لكن الأهداف السياسية العلنية هي التي دعمت هذه الأهداف وشكلت أساسها. ومع أن المساعدات كانت تُقدم طبقا لشروط صارمة يتم التفاوض بشأنها وترفق بعقود الإقراض، لكن تلك الشروط كانت توضع على الرف عندما كانت الحكومات الكبرى حاملة أسهم هاتين المؤسستين تقرر أن هناك مقتضيات وضرورات سياسية تطغى على المؤهلات الفنية وتبطلها. حدث هذا في ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤، وفي ١٩٩٦، عندما كان الغرب (وعلى رأس القائمة الولايات المتحدة الأمريكية) أن يُرى على أنه يساعد حكومة يلتسين ضد المعارضة الشيوعية والقومية اللتين تفقدان الحكومة استقرارها. وكانت النتيجة تخفيض قدرة صندوق النقد والبنك الدولي على المساومة، مما قلّص قدرتهما على فرض الشروط التي كانتا يتفاوضان بشأنها مع الحكومة الروسية، وكانت روسيا تلقي الضوء على القيود الهيكلية التي تعمل المؤسستان في نطاقها.

وأخيرا، فإن نيري وودز استعرضت ـ المهمة التي لم يتم إنجازها في أفريقيا ـ حيث ذكرت بأن أفريقيا كانت اختبارا جادا لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. فلقد كان بالإمكان أن تصبح أفريقيا خزانة عرض لخبرات المؤسستين الفنية، لأنه على عكس المكسيك وروسيا، لم يكن عمل مستوى البلد لكل مؤسسة دولية منهما تطغى عليه التهديدات على الاستقرار المالي الدولي أو الحاجة لحفظ استقرار ترسانة نووية، ولم يكن هناك حاجة لتقديم نصائح وإرشادات اقتصادية ذات نوعية جيدة لأي مكان في العالم أكثر من أفريقيا. وتلقى تجربة الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى الضوء على مواطن الضعف داخل نطاق المؤسستين الماليتين الدوليتين، وتبدو البلاد الأفريقية أنها تلقت خدمات ضئيلة عن طريق الأبحاث وممارسات الإقراض من جانب الصندوق والبنك، وكثيرا ما تمت صياغة نصائح سياسية محددة وفقا لمخططات سهلة وليس نتيجة لأبحاث شاقة ـ افتراضات أيديولوجية وليس نظريات تم اختبار صلاحيتها. وكان للمؤسستين موارد محدودة تصيغان بهما سياساتهما تجاه البلاد الفقير المدينة، ولكن حتى في نطاق تلك التقييدات، يبدو أنهما اقتصدا في الوقت الذي كانت هيئة العاملين في كل منهما تقضيه في تخطيط البرامج لأكثر البلاد حاجة للقروض الميسرة، فاتسمت حركتهم بالبطء في الإلمام بقضية إعانة سداد الدين وتشكيلها فيما يتعلق بالمبالغ المالية التي تدين بها تلك الدول الفقيرة لكل منهما، وما هو مؤثر أكثر من غيره، إنه حتى بعد انقضاء عقدين من الزمان على ارتباطاتهما مع الدول الأفريقية الأساسية جنوب الصحراء الكبرى التي تقترض منهما، فلا يبدو أنها لم تقترب بعد من وعد النمو الاقتصادي، ومازالت تدين بالكثير لصندوق النقد والبنك الدولي. إن هذه التجربة، وبوضعها جنبا إلى جنب مع تجربة اقتصاديات السوق الناشئ الجديد مثلما حدث في المكسيك، وتجربة البلاد التي في مرحلة انتقال مثل ما حدث في روسيا تستلزم دراسة كيفية إمكان إصلاح كل من المؤسستين.

منظمة التجارة العالمية (WTO):

يعرض جراهام دونكلي في كتابه ـ التجارة الحرة: الأسطورة والواقع والبدائل(١٥)، إن سياسة التجارة الحرة هي جوهر مشروع العولمة الذي يجتاح العالم. فأكثر المتفائلين الواثقين من أنصار العولمة يفترضون أن لها منافع كلية مؤكدة لكل الناس ولكل البلدان. وأن المفاوضات الأبدية التي تجريها منظمة التجارة العالمية تتأسس على هذا الافتراض. لكن جراهام دونكلي يوضح لنا أن الاقتصاديين البارزين كانوا دائما متشككين في مذهب التجارة الحرة أكبر من أن يستوعبها المناصرون لها، وأن فوائد التجارة الحرة في التطبيق هي أكثر محدودية وعرضية أكثر مما يعترفون. وهو يجادل أيضا بأن البنك الدولي، في دفعه المستمر للتنمية القائمة على التصدير يمارس نوعا من التضليل، إذ أنه من الضروري ومن الممكن إيجاد نظام تجاري عالمي أكثر ديمقراطية. كما أن السياسات التجارية القائمة على المزيد من التدخل والاعتماد على النفس هي سياسات مجدية، وخصوصا إذا تبنت وجهة نظر كلية لأهداف التنمية الاقتصادية. ويؤكد دونكلي إن الفحص عن قرب لخبرة الكثير من البلدان وشهادات الاقتصاديين الكبار تشير إلى درجة كبيرة من الجدوى للاعتماد على النفس بدرجة أعظم، وخصوصا إذا نمت تدريجيا على أساس تنويع "الإعداد الملائم للطريق المناسب"، أو عن طريق التدريب لمشروع لينمو في اتجاه جديد، على حسب وصف كينز الشهيرة، "تدريب نبات أن ينمو في اتجاه مختلف"، وكما قال كينز (١٩٣٣) أيضا بأن الاعتماد على النفس رفاهية يمكن تحقيقها إذا أردنا.

إن أنشطة منظمة التجارة العالمية WTO تصل الآن إلى معظم المناطق في الحياة الاقتصادية، وهكذا تجتذب العديد من التناقضات. لقد تشكلت منظمة التجارة العالمية WTO في عام ١٩٩٥، تأسيسا على الاتفاقية العالمية للتعريفات والتجارة (جات GATT) الأصلية في عام ١٩٤٧، في دورة أورجواي للمفاوضات التجارية التاريخية ١٩٨٦ـ١٩٩٣ (تم التوقيع عليها في عام ١٩٩٤)، لتحل بديلا عن

سكرتارية الجات GATT، على الرغم من أن اتفاقية الجات الأصلية مازالت مطبقة. إن الأسس التي تصل بموجبها منظمة التجارة العالمية ـ WTO ـ هي هيكل ثلاثي للاتفاقيات: الجات GATT (جرى تحديثها عام ١٩٩٤) للسلع، والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس GATS) لتجارة الخدمات، واتفاقية الخصائص المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) لتجارة المعرفة. وبموجب قاعدة الالتزام المفرد لمنظمة التجارة العالمية WTO، يتعين على الأعضاء القبول بهذه الاتفاقيات الثلاث، إلى جانب القبول بمعظم اتفاقيات WTO الأخرى. وعلى العكس من نظم التصويت القائمة على المنح لصندوق النقد الدولي ـ IMF ـ والبنك الدولي ـ WB ـ فإن الجهاز الذي يتخذ القرارات الرئيسية في WTO هو مجلس العموم، ولديه مندوب مفوض من كل بلد، ولكل منهم صوت واحد مفرد متساوٍ، مما يجعل WTO ديمقراطية (نظريا). وتتضمن وظائف منظمة التجارة العالمية ـ WTO ـ الرئيسية التحكم في السياسات التجارية، وإدارة الأبحاث التجارية، والمساعدة وتعليم الإجراءات التي تعزز القدرة التجارية للأعضاء، وحل النزاعات التجارية، وعقد اجتماعات المفاوضات التجارية، والترويج العام لتحرير التجارة. وقد كانت هناك عدد من الدورات من المحادثات التجارية، وقد أُفسدت الدورة التاسعة بصورة هائلة في سياتل عام ١٩٩٩، ثم عقدت في الدوحة، قطر عام ٢٠٠١. وقد أُعلنت دورة قطر على أنها دورة التنمية وجرى التخطيط لاستكمالها في عام ٢٠٠٥. وقد أسست دورة أورجواي أيضا جداول أعمال للمفاوضات على أسس بينية في بعض المناطق وفيما بين الدورات للمفاوضات القطاعية، مع الاتفاقيات التي استكُملت بالفعل في التمويل والاتصالات والتجارة الإلكترونية. ويقع المركز الرئيسي لمنظمة التجارة العالمية WTO في جنيف وله طاقم كبير من الأفراد، على الرغم من أنه يساعدهم في الغالب أعضاء من الوفود القومية في جنيف(١٦).

لقد كان غياب الشفافية في اتخاذ القرار أحد أسباب انهيار الاجتماع الوزاري

لمنظمة التجارة العالمية WTO في سياتل في ديسمبر ١٩٩٩. وحكى وزراء البلدان النامية حكايات شتى عن ضياعهم في مركز المؤتمر في سياتل بحثا عن غرفة خضراء يجري اتخاذ القرارات الرئيسية فيها، وذلك دون أن يعرفوا أن الغرفة الخضراء لم تكن إشارة لغرفة حقيقية في مركز المؤتمر وإنما هي إشارة لعملية خاصة لاتخاذ القرارات، إن منظمة التجارة العالمية ـ WTO ـ لا تدار ديمقراطيا حيث لكل بلد صوت واحد شأن الجمعية العامة للأمم المتحدة على سبيل المثال، ولا هي تدار بنظام الثقل التصويتي مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بل إنها طبقا لدستورها هي صوت لكل بلد، ومع ذلك فالتوافق هو العملية التي تحكم منظمة التجارة العالمية، وهو نظام استعارته المنظمة الجديدة من الجات القديمة التي كان آخر تصويت فيها قد جرى عام ١٩٥٩. والتوافق هو في الممارسة عملية تفرض الدول التجارية الكبرى بمقتضاها رؤيتها واختيارها على الدول الأضعف. وكما وضح الأمر "سي فريد برجستون" ـ وهو أحد أنصار العولمة البارزين ويرأس معهد الاقتصاد العالمي حين قال أمام لجنة استماع في الكونجرس أثناء التصديق على اتفاقية الجات ـ منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٤ قال:

"إن منظمة التجارة العالمية لا تسير قراراتها بالتصويت، وإنما هي تصل وفقا لترتيبات توافق، وأقول الحقيقة، إن فرقة رباعية تقوم بوضع هذه الترتيبات مكونة من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي وكندا، ولابد أن توافق هذه البلدان على أي خطوات كبرى يجري اتخاذها دون تصويت"(١٧).
ورغم أن المجلس الوزاري والمجلس العام هو أعلى سلطات اتخاذ القرار في هيئات منظمة التجارة العالمية، فإن التوصل إلى القرارات لا يتم في الجلسات العامة الرسمية، وإنما في غرفة معتمة تسمى الغرفة الخضراء يجري فيها عقد اجتماعات واتخاذ قرارات، وقد سميت كذلك على غرار لون غرفة المدير العام للمنظمة في مقرها في جنيف. وقامت الممثلة التجارية للولايات المتحدة

الأمريكية "شارلن بارسفسكي" في مؤتمر صحفي بسياتل بصراحة مدهشة عقب انهيار الاجتماع الوزاري بالإعلان عن النتائج التي توصلت إليها مناقشات الغرفة الخضراء قائلة: "إنها عملية فريدة من نوعها جرى مثلها في سنغافورة قبل ثلاث سنوات حيث كانت الاجتماعات تتم بين عشرين وثلاثين بلدا رئيسيا، وهذا ربما يعني تمثيل مائة بلد، ولكن بطبيعة الحال فإن المائة بلد لا تكون موجودة داخل الغرفة مما أدى لتولد شعور سيئ للغاية لدى هذه البلدان بأنها متروكة ومستبعدة من العملية، وأن النتائج التي توصلنا إليها حتى في سنغافورة كانت مملاة عليهم من قبل خمس وعشرين أو ثلاثين دولة كانت موجودة داخل الغرفة"(١٨).

واعترفت بارسفسكي أن منظمة التجارة العالمية تجاوزت الأساليب التي كانت مناسبة لمرحلة سابقة، ويشترك الأعضاء في وجهة نظر ترى أن المنظمة باتت تحتاج إلى إجراءات تتسم بشفافية داخلية أعظم وإدماج لعدد أكبر وأكثر تنوعا من الأعضاء الجدد. وأيد وزير خارجية المملكة المتحدة "ستيفن بابرز" هذا المنحى قائلا: "إن منظمة التجارة العالمية لن تكون قادرة على الاستمرار بالطريقة القائمة، ولابد من تغييرات جذرية وأساسية حتى تصبح المنظمة قادرة على تلبية احتياجات وتطلعات عضويتها"(١٩).

لقد باتت حكومات وشعوب العالم الثالث على يقين كامل أن هياكل صناعة القرار للوكالات متعددة الجنسية تتناقض مع التراث الديمقراطي، بل وتخاصم الديمقراطية في نهاية القرن العشرين، وهو ما لا يجوز أن يستمر بأي حال(٢٠).

قراصنة الاقتصاد الأمريكان:

يستعرض جون بركنز في كتابه الشهير (الكتَاب الأفضل مبيعا وفقا لجريدة "نيويورك تايمز") اعترافات قرصان اقتصادي(٢١)، القصة غير المعلنة لكيفية تحول أمريكا من جمهورية تحظى بالاحترام إلى إمبراطورية ترتعد خوفا من

كراهية العالم لها. فطبقا للقصة التي عايشها كقرصان اقتصادي، يذكر جون بركنز أن قراصنة الاقتصاد هم رجال محترفون ذوو أجور عالية عملهم هو أن يسلبوا بالغش والخداع ملايين الدولارات من دول عديدة في سائر أنحاء العالم، يأخذون المال من البنك الدولي وغيره من مؤسسات المساعدة الأجنبية، ليصبوه في صناديق الشركات الكبرى، وجيوب حفنة من العائلات الثرية التي تسيطر على الموارد الطبيعية للكرة الأرضية. فمن خلال فبركة التقارير المالية وتزوير الانتخابات، والرشوة والابتزاز، والجنس والقتل، يلعبون لعبة قديمة قدم عهد الإمبراطوريات لكنها تأخذ أبعادا جديدة ومخيفة في هذا الزمن.. زمن العولمة.

في الحقيقة، هناك أربعة وعشرون ألفا يموتون كل يوم لأنهم لا يستطيعون الحصول على الطعام لسد الرمق. إن هذه القصة يجب أن تروى، لأنه في هذا الوقت بالذات ولأول مرة في التاريخ، هنالك أمة وحيدة لديها القدرة، والمال، والقوة لتغير كل هذا، إنها الولايات المتحدة الأمريكية. يحكي جون بيركنز أن مهمته كقرصان اقتصادي كانت في تشجيع زعماء العالم ليصبحوا جزءا من شبكة اتصالات واسعة تروج لمصلحة الولايات المتحدة التجارية. وفي النهاية يقع هؤلاء القادة في شراك شبكة من الديون تضمن خضوعها لأمريكا. وهكذا يمكن الاعتماد عليهم كلما رغبت أمريكا في إشباع رغبتها السياسية والاقتصادية والعسكرية. وفي المقابل يعضدون مكانتهم السياسية بإنشاء محطات توليد كهرباء ومنشآت صناعية ومطارات لمواطنيهم. وهكذا يغدو أصحاب شركات الإنشاءات الهندسية الأمريكية في ثراء فاحش. والآن، فإن نتائج هذا النظام تسري وتنتشر، فكبار الإداريين في أكثر الشركات الأمريكية احتراما يسخرون العمال بأجور ضئيلة، ويجعلونهم يعملون تحت ظروف غير إنسانية في ورش في آسيا، وتضخ شركات البترول السموم في أنهار الغابات الاستوائية، فتقتل الناس، والحيوانات، والزروع، وترتكب جرائم إبادة البشر في أراضي الحضارات القديمة. وأما الصناعات الدوائية، فإنها تمتنع عن تقديم ما يتوجب

عليها من الأدوية في هذه البقاع والتي قد تنقذ حياة ملايين الأفارقة المصابين بمرض الإيدز. وحتى في الولايات المتحدة، هنالك اثنا عشر مليون عائلة لا تعرف كيف تدبر وجبتها التالية. لقد تولدت من رحم هذا النظام احتكارات هائلة في صناعة الطاقة مثل شركة إنرون ـ Enron ـ وفي صناعة المحاسبة مثل شركة أندرسون ـ Andersen ـ إن هذا النظام يحمل بداخله عوامل انفجار أكثر خطورة من فكرة المؤامرة الخارجية. فهو ليس فقط مدفوعا بقوة مجموعة صغيرة من الرجال بل أيضا من خلال خلق أفكار زائفة وإضفاء القداسة عليها بمفهوم راسخ ويقيني، وهو أن النمو الاقتصادي يفيد البشرية عامة، وأنه كلما زاد هذا النمو، ازداد انتفاع البشرية، ويترتب على هذا تبعات منها أن النخبة الحاكمة وأولئك الذين يجيدون اللعب في لهيب عملية التنمية الاقتصادية لهم المجد والمكافآت والثروة، وأما أولئك الذين ولدوا مهمشين فينبغي استغلالهم كعبيد. ومن الطبيعي، فإن هذا مفهوم خاطئ، حيث إنه في بلاد كثيرة هناك قلة ضئيلة من الشعب هي التي تستفيد من النمو الاقتصادي، بينما ينتج هذا النمو ظروفا أكثر بؤسا للأغلبية. ويتم تعزيز هذه النتيجة بترسيخ الاعتقاد أن قيادات الصناعة الذين يديرون هذا النظام يجب أن يتمتعوا بأوضاع متميزة، وهذا الاعتقاد يشكل أساس الكثير من المشاكل الحالية، وقد يكون سببا في ازدهار نظريات المؤامرة لأنه عندما يكافأ الرجال والنساء على الطمع والنهم، يصبح النهم باعثا خطيرا على الفساد. فعندما تصل فكرة النهم لاستنفاد ثروات الأرض إلى مكانة تكاد تقترب من القداسة، وعندما نعلّم أولادنا أن يقتدوا بأناس يعيشون حياة غير متوازنة، عندما نضع الأغلبية الساحقة من الشعب في موضع التابع الذليل لأقلية من الصفوة، فإننا نبحث عن المتاعب وسوف نحصل عليها.

ويتابع جون بيركنز قصته بالقول، بأن الكوربوقراطية ـ Corporatocracy ـ هي منظومة الشركات والبنوك والحكومات مجتمعة، والتي تسعى لترسيخ فكرة

الإمبراطورية العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية)، فإنها تستخدم كل قوتها المالية والسياسية لتتأكد أن مؤسساتها من المدارس وقطاع الأعمال والإعلام تساند هذا المفهوم الزائف وتوابعه. ولا يكون أعضاء الكوربوقراطية مؤامرة أو اتفاقا جنائيا، ولكنهم يتبنون بعض القيم والأهداف المشتركة، وأهم وظيفة لهم هي الإبقاء على هذا النظام، وتوسيعه وتقويته. وأن يقدم لنا نسق حياة صانعي هذا النظام (عدتهم، عتادهم، قصورهم، يخوتهم، وطائراتهم الخاصة) كنموذج يحتذي ليسعى الجميع لأن يستهلك ثم يستهلك. وتستغل هذه المجموعة كل فرصة للإقناع بأن الاستهلاك هو الواجب الحضاري، وأن نهب ثروات الأراضي في صالح الاقتصاد، وبالتالي يخدم المصلحة العليا للولايات المتحدة الأمريكية. أن أناسا مثل جون بيركنز يتقاضون مرتبات خيالية لترويج هذا النظام، فإذا فشلوا يبدأ الثعالب في تكملة الطريق، وهم نوع مؤذ من رجال العمليات القذرة. أما إذا فشل هؤلاء فهنا تتدخل الجيوش. ويعتبر كتاب "اعترافات قرصان اقتصادي" هو اعتراف لجون بيركنز وقتما كان قرصانًا اقتصاديًا، حيث كان عضوا في مجموعة صغيرة نسبيا، والآن زاد عدد القراصنة الذين يتبخترون في ممرات مكاتب شركات مثل: مونسانتو، جنرال إلكتريك، نايكي، جنرال موتورز، وول مارت، وتقريبا جميع الاحتكارات الكبيرة في العالم، وهم يؤدون أدوارا مشابهة وربما يحملون ألقابا ألطف. يقول جون بيركنز: "إحقاقا للحق فإنني عندما أروي قصتي - اعترافات قرصان اقتصادي - أروي قصتهم أيضا، إنها قصتكم كذلك، قصة عالمكم وعالمي، قصة أول إمبراطورية عالمية بحق، ويقول لنا التاريخ إننا ما لم نصحح مسار هذه القصة ستنتهي حتما نهاية مفجعة.

لم يحدث إطلاقا أن استمرت إمبراطورية للأبد، فقد سقطت جميعها سقوطا مروعا، فهي تدمر ثقافات كثيرة في سباقها للسيطرة، ثم تسقط هي ذاتها. فلم يسبق لبلد أو مجموعة من البلدان أن استمرت أمدا طويلا في استغلالها لغيرها من الأمم"[٢٢].

جرائم الشركات الأمريكية والمحتالين في الحكومات السيئة :

على الجانب الآخر، فإن موجة جرائم الشركات الأمريكية كثيرة ومتعددة. فلم تكتف شركة "إنرون" الكائنة في تكساس بالهيمنة على الأسواق بل ابتدعتها أيضا، وقد قامت الولايات المتحدة بالضغط على حكومات عبر العالم، مثل حكومات الأرجنتين، والموزمبيق، والفليبين، والهند، لخصخصة شركات رسمية أساسية، وبيعها إلى "إنرون". وكلما دعت الحاجة إلى التمويل، كانت الحكومة الأمريكية تتولى تقديم القروض. وتجدر الإشارة إلى أن ما من شركة في التاريخ الأمريكي حظيت بارتباطات وثيقة مع أعلى المستويات الحكومية، كما فعلت شركة "إنرون". ظهر بعد ذلك، أن إعلان "إنرون" عن خسارتها ٦٠٠ مليون دولار كان مجرد تمهيد ـ لا بل وسيلة للتحمية. فبعد وقت قصير من الإبلاغ عن الخسارة، كثرت الهمسات في أروقة وول ستريت، وواشنطون وهيوستن. وسرت شائعات مفادها أن وكالات تصنيف الائتمان اكتشفت أن طريقة تدوين "إنرون" لحساباتها مربكة. بعد قليل، انتشر خبر مفاده أن المسؤولين التنفيذيين ضمن الشركة كانوا قد أنشؤوا شراكة سرية، خصصوا من أجلها مئات الملايين من الدولارات. بالإضافة إلى ذلك، شاع أن "إنرون" قد أنشأت حوالي ٢٨٠٠ شركة وهمية تابعة في مواقع خارجية. لكن ما لبثت الإشاعات أن استحالت حقيقة. وأنذر الأمر بخسائر وشيكة أكبر ـ لعلها تتضمن حتى اتهامات مدنية وإجرامية. فهرع المستثمرون إلى التخلص من عبء أسهمهم، وانهارت أسعار السندات، كما اختفى ما قيمته ٦٠ مليار دولار من أسهم المستثمرين العادية، دون أن تخلف أي أثر. ولعل أكثر ما وخز موظفي الشركة هو اكتشافهم أن ٢٩ مسؤولا تنفيذيا من هذه الشركة نفسها لم يترددوا في بيع سنداتهم الخاصة، رغم علمهم أن الشركة تواجه خطر الانهيار ـ وقيمتها ١،١ مليار دولار، وفقا لدعوى قضائية، رفعها أحد المساهمين. بالفعل، خلال الفترة التي كانت فيها قيمة سندات الشركة تنهار بشكلها الأسرع، كانت "إنرون"، من جهتها قد منعت الموظفين من بيع الأسهم التابعة لحافظة تقاعدهم. وبالتالي كان هناك إحساس قوي بالتعرض للخيانة قد ساد بين الموظفين المسرّحين، أثناء اجتماعاتهم الحافلة

بالغضب. بعد ذلك، بدأ أن فضيحة (إنرون) قد جرّت كما النار في الهشيم، فضائح اثنتى عشرة شركة، بما فيها أدلفيا (Adelphia) وأمريكا أون لاين ـ تايم وارنر (AOL Time Warner) وآرثر أندرسون (Arthur Anderson)، وبريستول ـ ميرز سكوب (Bristol – Meyers Squibb)، وغلوبال كروسنغ (Global Crossing)، وهاليبور تون (Halliburton)، وجونسون إند جونسون (Johnson & Johnson)، وكويست للاتصالات (Qwest Communications)، وتيكو (Tyco)، وورلد كوم (Worldcom)، وكزيروس (Xerox). صحيح أن كل فضيحة كانت فريدة من نوعها، إلا أنها تميل جميعها إلى مشاطرة قواسم مشتركة أيضا. ففي معظم الحالات، كان المسؤولون التنفيذيون قد اتخذوا مخططات حسابية غير قانونية لتعزيز مظهر الشركة المالي، بشكل زائف، وبالتالي تعزيز سعر السنّد، وكان الدافع واضحا فمن شأن أسعار السندات المرتفعة أن تزيد، إلى الحد الأقصى، قيمة خيارات الاكتتاب التي أصبحت جزءا مهما من صفقات التعويض على المسؤولين التنفيذيين. وقد كان استخدام الخيارات ـ عوضا عن الراتب المباشر ـ يهدف في الأساس إلى تحفيز قادة الشركات، وتوحيد مصالحهم مع مصالح حاملي الأسهم فيها، عوضا عن ذلك، كانت النتيجة عكسية[٢٣].

بالإضافة إلى ذلك، فإن علاقة المؤسسات المالية الدولية بالمحتالين، فإنها تظهر أمثلة صارخة توضح القضايا السيئة التي تورطت فيها هذه المؤسسات في تدليل محاتلين مرعبين يدعون أنفسهم حكومة، حيث يصبح السكان الفقراء مسؤولون قانونا عن قروض هذه المؤسسات التي لن تصلهم أبدا. فخلال الثمانينات من القرن العشرين، تحولت المكسيك إلى الديمقراطية، وطبقت بعض إصلاحات التحول إلى اقتصاد السوق الحر. وحققت ذلك بالاقتراض من صندوق النقد الدولي (قروض أزمات قصيرة الأمد تدعى "الدعم")، رغم بقاء مشاكل الفساد، وتهريب الممنوعات والعنف. وكان صندوق النقد الدولي قد أشرف ببراعة على عمل حكومة المكسيك الاستبدادية السابقة. وخلال نصف القرن الماضي، حصلت هايتي على أكثر من قروض الدعم التي قدمها صندوق النقد

الدولي، حيث حصلت على اثنين وعشرين قرضا، وليس هايتي وحسب، وإنما عائلة "دوفاليه" (دوك الأب ودوك الابن) التي حصلت هايتي في عهدهما على عشرين قرضا منذ ١٩٥٧ حتى ١٩٨٦. كانت السياسات سيئة، لكن "دوفاليه" جعلا الاقتصاد أسوأ، وانخفض دخل الهايتي العادي في نهاية عصر عائلة "دوفاليه" مقارنة ببدايته. وكان نصف أطفال هايتي لا يذهبون إلى المدرسة الابتدائية عندما استلم الأب "دوك" السلطة، وكان ما يزال نصف الأطفال خارج المدرسة عندما غادر "دوك" الابن السلطة. وقد عرفت هايتي بعض الديمقراطية لمدة خمس سنوات فقط في تاريخها المعاصر الذي يمتد إلى مئتي سنة (١٩٩٠، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٨). وكانت في معظم تاريخها تحتل أسوأ مرتبة في تصنيف الديمقراطية على مقياس من صفر إلى عشرة. وبعد وقوع حوالي مئتي انقلاب وثورة وعصيان مسلح وحروب أهلية منذ الاستقلال، ما تزال تحكم هايتي اليوم واحدة من أسوأ الحكومات الاستبدادية، الفاسدة، العنيفة والمضطربة في العالم، ولم ينظر صندوق النقد الدولي إلى التاريخ وإلى أي حد يستطيع مساعدة دولة بقيت مضطربة طوال مائتي عام. ولا تعد هايتي حالة الفشل الوحيدة التي حصلت على قروض من صندوق النقد الدولي. وتعد زائير في عهد "موبوتو" حالة أخرى سيئة السمعة. ومنح صندوق النقد الدولي "موبوتو" أحد عشر قرضا إسعافيا خلال عهده. ولم تكن سرقاته سرا. استعمل "موبوتو" البطش إضافة إلى الرشاوى. تابعت المؤسستان (الصندوق والبنك) رغم ذلك منح القروض. وأنفقت زائير ٧٤٪ من الوقت خلال الفترة (١٩٧٦ ـ ١٩٨٩) في تنفيذ برنامج لصندوق النقد الدولي. واعتقد الصندوق أن منح "موبوتو" حافزًا للإصلاح سيساعد شعب البلد. وقطع الصندوق والبنك أخيرا مساعدتهما عام ١٩٩٠، وذلك بعد خمس وعشرين سنة من حكمه السيئ. وبالمحصلة، تلقى البلد عشرين مليار دولار على شكل مساعدات أجنبية خلال حكم "موبوتو" السيئ. يأتي مثال آخر في الفترة السابقة للإبادة الجماعية التي حلت بالروانديين في ٧ من أبريل ١٩٩٤. وكانت حكومة الهوتو في رواندا تعتمد برنامجا رسميا للتمييز ضد التوتسي. وساءت الأمور أكثر بعد غزو جيش متمردين يقوده التوتسي رواندا

عام ١٩٩٠. وتواطأت حكومة الهوتو في المذابح التي طالت مئات التوتسي على أيدي الهوتو في حوادث منفصلة في أكتوبر من عام ١٩٩٠ ويناير من عام ١٩٩١ وفبراير من نفس العام. ورغم تلك الحوادث، توصل صندوق النقد الدولي إلى نتيجة مفادها أن مشكلة رواندا تكمن في "إعادة الهيكلة البنيوية"، ومنحت حكومة الهوتو لهذا الغرض قرضا في ٢٤ من أبريل من عام ١٩٩١. (تم وقف القرض قبل دفعه كاملا، ولكن من الصعب فهم سبب إقراره أصلا). وتوصل البنك الدولي عام ١٩٩١ إلى نتيجة مفادها بأن رواندا بذلت جهدا ملحوظا لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية. ومنح البنك الدولي ذلك البلد أيضا قرضا كبيرا عام ١٩٩١، واعتمادات إضافية خلال سنتي ١٩٩٢ـ ١٩٩٣. وتزايدت المساعدات الخارجية التي تدفعها المؤسسات المالية الدولية إلى رواندا بنسبة ٥٠٪ من ١٩٨٩ - ١٩٩٠ إلى ١٩٩١ - ١٩٩٣. أصدر البنك الدولي، فيما كان ربما أسوأ توقيت في تاريخ المساعدات الخارجية، تقريرا معتدلا حول التنمية في رواندا في مايو من عام ١٩٩٤ فيما كانت الإبادة الجماعية تقع. ولم يأت التقرير على ذكر اضطهاد التوتسي الذي كانت ترتفع وتيرته أثناء كتابة التقرير أواخر عام ١٩٩٣. استمرت المؤسسات المالية الدولية في العمل مع بعض أسوأ الحكام على قاعدة "إعادة البناء بعد النزاع". أي: الإقراض بعد انتهاء الحرب الأهلية. وتتضمن هذه أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية التي خلفت زائير. ففي أنغولا، ألهب التحرك بعيدا عن النظام الاقتصادي الستاليني ونحو اقتصاد السوق في أواخر الثمانينات من القرن الماضي حماس صندوق النقد والبنك الدوليين، لكن الفساد قوّض كل محاولات الإصلاح الاقتصادي، واختفت عائدات النفط الوفيرة في مكان ما بين مصارف مثلث برمودا والمصرف المركزي وشركة النفط الحكومية (سونانغول). ويقبع الرئيس "خوسيه إدواردو دوس سانتوس" في نهاية خط طويل لنهب عائدات النفط. وكان قد منح البنك الدولي ١٨٠ مليون دولار للحكومة الأنغولية بين ١٩٩٢ - ١٩٩٩، رغم الحرب الأهلية والفساد. ومع إحلال السلام في أنغولا بعد سنوات من الحرب الأهلية، تلقى البلد ٤٢١ مليون دولار كمساعدات خارجية عام ٢٠٠٢، رغم عائدات النفط التي تفيض عن سكانه

البالغ عددهم ثلاثة عشر مليون نسمة في ذلك الوقت. بعد نهاية الحرب الأهلية، وضع البنك الدولي تقريرا جديدا عام ٢٠٠٣، وباستعمال اللغة المعتادة التي تقول "كارثي لكنه يتحسن"، يقول التقرير إن الإصلاحيين ضمن الحكومة حققوا تطورا ملحوظا في الشفافية ومحاسبة إدارة الموارد العامة. واعترف البنك بأنه ينبغي فعل المزيد. من جانب آخر، أوضحت بعثة صندوق النقد الدولي للموظفين المدنيين الأنغوليين عام ٢٠٠٣ بأن هناك حاجة لتلقي تقارير والقيام بتدقيق محاسبي دوري حول عمليات سونانغول.. للتخفيف من مخاطر الفساد وسوء الإدارة. وتقول وثائق صندوق النقد الدولي بأن السلطة وافقت على ذلك. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية (التي خلفت زائير)، وصلت بعثة لصندوق النقد الدولي بعد أن بدأت الدولة تلملم نفسها في أعقاب حربين أهليتين مرعبتين. وفي عام ٢٠٠٤ ذكر صندوق النقد الدولي أن الموظفين امتدحوا السلطات لجهودها الراسخة في توطيد السلام. ولاحظ صندوق النقد والبنك الدوليان أن حكام الاستبداد وأمراء الحرب وضعوا إستراتيجية مؤقتة لمحاربة الفقر عبر عجلة بنّاءة شاملة. ووعد الحكام بإحداث تحول في الإنفاق على الفقراء.

تبين الأمثلة المريعة السابقة، أن وكالات المساعدات الخارجية لا تعرف كيفية تغيير الحكومات السيئة إلى جيدة بالاستفادة من المعونة الخارجية. وتمتلك الحكومات السيئة جذورا عميقة لا يستطيع أي شيء في الغرب أو في أمريكا التأثير عليها. ولجعل الأمور أسوأ، تحتاج وكالات المساعدات إلى حكومات البلاد الفقيرة، حتى السيئة منها، لتلعب دور متلقي المساعدات للمحافظة على تدفق الأموال[٢٤].



الفصل السادس

الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط

مشاورات إقامة الدولة اليهودية:

كان الأمريكيون يرون العالم الإسلامي متفسخا وأقل شأنا، كما كان صناع السياسة من هاري ترومان إلى جورج بوش يرون الطموحات العربية لتقرير المصير بدائية سياسيا، ومريبة اقتصاديا وعبثية أيديولوجيا. في الوقت نفسه كان الرواد الصهاينة الأوائل يعملون بإصرار على تحويل حلم الدولة اليهودية إلى حقيقة في الشرق الأوسط بالدم والعرق والدموع، وسرعان ما جعل الحلم والحقيقة الأمريكيين يتخلون عن بقايا معاداة السامية ليعتبروا أبناء "إسحاق"، الذين أصبحوا الآن غربيين أكثر منهم شرقيين، حلفاء إستراتيجيين في مواجهة أمريكا التي تزداد بشاعة مع أبناء "إسماعيل"، فالإلمام الأمريكي الواسع بالعالم الإسلامي في القرن التاسع عشر يبدو أنه نشر كراهية أشد عندما تمرد اليونانيون على الحكم التركي لأراضيهم في عام ١٨٢١، ووصفت نورث أمريكان ريفيو ـ North American Review ـ المجلة واسعة الانتشار هذا النضال بأنه كان حرب الهلال ضد الصليب. لقد بدأ الشرق الأوسط في الظهور على نحو أكثر وضوحا في الأفق الدبلوماسي والثقافي الأمريكي فيما يدعوه مارك توين "العصر الذهبي"، ليس لأن البعثات التبشيرية الأمريكية كانت تحاول إنقاذ المزيد من الأرواح فحسب، وإنما لأن التجار الأمريكيين كانوا يحاولون أيضا توسيع نطاق التجارة. وبحلول سبعينيات القرن التاسع عشر، كان التجار الأمريكيون يشترون نصف محصول أفيون تركيا تقريبا لإعادة بيعه في الصين، وتزويد

الإمبراطورية العثمانية بكل ما تحتاج إليه من السفن الحربية إلى الكيروسين، ففي عام ١٨٧٩، كان أحد الدبلوماسيين الأمريكيين يتباهى قائلا: "حتى المصابيح المعلقة في الأماكن المقدسة في مكة كانت تعتمد على زيت بنسلفانيا". في الوقت نفسه، كان جيل جديد من المبشرين الأمريكيين يشق طريقه إلى أرمينيا وسوريا ومناطق أخرى من العالم العثماني ينشر الإنجيل، ومعه أفكار العالم الجديد الانقلابية، وإذا كان روزفلت قد وضع مصر عند أسفل التراتبية العرقية، فإنه وضع اليهود بالقرب من القمة. ولاشك في أنه مثل معظم النخب الأرستقراطية التي كان ما تزال تحكم أمريكا عند منعطف القرن، كانت تحكم نظرية بعض الصور النمطية الهجومية للأمريكيين اليهود، ولكنه كان شديد الانتقاد أيضا لموجه معادة السامية التي كانت تجتاح تركيا وروسيا أثناء الحرب العالمية الأولى، كما كان من أوائل المؤيدين لفكرة إنشاء دولة يهودية في الأرض المقدسة، وفي يوليو عام ١٩١٨، كان يرى أن الولايات المتحدة وحلفاءها ينبغي أن يتعهدوا ألا يعقدوا سلاما إلا بعد طرد الأتراك من أوروبا وأن يتَمكن اليهود من فلسطين، وبعد شهرين كان يضيف إلى ما سبقه، أنه يبدو من الملائم تماما الشروع في إقامة دولة صهيونية حول القدس.

كان إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين قد أصبح هدفا يشارك فيه كلا جانبي الأطلنطي، كانت فلسطين المشهورة أساسا بآثارها الدينية وصادراتها من الفاكهة قد ظلت إلى وقت قريب أكثر قليلا من مجرد منطقة هادئة منعزلة تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية المحتضرة. بين أغلبية مسلمة، كان هناك ما يقرب من خمسة وعشرين ألف يهودي من التعداد الكلي الذي يصل إلى ثلاثمائة ألف نسمة في عام ١٨٨٠، بعد خمسة عشر عاما، نشر تيودور هرتزل (وهو يهودي من مواليد بودابست، عمل بالمحاماة ثم تحول إلى الصحافة وكان في الخامسة والثلاثين من العمر) ما يمكن اعتباره أول بيان صهيوني. غاضبا بسبب المذابح في روسيا وبولندا ومروعا لامتداد موجة معاداة السامية غربا في فرنسا، كان

هرتزل ينبه إخوانه على صفحات "الدولة اليهودية" إلى أنهم بإنشاء وطن قومي في فلسطين، يمكنهم فقط أن يكونوا في مأمن من الاضطهاد. عاملا دون كلل، استطاع أن يجمع عددا من اليهود من ١٧ دولة بما فيها الولايات المتحدة والبرازيل وسويسرا ليؤسسوا في أغسطس ١٨٩٧ "المنظمة اليهودية العالمية" بهدف محدد وهو تسريع عملية الهجرة اليهودية إلى فلسطين بشراء الأراضي من العرب، وسرعان ما أثمرت الجهود الصهيونية التي ساعدت على زيادة المجتمع اليهودي في فلسطين إلى ٨٥ ألف نسمة، أي ما يعادل ١٢٪ من التعداد الكلي عشية الحرب العالمية الأولى. وقبل أن تدخل الولايات المتحدة الحرب في أبريل ١٩١٧، كان لويس برإنديز الإصلاحي خريج هارفارد الذي عينه ويلسون ليكون أول قاضٍ يهودي في المحكمة العليا، قد نقل إلى البيت الأبيض لأهداف الصهيونية في فلسطين، وعلى الشاطئ الآخر من الأطلنطي كان كيميائي لامع وقيادي صهيوني بريطاني هو حاييم وايزمان في لندن يدفع آرثر بلفور وزير خارجية المملكة المتحدة للمصادقة على فكرة الدولة اليهودية عندما كانت القوات البريطانية تصارع لانتزاع السيادة على فلسطين من يد الأتراك العثمانيين. وخشية أن تتبنى الحكومة الألمانية الحركة الصهيونية في محاولة للتقليل من دعم المجهود الحربي للتحالف بين اليهود البريطانيين والروسي والأمريكيين، أعد وايت هول ـ Whate Hall ـ مسودة ما أصبح يعرف بـ"تصريح بلفور" ليكون واحدا من أشهر الصياغات الملتبسة والمتناقضة في تاريخ الكتابة، "إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهودها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتي بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى". قبل إصدار تصريح بلفور، طلبت الحكومة البريطانية مباركة الأمريكيين. لم تكن الولايات المتحدة رسميا في حالة حرب مع

الإمبراطورية العثمانية، ولم يكن ويلسون مستعدا لأن القوات الأمريكية المتورطة فيما كان يبدو مؤكدا أنه سيكون نزاعا ثلاثي الأطراف بين الأتراك والعرب واليهود إلا أنه عندما تحقق من أن البريطانيين كانوا يقصدون أن يكون تصريح بلفور إعلان مبادئ أكثر منه وصفه لسياسات محددة، أرسل ويلسون كلمة عبر الأطلنطي تفيد أنه موافق على الصيغة المقترحة من الضفة الأخرى. وبعد شعور بالارتياح للحصول على موافقة الولايات المتحدة كشف وزير خارجية بريطانيا عن أسلوب تناول بريطانيا الجديد لمسألة فلسطين، في الثاني من نوفمبر من عام ١٩١٧، وذلك في رسالة إلى اللورد ليونيل وولتر روتشيلد الذي كان قد تحول حديثا إلى الصهيونية ويعمل على نحو وثيق مع كل من وايزمان وبرإنديز[١].

اللوبي الإسرائيلي:

أشهر ما في الكونجرس اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة (التي تعرف اختصارا إيباك بالإنجليزية). فما أن يذكر هذا الاسم أمام أي شخص في الكابتول هيل "مبنى الكونجرس في واشنطن" ممن يقومون بسياسات الشرق الأوسط، حتى يتجهم وجهه، فإيباك هي صاحبة السلطة الغالبة بين المجموعات الضاغطة "اللوبيات" في واشنطن. وإيباك تعرف أحيانا ما يقوله أعضاء الكونجرس عن سياسات الشرق الأوسط حتى في الأحاديث الخاصة، ومن ينتقد إسرائيل إنما يعرض مكانته السياسية للخطر، وليست إيباك سوى جزء من اللوبي الإسرائيلي، بيد أنها من ناحية التأثير المباشر على السياسة العامة هي الأهم، فقد عمقت ووسعت نفوذها وهي تتحكم فعلا بكل تصرفات الكابتول هيل بشأن السياسة الشرق أوسطية، ويكاد جميع أعضاء مجلس الشيوخ والنواب يطيعون بلا استثناء أوامر هذه اللجنة، لأن معظمهم يعتبر إيباك الممثلة المباشرة للكابتول هيل وذات القدرة السياسية التي تتيح أمامهم فرص النجاح في الانتخابات أو تقضي عليها. والمهم بالفعل هو الصورة المطبوعة في الأذهان عن إيباك سواء بناء على الواقع أو الخيال. فإيباك أصبحت مرادفا للسلطة. السلطة

الباغية المرعبة- وتردد منشوراتها الدعائية كلمة المديح التي نشرتها عنها النيويورك تايمز حين قالت: إنها أقوى التجمعات ذات المصلحة المشتركة في السياسة الخارجية وأحسنها إدارة وأكثرها نفوذا في واشنطن. وقال النائب السابق بول ن. "بيت" ماكلوسكي بصراحة أكثر أن إيباك ترهب الكونجرس ولا أحد غيره من النواب كان في مثل صراحته، ولكن الكثيرين في مجلس النواب والشيوخ يتفقون معه سرا على هذا الرأي. ومن الناحية الفعلية فإن تجمعات اللوبي هي امتداد للحكومة الإسرائيلية، وقد اتضح ذلك عام ١٩٨١، عندما وزعت إيباك على أعضاء الكونجرس بيانا رسميا تدافع فيه عن قيام إسرائيل بقصف المفاعل الذري العراقي قبل ساعة من إصدار رئيس وزراء إسرائيل البيان نفسه. ولا تجادل أية منظمة يهودية رئيسية في الالتزام علانية بالمواقف والسياسات التي تعتمدها إسرائيل. فحدث مثلا أن تكلم توماس أ. داين، مدير إيباك التنفيذي بحماسة عن خطة الرئيس ريغان للسلام عندما أعلنت في شهر سبتمبر من عام ١٩٨٢، ولكن حالما رفضتها إسرائيل لزم داين الصمت. ونشاط اللوبي في واشنطن مجهود خطير الشأن بالنسبة إلى المنظمات اليهودية التي تتطلع بازدياد لقيادة إيباك. ويحدد ميثاق إيباك غايتها بالعمل التشريعي، إلا أنها تمثل أيضا مصالح إسرائيل، حيث يتبين أن ثمة تحديات لهذه المصالح في وسائل الإعلام والفئات الدينية والكليات الأمريكية، أو في أي مكان. وبما أن موظفي إيباك يقبضون رواتبهم من تبرعات مواطنين أمريكيين فإنهم يعفون من التسجيل بموجد قانون تسجيل الوكلاء الأجانب، مع أنهم في الواقع يقومون بوظيفة العملاء الأجانب. وبمرور السنين تغلغل اللوبي الموالي لإسرائيل تماما في نظام الحكم بكامله، وإيباك هي التي تركت أعمق انطباع، وحتى رئيس الولايات المتحدة يلجأ إليها كلما واجهته مشكلة سياسية معقدة لها علاقة بالنزاع العربي الإسرائيلي. وتشعر مراكز القوة فيما وراء المكتب الرئاسي بنفوذ "مدير الإيباك" فهو يتلقى مكالمات من المرشحين للرئاسة ومن الرؤساء، ومعظم إجراءات الكونجرس المتصلة بالسياسة الشرق أوسطية هي إما من

وضع إيباك أو بموافقتها. ويستخدم مدير الإيباك فريقا من المحترفين الأكفاء المندفعين ويحافظ على تعاملهم معا بوئام، وذلك تحقيقا للمآثر من أجل إسرائيل، وبالتعاون أحيانا من رئيس الولايات المتحدة وأحيانا أخرى بدونه. ويحتفظ مدير الإيباك بخطوط سياسية واضحة، وبمجندين منضبطين. ويقتصر دور إيباك على دعم سياسات إسرائيل دون صياغتها، لذلك فإن إيباك على اتصال هاتفي يومي مع السفارة الإسرائيلية كما أن مديرا يجتمع شخصيا بمسؤولي السفارة مرة على الأقل في الأسبوع، والاجتماعات التي يعقدها الأعضاء سنويا في واشنطن هي الوسيلة الأولى لحشد المجندين، ويستمع الحضور إلى كلمات من شخصيات أمريكية إسرائيلية بارزة، ويشاركون في ندوات وحلقات دراسية وعملية ويتبرعون بالمال للقضية. وتنظم الهيئات اليهودية الأخرى رحلات إلى إسرائيل تساعد على إنشاء قاعدة شعبية لبرنامج إيباك. وتنظم أيضا رحلات للزعماء من جميع أنحاء البلاد، وخاصة لأولئك الذين في الكابتول هيل. ومع أن إيباك لا تتولى بنفسها هذه الرحلات، فإنها تسهل أمرها، ولقد نجحت إيباك في أبعاد المشرعين الأمريكيين عن زيارة البلدان العربية بقدر نجاحها في عرض وجهات نظر إسرائيل دون سواها. كذلك لا تنتصر إيباك لقضايا إسرائيل في الولايات المتحدة فحسب بل ولمطامعها الدولية أيضا[٢].

سياسة الاحتواء وأزمة السويس:

انجذبت أمريكا إلى الشرق الأوسط بسبب نظرية الاحتواء التي تطلبت أن تكون هناك معارضة للتوسع السوفيتي في كل منطقة في العالم، وكذلك بسبب مبدأ الأمن الجماعي الذي شجع على إنشاء منظمات مثل حلف الأطلنطي لمقاومة التهديدات العسكرية الفعلية أو الممكن حدوثها. ولم تشارك بلدان الشرق الأوسط في معظم الأحوال أمريكا في آرائها الإستراتيجية. وكانت بريطانيا أول من اضطر إلى التخلي عن أوهامها بشأن الشرق الأوسط، فقد كانت قاعدتها العسكرية في قناة السويس واحدة من أواخر المراكز الاستعمارية التي يحميها أكثر

من ٨٠ ألف جندي بريطاني، ومع ذلك، فإن بريطانيا لم تكن في موقف يتيح لها أن تحتفظ بقوات ضخمة في منطقة القناة في مواجهة المعارضة المصرية وبدون تأييد من الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٥٤، وافقت بريطانيا إذعانا لضغط من الولايات المتحدة على سحب قواتها من قاعدة السويس في عام ١٩٥٦. كان القادة الأمريكيون يحاولون الدمج بين سياستين لا يوجد أي تناسق بينهما، وذلك لإنهاء دور بريطانيا الاستعماري باستغلال بقايا النفوذ البريطاني لإقامة بنية لسياسة الاحتواء في الشرق الأوسط. وقد وضعت إدارة الرئيس الأمريكي أيزنهاور مفهوم الحزام الشمالي ـ المكون من تركيا والعراق وسوريا وباكستان على أن تكون إيران شريكا محتملا فيما بعد. وتلك صورة لحلف الأطلنطي في الشرق الأوسط، والهدف منها احتواء الاتحاد السوفيتي عند حدوده الجنوبية. وقد أسفر هذا المفهوم عن ثماره في حلف بغداد الذي رعته بريطانيا ولكن ثبت في مناسبات عدة أنه حلف متصدع. فلكي يكون الحلف فعالا، فيجب أن يعكس غرضا مشتركا من نوع ما بين أعضائه، وأن يعبر عن مفهوم يتعلق بخطر مشترك من نوع ما بين أعضائه، وأن يعبر عن مفهوم يتعلق بخطر مشترك أيضا والقدرة على تجميع القوة في الوقت المناسب. ولم تنطبق أي من تلك المبادئ على حلف بغداد. لقد كانت الانقسامات والعداوات بين بلدان المنطقة أكبر من خوفهم المشترك من التوسع السوفيتي. وفي ذلك الوقت، كانت الولايات المتحدة وبريطانيا قد وصلتا إلى حالة من الخلاف الشديد حول عدد من القضايا. فرغم أن دالاس كان يحبذ سياسة الحزام الشمالي، فقد ضايقه أن بريطانيا تولت قيادة دول هذا الحزام، وكان يريد لحلف بغداد أن يتركز على مصر والتي بدورها اعترضت على الحلف بكل قوة. وكانت بريطانيا تفضل لو أنها أطاحت بعبد الناصر، أما أمريكا فرغم أنها لم تكن مرتاحة لصفقة الأسلحة التشيكية لمصر إلا أنها رأت أنه من الحكمة أن تسترضيه. وفي لهفتهم لاستعادة وحدتهم التي تمزقت، حّول القادة الأمريكيون والبريطانيون اهتمامهم بعد ذلك إلى مشروع بناء السد العالي: وهو

بناء يبلغ ارتفاع ٣٦٥ قدما وطوله ثلاثة أميال، يقام في منطقة مصر العليا على نهر النيل قرب حدود مصر مع السودان. والهدف من المشروع هو التحكم في ري وادي النيل الذي اعتمد عليه كل سكان مصر منذ أزمان بعيدة وسوف يحررهم من الاعتماد سنويا على فيضان نهر النيل. وفي البداية، أثار أنتوني إيدن رئيس وزراء بريطانيا وعدو عبد الناصر اللدود احتمالات الدعم الأنجلوأمريكي للسد العالي على أن تتحمل أمريكا في ذلك نصيب الأسد (ما يقرب من ٩٠ في المائة من تكاليف بناء السد). ولا يمكن تفسير تحول إيدن ـ الذي كان يتوق إلى التخلص من عبد الناصر ـ إلى المؤيد الرئيسي لمشروع السد، إلا على أساس أنه أراد أن ينظر إليه على أنه يتخطى دبلوماسية الشرق الأوسط ويفسد أي محاولة سوفيتية لمتابعة المساعدات العسكرية بالاختراق الاقتصادي. وفي ١٤ من ديسمبر من عام ١٩٥٥، تقدمت الولايات المتحدة وبريطانيا بعرض رسمي لبناء السد على مرحلتين، ووضعت فورا الاعتمادات اللازمة للمرحلة التمهيدية والتي تقرر أنها في خلالها يتم تحديد مدى وطبيعة المساعدة التي ستقدم للمرحلة الثانية التي شملت البناء الفعلي للسد العالي، راح عبد الناصر يفاصل بشدة في الشروط المالية ورفض محاولات الولايات المتحدة للمساعدة في تسهيل المفاوضات العربية الإسرائيلية، وفي ١٦ من مايو من عام ١٩٥٦، سحب عبد الناصر اعترافه بحكومة شيانج كاي شيك رئيس الصين الوطنية، وأقام علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية. وفي ١٩ من يوليو من نفس العام، قرر جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت أن يضع حدا لذلك. فلقد كان اعتراف عبد الناصر بالصين الشعبية بمثابة القشة الأخيرة التي أقنعت دالاس بأن يلقنه درسا قاسيا. فعندما عاد السفير المصري من القاهرة إلى واشنطن حاملا تعليمات بقبول مصر كل المقترحات التقنية الأمريكية، رد دالاس قائلا: إن واشنطن خلصت إلى أن مشروع السد العالي يفوق قدرات الاقتصاد المصري، وأن أمريكا لن تقدم لمصر أي مساعدات في هذا الشأن. وأمام جمهور عريض في مدينة الإسكندرية في

٢٦ من يوليو من عام ١٩٥٦، قدم عبد الناصر رده على دالاس معلقا طعنته الخاطفة بنداء إلى القومية العربية: أيها المواطنون.. إن هذه هي المعركة التي نشترك فيها الآن. إنها المعركة ضد الاستعمار وأساليبه وتكتيكه ومعركة ضد إسرائيل طليعة الاستعمار.. إن القومية العربية تتقدم إلى الأمام.. إن القوى العربية تنتصر وتسير قدما.. إن القومية العربية تعرف طريقها وتعرف قوتها.. إن القومية العربية تعرف أعداءها وتعرف أصدقاءها.. وفي تحد مقصود منه قال في الجماهير: "لا يمكننا أن نقول أبدا أن معركة الجزائر ليست معركتنا"، وفي منتصف خطابه ذكر عبد الناصر اسم فرديناند ديليسبس المهندس الفرنسي الذي تولى عملية حفر قناة السويس.. وكان ذكر اسم فرديناند ديليسبس هو كلمة السر التي اتفق من قبل على إنه إذا ذكرها عبد الناصر فتبدأ القوات المصرية في عملية الاستيلاء على هيئة القناة ، وقد ساعد ذلك جمال عبد الناصر على أن يعلن في نهاية خطابه للجماهير المفتونة به قائلا: إنه الآن في تلك اللحظة التي أتحدث فيها إليكم بدأ بعض إخواننا المصريين في الاستيلاء على شركة قناة السويس وممتلكاتها والسيطرة على الملاحة في القناة ـ القناة الموجودة في الأراضي المصرية والتي هي جزء من مصر وتملكها مصر[٣].


محمد حسنين هيكل

يستعرض محمد حسنين هيكل في موسوعة كتابه "ملفات السويس"[٤] ما جرى بعد أن ألقى جمال عبد الناصر خطاب التأميم وسوف نعرض نبذات قصيرة بما كتبه. ففي اليوم التالي لإعلان التأميم ـ الجمعة ٢٧ من يوليو ١٩٥٦ ـ كان جمال عبد الناصر يركز على موضوع واحد وهو حركة المرور في قناة السويس، فقد كان يريد أن يطمئن إلى نتائج الإدارة المصرية، وفي يوم السبت ٢٨ من يوليو، قسم جمال عبد الناصر وقته لدراسة



موضوعين: الاحتمالات العسكرية (قرر جمال عبد الناصر ضرورة سحب مجموعة الجيش المصري الرئيسية من سيناء إلى الدلتا لمواجهة احتمالات التدخل) ـ والموقف الاقتصادي على أثر تجميد الودائع والأرصدة المصرية في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

واتصل جمال عبد الناصر بالدكتور محمد فوزي ـ وزير الخارجية ـ يطلب منه إصدار رد على البيان الثلاثي في اجتماع لندن (بين دالاس ولويد وبينو)، وقد ركز على النقاط التالية:

ـ إن مصر لن تقبل أي تدخل خارجي في إجراء يدخل في صميم سيادتها.

ـ وقد تصرفت وفقا لنصوص وروح الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي لا يمكن أن تمنع مصر من تأميم شركة مصرية حتى وإن حمل اسمها مجازا وصف "العالمية".

ـ إن مصر هي المسؤولة عن حماية حرية الملاحة في قناة السويس وليس شركة القناة ولا أي قوة أجنبية.

ـ إن مصر قررت التأميم مرتبطا بمبدأ التعويض.

ـ إن العالم كله يشهد إن الملاحة في القناة تسير بطريقة طبيعية منذ يوم التأميم.

ـ إن مصر لا تكره موظفي شركة القناة السابقة على العمل في إدارة القناة الجديدة.

ـ إذا كان لابد من انعقاد مؤتمر دولي لبث قضية الملاحة في القناة فمن المنطقي

أن ينطبق هذا على كل الممرات المائية في العالم وأولها قناة بنما.

ومضى جمال عبد الناصر خطوة بعد ذلك فقرر أن يكتب لأيزنهاور مباشرة. وربما أراد جمال عبد الناصر أيضا أن يخفف عن جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي الذي كانت كل الأطراف تلقي عليه اللوم في تفجير الأزمة بسبب صياغته الفظة لقرار سحب العرض الأمريكي بالمساهمة في تمويل السد العالي، وكان هذا هو دافع جمال عبد الناصر حين أدلى بتصريح للصحفيين الأمريكيين قال فيه: "إن قرار التأميم كان يراوده منذ سنتين وإنه لم يصدر لمجرد الرد على دالاس". ثم مضى جمال عبد الناصر يفكر في مواجهة مؤتمر لندن القادم، وقد استقر رأيه على كتابة مذكرة باسم الحكومة المصرية تشرح الموقف بكامله وتكون هي الأساس الذي تقوم عليه الجبهة المؤيدة لمصر والتي تضم الاتحاد السوفيتي والهند وإندونيسيا (وربما إسبانيا واليونان من الدول الأوروبية) ثم انتقل جمال عبد الناصر للتفكير في أسلوب العمل وحدده على النحو التالي:

١ - انتظام سير الملاحة في القناة هو السلاح الرئيسي في هذه المرحلة.

٢ - لابد أن تنشط مصر بجهودها المباشرة وبجهود كل الجبهة المؤيدة لها في المؤتمر وفي العالم الغربي وفي العالم كله لشرح وجهة نظرها ولإقناع الكل بالحق المصري في اقتناعهم بالكفاءة المصرية في إدارة القناة.

٣ - يجب الاحتياط أثناء مؤتمر لندن وبعده وأن يتم التعاون إلى أقصى حد ممكن مع الاتحاد السوفيتي بشرط ألا تدخل الأزمة الناشئة عن التأميم في شباك العلاقات بين القوتين العظميين.

٤ - ينبغي العمل على ألا يصل مؤتمر لندن إلى أية قرارات بالإجماع بحيث لا يصدر عنه في النهاية شيء محدد.

٥ ـ يستحسن أن تصل مصر بمساعدة أصدقائها على إطالة مدة المؤتمر لأقصى وقت ممكن فكسب الوقت عامل أساسي.

٦ ـ لابد أن تكون مصر على علم يومي بما يجري في المؤتمر.

تقدم دالاس بمشروع يؤدي في النهاية إلى تدويل قناة السويس تحت ادعاء إبعادها عن سياسة أي بلد واحد، كما ينص على إنشاء هيئة للمنتفعين بقناة السويس تشرف على إدارتها وتتولى تحصيل رسوم المرور فيها. وفي مقابل مشروع دالاس، تقدم الاتحاد السوفيتي بمشروع مضاد شاركت في إعداده بعض الدول الصديقة لمصر. وانقسم المؤتمر وطالت مناقشاته سبعة أيام متواصلة ثم طرح سلوين لويد مشروع دالاس للتصويت (على عكس ما تم التفاهم عليه من إجراءات) ونال ١٨ صوتا وأصبح مشروع الأغلبية. وأما المشروع الآخر فقد أيدته ٥ أصوات وأصبح مشروع الأقلية.

بدا الهجوم الإسرائيلي على سيناء بتقدم اللواء السابع المدرع في اتجاه موقع الكونتيلا. وكان هذا التحرك الإسرائيلي مفاجئا لجمال عبد الناصر ولم ير سببا واضحا يبرره في هذا التوقيت بالذات. فقد كان الموقف على خطوط الهدنة المصرية هادئا طوال الأسابيع الأخيرة. وهكذا بدأ الهجوم الإسرائيلي على مصر عملا غير مفهوم في أهدافه ومقاصده. وفي صباح يوم ٣٠ من أكتوبر ١٩٥٦، دُعي السفير المصري في لندن والسفير المصري في باريس إلى وزارة الخارجية في كل من العاصمتين لكي يتسلم كل منهما إنذار بريطانيا ـ فرنسيا يطلب إلى كل من مصر وإسرائيل الانسحاب بعيدا عن قناة السويس لمسافة عشرة أميال لأن وجود الجيوش المتحاربة بعيدا عن الممر المائي الحيوي مسألة ضرورية لسلامته ولصالح العالم. ويبدأ شبح التواطؤ ماثلا للعيان، ولكن جمال عبد الناصر كان غير قادر على التصديق ولعله لم يصدق تماما إلا عندما انتهت فترة الإنذار وبدأت أول غارة للطائرات البريطانية على مطار ألماظة الملاصق لبيته. وكان الغزو البريطاني ـ

الفرنسي لمنطقة قناة السويس مأساة لأصحابه منذ البداية وحتى النهاية. كانت أول فجوة مفتوحة في العملية كلها هي أن بريطانيا وفرنسا معا تريدان إثبات استقلال قرارهما عن الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت صاحبة زعامة التحالف الغربي وقيادته كما أنها خزينة تمويله القادرة. وكتب أيزنهاور في مذكراته يقول: من سوء الحظ أن ناصر يدير القناة بطريقة أحسن وأكفأ من الإنجليز والفرنسيين، لذلك فإن تفكير إيدن في استعمال القوة سوف يبدو سخيفا وأكثر من ذلك، فإن أيزنهاور طلب إلى دالاس أن يدعو أبا ايبان السفير الإسرائيلي في واشنطن إلى مكتبه ويبلغه رسالة منه إلى بن جوريون نصها كما يلي طبقا لمذكرات أيزنهاور:

"اذهب وقل لـ لبن جوريون إنه إذا كان يمضي فيما يفعله الآن مطمئنا إلى أنني سوف أسكت مراعاة للأصوات اليهودية في الانتخابات فإنه سوف يكون قد ارتكب خطأ كبيرا. إنني سوف أتصرف وفقا لمصالح الولايات المتحدة سواء فزت في الانتخابات أو خسرت الرئاسة، قل لهم: إن أهدافنا لا تختلف عن أهدافهم ولكن لا أريد أن تتم عملية إزاحة ناصر بوسائل الاستعمار القديمة ووفقا لمصالحه".

لم يكن الشعب المصري وحده في المعركة وإنما كان العالم كله تقريبا معه، كان الغضب ضد المؤامرة على مصر يجتاح القارات والمحيطات، فقد اشتعلت نيران السخط ضد أطراف العدوان الثلاثي على طول المسافة الممتدة من الدار البيضاء إلى دكا، وهوجمت المنشآت والسفارات البريطانية والفرنسية في كل العواصم الأفريقية والآسيوية، وحتى في أمريكا اللاتينية قال فيدل كاسترو، الذي كان لا يزال يحارب الجنرال باتيستا :إن "قوات الثورة الكوبية في ذلك الوقت كانت تشعر أنها تخوض من عن بعد معركة مصر"، وحتى في ذلك الوقت، كان الاتحاد السوفيتي يصدر البيانات ويشارك في مشروع القرارات ويدين العدوان بكل الوسائل لكنه لم يكن قد اتخذ خطوة عملية بعد. وفجأة في مساء ٥ من نوفمبر

١٩٥٦ تحرك الاتحاد السوفيتي وكانت حركته مفاجئة حتى بالنسبة لجمال عبد الناصر. ففي ذلك اليوم دعي القوني (سفير مصر في موسكو)، إلى مقابلة مع وزير الخارجية السوفيتية حيث سلمه نسخة من الإنذار السوفيتي الموجه لبريطانيا وفرنسا ونسخة من الإنذار الموجه إلى إسرائيل. كان الإنذار الموجه إلى كل من بريطانيا وفرنسا "يطالب بوقف العمليات العسكرية فورا وبانسحاب القوات المعتدية دون إبطاء" ويشير بصراحة ووضوح إلى "أن لندن وباريس ليستا بعيدتين عن الصواريخ النووية". وأما الإنذار الموجه إلى إسرائيل فقد اتهمها بأنها "تتصرف إذعانا لإدارة أجنبية ووفقا لأوامر من الخارج وأن حكومة إسرائيل تعبث على نحو إجرامي غير مسؤول بمصير العالم وبمصير شعبها، وتبذر بذور الكراهية لدولة إسرائيل فيما بين الشعوب الشرقية وهو أمر لابد أن يترك آثار على مستقبل إسرائيل ويشكك في وجود إسرائيل ذاته كدولة". كان مجلس الوزراء الإسرائيلي في حالة اجتماع مستمر ثم وصلته أنباء عن إسقاط طائرة بريطانية من طراز كانبيرا فوق الأراضي السورية، وساد الظن بأنه لابد أن تكون هناك في سوريا محطة رادار بدأ السوفيت في تشغيلها. وبعثت وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى مجلس الوزراء المنعقد مجموعة برقيات تضيف نذرا أخرى، فقد أعلن الأتراك أن طائرات سوفيتية تخترق مجالهم الجوي على ارتفاع عال، وأن الروس طلبوا من الحكومة التركية إذنا بدخول خمس قطع بحرية عبر المضايق التركية للبحر الأبيض. واحتدمت المناقشات في مجلس الوزراء الإسرائيلي، وارتفعت الأصوات وتبودلت الاتهامات وأجهش بعد الوزراء في البكاء واضطر رئيس الدولة بن زفاي إلى التوجه عند الفجر إلى اجتماع مجلس الوزراء يطلب سرعة اتخاذ قرار لأن الموقف لا يحتمل الانتظار، وأبلغه بن جوريون أن مجلس الوزراء قرر قبول وقف إطلاق النار وقبول مبدأ الانسحاب من سيناء. ومع نهاية الأسبوع الأول من نوفمبر ١٩٥٦، ساد وقف إطلاق النار على جبهات القتال وفقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. ووفقا لنفس القرارات فقد تقرر أن تجيء إلى مصر قوة طوارئ دولية تابعة للأمم المتحدة لكي

تتولى الإشراف على وقف إطلاق النار ومراقبة عملية انسحاب قوات العدوان، ثم للمرابطة على خطوط الهدنة لمنع تجديد الاشتباكات بين مصر وإسرائيل. ووافق جمال عبد الناصر على فكرة قوات الطوارئ التي اقترحها ليستر بيرسون وزير خارجية كندا. كان باديا لأيزنهاور أن بريطانيا وفرنسا كلتيهما قد فقدا ما كان باقيا لهما في الشرق الأوسط تماما، لم يبق وجود ولم يبق نفوذ ولم يبق بترول. وفيما يتعلق ببريطانيا فإنها لن تعود قادرة على مستقبل الأيام على تعويض ما ضاع منها عندما انكشف تواطؤها مع إسرائيل، وحتى إذا غفر لها أصدقاؤها من الحكام العرب التقليديين فإن شعوبهم لن تسمح لهم بأي نوع من أنواع التعبير عن الصفح أو النسيان. وتحت ضغوط عالمية هائلة واستعداد مصري عسكري تمكن من تعويض كل خسائر الحرب خصوصا في الطيران، بدأت إسرائيل انسحابها من سيناء في أواخر شهر ديسمبر ١٩٥٦. وطمأنها مشروع "مبدأ أيزنهاور" الذي قدمه أيزنهاور رسميا إلى الكونجرس يوم ٥ من يناير ١٩٥٧، ثم سلمتها الولايات المتحدة الأمريكية مذكرة تؤكد فيها حقها في المرور البري من مضايق العقبة، وأعلنت مصر من طرف واحد ضمانا بحرية الملاحة في قناة السويس على أساس اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨، وانتهت حرب السويس وقد حققت مصر كل طلباتها واستردت كل حقوقها فيما عدا واحد وهو منع إسرائيل من المرور في خليج العقبة(٥).

مفاوضات ما بعد حرب ١٩٦٧:

نتيجة لحرب يونيو ١٩٦٧، وضعت غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية العربية تحت السيطرة الإسرائيلية، وهي تغيرات تمت على الأرض لم يكن صناع السياسة الأمريكية يتوقعون إبطالها بسهولة. ومنذ ٧ من يونيو، كان دين راسك يحذر ليندون جونسون من جموح إسرائيل وبأن مطالبها ستكون كبيرة. وبالرغم من وعيه بطموح إسرائيل فيما يتعلق بالأرض، كان الرئيس يأمل في ألا "يكون هناك أبطال كثيرون ومهزومون كثيرون بقدر الإمكان" وفي وقت لاحق من

اليوم نفسه عاد ليشير إلى أن "اللاجئين لابد أن يكونوا لب التسوية".

كان الإسرائيليون يبدون أكثر تصميما على معاهدات سلام رسمية مع العرب وأنهم لن "يتخلوا عن الضفة الغربية ولا شرم الشيخ بسهولة. حتى قبل توقف القتال، هرب ألوف اللاجئين الفلسطينيين عبر نهر الأردن إلى الضفة الغربية، وبعد أن أصبح وقف إطلاق النار ساريا في ١٠ من يونيو، قامت القوات الإسرائيلية بإجلاء الأسر الفلسطينية وتسوية المساكن بالأرض في القدس الشرقية وغيرها من مدن الضفة الغربية ذات الأهمية الإستراتيجية. محبذا "تقرير المصير" كخيار أفضل من التوسع الإسرائيلي، حذر رسك الرئيس الأمريكي في ١٤ من يونيو ١٩٦٧، من أن تمسك إسرائيل بالأراضي التي احتلتها من شأنه أن يذكي روح الانتقام من أجل استعادتها على مدى السنوات المتبقية من القرن العشرين، ومع نهاية الشهر، أكدت المخابرات المركزية أن "نزوح اللاجئين الجماعي من الضفة الغربية كان مستمرا" سواء "خوفا مما يمكن أن يفعله بهم الإسرائيليون" أو "بسبب إجبار الجنود الإسرائيليين لهم على المغادرة" وكان عدد النازحين حتى ذلك الحين قد وصل إلى ١٣٠ ألف نسمة كما قال الملك حسين. وعلى أمل منع التعنت والنزعة التوسعية الإسرائيلية من إطلاق دورة جديدة من العنف والانتقام والقتال، قدم ليندون جونسون مسودة مشروعه للسلام في ١٩ من يونيو ١٩٦٧. لابد من أن يكون هناك "حق معترف به في الحياة القومية" لكل من الدول، وكذلك "الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للجميع"، ولكن لابد من أن يكون هناك كذلك "عدل بالنسبة للاجئين"، مضيفا أنه "لن يكون هناك سلام لأي طرف في الشرق الأوسط ما لم يتم تناول هذه المشكلة بروح جديدة.

خلال الشهور الخمسة التالية سيجتهد مستشاروه لتحويل هذه المسودة إلى إجراءات دبلوماسية ملموسة في الأمم المتحدة. كانوا بداية، يتوقعون مقاومة شديدة من العرب الذين قاموا في أواخر أغسطس بإصدار "لاءاتهم الثلاث"

الشهيرة: لا اعتراف ولا تفاوض ولا سلام مع إسرائيل، وذلك في قمتهم في الخرطوم بالسودان، وبالرغم من ذلك، كان كل من جمال عبد الناصر والملك



جمال عبد الناصر والملك حسين

حسين يسربـــان معلومات على استعداد لتحقيق أهدافهما "بالوسائل السلمية أكثر منها بالوسائل العسكرية". وسرعان ما اتضحت صعوبة الحصول على دعم إسرائيلي لصيغة "الأرض مقابل السلام" التي كان الدبلوماسيون يحاولون التوصل إليها في الأمم المتحدة. وكان وولت روستو يحذر الرئيس ليندون جونسون بأن "إسرائيل مستمرة في سياسة من شأنها أن تؤدي إلى انفجار آخر وليس إلى تسوية سلمية". وعلى ضوء إذعان إسرائيل لصيغة "الأرض مقابل السلام" التي أقرها مجلس الأمن في نوفمبر ١٩٦٧، كانت الأمور تتضح للرئيس الأمريكي، وبعد اجتماعه بالملك حسين وغيره من العرب المعتدلين قام السفير

آرثر جولد بيرج واللورد كارادون زميله البريطاني في الأمم المتحدة بالصياغة اللغوية لما سيصبح القرار ٢٤٢ في منتصف نوفمبر، وكانت كلمة جولدبيرج وكارادون شديدة البراعة دون ذكر إسرائيل بالاسم، فإن مسودة القرار كانت تعترف بالسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة، ودون إدانة إسرائيل كمعتدية أكدت المسودة "عدم جواز ضم الأراضي بالحرب"، ودون توضيح لكل التفاصيل دعت الصياغة إلى "تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين". كان الجزء الأكثر إثارة للجدل عبارة من اثنتي عشرة كلمة تتناول مستقبل الضفة الغربية وغيرها من الممتلكات التي استولت عليها إسرائيل في حرب الأيام الستة. ففي ما كان يبدو لغة مباشرة نسبيا، دعت مسودة القرار لـ"انسحاب القوات الإسرائيلية من أراضٍ محتلة في الصراع الأخير" مقتنعين بأن إسرائيل لن تقبل العودة إلى الوضع الذي كان قائما قبل الحرب، اقترح العرب إضافة كلمة "كل" أو أداة التعريف "الـ" قبل كلمة "أراضي" وهو ما اعترض عليه الإسرائيليون بشدة.


ريتشارد نيكسون

كان ريتشارد نيكسون قد أصبح ملما بالصراع العربي الإسرائيلي ومركزية القضية الفلسطينية وهو نائب للرئيس. وفي ٩ من ديسمبر ١٩٦٩، كشف وزير الخارجية عن مسودة تسوية عرفت لاحقا باسم "مشروع روجرز". مؤكدا التزام الولايات المتحدة بسياسة "متوازنة وعادلة" تقوم على قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ تعهد ليس فقط "بتشجيع العرب على قبول سلام دائم يقوم على اتفاق ملزم، وحث الإسرائيليين على الانسحاب من الأراضي المحتلة" وإنما تعهد أيضا بمحاولة السعي من أجل "تسوية عادلة" لقضية اللاجئين. وأنهى روجرز كلامه بقوله: إن "هناك وعيا

جديدا بين الأجيال الجديدة من الفلسطينيين الذي شبوا منذ ١٩٤٨ في حاجة إلى تحويل وجهته من الشعور بالأسى والإحباط إلى الأمل والعدل". استقبل مشروع روجرز ببرود شديد في إسرائيل، وعندما عرفت جولدا مائير ما كان يدور في ذهن إدارة نيكسون بخصوص الشرق الأوسط طارت إلى واشنطن في سبتمبر ١٩٦٩، وتعهدت بعدم قبول صيغة "الأرض مقابل السلام" - سواء كانت مفروضة من الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة أو القوى العظمى - التي قد تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية، تراجع نيكسون سريعا عن مشروع روجرز؛ ليس فقط لأن صيغة "الأرض مقابل السلام" لم تلق قبولا لدى مائير واللوبي الإسرائيلي، وإنما كذلك لأن التسوية الشاملة كانت تسير عكس دبلوماسية "الخطوة خطوة" التي كان يفضلها مستشاره للأمن القومي - هنري كيسنجر - وبينما كانت مائير تهاجم مشروع روجرز من نيويورك إلى لوس أنجلوس، طار جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية إلى الشرق الأوسط في أبريل ١٩٧٠، حيث استقبله الإسرائيليون ببرود، مع شعور بالارتياح لمعرفة أن مشروع روجرز كان قد ولد ميتا.. وبالفعل لم يكن هناك سلام.. ولم يكن هناك حل[٦].

أجواء حرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣:

يستعرض محمد حسنين هيكل في موسوعة كتابه "أكتوبر ٧٣ - السلاح والسياسة"[٧] في ثلاثة أجزاء أجواء حرب أكتوبر ١٩٧٣ ما سبقها وما لحقها. ففي الجزء الثاني: على طريق الحرب وفي الفصل الثالث منه تحت عنوان معجزة البشر تم تسجيل الأحداث العسكرية بصورة مركزه وواقعية. ففي الساعة الثانية من بعد ظهر يوم السبت ٦ من أكتوبر ١٩٧٣، كانت الأنظار في قاعة العمليات كلها متجهة إلى الجزء الخاص بالقوات الجوية، وكانت الإشارات قد وصلت بأن قوات الضربة الجوية الأولى، وقوامها مائتا طائرة، قد عبرت على ارتفاع منخفض فوق قناة السويس قاصدة إلى تنفيذ المهمة الأولى في العملية. ثم بدأت الإشارات تتراءى بأن طائرات هذه القوة بلغت أهدافها وبدأت تنفيذ

مهامها بنجاح فاق ما كان منتظرا. قدم السفير السوڤيتي تهنئة القيادة السوفييتية وتهنئته، وسلم رسالة مكتوبة بلغه إنشائية حماسية من الزعيم السوڤيتي "ليونيد بريجينف". وقد عاد الرئيس السادات فكرر ما سبق أن ما قاله لـ"بريجينف" على التليفون تعبيرًا عن عرفانه بدور الاتحاد السوڤيتي في تحقيق "كل هذا النصر العظيم الذي حققناه اليوم".


هنري كيسنجر

كان هنري كيسنجر يتحرك بكل قوة. وقد كان همه الأول ليلة ٧ من أكتوبر (صباح ٧ من أكتوبر بتوقيت القاهرة) أن يمسك بزمام التحركات في الأمم المتحدة بحيث يمنع بحث الأزمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، لأنه كان يخشى من أغلبية دول العالم الثالث الموجودة فيها، ويعتبرها موالية للعرب.

وقد نجح أيضا في تعطيل اجتماع طارئ لمجلس الأمن. فلم يكن يريد لأي تحرك دولي أن يقيد حريته في التصرف إزاء مجريات الأزمة. وكان اعتقاده الراسخ أن إسرائيل سوف ترد الهجوم المصري وسوف تحوله بسرعة إلى هزيمة ساحقة. لكن تقريرا لاحقا من (فورسمان) أعطى صورة مقلقة عن حجم النجاح المصري السوري. فقد ذكر أن خسائر إسرائيل في اليوم الأول قتال هي ٣٥ طائرة. وبعد اجتماعه مع شاليف (القائم بالأعمال الإسرائيلي)، اتصل هنري كيسنجر بالجنرال إلكسندر هيج رئيس أركان البيت الأبيض طالبا نقل رسالة منه إلى الرئيس نيكسون مؤداها (طبقا لمذكرات كيسنجر) أنه إذا انتصر العرب فسوف يكون من المستحيل إجراء أية مفاوضات للوصول إلى حل الأزمة. وأن توصيته كوزير للخارجية هي أن الولايات المتحدة يتعين عليها أن تقدم لإسرائيل ما تحتاج إليه لتعويض

خسائرها، وحتى تتمكن من تثبيت وتصحيح الموقف العسكري بسرعة خلال يومين أو ثلاثة على أقصى تقدير. وقد عاد الجنرال هيج فاتصل بـ"هنري كيسنجر" بعد ربع ساعة وأبلغه أن الرئيس نيكسون وافق على توصيته، وأنه سيتم تبليغ هذه الموافقة إلى وزير الدفاع جيمس شليزنجر، قام هيج باتصال تليفوني مع شليزنجر وأبلغه باسم الرئيس نيكسون أمرا صريحا بسرعة إعداد الطلبات الإسرائيلية، وأضاف إلى ذلك قوله نقلا عن الرئيس: "إن العرب لا ينبغي لهم تحقيق انتصار بأسلحة سوفيتية". وكان ذلك نفس تعبير هنري كيسنجر، وفي نفس اليوم قام هنري كيسنجر بإعطاء تعليماته للوفد الأمريكي في الأمم المتحدة للبدء في اتصالات لعقد جلسة لمجلس الأمن في خلال الأربع والعشرين ساعة القادمة، فمثل هذا الاجتماع كان أمرا ضروريا ومنطقيا، وكانت الولايات المتحدة هي التي تعرقله حتى تترك لإسرائيل الفرصة لتصحيح الوضع العسكري ـ والآن وقد بدأت إسرائيل تتلقى كل ما يلزمها، فإن كيسنجر يستطيع أن يقبل انعقاد مجلس الأمن لبحث الأزمة ـ ولكن بعد أربع وعشرين ساعة من الآن، وفي يوم ١٦ من أكتوبر ٧٣ بواشنطن، دعا كيسنجر إلى اجتماع في البيت الأبيض لمجموعة العمل الخاصة. ولاحظ كيسنجر أن الروح المعنوية لأعضاء مجموعة العمل الخاص وقد تحولت بطريقة سحرية وأصبحت عالية جدا نتيجة وصول التقارير الأولى عن الاختراق الإسرائيلي في منطقة الدفرسوار. وطلب كيسنجر إلى وزير الدفاع شليزنجر تكثيف شحنات الجسر الجوي العسكري لإسرائيل "لأن حسم الموقف بات قريبا" كما طلب إبلاغ كل المتحدثين الرسميين في البيت الأبيض ووزارة الخارجية بوقف تصريحاتهم وبياناتهم عن الجسر الجوي لإسرائيل، لأنه يفضل الآن أن تكون لهجة الولايات المتحدة هادئة ـ Low Key.

وفي صباح يوم ٧ من نوفمبر ٧٣ بالقاهرة، وصل كيسنجر إلى قصر الطاهرة ولقى استقبالا حارا من الجميع، وعلى مائدة الاجتماع، قال كيسنجر للجميع: إنه

"ناقش مع الرئيس السادات مشروعا لفك الارتباط من ست نقاط، وأن الرئيس السادات وافق عليه، وأن مساعده جوزيف سيسكو سوف يذهب إلى السيدة جولداماثير لعرضه عليها والحصول على موافقتها".

لقد خرج الرئيس السادات بعد تجربته في حرب أكتوبر ٧٣ بعدة مقولات:

- إن الصراع العربي- الإسرائيلي نفسي - على الأقل بنسبة ٧٠٪.

- إن حرب أكتوبر هي آخر الحروب.

- إن ٩٩٪ من أوراق حل أزمة الشرق الأوسط في يد الولايات المتحدة الأمريكية.

- إن موضع وموقع مصر ليس في العالم العربي، وإنما هو في الغرب أو معه بشكل ما في مكان ما.

- إن هناك علاقة خاصة يمكن أن تتوثق بين مصر والولايات المتحدة بالتحديد، وهذه العلاقة يمكن أن تزيد على العلاقة الخاصة بين السعودية والولايات المتحدة، كما أنها يمكن أن تتساوى مع العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة.

وبصرف النظر عما إذا كانت هذه المقولات صحيحة، أو كانت ممكنه بحقائق الأشياء - فإن هذه المقولات كانت لها بالطبع مقتضياتها ونتائجها والآثار المترتبة بالضرورة على هذه المقتضيات والنتائج معا.(٨)

كامب ديفيد والسعي من أجل حكم ذاتي فلسطيني:

الطريق الإسرائيلي العربي المسدود لم يفتحه كارتر ولا بيجين وإنما السادات، الذي حركت زيارته غير المسبوقة للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ عملية سلام ستؤدي إلى اتفاقيات "كامب ديفيد" بعد عشرة أشهر. وباعتباره أحد كبار مهندسي حرب أكتوبر، كان السادات يدرك أنه الأوفر حظا لتحقيق أهدافه على طاولة المفاوضات.



السادات أمام الكنيست الإسرائيلي

"جئت إليكم"، كما قال أمام الكنيست الإسرائيلي في ٢٠ من نوفمبر، "لكي نبني معا سلاما دائما يقوم على العدل، لكي نتجنب سفك قطرة دم واحدة من كلا الجانبين" ماذا كان ذلك يعني؟ الإجابة كما قال أيضا: "هي أن تعيش إسرائيل داخل حدودها بين جيرانها العرب في سلام وأمان في إطار كل الضمانات التي تقبلها والمقدمة لها"، ومن جانبها كانت مصر مستعدة للتفاوض من أجل اتفاقية سلام على أساس قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ شرط أن تحل إسرائيل مشكلة فلسطين. "لا فائدة من الإحجام عن الاعتراف بالفلسطينيين وحقهم في إقامة دولة وحقهم في العودة"، كما قال السادات: "ولقد واجهنا نحن العرب هذه التجربة معكم من قبل"، وقال أمام الكنيست: إن مصر وإسرائيل معا لابد من أن يكسرا دائرة العنف وأن "ننتهز هذه الفرصة اليوم من أجل سلام دائم يقوم على العدل".

لقى خطاب السادات استقبالا أكثر حرارة في واشنطن أكثر منه في القدس، فبعد أن عملوا على مدى عقد لتطبيق القرار ٢٤٢، وجد المسؤولون الأمريكيون مؤخرا صيغة "الأرض مقابل السلام" تتجسد في شكل يمكن أن يسوي مسألة اللاجئين مرة وإلى الأبد. كان جيمي كارتر يعزو الجحود الدبلوماسي المتعمق أساسا، لعدم مرونة بيجين، وقال ذلك فعلا في ٢١ من مارس، فقد صرح بكل وضوح بأن "العقبة أمام السلام كانت نية إسرائيل الواضحة للإبقاء على سيطرتها على الضفة الغربية"، وأن "بيجين إذا لم ينتهز هذه الفرصة من أجل السلام فسوف تضيع سريعا". بعد شهور من اللغط المحبط، انتهز كارتر تلك الفرصة بنفسه لدعوة كل من بيجين والسادات إلى قمة شرق أوسطية في "كامب ديفيد" حيث وصل الوفدان المصري والإسرائيلي في ٥ من سبتمبر لبدء أسبوعين تقريبا، من المفاوضات المضنية التي كانت اختبارا عسيرا لإيمان كارتر وجلده، استطاع كارتر بسرعة أن يوصل الجانبين إلى عقد صفقة ثنائية تدعو لانسحاب إسرائيل الكامل من سيناء مقابل اتفاقية سلام رسمية مع مصر، ولكن القمة كانت على وشك الانهيار بسبب خلاف حاد حول مستقبل الضفة الغربية التي كان السادات يرى، أنها لابد من أن تصبح وطنا للفلسطينيين. بعد بدء القمة بثلاثة عشر يوما، استطاع كارتر بالرغم من ذلك أن يتوسط في تسوية اللحظة الأخيرة التي بدت كفيلة بأن تعيد كل طرف إلى بلاده سعيدا نسبيا.



السادات وبيجين وكارتر وتوقيع اتفاقية السلام

وبحلول خريف ٢٠٠٣، دخل الفلسطينيون والإسرائيليون دائرة عنف وانتقام، لم يكن فيها فائز. وبالرغم من أن المسؤولين الأمريكيين كانوا مشغولين على نحو متزايد بحربهم الخاصة في العراق، فإنهم كانوا مصرين على أن المصدر النهائي لخريطة الطريق الفلسطينية الإسرائيلية هو "الأرض مقابل السلام". إن جميع الإدارات الأمريكية من هاري ترومان إلى جورج دبليو بوش كانت مصرة على أن مبادلة الأرض بالسلام يهيئ أفضل الفرص من أجل تسوية دائمة. أن أفق السلام تبدو في بداية الألفية الجديدة أكثر كآبة منها في أي وقت مضى، ومن المؤسف أنه ما لم يستطع الإسرائيليون والفلسطينيون أن يجدوا وسيلة لتنفيذ صيغة "الأرض مقابل السلام" بكل بساطتها، فالمؤكد أن أبناء "إسحاق" وأبناء "إسماعيل" سيواصلون التضحية بحياتهم.[٩]

الحرب الأمريكية على العراق:

يستعرض محمد حسنين هيكل في كتابه "الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق"[١٠] أحداث هذه الحرب. وفي الجزء الخاص بالقوات المسلحة في السياسة الأمريكية وما يتعلق بها من افتتاحية الحرب والمعركة السياسية مع أوروبا، تم استعراض بأن طوال شهور صيف عام ٢٠٠٢، لم يكن ما يجري في واشنطن خافيا على عواصم العالم الكبرى (والصغرى أيضا)، وربما أن بعض التفاصيل كانت غائبة، لكن الخطوط العريضة للنوايا الأمريكية بدت واضحة، كما بدا واضحا أيضا أن العراق ليس الهدف النهائي لمشروع أمريكي إمبراطوري، لكنه افتتاحية البداية. وفي قرار وخطة الحرب، فإنه في يوم الخميس ١٢ من سبتمبر ٢٠٠٢، وقف الرئيس جورج بوش على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، يلقي بيانه المُنتظر، وكان ملخصه: "إنه إما أن يقبل العراق عودة المفتشين إليه للبحث في موضوع أسلحة الدمار الشامل، والعثور عليها، والخلاص منها نهائيا مع بقاء نظام دائم للرقابة، وإما أنها الحرب، وليس بين الاحتمالين مجال لحل وسط، كما أنه ليس مستعدا لسماع شروط، وإنما طلبه

الوحيد هو الانصياع الكامل بلا قيد ولا تحفظ". وفي اليوم التالي أعلنت الحكومة العراقية رفضها لطلب الرئيس الأمريكي، مؤكدة في الوقت نفسه أنها لا تملك أسلحة دمار شامل من أي نوع: لا نووية ولا كيماوية ولا بيولوجية. والحقيقة أن كان هناك شبه إجماع دولي على أن العراق فقد قاعدة إمكانياته النووية عندما قامت إسرائيل بتدمير مفاعله "أوزيراك" في غارتها الشهيرة عليه (ربيع ١٩٨١). وكان كثيرون في العالم على قناعة بأن النظام في العراق توصل إلى أن الخيار النووي يتعدى قدراته الراهنة، وكان ذلك أيضا رأي لجنة الطاقة النووية، التي كان رئيسها في ذلك الوقت هو رئيس فريق المفتشين الجدد: الدكتور "هانزبليكس"، لكن منطقة الظل الرمادي ظلت قائمة إلى حد ما في مجال الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، لأن أمرها يحتمل الالتباس، خصوصا أن الرأي العام العالمي ـ على مستوى المتابعة الإخبارية السريعة ـ لا يتذكر أن هذه الأنواع من الأسلحة لها مدة صلاحية لا تتجاوزها ـ إذا لم تتوافر وسائل تجديدها مرة أخرى.

وبدا أن المواجهة السياسية في نيويورك تجرى على عدة مستويات:

ـ مستوى وفود الدول الكبرى في مجلس الأمن، ومعها الأمانة العامة للأمم المتحدة، وطلب هؤلاء المُلح إعطاء المفتشين الدوليين تفويضا من مجلس الأمن يمنحهم سلطة فوق حكومة العراق ذاتها.

ـ ومستوى آخر شعب تولاه فكر وإعلام مستنير خصوصا في أوروبا، وساندته قطاعات ضخمة من الرأي العام الدولي ـ حتى في الولايات المتحدة ـ لأن الكل يرى نوايا العدوان ظاهرة وبادر إلى إدانتها، بظن أن في الإمكان إيقاف العملية قبل أن تدور تروسها.

ـ ومستوى ثالث من المواجهة ـ حشدت فيه الإدارة الأمريكية أقطابها من الإمبراطوريين الجدد ـ صروحا من الصخر لا تتأثر، وتطل على ما ترى أمامها

وتسمع دون استجابة، وبدا أن عناد تحكم في العقل، وأن غرور القوة وآخذ أصحابه إلى منتهاه.

كان الموعد المقرر لبدء خطة غزو العراق آخر ضوء من يوم ٢٠ من مارس ٢٠٠٣، ومع ذلك فإن الرئيس بوش وقع أمرا رئاسيا بقتل صدام حسين بضربة عاجلة، ولو أدى الأمر إلى استباق ساعة الصفر. وقال الرئيس بوش وهو يُوقع الأمر الرئاسي بالقتل المسبق:

"إن صاروخا واحدا يقتل هذا الرجل الآن كفيل بأن يوفر حربا بأكملها"، وعاد يؤكد لنفسه: "أليس صحيحا أن طمأنه جيش كامل تساوي قتل رجل واحد؟". وأعطى جورج بوش موافقته، وكذلك بدأت ضربه الحرب الافتتاحية قبل موعدها المقرر بأربع وعشرين ساعة، والأمل أن يُقتل صدام حسين، بحكمه أن "قتل رجل واحد يطمئن جيشا كاملا".

ولم تمض أيام الاحتلال حتى كانت قوات الغزو في موقف يسمح لها برؤية الحقائق كاملة، مكشوفة على الأرض، وأول الحقائق أن جميع الذرائع القانونية والأخلاقية التي دفعت بها إلى الغزو غير صحيح، بل إن القائلين بها كانوا أول من يعرف أنها كذلك غير صحيحة:

- ليست هناك أسلحة دمار شامل (نووية أو كيماوية أو بيولوجية).

- ليست للنظام الذي سقط في العراق إمكانية من أي نوع لتهديد الولايات المتحدة (أو أوروبا أو جيرانه) في ظرف ٤٥ دقيقة.

- ليست للنظام العراقي صلة بتنظيم القاعدة (وبالتالي بما جرى يوم ١١ من سبتمبر ٢٠٠١).

- وأسوأ من ذلك فإن الشعب العراقي لا يبدو سعيدا بهذه القوات التي جاءت لكي تحرره.

إن الإمبراطورية الأمريكية عند ذروة علوها - تصرفت بثقافة تجربتها الأولى مع الهنود الحُمر بعد أن تمكنت من قتل "عُدي" و"قصي" نجلي الرئيس العراقي

السابق، وتصرفت كما كان يفعل قواد جماعات المهاجرين الزاحفين إلى قلب القارة الأمريكية في القرن الثامن عشر - أي أن قوات الإمبراطورية الأمريكية أوائل القرن الحادي والعشرين أرادت أن تثبت للهنود الحُمر على الناحية الأخرى من النهر أن الزعيم الكبير قتل، وها هي جثته على ظهر حصانه تعود إليهم ليروا بأنفسهم ويتحققوا. وتكرر المشهد بعد قرون، لأن الموروث الثقافي لديه فرصة الكمون حتى تستدعيه المستجدات، فإذا هو يعيد نفسه على المثال الذي تشكل به ابتداءً[١١].

يستعرض ويليام بلوم[١٢]، المحفزات الأكثر قابلية للتصديق وراء تحرك واشنطن في حربها على العراق كما يلي:

١ - توسيع الإمبراطورية الأمريكية: إضافة المزيد من القواعد العسكرية ومحطات التجسس الاتصالية على حقيبة البنتاجون، وإنشاء مركز قيادي يتيح مراقبة بقية دول الشرق الأوسط، والتحكم فيها، وترهيبها بشكل أفضل.

٢ - **المثالية:** إعادة تصنيع أصوليّي المافيا الإمبرياليين للعالم وفقا لصورة أمريكا، مع الالتزام بالاقتصاد الحر، والإيمان بنظام سياسي مستخلص من الكتب المدرسية الثانوية الأمريكية، والمعتمد على اليهودية والمسيحية كعناصر أساسية.

٣ - **النفط:** لبسط سيطرة كاملة على موارد العراق الشاسعة، في ظل وجود النفط السعودي والإيراني في الجوار، دون أي دفاع، وهكذا تُجرد منظمة الدول المصدرة للنفط من استقلاليتها عن واشنطن، وتكف عن التفكير في إبدال الدولار باليورو كعملتها الرسمية في مجال النفط، بما أن العراق قد اختفى، وسوف تفكر أوروبا المعتمدة على النفط مليا قبل تحدي سياسات واشنطن، كما يمكن أن تتباطأ وتيرة انبعاث الاتحاد الأوروبي كقوة عظمى منافسة.

٤ـ **العولمة:** ما إن يتم بسط الأمن النسبي على الأرض، والشعب والمؤسسات، حتى تبدأ الشركات المتخطية الحدود القومية بالزحف نحو العراق، وتستعد لخصخصة كل شيء بأسعار هابطة، يتبعها فورا صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وبقية المبتزّين الماليين الدوليين.

٥ ـ **صناعة الأسلحة:** كما في كلّ الحروب الأمريكية غير المتناهية، سرعان ما يحقق المصنعّون العسكريون أرباحا خيالية، ثم يقدمون مساهماتهم السياسية السّخية، ملهمين قادة واشنطن بمواصلة الحرب، لاسيما وأن كل حرب هي فرص لاختبار الأسلحة الجديدة، وتوزيع العقود لإعادة بناء الدولة التي تدمرت للتوّ. وكعلاوة إضافية، حين يتقاعد موظفو البنتاجون، فإن الوظائف تكون بانتظارهم في هذه الشركات نفسها.

٦ـ **إسرائيل:** أي الأشخاص الذين كانوا يدفعون بوش إلى شن الحرب، بما في ذلك المحاربين المخضرمين المناصرين لإسرائيل، كريتشارد بيرل، وبول وولفويتز، ودوغلاس فايث الذين أيّدوا، إلى جانب بقية جماعة الضغط الإسرائيلية الأمريكية القوية، سحق عدو إسرائيل اللّدود، العراق، طيلة سنوات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تحويل مياه العراق الغزيرة للتخفيف عن إسرائيل عطش، وتجديد خط أنابيب نفطية قديم بين العراق وإسرائيل.

في أي حال، لا يبرر عزل صدام حسين الهجوم الأمريكي الضاري، حتى وأن كانت واشنطن قد تأثرت بشروره فعليا وأخلاقيا. ففي أي عالم قد نعيش لو بات في إمكان أي دولة أن تجتاح دولة أخرى لمجرد أنها غير معجبة بقائدها؟ لقد كان الضّرر الذي لحق بالقانون الدولي والأمم المتحدة عظيم الشأن.





الجزء الثاني

مستقبل القوى الكبرى

الفصل السابع

صعود الصين كقوة عالمية

أصول الدولة الصينية:

تعتبر الحضارة الصينية واحدة من أعظم حضارات العالم، وتفتخر الصين بأن إقليمها الأساسي خضع للحكم السياسي قبل أي أمة أخرى في التاريخ. فالدولة الصينية لها أصول مختلفة عن معظم الدول، فنظام حكومة الصين قديم، لكن التاريخ المسجل للحكومات على الأرض بدأت ليس في شرق آسيا ولكن في الشرق الأوسط، الدولة السومرية بجنوب العراق ما بين النهرين حوالي ٣٥٠٠ قبل الميلاد، والدولة المصرية ظهرت في وادي النيل حوالي ٢٨٥٠ قبل الميلاد، وفقط في القرن السادس عشر قبل الميلاد مع تشييد إمبراطورية أسرة (شانج) المعروفة بتكنولوجيا البرونز والعربات التي تجرها الخيول ونضوج نظام الكتابة الصيني، ومن هنا بدأت أصول الدولة الصينية في الظهور. وفي أسرة (زو) ١٤٥٠ ـ ٢٥٦ ق. م. حيث بدأت الدولة تبدو عليها مظاهر الدولة الواحدة كالعقيدة والملك بعقيدة وحق الحكم بالفضيلة والتراتبية الهيراركية الشديدة والإحساس بأنهم في مركز العالم، وصارت كلها تميز الدولة الصينية حتى اليوم. وفي فترة حكم أسرة (زو) فإن كلا من كونفوشيوس ومينوسيوس زودا الحضارة الصينية بأهم فلسفاتها العامة التي تطورت لما يسمى بالكونفوشيوسية، والتي لديها فضيلة لجمع الحكومة والشعب معا في أخلاق واحدة


كونفوشيوس

جامعة. أسرة QIN 221 ـ ٢٠٦ ق. م. أقامت ديكتاتورية حديدية، الإمبراطور (كين شيهوانج) أقام عاصمته قرب مدينة (إكسيان) وكان حكمه مركزيا، وأنشأ دولة صينية ميكافيلية وعرفت الصين عن طريقة مصطلح الدولة في معناها الغربي، وعكس سياسة كين القاسية لكن الواقعية، جاء رد الفعل في إمبراطورية أسرة الهان ٢٠٢ ق. م. إلى ٢٢٠ بعد الميلاد، حيث تم التوفيق بين الفضيلة والسيف، هي ملكية مطعمة بنهكة الكونفوشيوسية جمعت معا الحياة الزراعية في وسط الصين، مع وجود دين وبيروقراطية قوية استخدمت واستفادت من القناعة الأخلاقية.



أسرة الهان

ومن هذه الأسرة ظهر (الهان رين) كمصطلح للشخص الصيني العادي، وبعد الهان جاءت فترة فوضى، وفقط مع أسرة (سوي)٥٨١ ـ ٦١٨ بعد الميلاد حيث عادت الوحدة مرة ثانية للصين. وبعد أقل من أربعة عقود ظهرت الأسرة المبهرة أسرة (التانج) ٦١٨ ـ ٩٠٧، حيث أعادت إنشاء الدولة الصينية ببناء قانوني معقد وأعادت العاصمة إلى (إكسيان) التي يقطنها مليونا شخص مما جعل منها أكبر مدن العالم.

وفيما يخص ما وراء الصين وجوارها، فإن أسرة التانج تميزت بالزواج مع غير الصينيين من النبلاء، وهاجمت وغزت وحكمت وسيطرت على كوريا وأجزاء من فارس وفيتنام، ورغم كل ذلك، فإن أسرة التانج تمزقت بعد التمرد الشديد والجماهيري من بعد سنة ٧٥٥ حتى ٧٦٣، وأعقب هذا التمرد توقف السلطة والقوى الاقتصادية والاجتماعية التي انتقلت للأقاليم وأعقب ذلك ثورات الفلاحين المنتشرة في نهاية القرن التاسع مما عجل بانهيار الأسرة. ومثل نهاية أسرة الهان، فإن سقوط أسرة التانج أنتج فترة اضطراب لمدة ستين سنة، ورغم ذلك فإن الإنجازات التاريخية كانت بداية كبرى لدخول عصر الحكم في العالم كله. والدولة بالمفهوم الأوروبي شيء غريب على الصين نظرية وتطبيقا، فالدولة بالنسبة للصين مختلطة بفكرة الحضارة وفكرة جعل جيرانها يتلقون الثقافة الصينية ويتحولون إلى صينيين، وذلك حتى دخول مملكة الصين عصر الملك (لير) في نهاية القرن التاسع عشر. لقد عاش نموذج الحكم الحضاري الصيني، وأثار إعجاب ودهشة الأجانب حكم الإمبراطورة (دواجار) ١٨٣٥ ـ ١٩٠٨، عندما سقطت آخر الأسر الملكية، وصدى ذلك مازال يعقد علاقات الولايات المتحدة مع الصين حتى يومنا هذا[١].

مع نهاية القرن الثامن عشر، وصلت القوى التي تُحطم إمبراطورية كنج في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فقد طرقت الإمبراطوريات الروسية والبريطانية التوسعية الأبواب الصينية. وبدأ البريطانيون يفرضون وجودهم في الهيمالايا، في مدينة كانتون حيث فتحت شركة الهند الشرقية البريطانية مكاتبها في ثمانينيات القرن الثامن عشر، وبشكل مؤقت في بكين نفسها، عندما قاد اللورد ماكارتني إرسالية من الملك جورج الثالث إلى الإمبراطور في عام١٧٩٣. كانت الصادرات الصينية من الحرير، والخزف والشاي إلى غرب أوروبا عن طريق الهند أو العالم الجديد قد ساعدت كانتون على الازدهار في التجارة الدورية التي تنظمها الدولة عن طريق تلك المدينة، لكن الغرب كان يعاني من عدم توازن تجاري حاد، وبدأ تُجاره يجلبون كميات صغيرة من الأفيون من الهند إلى الصين في

أواخر القرن الثامن عشر. بحلول ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وصل استخدام الأفيون إلى نسب وبائية. وفي غضون عقدين أو ثلاثة بدأ النشاط التبشيري البروتستانتي بصورة جدية يُشكل تحديا أيديولوجيا على النظام الكونفوشي. وفي خلال قرن، نهبت قوات أجنبية والصينيون الغزاة المرافقون لها أجزاء من بكين مرتين، المرة الأولى في عام ١٨٦٠ وبعد ذلك في عام ١٩٠٠. وهزمت إمبراطورية كنج في سلسلة من الحروب، وبخاصة حرب أفيون ١٨٣٩ - ١٨٤٢، والحرب الإنجليزية - الفرنسية ١٨٥٨ - ١٨٦٢، والحرب اليابانية - الصينية ١٨٩٤ - ١٨٩٥، والإرسالية العسكرية الدولية التي رفعت حصارًا عام ١٩٠٠ على بكين، وقد أُجبرت على توقيع معاهدات بتسليم أجزاء من الأراضي الصينية، ومنح القوى الأجنبية امتيازات خاصة. وعلاوة على ذلك، هزت ثورات الفلاحين الهائلة الإمبراطورية في صميمها: التابنج، النيان، والانتفاضات الإسلامية الواسعة في جنوب غرب البلاد. وجاء نظام القوى الإقليمية المكون من القوى الخمس عندما تضاءلت قوة إمبراطورية كنج، وعندما تضاءلت هيمنة الأسطول البحري البريطاني على الملاحة في آسيا، بينما فرضت ألمانيا وجودها في كل مكان. وتوسّع روسيا في وسط آسيا وبناؤها للسكك الحديدية العابرة لسيبريا حسن قدرتها على بسط نفوذها في المنطقة، وبحصول الولايات المتحدة على هاواي والفلبين في ١٨٩٨، أصبحت القوى المهيمنة على المحيط الهادي. والأكثر أهمية، فقد أظهر المد التوسعي لليابان، في الانتصارات المذهلة على الصين في ١٨٩٤ - ١٨٩٥، وروسيا في ١٩٠٤ - ١٩٠٥ مقدم قوة جديدة في المعادلة. ومع نهاية الحرب الباردة، كانت لكل القوى الرئيسية الخمس علاقات بناءة في الأساس بعضها مع بعض. وحتى ثمانينيات القرن العشرين، كان الترتيب الإقليمي الآسيوي والتنافسات والتحالفات بشكل كبير نتاج التطورات العالمية. فالتنافس الإنجليزي - الألماني، والحرب العالمية الأولى، والكساد العظيم، والحرب الباردة السوفيتية الأمريكية، أثرت بشكل كبير على التحالفات الآسيوية. ومع نهاية القرن، تغير الموقف، فقد بدأت آسيا والصين واليابان بشكل خاص تؤثر على

الاهتمامات العالمية والتحالفات والأرصدة. فدينامية المنطقة الاقتصادية وقدراتها العسكرية التقنية المتزايدة، تحول النظام الدولي، وتطورات مثل الأداء الاقتصادي لآسيا، وإدارة العملة في الصين وإستراتجيية الأسلحة النووية قد شكلت التوازن العالمي[٢].

تقييم لقدرات الصين المتنامية ونواياها:

في كتاب "صعود الصين"[٣]، يستعرض المؤلفون نمو الصين الاقتصادي القوي، في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وعن ظهورها كقوة كبرى في السياسة الدولية. ويذكر المؤلفون بأنه مع اتساع اقتصادها بدت الصين مهيأة لأن تصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وفي غضون ذلك شرعت الصين في تحديث جيشها وفي تبني موقف دبلوماسي أكثر إيجابية. ونتيجة لذلك، انبرى كثير من المراقبين في الجدل حول النتائج الدولية لصعود الصين، فأخذ البعض يدفع بأن الصين سوف تشكل تهديدا للسلام، والأمن في شرق آسيا، بل ذهب نفر غير قليل من هؤلاء إلى أن حربا باردة جديدة ستنشب بالتأكيد بين بكين وواشنطن، وفي المقابل، يدفع آخرون بأن الصين القوية ستكون مسالمة ولن تشكل خطرا على الأمن الدولي. ويتفق الطرفان مع ذلك على أن الصين لا يمكن تجاهلها، ولكن في الوقت نفسه، تحذر من أن الصين قد تصبح قوة مزعجة، وهو ما يؤكد ضرورة التخطيط السياسي المتأني في التعامل معها.

يوضح أفيري جولدن شتاين[٤]، أنه أصبح في عداد المسلمات تقريبا أن الصين هي القوة العظمى الصاعدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهو ما يطرح تساؤلات صعبة للغاية حول مستقبل الأمن الدولي. فلطالما كانت الصين دولة تمتلك ثلاثا، على الأقل، من السمات المطلوبة للعضوية في نادي القوى العظمى: الإقليم الواسع والموارد الغنية وعدد السكان الكبير. وفي أثناء الحرب الباردة، استثمر الحزب الشيوعي الصيني بكثافة في التطوير السريع لشارات مكانة القوى العظمى التي يتطلبها العصر الحديث العسكرية: الرؤوس الحربية النووية

والصواريخ الباليسيتة اللازمة لحملها. وبداية من عام ١٩٧٩، وعندما كان الاتحاد السوفيتي يتراجع عالميا وبعد ذلك ينفجر، دشن القادة الجدد في بكين سلسلة من الإصلاحات الكاسحة ستؤدي لاحقا إلى نمو سريع: توسع كمي وتحسن كيفي في ذات الوقت. فمع نهاية الحرب الباردة، كانت الصين قد قضت أكثر من عقد في انطلاقتها الاقتصادية، وهو ما جعل الكثيرين يصلون إلى استنتاج حتمي بأن هذه الدولة قدر لها أخيرا أن تضيف الأجزاء الأخيرة في لغز قوتها العظمى. فبكين ستمتلك الثروة والخبرة اللازمة لكي تكون لاعبا أساسيا في الشؤون الاقتصادية الدولية، وكذلك الأصول اللازمة لتأسيس قدرة عسكرية ضخمة من الدرجة الأولى.

إن ثمة أربع عوامل ساعدت في خلق الإدراك بأن الصين في طريق الصعود السريع إلى مكانة القوى العظمى. فأولا - كون التاريخ توقعا بأن الصين دولة تستحق بشكل ما مكانا في مصاف القوى العظمى. يرجع جزء من هذا التوقع إلى دور الصين كقوة مهيمنة إقليمية طوال معظم تاريخها الإمبراطوري. ويرجع جزء آخر، إلى تعامل الدول الأخرى في منتصف القرن العشرين مع الصين بوصفها مرشحة قوة عظمى على الأقل. ثمة تأثيرًا ثان على التصورات تمثل في المستوى المنخفض الذي بدأ منه نمو الصين الاقتصادي والعسكري. فتوسع الصين الاقتصادي الأخير كان مثيرا حقا، لكن إدراك التغيير المذهل تعزز أيضا بشكل جزئي نتيجة لأن انفتاح الصين في ١٩٧٩ مكن المراقبين من اختراق حجاب الدعاية المادية والوقوف على مدى فقر الصين طوال السنوات الثلاثين الأولى من الحكم الشيوعي. أما العامل الثالث الذي يؤثر على المدركات حول قوة الصين، فهو مدى تركيز التحديث العسكري على تطوير القدرات التي تمكن الصين من لعب دور دولي أكثر نشاطا. والعامل الرابع فهو ساعد حدثين مساعدين على تغيير المدركات حول وضع الصين الدولي ودورها المستقبلي المحتمل. أولا، جاء قرار صندوق النقد الدولي في ١٩٩٣ بتغيير طريقته من

حساب الثروة القومية من الطريقة التي تقوم على أسعار صرف العملات إلى الطريقة التي تعتمد على تعادل القوى الشرائية - PPP - ليقود إلى موجة من التقارير توضح أن الناتج المحلي الإجمالي للصين كان في الحقيقة أربعة أضعاف ما كان معتقدا في السابق. أما الحدث المساعد الثاني، وهو في الحقيقة سلسلة من الأحداث، فقد تمثل في تجدد الصراع حول تايوان في ١٩٩٥، وخاصة في ١٩٩٦. فخوفا من السماح لقيادة تايوان بلعب دور دولي أكثر استقلالا ردت بكين على ما اعتبرته تواطؤا أمريكيا خطيرا في هذا الصدد بالتخلي عن الدبلوماسية المثمرة عبر المضايق التي اتبعتها منذ أوائل التسعينات. وبدلا من ذلك حاولت الصين أن توصل إلى الجمهور المعني في كل من واشنطن وتايبيه (قادة الأحزاب والناخبون في الانتخابات البرلمانية والرئاسية) أنها لن تتسامح حتى مع الاندفاع، ناهيك عن إعلان الاستقلال الصريح.

ويختتم جولدشتاين عرضه، بأنه على فرض أن تمسك الصين السياسي لن يتقوض فجأة فسوف تزداد قدراتها العسكرية في أوائل القرن الحادي والعشرين، لكنها ستظل متخلفة عن قدرات الدول الصناعية المتقدمة الأخرى، وعلى الأخص الولايات المتحدة. كما أن منافسي الصين الإقليميين والدوليين لديهم مواردهم الوافرة، وهو ما يجعل من الصعب على جمهورية الصين الشعبية أن تزيد قوتها بشكل نسبي وليس مطلقًا. كذلك فإن التحذيرات الواردة في الأدبيات حول تغير الهيمنة والمعضلة الأمنية، وحتى المستقبل المليء بالتصعيد المتكرر للصراع بين الولايات المتحدة المهيمنة والصين متعاظمة القدرة، يمكن أن تؤدي في أسوأ الأحوال إلى حرب باردة سهلة الإدارة، وإن كانت غير مرغوبة. كذلك، فإن صعود الصين إلى مصاف القوى العظمى سيكون خبرة مقلقة وصعبة للغاية. لكن طالما أن قيود الثورة النووية قائمة، فإن خطر أن يتسبب صعود الصين في حرب قوة عظمى يظل صغيرا، لكن سوء إدارة هذه العملية قد يجعلها خبرة أكثر إيلاما مما هو ضروري.

الاحتواء الخفي الأمريكي على الصين:

على الرغم من أن الصين حققت نموا اقتصاديا مرتفعا في الثلاثة عقود الماضية، إلا أن القادة الصينيين يعلمون جيدا بأن أمامهم طريقًا طويلًا حتى تصل الصين إلى المستوى المأمول فيه من الازدهار والقوة. وعليها فأن على القادة الصينيين الاستمرار في جهود الإصلاحات الاقتصادية والمحافظة على معدلات النمو المرتفعة وذلك خلال المستقبل المنظور. والقادة الصينيون يعلمون جيدا بأن الطريق الوحيد للوصول لهذا الهدف هو مسايرة اتجاهات العولمة وتكامل الصين مع العالم الخارجي، وهي نفس القواعد التي طبقتها الولايات المتحدة وحلفائها. وتعلم بكين جيدا أن وجود علاقات طبيعية مع واشنطن هو أمر لا مفر منه لدفع التقدم في الصين. فالصين في حاجة إلى الاستثمارات الأمريكية والكفاءة الإدارية والفن الإنتاجي المتقدم، كما هي في حاجة إلى السوق الأمريكي لتصريف منتجاتها. كذلك، فإن القادة الصينيين على قناعة بأن الصين ليست من القوة بحيث تستطيع منافسة التفوق الأمريكي في شرق آسيا وفي العالم. كذلك فإن العبء الذي يلقى على الصين في حالة مواجهتها مع الولايات المتحدة سيكون باهظًا للغاية، ناهيك عن الدول الحليفة وإستراتيجيتها مع الولايات المتحدة. من جانب آخر فإن الصين تعلم بأن الولايات المتحدة في حاجة إلى التعاون الصيني في عدة مجالات هامة، في مجلس الأمن بالأمم المتحدة للوصول إلى السلام والاستقرار الإقليمي، وفي مواجه انتشار الأسلحة النووية، وعلى الأخص في كوريا الشمالية، وفي العمل سويا على القضاء على الإرهاب، وفي معالجة وضع تايوان، وفي التجارة بين البلدين، وفي مصالح تجارية أخرى ومنها القضاء على جرائم الشركات العابرة للقارات، وفي المحافظة على البيئة، وفي إدارة المعروض العالمي من الطاقة. وبكين على قناعة بأنه وحتى أن الولايات المتحدة تريد اتباع سياسة احتواء الصين، كما أشار إلى ذلك بعض السياسيين والمحللين، فإن واشنطن ليس لديها سوى مجموعة قليلة من الدول في العالم

لمؤازرتها. وعلى ذلك فإن صانعي القرار في بكين يعتقدون بأن من الممكن الوصول إلى علاقات عملية مع واشنطن. وفي ضوء هذه العوامل، فقد طبقت بكين سياسة مسالمة مع الولايات المتحدة، في الوقت الذي تحاول فيه الحصول على المزايا الاقتصادية والأمنية مع علاقتها الفردية مع الولايات المتحدة. وكررت بكين في إعلانها عن سياستها مع الولايات المتحدة والأسس التي تسير عليها هي تحسين مناخ الثقة بين البلدين والتقليل من المشاكل والعقبات التي قد تثار بينهما، وتطور التعاون وتجنب المواجهة. وبالرغم من تصريحات المسؤولين في الولايات المتحدة، بأن سياستها ترحب بصين قوية ومزدهرة، فإن الصين تعتقد بأن الولايات المتحدة تعمل على الأقل بطريقة جزئية على احتواء وتقييد الصين. فمعظم المحللين الصينيين يعتقدون بأن الولايات المتحدة تطبق إستراتيجية مزدوجة في التعامل مع الصين، وفي نفس الوقت تعمل على احتواء وتقييد تقدمها نحو الوصول إلى مرحلة القوى العظمى، فالإستراتيجيون الصينيون يرون في بناء أمريكا قوة عسكرية هائلة غرب الباسيفك، وفي جهودها لتقوية وخلق تحالف إستراتيجي مع اليابان وأستراليا والهند، لهو جانب من مؤامرة أمريكا للاحتواء الخفي عن طريق الإستراتيجية التي تطبقها مع الصين. كذلك فإن بكين حذرة للغاية من جراء قيام الولايات المتحدة بالعمل على تقييد حرية عمل الصين والحد من نفوذها في شرق آسيا. فصانعو القرار الصيني أزعجهم ما قامت به كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية من تصريح بذكرها بأنها تعتقد بأن علاقة أمريكا مع اليابان وعلاقة أمريكا مع كوريا الجنوبية وعلاقة أمريكا مع الهند كلها تعتبر هامة في خلق جو وبيئة تجعل الصين تلعب دورا أكثر إيجابية منه أكثر سلبية. كذلك فإن بكين في السنوات الأخيرة قد اهتمت بتوسيع الولايات المتحدة في علاقاتها الدفاعية مع دول جنوب شرق آسيا بما فيها سنغافورة وتايلاند والفلبين وإندونيسيا وفيتنام تحت ستار القضاء على الإرهاب. ونتيجة لاقتناع القادة الصينيين بأن الولايات المتحدة تعمل في

الخفاء على تضييق الخناق حول الصين واحتوائها فقد تم استخدام معايير لمساعدة الصين في تحسين موقفها الإستراتيجي في السياسة العالمية، من بينها قيام الصين بتطبيق برامج المشاركة والقوى المتعددة مع باقي القوى الأخرى وذلك للتوازن حول الحد من الهيمنة الأمريكية وتحسين فرص الصين في تعاملاتها السياسية واتباع دبلوماسية هادئة مع جيرانها لتقوية حدودها وضمان أمنها، وكذلك تحسين وتقوية علاقاتها مع دول العالم النامي وذلك لضمان قيام هذه الدول بدعمها وبالتالي مجابهة الضغوط الأمريكية. ويرى بعض المحللين بأن الصين بتطبيقها للدبلوماسية هادئة تعمل على الوصول إلى توازن هادئ من خلال تقدمها لأخذ موقع أكبر في العالم، هذا التوازن من المتوقع أن يحد من الهيمنة الأمريكية ويقلصها بدرجة كبيرة.

ومع بداية انتهاء الحرب الباردة، رأت بكين أن النظام الدولي يتجه بسرعة نحو النظم المتعددة، وفي اعتقاد المحللين الصينيين أن الهيكل الدولي لقوة عظمى أحادية الجانب، فإن عدة قوى أخرى ستظل على ما هي عليه لفترة ولكن الاتجاه هو نحو تعدد القوى أصبح أمرا حتميا. وبالتالي عملت الصين على أن تتجه نحو الاهتمام بأطراف القوى المختلفة وذلك ليكون في مصلحتها حيث سيكون للصين حرية الحركة في تطبيق إستراتيجيتها وليس أمام القوة الأمريكية وحدها. ومن الأساليب التي استخدمتها الصين في تحقيق ذلك أنها عقدت عدة مبادرات للشراكة مع قوى أخرى بما فيها الاتحاد الأوروبي وأعضاؤه الرئيسيون وروسيا والهند ومجموعة من الدول النامية(٥).

علاقات الشراكة الإستراتجية بين الصين وروسيا:

تعتبر علاقات الشراكة الإستراتيجية بين الصين وروسيا لها أهمية خاصة. فالصين وروسيا لم يتغلبا فقط على مشكلة عدم الثقة بينهما ولكنهما استطاعا إنشاء وتقوية إستراتيجية للشراكة وذلك لمواجهة الهيمنة والقوى السياسية للولايات المتحدة. وهذه الشراكة الصينية الروسية قد تم الاهتمام بها وذلك من

خلال توقيع عدة وثائق سياسية هامة في كل من بكين وموسكو. ففي عام ١٩٩٧، وقعت كل من الصين وروسيا إعلانًا مشتركًا حول إنشاء نظام عالمي جديد، وكذلك في عام ٢٠٠١، وقعت الدولتان ميثاق لحسن الجوار والصداقة والتعاون، وفي عام ٢٠٠٥ وقعت الدولتان بيانًا مشتركًا يتعلق بالنظام العالمي في القرن الحادي والعشرين حيث نص البيان على أهمية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، معبرين عن رفضهم للسياسات الدولية ذات الطابع المهيمن والاحتكاري في السياسة الدولية، والعمل على تعزيز دور الأمم المتحدة. وخلال فترة عشر سنوات (١٩٩٦-٢٠٠٦) وقعت كل من الصين وروسيا على أكثر من ١٨٠ اتفاقية، وأصبح هناك العديد من المؤتمرات التي تعقد سنويا بين الدولتين لتعزيز الشراكة، بجانب اجتماعات دورية عقدت بين وزراء الخارجية والدفاع والطاقة بين البلدين. وبالتالي، وبالإرادة السياسة القوية استطاعت كل من الصين وروسيا حل المناطق المتنازع عليها على الحدود بنجاح والتي كانت عائق كبير في العلاقات بين البلدين لعدة قرون. هذا بالإضافة إلى القيام بتدريبات عسكرية مشتركة، وقيام الصين بعقد صفقات ببلايين الدولارات لشراء أسلحة متطورة من روسيا. هذا التحسن في العلاقات بين البلدين جعل المراقبون يؤكدون أن الدولتين اللتين كانتا على خلاف دائم من قبل أصبحتا على وفاق تام، الأمر الذي سوف يؤدي إلى انعكاسات طيبة في العلاقات الدولية في العقود القادمة، ومن الممكن أن يؤدي إلى الحد من الهيمنة الأمريكية بدرجة كبيرة[٦].

دبلوماسية فعالة بين الصين والهند ودول جنوب شرق آسيا:

قامت الصين باتباع دبلوماسية فعالة مع الهند مغيرة بذلك العداء إلى شراكة حقيقية، وذلك بسبب التقارب الأمريكي الهندي، وخوف الصين من أن ينتج عن ذلك تحالف خفي ضد الصين. وقد حرص الجانبان الصيني والهندي على العمل على استقرار الحدود بين البلدين، ولكن الصين في علاقتها الجديدة مع

الهند كانت تطمع في أكثر من استقرار العلاقات بين البلدين. ففي عام ١٩٩٦، اقترحت كل من الصين والهند وللمرة الأولى في إنشاء تعاون وشراكة مثمرة خلال القرن الحادي والعشرين.

وفي عام ٢٠٠٣ قام رئيس الوزراء الهندي بزيارة لبكين من أجل تحقيق هذه الشراكة، حيث وقع الجانبين على منشور يحدد مبادئ علاقات التعاون الشاملة وعدد من الاتفاقيات. وقد اتفق الجانبان على العمل سويا من أجل تقوية العلاقات المترابطة الدولية، معبرين عن استيائهم من التدخل في الشؤون الداخلية للدول والعمل على تعزيز النظام السياسي والاقتصادي العالمي الجديد. وبتحقيق ذلك فإنه يعتبر بمثابة رسالة إلى الولايات المتحدة وسياستها الخارجية المتصفة بالهيمنة إبان عهد الرئيس بوش الابن.

وخلال الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني إلى الهند في أبريل من عام ٢٠٠٥، اتفق الطرفان على إنشاء شراكة إستراتيجية من منطلق أن الهند والصين يمكن لهما أن يعيدا تغيير شكل النظام العالمي. هذا ما ذكره رئيس وزراء الهند في الاحتفال الذي أقيم للوفد الصيني وذلك في مقر قصر الرئاسة الهندي. كذلك وعدت الدولتان على العمل على دفع حجم التبادل التجاري بينهما ليصل إلى ٢٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٨ و٣٠ بليون دولار في عام ٢٠١٠. وقد عقب بعض المحللين السياسيين على هذه العلاقات الجديدة بين البلدين بأن الصين بتقربها من الهند، وبالرغم من أخذها في الاعتبار الفرص الاقتصادية المتاحة، فهي كذلك تتحوط وبحذر من المنافسة مع الولايات المتحدة.

وحديثا بدأت الولايات المتحدة في التقرب من دول جنوب شرق آسيا لتقوية نفوذها وضمان الاستقرار في المنطقة، وقامت بالتواجد العسكري المتفوق في وسط آسيا. إن هذه الدول لم تكن ترغب من قريب أو بعيد في التحالف مع الولايات المتحدة لاحتواء الصين، ولكن الأمر فرض عليها، الأمر الذي أدى

بالصين إلى التواجد العسكري المكثف في جنوب شرق آسيا. وكان الهدف المباشر هو أن تضمن الصين أن هذه المنطقة لن تكون مصدر قلق للحدود الصينية وليس تهديدًا أجنبيا لهذه المنطقة. كذلك صحب ذلك أن قامت الصين باتباع سياسة خارجية فعالة في هذه المنطقة وذلك من خلال مشاركتها الفعالة في المؤسسات الإقليمية الاقتصادية والسياسية والمشرفة على الأمن في المنطقة، وكانت الصين ترغب من وراء ذلك في الحد من الهيمنة الأمريكية في هذه المنطقة الحساسة من العالم والمتاخمة لحدودها.



٢٦ أكتوبر إلى ٣ نوفمبر عام ١٩٩٧

وصول الرئيس الصيني جيانغ تسه مين للولايات المتحدة الأمريكية تلبية لدعوة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون.

فخلال الفترة من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٢، زاد حجم التبادل التجاري بين الصين ودول منظمة جنوب شرق آسيا (آسيان) ـ ASEAN ـ بما يعادل ١٩٪ سنويا، مع ارتفاع كبير في هذا المعدل بعد ذلك. وفي عام ٢٠٠١، وقعت كل من الصين وآسيان اتفاقية إطار للتعاون الاقتصادي الشامل ليكون بمثابة نقطة انطلاق

وأساس لمستقبل تواجد منطقة تجارة حرة (FTA) بين الجانبين. وبتواجد منطقة للتجارة الحرة هذه فسوف يتم ربط اقتصاديات كل من الطرفين بالآخر، مشكلا منطقة قوامها بليونا نسمة وناتج محلي إجمالي (GDP) ثلاثة تريليونات دولار. وتدعيما لهذه الجهود قامت الصين بمبادرة لصالح دول الآسيان في ترتيباتها التجارية بالموافقة على تسهيلات خاصة بالمحصولات الزراعية قبل الحصاد - Early Harvest Package - عن طريق منحها امتيازات قبل إنشاء منطقة التجارة الحرة، وذلك عن طريق تخفيض التعريفة الجمركية على عدد ٥٧٣ صنفًا من السلع الزراعية والصناعية. وفي عام ٢٠٠٢، وقعت كل من الصين والآسيان وثيقة - Code of Conduct - في جنوب بحر الصين ومع دول الآسيان، وفي عام ٢٠٠٣ وقعت الصين وثيقة الاعتراف بالتعاون بين الطرفين، وبالتالي أصبحت الصين أول دولة غير عضو في مجموعة الآسيان تلتزم بمثل هذه الوثيقة. وبتوقيع الوثيقتين فقد ألزمت الصين نفسها بمبادئ عدم الاعتداء والتدخل في شؤون المجموعة. وعلى ذلك فقد نجحت الصين بأساليبها الدبلوماسية الفعالة التي تمس المصالح الاقتصادية، في التخفيف من حدة التوترات وعدم الثقة والذي كان ينتاب دول المنطقة أمام الصين. ويرى المحللون أن الصين قد استطاعت بهذه السياسة من خلق منطقة نفوذ لها في دول وسط وجنوب شرق آسيا وإن كان هذا ليس الغرض الرئيسي الذي تبحث عنه الصين، فالهدف بالنسبة لها كان إعطاء رسالة بأهمية التعاون وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وبالتالي اكتسبت الصين من وراء ذلك شعبية كبيرة في الأوساط السياسية لدول هذه المنطقة. ويرى معظم المسؤولين في دول هذه المنطقة في الصين جارا جيدا - A good neighbor - وشريكًا مثمرًا - A constructive partner - ومستمع حريص - A careful listener - وقوة إقليمية لا تهدد الآخرين - A nonthreatening regional power - وفي مسح إحصائي شمل ٢٢ دولة بما فيها العديد من دول آسيا أظهرت النتائج أن نفوذ الصين أصبح أكثر إيجابية عن نفوذ الولايات المتحدة[٧].

دبلوماسية الصين مع دول العالم النامي:

في قضايا العالم النامي، ومنذ منتصف التسعينيات عندما كانت الولايات المتحدة تقوم بضغوط كبيرة على هذه الدول في قضايا حقوق الإنسان والأمن والتجارة مجتمعة، فقد رأت الصين بحصافة سياستها أنها في حاجة إلى أصدقاء جدد من هذه الدول لمواجهة التدخل الأمريكي. وعلى ذلك، أعطت الصين أهمية كبيرة لدبلوماسيتها المطبقة على دول العالم النامي، وذلك عن طريق مساندتها في القضايا السياسية وتحقيق أهدافها والقيام بدور أكبر في السياسة الدولية، وأن تصبح مركز ثقل فعال ومستقل في المحافل الدولية. وكان التركيز في الدبلوماسية الصينية مع الدول النامية مركزا بالخصوص على الدول الأفريقية. ففي عام ٢٠٠٠، بادرت الصين بإنشاء تجمع صيني أفريقي للتعاون، والذي بمقتضاه يقوم الجانبان بالعمل من أجل إنشاء عالم سياسي واقتصادي جديد، وكان هذا التجمع كل ثلاث سنوات ويعمل كمؤسسة رائدة لتقوية الروابط بين الصين وأفريقيا. وفي أول تجمع في عام ٢٠٠٠، تنازلت الصين عن ١٠,٥ مليار يوان (yuan) من المديونية لعدد ٣١ دولة أفريقية ضعيفة النمو، كذلك قامت الصين بالمساعدة في تدريب آلاف من المتخصصين في الدول الأفريقية، كذلك قامت الصين بالعمل الفعال في التعاون داخل مؤسسات العديد من دول أمريكا اللاتينية. فقد شاركت الصين في مفاوضات مجموعة ريو ـ Rio Group ـ على مستوى وزراء الخارجية، وفي عام ١٩٩٧، عقدت الصين أول تجمع لدول السوق المشتركة لجنوب أمريكا، والذي كان بمثابة تبادل للآراء والاستشارات المعتادة. ويمكن القول بوجه عام، بأن الصين والدول النامية قد أقاما علاقات متبادلة في تدعيم كل منهما الآخر في مواجه التدخلات الغربية في أمور مثل قضايا حقوق الإنسان. والصين بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن قد نجحت وأغلقت الطريق بطريقة فعالة أمام المعايير وتطبيقاتها الخاصة بحقوق الإنسان ومخالفتها وذلك في دارفور بالسودان. وعلى العكس من القوى الغربية والعديد من المؤسسات المالية والدولية في بسط نفوذها وشروطها على دول العالم

النامي، فإن الصين لا تتطلب شروطا أو قيودا سياسية في برامج مساعداتها لهذه الدول. وفي السنوات الأخيرة، فقد زاد نفوذ الصين في أفريقيا واتسع المدى الذي صرح فيه العديد من القيادات الأفريقية بأن الصين بالنسبة لهم هي بمثابة الصديق رقم واحد ـ Number one Friend ـ.

الصين ومشكلة تايوان:

بالنسبة لمشكلة تايوان، فإن الصين تصر وبشدة بأن تايوان كانت وما تزال جزءًا من الصين، والسبب الرئيسي الذي لم تستطع الصين فرض سيطرتها على الجزيرة منذ نهاية الحرب الصينية الأهلية في عام ١٩٤٩، وذلك بسبب التدخل الأمريكي. ففي مفهوم القيادة الصينية والمحللين السياسيين فإن الولايات المتحدة تستخدم تايوان كورقة رابحة إما تايوان أو صين ضعيفة، وبالتالي فإن أمريكا ترى البقاء على الوضع على ما هو عليه، بدون ضم تايوان إلى الصين بدون استقلال وبدون حرب وبدون سلم في قضية تايوان. وبالرغم من الإشارات القوية التي ترسلها الولايات المتحدة للصين بأنها على استعداد لاستخدام القوة المسلحة، فإن بكين تدعي بأنها على استعداد هي الأخرى لاستخدام القوة إذا ما أعلنت تايوان استقلالها. من جانب آخر فإن الولايات المتحدة لا تشجع على استقلال تايوان لأسباب سياسية وإرسال رسائل للصين لربط ذلك التنازل في تعاونها في قضايا أكثر سخونة مثل البرامج النووية في كل من كوريا الشمالية وإيران.

الصين وقضايا حقوق الإنسان:

لقد استطاعت الصين أن تربط بين قضايا حقوق الإنسان والاتهامات الموجهة إليها من قبل الغرب وبين بعض القضايا الأخرى. فالصين باعتبار أنها قوة كبيرة فعليها أن تلعب دورا بارزا على الساحة الدولية. لقد حاولت الصين نزع اعتراف من واشنطن فيما يتعلق بحقوق الإنسان في الصين والتغاضي عن ذلك في مقابل التعاون الصيني الأمريكي في القضايا الدولية الهامة، ومثل على

ذلك حرب الخليج الأولى، كذلك تغاضي جورج بوش من الإلحاح عن حقوق الإنسان في الصين في مقابل التصريح لاستخدام القوة العسكرية في غزو العراق داخل مجلس الأمن. كذلك فقد استطاعت الصين بنجاح أن تلعب بدرجة فعالة في ربط المنافع الاقتصادية وبين قضية حقوق الإنسان، وذلك في عهد الرئيس كلينتون، حيث تعاقدت الصين مع بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا بجانب كندا في شرائها صفقات كبيرة من الطائرات والسيارات والغاز والطاقة ومعدات ووسائل الاتصال، ساحبة البساط من تحت أقدام واشنطن، وبالتالي فقد كانت خسارة كبيرة لأمريكا من حيث فقدانها السوق الضخمة الصينية. وفي رأي القادة الصينيين، فإن السوق الصيني واسعة وهي ككعكة كبيرة، فمن يأتي مبكرا يحصل على قطعة كبيرة(٨)

" the Chinese market is a big cake, come early and you get a big piece "

طريق الصين نحو العالمية:

مع بداية القرن الحادي والعشرين وصلت الصين في سمعتها إلى العالم بعد أن كانت في ذهن الكثيرين بلدا بعيدا وتأثيرها في الأسواق محدودا.

ومع بداية هذا القرن أصبح للصين تأثير كبير على نشاط التجارة والأسواق وأسعار السلع المصنعة، وأصبحت برامج الإذاعة والتليفزيون تتحدث عن الصين بإعجاب وكذلك نشرت الصحف العالمية العديد من المقالات عن نجاح الصين في التنمية وفي غزوها بالسلع الرخيصة للعالم. ويرجع ذلك إلى سببين رئيسين:

الأول: هو أن الصين جعلت من نفسها ورشة عمل كبيرة للعالم من السلع - صنع في الصين - وأصبحت تغزو جميع الأسواق بما فيها أسواق الولايات المتحدة، بدءا من وول مارت - Wal-mart - في الولايات المتحدة إلى جسكو - Jusco - في اليابان، مع انخفاض حاد في أسعار العديد من السلع الاستهلاكية

بدرجة متنامية، وبالتالي خلقت دعاية كبيرة في العالم تحت شعار "أسعار الصين" - China prices - وصحب ذلك بالتبعية نزوح العديد من الشركات والعمالة لديها للاستفادة من تكلفة الإنتاج المنخفضة.

السبب الثاني: هو ارتفاع معدل النمو في الصين ليصل إلى رقمين أدى إلى إنتاج وتدفق السلع بدرجة كبيرة للعالم، والذي كان يعاني من ارتفاع أسعار السلع المشابه. وانعكس ذلك بطرق مختلفة حول العالم، وأثر كذلك على منتجي السلع في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والذي يعني ارتفاع أسعار صادراتهم البينية، وفي الغرب واليابان يعني الاستفادة من انخفاض أسعار السلع المستوردة من الصين في السلع الاستهلاكية والملابس، وفي شرق آسيا يعني ذلك سوقًا واسعة للمنتجات الصينية. وبالتالي وصلت الصين إلى الأسواق العالمية بوعي عالمي جديد ودعمت من إمكانية وصولها للعالم كقوة عالمية - Global power- ففي عام ٢٠٠١، قامت الصين بتطبيق إستراتجية السير نحو العالمية - Going Global - كان الهدف هو تقوية العلاقة مع الدول المنتجة للمواد الأولية لضمان الحصول عليها بأسعار منخفضة للاستمرار في نشاطها التصنيعي المكثف من أجل الوصول إلى معدلات النمو المرتفعة. وكانت النتيجة ناجحة للغاية حيث استطاعت الصين في أقل من عشر سنوات في إقامة علاقات تجارية في العديد من الدول في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وبدرجة أقل مع دول الشرق الأوسط. كذلك فقد ارتفعت الاستثمارات الصينية في العالم بحوالي خمسة أضعاف خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٥، حيث وصلت إلى ١١,٣ بليون دولار أمريكي واستمرت في الزيادة بدرجة كبيرة، وخاصة مع دول شرق آسيا، ودول أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط حيث زادت الاستثمارات فيها بمعدلات مرتفعة. ففي عام ٢٠٠٠ زار الرئيس الصيني في جولة بعض دول أمريكا اللاتينية - البرازيل - الأرجنتين - شيلي - كوبا ممهدا الطريق لعقد العديد من الاتفاقيات التجارية والتي ترتب عليها تدعيم الروابط الاقتصادية بين الصين وهذه الدول. وتصدر البرازيل في الوقت الراهن إلى الصين كميات كبيرة من الحديد الخام

وفول الصويا والقطن والمطاط والزنك، وتمد الأرجنتين الصين بكميات كبيرة من الصويا، وشيلي تصدر إليها كميات متزايدة من النحاس، كذلك فقد تم عقد اتفاقية طويلة الأجل بين الصين وفنزويلا لمدها بالنفط. وحتى عام ٢٠٠٨ تمتعت هذه الدول بتعاملاتها مع الصين إلى أن حل الكساد في هذا العام. وبحلول عام ٢٠١٠ م أصبحت الصين الدولة الثانية في حجم التبادل التجاري مع أمريكا اللاتينية. وبالتالي بدأت الصين في إظهار أهميتها ووجودها أمام الولايات المتحدة. من جانب آخر فإن النموذج العام للتبادل التجاري للصين في مسيرتها للإستراتيجية الدولية هو أفريقيا.

فأهمية أفريقيا بالنسبة للصين تعتبر منطقية، فالصين تحتاج إلى مجال واسع من المواد الأولية من أجل النمو الاقتصادي. ففي عام ٢٠٠٣ وصل استهلاك الصين من النفط الخام العالمي ٧٪ و٢٥٪ من الألومنيوم، و٢٧٪ من منتجات الصلب و٣٠٪ من خام الحديد و٣١٪ من الفحم و٤٠٪ من الأسمنت. والسبب في ارتفاع هذه النسب يرجع إلى أن الصين تعتبر فقيرة للغاية في امتلاكها للموارد الطبيعية.

ونتيجة لذلك فليس أمامها خيار سوى اللجوء إلى الخارج، وأفريقيا من جانب آخر تعتبر غنية للغاية في امتلاكها للمواد الأولية، ومع الاكتشافات الجديدة من النفط والغاز الطبيعي أصبحت أفريقيا الملجأ الهام لمد الصين بما تحتاج إليه من المواد الأولية اللازمة للإنتاج والتصنيع لزيادة معدلات النمو. وعلى عكس الحال بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط التي حظيت بأهمية كبيرة من قبل الولايات المتحدة في شأن التبادل التجاري، فإن أفريقيا بالنسبة لأمريكا تعتبر غير هامة بدرجة نسبية وتحتل أهمية هامشية بالنسبة لها. وفي عام ٢٠٠٦م أعلنت علاقات جديدة بين أفريقيا والصين نتيجة لزيارة الرئيس الصيني لعدد من عواصم الدول الأفريقية، تبع ذلك في نوفمبر من نفس العام حضور عدد ٤٨ من رؤساء الدول الأفريقية أو مندوبيهم لمؤتمر عقد في بكين حيث اقترح الرئيس الصيني أن يتضاعف حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا خلال الفترة

٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠م كذلك قامت الصين بمضاعفة مساعداتها لأفريقيا في عام ٢٠٠٦م بحلول عام ٢٠٠٩م مع إنشاء صندوق صيني ـ أفريقي للتنمية برأسمال قدره ٥ بلايين دولار وذلك من أجل تشجيع الشركات الصينية للاستثمار في أفريقيا مع تدعيمهم بزيادة بنود الصادرات للصين من ١٩٠ إلى ٤٤٠ بندا وذلك بدون تعريفة جمركية للدول الأكثر تخلفا في أفريقيا، مع تقديم ٣ بلايين دولار لقروض مميزة وبليوني دولار لشهادات ائتمان مميزة لأفريقيا خلال ثلاث سنوات. كذلك قامت الصين بإلغاء الديون على أفريقيا من القروض الحكومية عديمة سعر الفائدة والتي كانت ستصبح مطالب بها بنهاية عام ٢٠٠٥ م من الدول الأفريقية الأكثر مديونية والأكثر فقرا. كذلك قامت الصين بتدريب أعداد كبيرة من المسؤولين الأفريقيين وإرسال خبراء زراعيين صينيين إلى أفريقيا وبناء المستشفيات والمدارس في المناطق النائية ومنح العديد من البعثات الدراسية للدراسة في الصين. من جانب آخر في مؤتمر تم توقيع عقود تتضمن تنمية مصنع للألومنيوم بمصر ومشروع جديد للنحاس في زامبيا وعقد للتعدين مع جنوب أفريقيا.

ويحتل النفط أكثر من نصف صادرات أفريقيا إلى الصين، حيث احتلت أنجولا مكان المملكة العربية السعودية كأكبر دولة مصدرة للنفط للصين وصلت إلى ١٥٪ من إجمالي واردات الصين من النفط، كذلك فإن للصين اهتمامات للنفط في كل من الجزائر وأنجولا وتشاد والسودان وغينيا الاستوائية والكونغو ونيجيريا، بما فيها حقوق اكتشافات خاصة في أنجولا والسودان ونيجيريا. كذلك تصدر السودان نصف ما تملكه من النفط إلى الصين والذي يمثل ٥٪ من احتياجاتها. وعموما فإن أكثر من ٣١٪ من واردات الصين يأتي من أفريقيا ومن المتوقع زيادة هذه النسبة مع شراء الصين نسب هامة من منطقة الدلتا للنفط في نيجيريا. وخلال العشر سنوات الماضية، كان معدل نمو الواردات الصينية من أفريقيا بالنسبة لجميع المواد الأولية، باستثناء الحديد والصلب، أعلى وبدرجات متسارعة عنها بالنسبة لبقية دول العالم. واحتلت

الصين مكانة المملكة المتحدة لتكون ثالث أهم شريك في الواردات من أفريقيا وذلك بعد كل من الولايات المتحدة وفرنسا، وبالرغم من ذلك فإن أفريقيا تمثل فقط ٣٪ من إجمالي تجارة الصين. وبينما أن قيمة التبادل التجاري بين الولايات المتحدة، وأفريقيا في عام ٢٠٠٦م كانت ٧١,١ بليون دولار، فإن قيمة التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا تصل إلى ٥٠,٥ بليون دولار، وهي بذلك تسارع في سد الفجوة مقارنة بالولايات المتحدة ويعتبر انعكاس الصين على أفريقيا له أبعاد إيجابية، فهو أدى إلى زيادة الطلب والأسعار في العديد من الدول الأفريقية التي تصدر المواد الأولية. كذلك فإن تواجد الصين كمصدر بديل للتجارة والمساعدات والاستثمارات في أفريقيا قد خلق جوا من المنافسة لصالح الدول الأفريقية حيث أصبحوا لا يعتمدون فقط على الدول الغربية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. والمثل الهام على ذلك هو أنجولا والتي قطعت مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٧م عندما قامت الصين بتقديم قرض لها بشروط ميسرة للغاية.

وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وإيران، فتجدر الإشارة إلى أن حوالي ثلثي الاحتياطيات النفط المؤكدة تتركز في الخليج العربي، حيث تتحكم السعودية العربية في أكثر من الربع والعراق والكويت تشارك بأقل من الربع. وهذه الثلاث دول تتحكم في حوالي نصف احتياطيات العالم من النفط. وهناك منتج آخر هام في المنطقة وهو إيران والذي يمثل أقل من عُشر الاحتياطيات النفطية في العالم. من جانب آخر تتعامل دول الخليج في حوالي ٤٠٪ من صادرات النفط للعالم من بينها السعودية العربية التي تمثل حوالي ١٢٪ وإيران ٧٪ وقد أصبحت الصين مستوردًا هامًا من المنتجات النفطية في عام ١٩٩٣م ومن النفط الخام في عام ١٩٩٦م ومن المتوقع أنه بحلول عام ٢٠٢٠م فإن الصين سوف تستورد في حدود ٥٧ ـ ٧٣٪ من احتياجاتها النفطية من دول المنطقة. وتتمركز إستراتيجية الصين في الشرق الأوسط مع إيران والتي تتشابه معها في التاريخ الطويل والحضارة

القديمة والنظرة المتعالية لباقي دول المنطقة. ويعتبر مستقبل العلاقات بين الصين وإيران ذا أهمية خاصة، فالصين دائما ما تكون في حاجة إلى علاقات طيبة مع الولايات المتحدة، وتنظر الولايات المتحدة إلى إيران كخطر في المنطقة على مصالحها، ومع ذلك فإن الصين في الأجل الطويل قد تكون راضية لترى إيران تلعب دورا هاما ومحوريا في منطقة الخليج وذلك إلى أن تقوم الصين نفسها بالقيام بهذا الدور الرائد، حيث تحتاج الصين إلى إيران كحليف في منطقة الشرق الأوسط. من جانب آخر فهناك سيناريو يقوم على أن الصين والولايات المتحدة يمكن أن يصلا إلى اتفاق متبادل يتضمن تايوان وإيران، حيث توافق الولايات المتحدة على إيقاف إرسال أسلحة إلى تايوان وتقوم الصين طواعية بالمثل مع إيران. وبمعنى آخر فإن الصين قد توافق للتضحية بإيران في مقابل تايوان، والتي لها أولويتها في السياسة الخارجية. ومثل هذا التعاقد قد يمثل قناعة بأن شرق آسيا هو في دائرة نفوذ الصين والشرق الأوسط في دائرة نفوذ الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بعلاقة الصين بروسيا الاتحادية، فإنه خلال الثمانينيات وبعد عقدين من الخلاف بين الدولتين، بدأت العلاقة بين البلدين في التحسن وتأخذ شكلا جديدا، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي أصبحت روسيا الاتحادية يمثل الناتج المحلي الإجمالي بها وحدها GDP النصف وعدد سكانها أصبح هو الآخر أقل من النصف أيام الاتحاد السوفيتي، ولكن مع ذلك تمثل ٨٠٪ من مساحة أراضيها. في الوقت نفسه كانت الصين في برنامج إصلاح ناجح وصل بمعدلات النمو بها أرقام عالية وصلت إلى رقمين، وعلى ذلك فهذه التطورات أسفرت عن تغير جذري في ميزان القوى بين البلدين، وأصبحت الصين في مركز أقوى من روسيا الاتحادية والتي كانت منافسا كبيرا وقت ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي. وفي خلال التسعينيات اتفقت الدولتان بعد خلاف دام عدة قرون على حدود كل منهما وشكلت هذه الحدود ٢٧٠٠ ميل وهي أكبر حدود في

العالم بين دولتين. وبعد أن كانت هذه الحدود مصدر للقلاقل والنزاعات العسكرية، أصبحت منطقة الحدود هذه مركزًا مصدرًا للتجارة والتبادل، الأمر الذي مكن كل من روسيا والصين لسحب أعداد كبيرة من الجنود على الجانبين. وفي هذا الجو السلمي بين البلدين قامت الدولتان مع عدد من الدول المستقلة حديثا في وسط آسيا بإنشاء منظمة شنغهاي للتعاون - shanghia Cooperation organization - وذلك بهدف تدعيم التعاون وتحسين ظروف السلام الاستقرار في المنطقة. وفي عام ١٩٩٨ تم توقيع اتفاقية للشراكة الإستراتيجية بين البلدين، وترتب على ذلك أن زادت حجم التجارة بين البلدين بدرجة كبيرة بمعدل خمسة أضعاف خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧. من جانب آخر، تدخلت روسيا في جورجيا واعترفت بجنوب أوسيتيا - South Ossetia - وأبخازيا - Abkhazia - كدول مستقلة في عام ٢٠٠٨، الأمر الذي لم تستجب له بكين بالرغم من عدم اعتراضها على ذلك رسميا، ولكن كان بمثابة تعبير عن التحوط. وقد كان ذلك بمثابة التذكير بأن العلاقات بين هاتين القوتين - الصين وروسيا - أبعد ما تكون عن البساطة.

أما بالنسبة لعلاقة الصين بالهند وجنوب آسيا، فإن كل من الصين والهند تشتركان في صفات مشتركة، فالاثنان حجم السكان بهما كثيف وهما يعتبران من القوى الكبرى في العالم جغرافيا، والاثنان في طور التطور والتقدم، وهما يمثلان دولتين كبيرتين في أكبر قارة في العالم. وتمثل الصين مركزا رياديا في شرق آسيا، في حين تحتل الهند هذا المركز في جنوب آسيا. ومن المتوقع بأنه في منتصف القرن الحادي والعشرين فمن الممكن لهما أن يكونا قوتين عالميتين. والاثنان معا من الممكن لهما أن يغيرا من شكل العالم الجديد. من جانب آخر فهناك اختلاف بين الاثنين حيث إن الصين لديها رصيد طويل من الحضارة بينما الهند فهي دولة حديثة النشأة وذلك بعد الاستقلال عن إنجلترا. وفي حين أن الهند تعتبر من كبرى الدول الديمقراطية فإن الصين لم تصل بعد إلى ذلك، حيث إن قوتها

تكمن في تاريخها الطويل المترابط، في حين أن الهند تتعدد فيها العقائد واللغات. والواقع التاريخي يوضح بأن الهند كانت مضطرة إلى تكييف وضعها في مواجهة القوى المتزايدة للصين في جنوب آسيا. وهذا يترتب عليه عبر السنوات بأن الصين لن تكون فقط الرائدة في شرق آسيا ولكن أيضا في جنوب آسيا. وتختلف علاقة الصين بأوروبا بدرجة كبيرة عن علاقتها مع الولايات المتحدة . فبينما أن علاقة الصين بالولايات المتحدة كانت وبدرجات متفاوتة دائمة مستقرة، فإن علاقة الصين بأوروبا لم تحظ بنفس الاهتمام وبنفس الدرجة فهي علاقة واضحة ومستقرة بدون أي نزاعات. ولكن من جانب آخر يجب ألا ننسى قرنًا من النزاعات بين الصين وأوروبا بجانب اليابان في الوقت الذي لم تتدخل فيه الولايات المتحدة لتحد من هذه النزاعات. وعموما فإن العلاقة الحالية بين أوروبا والصين تعتبر علاقة هادئة ذلك لأنه باستثناء الاهتمامات الاقتصادية، فإن أوروبا ليست قوة هائلة في شرق آسيا المركز الذي حظيت به الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. ويمكن القول بأن الاهتمام الأوروبي بالصين في تقدمها السريع لم يكن له صدى كبير إلا فيما يتعلق بالقلق إزاء قيمة العملة الصينية ـ Renminbi ـ وتراكم ونمو العجز التجاري معها، ولكن استفادت بعض الدول المستقلة حديثا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في الحصول على السلع الصينية بأسعار منخفضة. من جانب آخر ساور القلق عدة دول أوروبية وعلى الأخص فرنسا وإيطاليا من تأثير العولمة وانعكاساتها الإيجابية على الصين مع تقدم الصين السريع، الأمر الذي ترتب عليه مخاوف اقتصادية وتوترات مع الصين أدت إلى تطبيق بعض السياسات لمواجهته مثل تطبيق رسوم ضد الإغراق ورسوم ضد الدعم بالنسبة للواردات من الصين. ومع ذلك فإن الشركات الصينية آخذة في التقدم في سلم التقنية الإنتاجية العالية مع ظهور منتجات جديدة على أعلى مستوى تنافس وبحدة مثيلتها الأوروبية، الأمر الذي قد يترتب عليه وقوف أوروبا بحدة أمام النزوح الصيني باتباع قيود حمائية قد يكون لها آثارها السياسية(٩).

مستقبل الصين كقوة عالمية:

إذا أخذنا بعين الاعتبار بأن الدول النامية الصاعدة يغلب عليها الطابع السكاني الكبير وأن معدلات النمو بالنسبة لها أصبحت أعلى من معدلات النمو في الدول المتقدمة، فإن ظهورها الآن كقوة صاعدة سوف يؤدي إلى تغيير التوازن للقوى الاقتصادية العالمية. وهناك دلائل تشير إلى ذلك، فبعد عقدين من الزمان، فإن أسعار السلع بدأت في الارتفاع مع بداية القرن الجديد مصحوبا معه ارتفاع في معدلات النمو في العالم النامي، وعلى رأس هذه الدول الصين. صحب ذلك حدوث فائض كبير في الميزان التجاري في اقتصاديات شرق آسيا، وأصبح جزء من هذه الاحتياطيات يستثمر في الصين وسنغافورة في صناديق استثمارية تدار عن طريق الدولة والتي كان هدفها هو البحث عن استثمارات مربحة في دول أخرى، بما فيها دول الغرب المتقدمة. أما عن الدول المنتجة للسلع الأولية وخاصة الدول الغنية بالنفط في الشرق الأوسط فقد قامت هي الأخرى باستثمار جانب من فائض دخولها في مثل هذه الصناديق. وأصبحت هذه الصناديق تمتلك قوة اقتصادية وتتحكم في موارد مالية والتي كانت الدول الغربية في حاجة إليها في ذلك الوقت. وما حدث من مشاكل في بعض المؤسسات المالية الكبرى بالغرب في سبتمبر ٢٠٠٨ يوضح هذا التحول في القوة الاقتصادية مع الغرب، الأمر الذي أدى بالولايات المتحدة أن تقوم بدعم هذه الدول، وذلك نتيجة لضخامة استثمارات الصين في مثل هذه الصناديق، فإذا ما كانت الصين في وضع يسمح لها بسحب هذه الأرصدة لأدى ذلك إلى حدوث أزمة في قيمة الدولار الأمريكي. وعليه فإن الأزمة المالية أوضحت التفاوت بين دول شرق آسيا الغنية بالأرصدة المالية لعدة عقود والولايات المتحدة كدولة تعاني من عجز في الأرصدة صحب ذلك عدة سنوات من العجز.

وفيما يتعلق بالمستقبل فإنه طبقا لتقديرات جولدمان ساش، فإن الاقتصاديات الثلاثة الكبرى في العالم بحلول عام ٢٠٥٠ ستكون هي الصين

وبعدها أمريكا والهند والاثنان في درجات متقاربة، يتبعهم بدرجات أكبر بالترتيب كل من البرازيل والمكسيك وروسيا وإندونيسيا واليابان. وعليه فإن دولتين أوروبيتين في العشر دول الأولى وهما المملكة المتحدة وألمانيا في المرتبتين التاسعة والعاشرة على التوالي. وعلى ذلك فإن مجموعة السبع ـ G7 ـ في الوقت الراهن، سيدخل منهم فقط أربع دول في مجموعة الدول العشر الأولى. كذلك فإنه بتنبؤ مماثل قام به برايس ووترهاوس ـ كوبرز ـ Price Waterhouse Coopers ـ أوضح أن الاقتصاد البرازيلي من الممكن أن يكون أكبر من اليابان وأن كل من اقتصاديات روسيا والمكسيك وإندونيسيا من الممكن أن تكون أكبر من اقتصاديات كل من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة بحلول عام ٢٠٥٠، وعلى ذلك فإذا صحت كل هذه التوقعات بدرجة أو أخرى فإنه خلال الأربع عقود القادمة فإن العالم سوف يتغير شكله بدرجة كبيرة. هذا وقد تمت هذه التوقعات على أساس الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٢٠٠٦ ببلايين الدولارات الأمريكية، والذي تم استخدامه لقياس الحجم المتوقع لاقتصاديات دول العالم. إن مثل هذه النتائج لهذه التوقعات قد كانت بعيدة كل البعد عن التفكير في عام ٢٠٠١(١٠).

توقعات حجم الاقتصاديات في العالم

الترتيب طبقا لحجم الناتج المحلي الإجمالي العالم في عام ٢٠٢٥

١ ـ الولايات المتحدة

٢ ـ الصين

٣ ـ اليابان

٤ ـ الهند

٥ ـ ألمانيا

٦ ـ روسيا

٧ـ المملكة المتحدة

٨ـ فرنسا

٩ـ البرازيل

١٠ـ إيطاليا

١١ـ المكسيك

١٢ـ كوريا

١٣ـ كندا

١٤ـ إندونيسيا

١٥ـ تركيا

١٦ـ إيران

١٧ـ فيتنام

١٨ـ نيجيريا

١٩ـ الفلبين

٢٠ـ باكستان

٢١ـ مصر

٢٢ـ بنجلاديش

العالم في ٢٠٥٠

١ـ الصين

٢ـ الولايات المتحدة

٣ـ الهند

٤ـ البرازيل

٥ـ المكسيك

٦ـ روسيا

٧ـ إندونيسيا
٨ـ اليابان
٩ـ المملكة المتحدة
١٠ـ ألمانيا
١١ـ نيجيريا
١٢ـ فرنسا
١٣ـ كوريا
١٤ـ تركيا
١٥ـ فيتنام
١٦ـ كندا
١٧ـ الفلبين
١٨ـ إيطاليا
١٩ـ إيران
٢٠ـ مصر
٢١ـ باكستان
٢٢ـ بنجلاديش

التوزيع العالمي للإنفاق العسكري في عام ٢٠٠٨ (بليون دولار أمريكي)

	بليون دولار	النسبة من الإجمالي
١ـ الولايات المتحدة	٧١١	٤٨٪
٢ـ أوروبا	٢٨٩	٢٠٪
٣ـ الصين	١٢٢	٨٪
٤ـ شرق آسيا وأستراليا	١٢٢	٨٪
٥ـ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٨٢	٥٪

٦ ـ روسيا	٧٠	٥٪
٧ ـ أمريكا اللاتينية	٣٩	٣٪
٨ ـ وسط وجنوب آسيا	٣٠	٢٪
٩ ـ أفريقيا شبه الصحراء	١٠	١٪

الصين نوع جديد من العالم:

من الصعب على كل من الولايات المتحدة والغرب بصفة عامة أن يقبل تحدي دول جديدة تدخل في المنافسة معها بعد التاريخ الطويل من الهيمنة الذي وصلوا إليه. فالعولمة طبقا للمفهوم الغربي أن تسير الدول الأخرى من العالم في فلكها لتصبح مثلها وفي تبنيها لسياسة حرية الأسواق، والاستيراد من عواصم الدول الغربية، وتطبيق سياسة الخصخصة، وسيادة القانون، ونظم حقوق الإنسان ومعايير الديمقراطية. وقد اتبعت العديد من الدول النامية أو على هامش تطبيقها هذه التعاليم مع محاكاة الغرب في تنمية مدنها وبناء ناطحات سحاب واستخدام الهواتف الخلوية إلى غير ذلك من أسلوب حياة الدول الغربية، فأثر المشاهدة ـ Demonstration effect ـ كان ظاهرا للغاية كلما مر بنا الزمن وكلما حدث تقدم جديد في العلم والتكنولوجيا في الدول الغربية. ومن جانب آخر، فهناك قوى مضادة ضد التفوق الكمي بدون الروح التي مهدت للتقدم عبر التاريخ لعدد من الدول النامية وعلى رأسها المؤسسات التي تعمل في الداخل متضافرة كأسرة واحدة والحكومة وقطاع الشركات والتي تعمل بثقة ووطنية معتمدة على التاريخ الطويل للحضارة التي كانت تتمتع بها وبالتالي الرجوع إلى العادات والتقاليد والثقافة عبر التاريخ والذي يصاحب التقدم الاقتصادي والعلمي والفني، رافضة مبدأ المحاكاة والتقدم المادي بدون روح وريادة التاريخ بالتقاليد والثقافة التي تفخر بها. وعلى الرغم من ذلك، فإن العولمة والتي تعتبر معقدة للغاية والتي لعبت فيها الولايات المتحدة الدور القيادي والمهيمن على العالم في دورات من مفاوضات تحرير التجارة العالمية، فإن المستفيد الأكبر كان دول شرق آسيا وعلى الأخص الصين. ويمكن القول بأن

الصراع بين الغرب وتعاليمه الخاصة بالعولمة والقوى الأخرى التي تؤمن بمواقفها وتاريخها الحضاري كان صراعا طويلا ومعقدا ومازال قائما. والتاريخ يوضح لنا بأنه قبل عام ١٩٦٠، فقد تمتع كل من الغرب واليابان بتفوق اقتصادي كبير على بقية دول العالم، والذي مازال قائما إلى الوقت الحاضر بدرجة أقل، والسبب في ذلك يرجع إلى قدوم دول شرق آسيا لتسد هذه الفجوة لتصبح من الصعب التفرقة بين الدول المتقدمة وأخرى أجزاء متقدمة نسبيا من العالم النامي مثل كوريا الجنوبية وتايوان والتي أصبحت الآن في عداد الدول المتقدمة. ولكن إذا ما تقدمت مثل هذه الدول لتصبح مثل دول الغرب في التقدم، فهل ستكون مثل الغرب كلية أو بدرجة أقل أو بين الاثنين؟ فمن الواضح أن الإجابة ربما تكون الوضع الأول، ولكن من جهة أخرى فإن قوى التنافر والوطنية المحلية ربما لا تؤدي إلى ذلك. فقديما كان الفرق الجوهري بين العالم المتقدم والعالم النامي هو في الفرق الشاسع في مستويات التنمية الاقتصادية. والعبرة من ذلك في صعود دول شرق آسيا في السلم الاقتصادي العالمي وزيادة نفوذها هو عما إذا استطاعت هذه الدول أن تصل إلى ما وصلت إليه دول الغرب أم لا.

وعليه فإن دول شرق آسيا وغيرها إذا ما حققت النمو المزدهر الذي تتمسك به، فإن العالم الجديد سوف لا يكون مختلفا بدرجة كبيرة، وذلك لأن الصين والهند وإندونيسيا والبرازيل - إذا أخذنا هذه الأمثلة الأربعة - سوف تختلف بدرجات ضئيلة عن الصفات الرئيسية للغرب. وباستثناء اليابان، فإن العالم المتقدم، وإلى وقت قريب كان ينحصر في دول الغرب، والتي تشمل أوروبا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلاندا ولكن مع دخول دول أخرى بثقافات مختلفة وتاريخها الطويل في عالم التقدم يظهر هذا التداخل الجديد في مجموعات الدول المتقدمة، ولو أنه في أولى مراحله. فلم يكن إلا في أواخر الخمسينيات فإن أولى الدول الآسيوية التي كانت تسمى بالنمور الآسيوية - Asian Tigers - وهي كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كنج وسنغافورة بدأت

في المسيرة نحو الانطلاق الاقتصادي - Take offs - ثم لحقتها في السبعينيات كل من ماليزيا وتايلاند وإندونيسيا ودول أخرى أهمها الصين. ثم توسع هذا المجال، فبعد أن كان التقدم في شرق آسيا يشمل اليابان والصين وتايوان وهونج كونج وكوريا الجنوبية، في منطقة شمال شرق آسيا، دخلت دول أخرى في سلم التقدم الاقتصادي وهي الفلبين وماليزيا وإندونيسيا وتايلاند وفيتنام في منطقة جنوب شرق آسيا، ما لبثت بعد ذلك أن توسعت حديثا هذه المجموعات لمناطق وقارات أخرى، وخاصة الهند. وعلى الرغم من أننا نتناول التوسع في عدد الدول الصاعدة النامية إلا أن الصين تعتبر بدون منازع القوة الاقتصادية الأهم، وهي تعتبر محرك العالم الجديد حيث تتمتع بقيادة وعلاقات هامة انتشرت إلى مناطق في العالم عبر شرق آسيا، وسط آسيا، جنوب آسيا، أمريكا اللاتينية، أفريقيا في فترة عشر سنوات أو أكثر قليلا. والصين تختلف بدرجة كبيرة عن النمور الآسيوية مثل كوريا الجنوبية وتايوان، فعلى عكس تايوان فإن الصين لم تكن أداة من أدوات السياسة الأمريكية، وهي تتمتع بعدد ضخم من السكان بما يتضمن ذلك من مزايا، ويعتبر التحدي الذي تواجهه الصين في تفوقها وكنتيجة، ولكن بشكل آخر، مثل الدول الآسيوية الأخرى. ويعتقد بعض المحللين بأن التقدم في الصين سوف يصل إلى مستوى الدول الغربية. والولايات المتحدة في سياستها تجاه الصين خلال الثلاثة عقود الماضية تقتنع بذلك بدرجة كبيرة، وبالتالي تعمل أمريكا باستعداد تام بالتعاون مع الصين، والعمل على فتح أسواقها للصادرات الصينية والموافقة على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية - WTO - والسماح لها بأن تكون عضوا كامل الامتيازات في المجتمع الدولي. وبافتراض أن التقدم السريع في الصين هو قوة كاسحة ومختلفة فإنه من الصعب مقاومة فكرة أن صعودها يعني ظهور ونشأة قوة عالمية جديدة.



العلاقات الأمريكية الصينية:

عندما زحفت الجيوش الصينية إلى الجنوب لتكمل سيطرتها الشيوعية في عام ١٩٤٩، رحلت السفارة الأمريكية وراء الحكومة القومية برئاسة كان كيشيك إلى تايبي، وبقيت القنصلية الأمريكية بالصين الأم. وكانت حكومة الصين الجديدة في عداء مع السلطات الأمريكية، الأمر الذي أدى بالمسؤولين بالقنصلية الأمريكية إلى الخروج من الصين في بداية عام ١٩٥٠، وأصبح أي محاولة للتوافق بين الصين والولايات المتحدة غير مجدية خاصة عندما حاربت القوات الشيوعية الصينية ووقفت في مواجهة مع القوات الأمريكية وذلك في الحرب الكورية. ومن جانب آخر، وخلال الفترة من ١٩٥٤ حتى ١٩٧٠، تم عقد ١٣٦ اجتماعا على مستوى سفراء البلدين أولا في جنيف وأخيرا في وارسو، وبنهاية الستينيات قرر زعماء البلدين أن تحسين العلاقات بينهما هو في صالحهما وعلى ذلك، ففي عام ١٩٦٩ قامت الولايات المتحدة بتطبيق بعض المعايير التي من شأنها التخفيف من القيود على المعاملات التجارية. وفي ١٥ من يوليه عام ١٩٧١، أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون أن مساعده للأمن القومي - د. هنري كيسنجر - قد قام بزيارة سرية إلى بيجينج (بكين سابقا) لبدء علاقات مباشرة مع القيادة الصينية، وأن الرئيس نفسه قد دُعي لزيارة الصين. وفي فبراير من عام ١٩٧٢، سافر الرئيس نيكسون إلى كل من بيجينج (بكين) هانجزو - Hangzhou - وشينجهاي Shanghia - وبنهاية رحلته أصدرت الحكومتان الأمريكية والصينية بيانًا صحفيًا - Communique - ليعلن أن كلا البلدين ستعملان بجدية نحو الوصول إلى علاقات دبلوماسية طبيعية، ورحبت الحكومة الأمريكية بموقف الحكومة الصينية وأن تايوان هي جزء من الصين وأنه ليس هناك سوى صين واحدة. وقد مكن ذلك التصريح كل من الولايات المتحدة والصين لإزاحة الخلافات بينهما جانبا - ولو لبعض الوقت - والمتعلقة بموضوعات حيوية حول إقامة علاقات طبيعية - تايوان وفتح أبواب التجارة وموضوعات أخرى. وفي مايو عام ١٩٧٣ وبجهود نحو إنشاء علاقات دبلوماسية رسمية بين البلدين فقد

تـم إنـشاء ـ Liaison office ـ مكتـب الولايـات المتحـدة في بيجـين ومكتـب للصين في واشنطن العاصمة. وخلال الفترة بين ١٩٧٣ و ١٩٧٨ تم تعيين أمريكان على مستوى عـال مثـل دافيـد بـروس وجـورج بـوش وتومـاس جيـت وليونـارد وودكوك. وفي عام ١٩٧٥ زار الرئيس فورد الـصين مؤكـدا عـلى اهـتمام الولايـات المتحدة بتطبيع العلاقات مع بيجين، وبعد انتخـاب الـرئيس كـارتر في عـام ١٩٧٧ أعـاد التأكيـد هـو الآخـر عـلى تنفيـذ البيـان الـصحفي الـذي صـدر في شـنجهاي والذي كان قد صدر في عام ١٩٧٢، وفي ١٥ من ديسمبر من عام ١٩٧٨ أعلنت كـل من الولايات المتحدة والصين بأنهما بصدد إنشاء علاقات دبلوماسية اعتبـارا مـن أول ينـاير مـن عـام ١٩٧٩. وفي البيـان الـصحفي المـشترك حـول إنـشاء علاقـات دبلوماسية بين البلدين في يناير عام ١٩٧٩، فقد حولت الولايات المتحـدة مكتبهـا من تايبي إلى بيجين، وذلـك كـاعتراف دبلومـاسي بالـصين. وقـد عـزز ذلـك مـن مركز الصين كدولة واحدة وأن تـايوان هـي جـزء منهـا. مـن جانـب آخـر، عـزز موقف الولايات المتحدة في تعاملاتها التجاريـة والثقافيـة والعقـود غـير الرسـمية مع تايوان، هذه العلاقات مع تايوان دعت إلى العمل على التغيـيرات اللازمـة في القانون المحلي الأمريكـي والـذي يـسمح بالتعامـل في علاقـات غـير رسـمية مـع تايوان والتي انتعشت نتيجة لذلك.

وبالنسبة للعلاقات الأمريكية الصينية منـذ تطبيـع العلاقـات بينهما، فقـد زار نائب الرئيس الصيني ـ دينج زياوي بينج ـ واشنطن في يناير من عام ١٩٧٩ والتـي ترتب على هذه الزيارة العديد من الزيارات وحتـى الربيـع مـن عـام ١٩٨٩ حيـث ترتـب عـلى ذلـك عقـد اتفاقيـات عديـدة ثنائيـة وخاصـة في ميـادين العلـم والتكنولوجيا والتبادل الثقافي والعلاقات التجارية. ومنـذ بدايـة عـام ١٩٧٩ فقـد عقدت كل من الولايات المتحدة والصين مئات من المشروعات البحثية وبـرامج التعاون وذلك تحت مظلـة اتفاقيـة التعـاون في العلـم والتكنولوجيـا والتـي تعتـبر أكـبر برنـامج ثنـائي بـين البلـدين. وفي أول مـارس مـن عـام ١٩٧٩ تـم إنـشاء

السفارتين الأمريكية والصينية بصورة رسمية، وخلال عام ١٩٧٩، فقد تم عقد اتفاقية للتجارة بين البلدين، وقام نائب الرئيس الأمريكي وولتر موندال بزيارة للصين في أغسطس عام ١٩٧٩ وذلك ردا على زيارة نائب الرئيس الصيني، وترتب على هذه الزيارة عقد العديد من الاتفاقيات في سبتمبر من عام ١٩٨٠ في الشؤون البحرية وربط حركة الطيران بين البلدين وفي شؤون المنسوجات بجانب العديد من الاستشارات الثنائية. ونتيجة لمثل هذا تم عقد العديد من العقود في عام ١٩٨٠، وأصبح التعامل بين البلدين متسعًا ليشمل العديد من الموضوعات من بينها المشاكل الإستراتيجية الإقليمية والدولية والموضوعات السياسية والعسكرية بما فيها الحد من التسلح ونشاطات كل من منظمة الأمم المتحدة والمنظمات متعددة الجنسيات والشؤون الأخرى المتعلقة. ولكن بعد التوسع الحادث في العلاقات بين البلدين إلا أن سياسة التطبيع بين البلدين هددت في عام ١٩٨١ نتيجة لاعتراض الصين على مد الولايات المتحدة بمبيعات من الأسلحة واسعة الانتشار إلى تايوان. ونتيجة لذلك، زار وزير الخارجية الأمريكي - إلكسندر هييج - الصين في يونيه من عام ١٩٨١ في محاولة للتخفيف من المخاوف الصينية من جراء العلاقات غير الرسمية بين الولايات المتحدة وتايوان.

استمرت المفاوضات بين الجانبين ثمانية أشهر أسفرت عن بيان صحفي للبلدين في ١٧ من أغسطس عام ١٩٨٢. وفي هذا البيان الصحفي الثالث فقد قررت الولايات المتحدة عن عزمها على تخفيض مبيعاتها من الأسلحة إلى تايوان بصورة تدريجية، وعزم الصين على التمسك بحل سلمي تجاه القضية التايوانية، في هذا الوقت قام نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش لزيارة الصين في مايو من عام ١٩٨٢. تبع ذلك العديد من تبادل الزيارات بين البلدين خلال الثمانينات وذلك لتقوية العلاقة بينهما. فقد تم تبادل الزيارات بين كل من الرئيس ريجان والرئيس زاو زيانج خلال عام ١٩٨٤، وفي يوليه من عام ١٩٨٥، سافر الرئيس

الصيني لي زيانيان إلى الولايات المتحدة، وكانت أولى الزيارات من رئيس الدولة الصيني، كذلك زيارة نائب الرئيس الأمريكي بوش الصين في أكتوبر ١٩٨٥ وقام بفتح القنصلية العامة الأمريكية في شنج دو، كذلك تمت زيارات على مستوى المسؤولين في الحكومتين خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩، والتي عمقت بزيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش في فبراير من عام ١٩٨٩. وخلال الفترة وقبل ٣ - ٤ من يونيه من عام ١٩٨٩، والذي حدثت فيه مأساة تيانانمن - Tiananmen - كان هناك العديد من تبادل الزيارات الخاصة بالأنشطة الثقافية على جميع المستويات أدت إلى معرفة كل من الصينيين والأمريكان بثقافة الآخر والفنون والأنشطة التعليمية، وكان هناك العديد من المسؤولين في زيارة للولايات المتحدة كل شهر، واستمرت العديد من هذه الزيارات حتى بعد حادث تيانانمن.

تغيرت العلاقات الثنائية بين البلدين بدرجة دراماتيكية وذلك بعد حادث ميدان تيانانمن - Tiananmen - والذي قامت السلطات الصينية بالقضاء على المتظاهرين في يونيه من عام ١٩٨٩، وترتب على ذلك أن قامت الولايات المتحدة وحكومات دول أخرى بفرض بعض القيود على الصين للتعبير عن سخطها إزاء هذا الحادث والذي اعتبر بأنه خرق فاضح لأسس حقوق الإنسان بين المواطنين الصينيين. وعليه قامت الولايات المتحدة بإلغاء تبادل الزيارات بين المسؤولين مع الصين ومنع تصدير الأسلحة إليها. كذلك قامت الولايات المتحدة بفرض عدد من الجزاءات الاقتصادية على الصين. وفي صيف عام ١٩٩٠ وفي اجتماع مجموعة السبع - G7 - والذي كان في يوستن، طلبت الدول الغربية بإعادة إصلاح النظام السياسي والاقتصادي بالصين وخاصة في مجال حقوق الإنسان. إن حادث تيانانمن - Tiananmen - بالصين أدت إلى تعثر العلاقات التجارية بين البلدين، وانخفاض اهتمام المستثمرين الأمريكان للاستثمار بالصين بدرجة كبيرة، كذلك ألغت حكومة الولايات المتحدة برامج الاستثمار والتجارة

التي كانت مقررة فيما قبل وذلك في ٥ ـ ٢٠ من يونيه من عام ١٩٨٩. كذلك تم إصدار قوانين لبعض الجزاءات على الصين وأخرى قرارات إدارية، والأمثلة على ذلك:

ـ إلغاء جميع الأنشطة الجديدة من وكالة التجارة والتنمية الأمريكية وذلك من يونيه ١٩٨٩ وحتى يناير ٢٠٠١ وذلك عندما قام الرئيس كلينتون بإلغاء هذا الحظر.

ـ إلغاء الأنشطة الجديدة منذ يونيه ١٩٨٩ والخاصة بهيئة التأمين الخاصة الأمريكية فيما وراء البحار ـ OPIC..

ـ إلغاء القروض البنكية وكذلك قروض صندوق النقد الدولي للصين إلا فيما يتعلق بالمشروعات الخاصة باحتياجات حقوق الإنسان.

تغيرت العلاقات إلى الأفضل وذلك بعد حادثة قِصف السفارة الصينية في بلجراد في مايو من عام ١٩٩٩، وبنهاية هذا العام بدأت العلاقات بين البلدين في التحسن التدريجي. وفي أكتوبر من عام ١٩٩٩، تم الاتفاق بين الجانبين على التعويض الإنساني للأسر التي توفى بعض أفرادها أو أصيبوا نتيجة لهذا الحادث وكذلك بعض التعويضات في الممتلكات الصينية في بلجراد. من جانب آخر، تعثرت العلاقات بين البلدين مرة أخرى وذلك في أبريل من عام ٢٠٠١ عندما اصطدمت طائرة صينية من طراز F-8 مع أخرى أمريكية من طراز EP-3 والتي كانت تطير فوق المياه الدولية جنوب الصين. مرة أخرى بدأت العلاقات بين البلدين في التحسن التدريجي، حيث قام الرئيس الأمريكي جورج بوش في فبراير من عام ٢٠٠٢ بزيارة للصين وقابل الرئيس الصيني زيانج زيمن ـ Jiang Zemin ـ كذلك قام الرئيس الأمريكي بوش باستضافة رئيس الوزراء ـ Premier Wen Jiabao ـ في واشنطن في ديسمبر من عام ٢٠٠٣. بعد ذلك أصبحت السياسة الأمريكية الصينية مستقرة ومتسقة وذلك خلال إدارات

أمريكية ـ ديمقراطية وجمهورية ـ وعملت السياسة الأمريكية على تشجيع الصين إلى الانفتاح الاقتصادي والتكامل مع النظام العالمي. ونتيجة لذلك انتقلت الصين من مرحلة بعد ما كانت منعزلة وفقيرة نسبيا إلى دولة تشارك بدرجة كبيرة في المؤسسات الدولية، وأصبحت كذلك دولة ذات قدرات تجارية فائقة. بينما أن الولايات المتحدة تنظر إلى بناء تعاون إيجابي فعال مع الصين مع علاقات شمولية، إلا أن هناك بعض الشواهد على بعض نقاط الاختلاف وَذلك عندما قابل الرئيس الأمريكي باراك أوباما مع الرئيس الصيني هو ـ Hu ـ في أبريل من عام ٢٠٠٩ في لندن ـ حيث كان هناك بعض مجالات عدم الاتفاق. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لا تدعم استقلال تايوان وترفض الخطوات الأحادية الجانب من أي من الجانبين لتغيير الوضع الحالي لتايوان، في نفس الوقت فإن الولايات المتحدة أوضحت أن الخلافات بين البلدين يجب حلها بأسلوب سلمي وبطريقة ترضى عنها شعوب البلدين. من جانب آخر، فإن الصين أوضحت تحوطها تجاه موقف الولايات المتحدة من النظام السياسي في هونج كونج وأن الاستقرار السياسي هو مصاحب للنمو الاقتصادي(١١).



باراك أوباما و هو جين تاو

في كل مرة تحدث فيها ضربة بين بكين وواشنطن حول تايوان أو التبت، فإن وزارة الخارجية أو البيت الأبيض يؤكدان لبكين أن السياسة الأمريكية حول صين واحد لم تتغير، خارجية كلينتون فعلت هذا بعد زيارة رئيس تايوان "لي تنج هوي" المنخفضة المستوى للولايات المتحدة عام ١٩٩٥، والرسميون في إدارة كلينتون يفعلونها كل مرة عندما يدلف الرئيس إلى حجرة "عادة حجرة نائب الرئيس" حيث يتكلم قليلا مع الداي لاما، وبكين تعترض، كما أن الرئيس بوش وفريق سياسته الخارجية فعلوا الشيء نفسه عام ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣. إن قصة سياسة أمريكا حول الصين منذ عام ١٩٧٢ كانت واحدة من قصص النجاح العقلاني لعدد من السنين، لكن في رد الفعل مع ووترجيت واستبدال فورد بنيكسون بفورد، فإن أفضل السنوات قد ولت ومعظم الفوائد من الوفاق الصيني الأمريكي قد جرى حصدها، وآخر صورة من كارتر إلى كلينتون أن بكين غالبا هزمت وتفوقت وقدرت على الاستمرار وصمدت أو خدعت واشنطن. إن المقارنة بين علاقة ريجان وكلينتون مع الصين تكشف عَلى دولة الحزب الصينية، وللغرابة.فإن علاقات الولايات المتحدة مع الصين كانت أكثر نعومة تحت إدارة ريجان منها تحت إدارة كلينتون، ليس هذا لأن ريجان كان أكثر اقتناعا تجاه الصين الشيوعية من كلينتون وإنما بسبب البناء العسكري والرسائل الأخرى المتعلقة بالقوة. ريجان فهمته بكين كقائد لن يكون مستعدا للتسليم أو التراجع، ودولة الصين والتي لمدة ألفي سنة قد عرفت متى وكيف تنسحب لجأت لجانب التوفيق مع ريجان، أما مع كلينتون الذي تردد وتذبذب ونقد وتذمر باستمرار في سياسته مع الصين، فإن بكين قد اندفعت ببساطة للمزيد والمزيد[١٢].

صعود الصين والنظر إلى مستقبل سياستها الخارجية:

إن شكل النظام العالمي الجديد في المستقبل يبقى غير واضح، ولكن الصين يمكن أن تقود هذا النظام وتصبح قوة عالمية، والمنطقة المؤهلة لذلك هي شرق آسيا، حيث من المتوقع أنه في غضون عشرين عاما تصبح الصين في مركز هذه المنطقة ولتصبح سوقا واسعا ومهمة لأية دولة أخرى في تبادلها التجاري. وقد تثار تساؤلات عدة في هذا المجال، منها ما مدى تأثير

الصين عند صعودها الاقتصادي على بقية الدول في خلال عشر سنوات؟ كيف ستكون سياسة الصين بعد عشرين عاما بعد أن تصبح القوة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة وبالتالي هيمنتها على شرق آسيا؟ هل ستستمر الصين في الإبقاء على شروط النظام العالمي القائم؟ أم أنها ستكون المحرك لنظام جديد؟ وهل صعود الصين سوف يؤدي إلى كوارث بيئية وأزمات في إدارة التغيرات المناخية؟ ومن الطبيعي فإن لا الصين ولا باقي دول العالم يعلم الإجابة على هذه الأسئلة. ولكن فإن إلقاء الضوء على نمط سياسة الصين في المستقبل عند صعودها سلم التقدم سوف يساعد في إلقاء الضوء للإجابة على هذه الأسئلة. فصعود الصين لا يترتب عليه بالضرورة صدام مسلح، ولكن فإن صعود الصين سيكون تأثيره أعمق وأشمل مقارنة بما حدث عند صعود ألمانيا واليابان مع الأخذ في الاعتبار اختلاف الأزمنة.

إن الطريق الملتوي للصين في القرن العشرين ينير لنا الطريق للعوامل التي ستشكل سياستها الخارجية[١٣]:

العامل الأول: إدارة المثلث الأمريكي الياباني الصيني، والتوجهات الإستراتيجية والسياسات الاقتصادية التي تتبناها كل دولة من الدول الثلاث. ومن المتوقع أنه سوف تؤثر سياسات واشنطن وطوكيو نحو بكين على فصل الصين بشكل ملحوظ، وسوف يؤثر مسيرة الصين على سلوكهم أيضا نحو بكين. ومن غير المعروف ما إذا كانت العواصم الثلاث ستعرض الحكمة لإدارة المثلث بشكل جيد.

العامل الثاني: التطورات ضمن تلك المواقع، حيث تتقاطع مصالح القوى الرئيسية، وهذا إلى حد كبير خارج سيطرة الصين. فقد تدفع المصالح الأمنية الصينية رد فعل يحدث صراعا مع أحد القوى الرئيسية الأخرى، فتايوان أو كوريا أو منطقة التبت/ الهملايا/ جنوب آسيا من الأماكن الواضحة للقلق. وخلال السنوات العشرين القادمة أو ما بعدها، يحتمل أن تتوحد كوريا، مثل هذا الحدث سيحول البيئة الإستراتيجية الآسيوية. والتوجه الإستراتيجي

لكوريا متحدة ومستقلة سيكون له تأثير كبير على كافة أنحاء المنطقة. وأيضا، داخل آسيا من أفغانستان عبر الجمهوريات الآسيوية المركزية إلى منغوليا والشرق الأقصى الروس، ستصبح نقاطًا مركزية حادة جدا من منافسة القوة العظمى. وستكون مصالح الصين مرتبطة بدرجة كبيرة بنتيجة هذه المنافسة وسيستهلك قدرا كبيرا من الاهتمام، وسيؤثر بشدة على علاقات الصين مع روسيا والهند وإيران ـ لكن غير معلوم في أي اتجاه.

العامل الثالث: النمو المحتمل في قدرة الدولة الصينية، لكن النمو يُحتمل أن يكون بطيئا ويمكن انعكاسه بسهولة. ومن غير الواضح كيف سيستعمل زعماء الصين قدرتهم المتزايدة. فانهيار الاتحاد السوفيتي والكساد المطول في اليابان والكارثة الاقتصادية في أندونيسيا في عام ١٩٩٧، تعتبر رسائل للتذكير بأن النمو الاقتصادي لا يجب أن يُفترض في أي مكان. ونتائج حدوث أزمة اقتصادية في الصين أمر غير متوقع.

العامل الرابع: نتائج السياسة الخارجية المجهولة لتكامل الصين في الاقتصاد الدولي. وفعلا، فقد السياسة الخارجية جدا، خصوصا إذا قرر زعماء الصين أن يبدؤوا تكاملا أعمق في المستوى من خلال عضوية منظمة التجارة العالمية. ولكن زعماء الصين على ذلك سيكسبون أيضا صوتا أكبر في الشؤون الاقتصادية والسياسية الدولية.

العامل الخامس: حقيقة أن إذلالات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الكارثية من المحتمل أن يكون لها تأثير أقل على قرارات السياسة الخارجية. فالزعماء يتقدمون للأمام، ولم يعايشوا عهد الإذلال، لكن مثل هذه الذكريات تبهت بصورة بطيئة جدا. فالقومية المعقدة للقرن العشرين، المتضررة حتى الآن متلهفة للانضمام إلى العالم، ومن المحتمل أن يؤدي إلى شكل مختلف من القومية لم تحدد معالمها بعد.

العامل السادس: ومن المحتمل أكثر أهمية من أي من العوامل الأخرى، سيكون نوعية زعماء الصين وطبيعة حكمهم المحلي، هل يتجنبون الإغراء لتوحيد بلادهم من خلال قومية عسكرية أو حازمة؟ هل سيبدؤون عملية الدمقرطة؟ هل سيدخلون حكم القانون؟ هل ينضمون إلى نظام اقتصادي دولي مفتوح بالكامل؟ ما التوازن الذي سيطرقونه بين الأهداف المتعارضة جدا من الاستقرار، والنمو، والعدالة، والفرص المتزايدة للمشاركة السياسية؟ هل يتحملون تنوعا ثقافية ويستمدون من مواهب الأقليات العرقية في بلادهم؟ هل سيكونون قادرين على إدارة التوترات التي يخلقها نمو متفاوت في الدخل بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية البعيدة؟ هل يطورون جامعات البراعة الدولية ويكافئون الإبداع؟

هنا يظهر الغموض الأعظم حول السياسة الخارجية الصينية. ما لم تحكم الصين بشكل كفء ويستجيب زعماؤها بحكمة إلى التحديات المحلية الرهيبة، فلن يستطيع الزعماء أن يتابعوا مجرد الأحداث في البلاد أو في الخارج. والصين محكومة بشكل ضعيف ستكون مصدر عدم استقرار إقليمي وستشكل الصعوبات على العالم. لكن إذا كانت الموارد المتزايدة وحكمة زعمائها وذخيرتها الفنية الأوسع من الإستراتيجيات تمكنهم من حكم مجتمعهم بشكل جيد، فمن المحتمل أن يتصرفوا بمسؤولية في الشؤون الدولية. لقد أصبحت الصين لاعبا رئيسيا على المسرح العالمي، وكل القوى الرئيسية سيكون لها تأثير في حكمها الرشيد في القرن الحادي والعشرين.

وباختصار، فإن الصين نمت قوية فيما بقيت كدولة إمبريالية وهي تهدد تايوان، تسجن الديمقراطيين، تجعل ميانمار دولة تابعة، تشن حربا عتيقة على الدين في التبت، تغلق مواقع الإنترنت، ترفض التفاوض لتسوية قضية الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي. هذه الإمبراطورية القمعية لا يمكن أن تكون مستقرة في حالة ارتياح ورضا مع نشاطها وفعالياتها الاقتصادية

والاجتماعية أو صديقا للولايات المتحدة أو لجيران الصين. أما الصين الثانية، فستكون صينا أقل تحكما وأكثر تساهلا مما هي عليه الآن، ومعظم سكانها من صغار السن الذين لم تحركهم مظهريات النظام الشيوعي، وهذا القطاع من السكان يؤكد ويركز على الأسرة والثقافة والحياة الاقتصادية أكثر منها على الدولة. هذه الصين (كما اعتقد بعض الكُتاب)[١٤] سوف تأتي للوجود لتنتهي وتقضي على حكم الإمبراطورية الصينية، الصين كفيدرالية ديمقراطية يمكن أن تكون قوة قيادية في العالم ومشاركا مفيدا في آسيا لعقود قادمة. ولنتذكر أن التقليد الصيني يعطي ثورات أخرى غير الأوتوقراطية بما فيها العبء الإنساني للكونفوشيوسية، وعكس الأوتوقراطية توجد كذلك الفكرة "الداوية" في شعاراتها والتي توجد فيها الحكمة المشهورة " إن الحكماء يتكلمون أقل، أما هؤلاء الذين يتكلمون كثيرا فنادرا ما تكون لديهم حكمة".



ماو تسي تونغ

الفصل الثامن

اليابان. متطورة

ولكن من الصعب أن تكون أوروبية

التاريخ الياباني:

تبدو اليابان من على السطح وكأنها دولة أوروبية، ولكن من الداخل فهي مختلفة كلية، فاليابان من الخارج لها الطابع الأوروبي ولكن من الداخل فهي تأخذ طابعها الأصلي الياباني.

إن اليابان هي الدولة الآسيوية الوحيدة التي بدأت مرحلة التصنيع في القرن التاسع عشر، ولكن وبكل المعايير فهي الدولة التي استطاعت تقليد الغرب. لقد قامت الحركة الصناعية في اليابان قبل عام ١٩١٤ ـ أي قبل بداية الحرب العالمية الأولى ـ كذلك كانت هناك حركة صناعية أخرى قبل عام ١٩٣٩ ـ أي قبل قيام الحرب العالمية الثانية. احتلت اليابان أجزاء كبيرة من شرق آسيا في عام ١٩٤٥، بعدها بدت اليابان في اقتصادها مزدهرا، حيث نصيب الفرد الياباني من الناتج المحلي الإجمالي ـ GDP ـ كان أعلى من الدول الغربية وذلك في الثمانينيات. وليس بغريب أن تكون اليابان نموذجا يحتذى به عندما بدأت النمور الآسيوية في شرق آسيا في الظهور في أواخر الخمسينيات. وإذا أردنا أن نفهم طبيعة التطور الآسيوي، فإن اليابان تعتبر هي بداية المكان الأفضل، ذلك لأنها كانت الدولة الأولى التي قامت على التطور وبقيت كنموذج للدول المتقدمة في شرق آسيا. وإذا كانت اليابان جزءًا من شرق آسيا، فإن ذلك لا يعني أنها تمثل هذه المنطقة من العالم، بل بالعكس فاليابان هي حالة فريدة بذاتها. لقد تشكلت اليابان نتيجة تداخل حضارتين عريقتين، الأولى الحضارة الصينية في القرنين الخامس

والسادس، والحضارة الغربية في القرنين التاسع عشر والعشرين. والتاريخ الأولى لليابان يوضح بأنها تأثرت بالحضارة الصينية والتي كانت وقتها الصين دولة أكثر تقدما وعلما. وقبل تداخل اليابان مع الصين، لم يكن لدى اليابان نظام للكتابة خاص بها ولكن نتيجة للتداخل مع الصين تم تطبيق نظام للكتابة له العديد من الصفات المشتركة لنظام الكتابة في الصين ولكن أُخذ طابعٌ خاصٌ باليابان. وبالرغم من أن تأثير الصين على اليابان كان عميقا، إلا أنه توسع وانتشر وتشكل بالتجربة والتقاليد اليابانية. وبالتالي اختلفت تعاليم الكنفوشية اليابانية ـ Confucianism ـ بدرجة كبيرة ومن نواحٍ عديدة من تعاليم الكنفوشية الصينية. والتاريخ الياباني يوضح لنا عصرين مهمين في اليابان، عصر توكوجاوا ـ Tukugawa ـ والذي امتد حوالي ٢٥٠ عاما وذلك قبل عصر ميجي ـ meiji ـ والذي إعتبر عصر الاستقلال والنهضة. لقد كان عصر توكوجاوا يتصف بالمركزية الكبيرة في الحكم وإنشاء نظام الإقطاع، وكان هذا العصر هو عصر انغلاق تام لليابان، وكان السبب في ذلك هو خوف الإمبراطورية من أنشطة التجارة من الخارج وتأثر اليابان بالنفوذ الأجنبي وخاصة استيراد الأسلحة الأوروبية النارية، والتي كان يعتقد أنها ستكون سببًا رئيسيًا في عدم الاستقرار الداخلي. وبنهاية عهد إمبراطورية توكوجاوا، إيدو ـ Edo ـ والتي عرفت فيها بعد بطوكيو كانت كبيرة مثل لندن، وكان عدد سكانها يربو عن المليون نسمة. ويمكن القول بأن الاقتصاد الياباني في عام ١٨٠٠ كان أفضل بالمقارنة بدول شمال غرب أوروبا، ولكنه كان يعاني في نفس الوقت من ضيق الموارد مثله في ذلك مثل أوروبا والصين.

ومع بداية عهد ميجي ـ Meiji ـ في عام ١٨٦٨ فقد بدأت حركة للنهضة الاقتصادية في اليابان. في عام ١٨٥٣، تأثرت حالة السلم والاستقرار والتي كانت قد ظهرت في أواخر عهد توكوجاوا وذلك نتيجة وصول القائد الأمريكي كومودور بيري ـ Commodore Perry ـ الضابط البحري على رأس أسطول

من المراكب السوداء، طالبا بالنيابة عن الولايات المتحدة، بجانب قوى أوروبية عديدة - وعلى الأخص بريطانيا - بأن تقوم اليابان بفتح اقتصادها وخطوط ملاحها للتجارة الدولية. ولم تستطع اليابان التغاضي عن ذلك الأمر العسكري من قبل هذه القوى، وإلا تم غزو اليابان من قبل هذا الأسطول. وبالتالي تم توقيع اتفاقيات غير متكافئة بينها وبين القوى الغازية بمقتضاها يتم فتح حدود اليابان للتجارة الدولية وبشروط مجحفة، بما فيها فتح مناطق أخرى على حدود شواطئها. وتعتبر هذه الاتفاقيات بمثابة الحد من سيادة اليابان على شواطئها وأراضيها. وفي عام ١٨٥٩ اضطرت اليابان إلى السماح بدخول الديانة المسيحية والتي كانت محرمة منذ ٣٠٠ عامٍ من قبل.



الإمبراطور ميجي - Meiji -

إن تدخل الدول الغربية - بالأساطيل البريطانية والأمريكية والفرنسية والهولندية - أدى إلى وجود حالة من العداء لقوى الغرب والتي سميت في اليابان في ذلك الوقت بالبربريين. تبع ذلك قيام المسلحين والذين عرفوا في ذلك الوقت

ساموراي ـ Samurai ـ بالإطاحة بنظام توكوجاوا والمساعدة في دخول اليابان بعهد جديد تحت نظام ميجي ـ Meiji ـ والذي حكم البلاد في الفترة ما بين ١٨٦٨ ـ ١٩١٢. وفي نهاية السبعينات بدأت الحكومة اليابانية في بيع العديد من المصانع الجديدة، وظهرت نتيجة لذلك طبقة من الرأسماليين، والذين كان معظمهم من فئة الساموراي وأصبح نظام التبادل هو النظام النقدي وانتهى بذلك نظام المقايضة والذي كان سائدا في عهد الإقطاع تحت إمبراطورية توكوجاوا.

استقر عهد ميجي لفترة طويلة، وتحولت اليابان عن قناعة تجاه الغرب محاولة مجاراته بل والتفوق عليه ولكن بأسلوب تدريجي وهادئ. وكان الهدف هو تغطية الفجوة بين الغرب واليابان والحصول على احترام الغرب بوصولها بمعايير الغرب الاقتصادية إلى سلم التقدم الاقتصادي. وقبل عام ١٩٣٩ كان النظر بالمقارنة إلى أوروبا ولكن بعد عام ١٩٤٥ حلت محلها القوة المهيمنة الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية وهي الولايات المتحدة والتي أصبحت هي النموذج التي حاولت اليابان مجاراته وفي أحيان أخرى التفوق عليه نتيجة لإرسال بعثات مكثفة إلى أوروبا وأمريكا في مجالات شتى والتدريب المتواصل للعمالة اليابانية، فكان تطوير السكك الحديدية من بريطانيا، والمصارف من فرنسا والتعليم من الولايات المتحدة وهكذا.

وأصبح عهد ميجي هو عهد التقرب إلى الغرب وأمريكا حيث كانت اليابان لا تنظر إلى الدول الآسيوية الأخرى حيث كانت تعتبرها متخلفة ، ولا ترقى إلى المستوى الحضاري الياباني، لدرجة أنه في مؤتمر بين أوروبا واليابان في طوكيو في عام ١٩٩٩ والذي ذكر فيه بغرابة بأن اليابان ربما ترى طلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ـ European Union ـ وعليه فإن اليابان فشلت في إعادة التفكير في علاقتها مع شرق آسيا والتي تحولت فيما بعد إلى مراحل من التقدم أدت إلى إضافة عامل هام من قيام بعض الأزمات باليابان نتيجة لتركها جاراتها القادم

الجديد إلى النمو والتقنية في الوقت الذي كانت فيه اليابان تعاني من ظهور فقاعة الأزمة المالية ومشاكلها المكثفة. وعموما يمكن القول بأنه إذا كانت بريطانيا هي رائدة أوروبا في التنمية والتقدم، فإن اليابان تعتبر رائدة آسيا[1].

الاقتصاد في اليابان:

يكمن نجاح اليابان في الوقت الراهن، بشكل خاص في القطاع الاقتصادي من خلال النمو التكنولوجي والاقتصادي حيث يحظى الاقتصاد الياباني بأفضل مكانة في القرن الحادي والعشرين، مع توسعها الزائد في الصادرات، الأمر الذي أدى إلى محاكاة البلدان الآسيوية الأخرى والتي تسمى بالدول الصناعية الجديدة ـ كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايوان، وتايلاند، وغيرها من البلدان الآسيوية للنموذج الياباني، بجانب الصين.

فأجور العمالة في جميع هذه الدول الآسيوية الصناعية الجديدة أقل مما لدى اليابان الأمر الذي أدى إلى لجوء اليابان لإقامة مصانعها في تلك الدول. واستطاعت هذه الدول أن تنافس اليابان في صناعة المنسوجات والدمى والبضائع المنزلية والسفن والفولاذ والسيارات (بدرجة أقل). ولا يعني ذلك تراجع اليابان عن إنتاج السفن والسيارات والشاحنات والفولاذ، بل يعني أن تكون اليابان على قمة السوق وذلك بإنتاج فولاذ بمواصفات أرقى أو سيارات أكبر حجما وأكثر تعقيدا. وبالتالي كانت إحدى المهام الرئيسية لوزارة التجارة والصناعة العالمية اليابانية هي إلغاء الصناعات التي لم تعد منافسة وتوجيه المصادر والكوادر إلى قطاعات اقتصادية أخرى ذات تنافسية عالمية أكبر. وكان رد الفعل الأمريكي والأوروبي ضد الاختراق الياباني متزايدا لأسواقها المحلية، حيث أخذت الفوائض اليابانية بالنسبة لأوروبا وأمريكا تتسع بدرجة كبيرة، وكان رد الفعل الأوروبي متراوحا من فرض حصة استيراد محدودة إلى إعاقة جمركية، أما الإدارة الأمريكية فقد ترددت بسبب قيادتها لنظام تجاري عالمي مفتوح في حظر أو تخفيض الواردات اليابانية بغير فرض قيود طوعية. ولكن كان

موقف الولايات المتحدة أن تقوم بمد اليابان بالأغذية والمواد الأولية واستيراد المصنوعات اليابانية، كذلك طالبت باتخاذ إجراءات بالحد من عدم التوازن بينها وبين اليابان على أثر زيادة العجز التجاري الأمريكي لصالح اليابان، وزيادة ضغط أصحاب الصناعات الأمريكية الذين أضيروا من المنافسة اليابانية، تمثلت في تشجيع رفع قيمة التبادل التجاري للين الياباني والعمل على زيادة اليابان من وارداتها من البضائع الأمريكية. ومن المحتمل أن تقوم اليابان بتوسيع صادراتها بوتيرة أسرع من القوى الكبرى الأخرى، لأنها سوف تستفيد بدرجة كبيرة من تغير معايير التجارة الدولية والتي خفضت أسعار كثير من الخامات والوقود والأغذية كذلك فإن احتمال ارتفاع قيمة الين الياباني سيعمل على انخفاض حجم بعض الصادرات اليابانية في الأسواق الخارجية ولكن اعتمادا على مرونة الطلب حيث يؤدي إلى تخفيض تكلفة الواردات اليابانية بدرجة كبيرة، وبالتالي المساعدة على إبقاء الصناعة اليابانية في موقع تنافسي مع استمرار انخفاض التضخم.

ومن الأهمية بمكان أن الصناعة اليابانية قد اتجهت حديثا نحو أكثر القطاعات الاقتصادية المربحة وهي التكنولوجيا الراقية في الوقت الذي انسحبت فيه اليابان من صناعات المنسوجات وبناء السفن والفولاذ الأساسي وتركتها إلى دول أجور عمالتها أقل كثيرًا ، وأصبحت بذلك القوة الرائدة في الصناعات المتقدمة علميا وذات القيمة المضافة الأعلى، غير أن أهم شيء بمعايير الإنتاج هو تفوق اليابان وريادتها ميدان الروبوتات الصناعية وتطويرها مصانع تجريبية كاملة تسيطر على الكمبيوترات والليزر والروبوتات، وهو الحل الأمثل لأزمة العمالة اليابانية، وأفادت دراسة في هذا المجال بأن اليابانيين يستخدمون روبوتاتهم بكفاءة أعلى من الأمريكان هذا بالإضافة إلى أن اليابان تتولى القيادة في معدل الإنفاق على البحث والتطوير غير العسكري. كذلك فإن الإنفاق الياباني على مشاريع البحث والتطوير تتولى زمامه الصناعة اليابانية نفسها بنسبة أكبر

بكثير عن نظيراتها في أوروبا والولايات المتحدة حيث تتولى الحكومات والجامعات أغلب ذلك. هذا إلى جانب ارتفاع مستوى الادخار القومي في اليابان مقارنة بالادخار الأمريكي، وضمان الشركات اليابانية سوقا داخلية لكل منتج عدا المصنوعات المغالى في فخامتها، وهي حالة لم تتمتع بها الشركات الأمريكية أو حتى غالبية الشركات الأوروبية بالرغم من إجراءاتها الحمائية. ويرجع السبب في ذلك إلى عدم قناعة المستهلك الياباني بشراء المنتجات الأجنبية عدا المواد الأولية والأغذية الأساسية، والذي يضمن ذلك هو جودة نوعية المنتجات اليابانية استنادا إلى قياس اختبارات الذكاء العلمية والرياضية.

قوة اليابان الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين:

والتساؤل الذي يثور في هذا المجال، هو كيف ستغدو قوة اليابان الاقتصادية في هذا القرن الحادي والعشرين؟ يبدو أن الإجابة الموحدة ستكون أكثر قوة، إذا استثنينا نشوب حرب واسعة النطاق، أو نزول كارثة بيئة، أو حصول كساد اقتصادي وحمائية عالميين على نمط ما حدث في الثلاثينيات. فيما عدا ذلك، فإن اليابان من الممكن لها أن تتبوأ مكانة الدولة الرائدة أو الثانية في مجال الكمبيوترات والروبوتات والاتصالات السلكية واللا سلكية والسيارات والشاحنات، وربما التكنولوجيا الإحيائية وحتى الفضاء. وربما أن تكون الفريدة من نوعها في مجال التمويل. ولهذا السبب صرح الخبراء أمثال (هرمان كاهن) و(عزرا فوجيل) بأن اليابان ستغدو الدولة الاقتصادية "رقم واحد" في مطلع القرن الحادي والعشرين، وليس من عجب انبهار الكثير من اليابانيين بهذا الأفق. إذ يبدو هذا إنجازا لا يصدق حققته دولة تمتلك ٢٪ فقط من سكان العالم يعيشون على ٠,٣٪ فقط من أرضه السكنية. أما فيما يتعلق بالإمكانات التي انطوت عليها التكنولوجيا الحديثة، فسيميل المرء إلى افتراض أن اليابان غدت قاب قوسين أو أدنى من استنفاذ قدرات شعبها وأرضها، وأنها من الممكن في يوم ما أن تتخلف وراء الأمم ذات المصادر الأثري والمحتاجة فقط إلى اقتباس

العادات اليابانية، وذلك هو حال دول جزرية أو طرفية أخرى صغيرة نسبيا (البرتغال وهولندا وحتى بريطانيا)، وعموما فسوف تستمر اليابان في تسلق سلمها في المستقبل المنظور[٢].

إن الوضع المقلق لليابان وبالتالي ميزان القوى في شرق آسيا، هو أن دبلوماسية السلام مع جميع الجهات لهي ناجحة ومجدية في الوقت الراهن. ولكن ما مدى نفعها لو أن الولايات المتحدة انسحبت من التزاماتها في آسيا، أو شعرت باستحالة حماية تدفق النفط من المنطقة حتى يوكوهاما؟ وما نطاق فائدتها أن نشبت حرب كورية أخرى؟ وما جدواها لو شرعت الصين بفرض هيمنتها على المنطقة؟ لا ريب بعدم وجود إجابة على أسئلة افتراضية ومخيفة كهذه، وهكذا قد تشعر حتى مجرد "دولة تجارية" ذات "قوات صغيرة للدفاع عن النفس" باستحالة التنصل من تقديم الإجابات، ومثلما اكتشفت أمم أخرى خبا بريقها سابقا، لم تعد الخبرة التجارية والثروة المالية كافيَين في عالم فوضوي يعج بسياسات الهيمنة العالمية.

السياسة الخارجية اليابانية:

صعدت اليابان لتصبح قوة كبرى في القرن العشرين، حيث وضع زعماء ميجي مجموعة من الأهداف طويلة المدى لتعزيز قوة الأمة اليابانية والتغلب على وضعها كآخر دولة في العالم الصناعي، وكان اليابانيون شعبا نشطا مثابرا. ولما كانت السياسة الخارجية اليابانية قد تأثرت بدرجة كبيرة باعتبارات واقعية، فقد كانت تفتقد إلى الالتزام القاطع بالمثل العليا السامية. وكانت المبررات الأيديولوجية التي أعطيت للسياسات الخارجية عذرا باطلا أكثر من كونها باعثا أو دافعا. واستهوت حركة الجامعة الآسيوية بعض المفكرين اليابانيين، غير أن القادة السياسيين رفضوا تحقيق هويتهم في آسيا في قرن كان الغرب يهيمن على آسيا. وقبل أن يصل الغرب إلى آسيا، كانت اليابان تعتمد على نفسها بالكامل، غير أن عمليات التصنيع التي كانت تهدف إلى تأسيس الاستقلال القومي زادت

بدرجة كبيرة من اعتماد اليابان على العالم الخارجي. واليابان شبه خالية من المواد الخام المطلوبة للصناعة الحديثة كان لزاما عليها أن تستوردها، وقد أصبحت من أكبر الدول المستوردة في العالم للمواد الخام، وكان عليها أن تصدر السلع المكتملة لشراء المواد الخام.

ومن خلال الموارد الفقيرة ووصولها المتأخر إلى العالم الحديث كانت اليابان مستهدفة بشكل فريد للتغيرات الحادثة في النظام الدولي، الذي تبعا لذلك، مارس نفوذًا كبيرًا على صياغة السياسة الخارجية اليابانية وشكل المؤسسات السياسية والاقتصادية المحلية، وأصبحت اليابان دولة تتفاعل مع تأثير الغير عليها. وأظهرت اليابان على نحو متكرر ميلا نحو التكيف والتوافق مع التغيرات الجوهرية في بيئتها الخارجية. ولما كانت اليابان دولة بدأت تطورها في زمن متأخر، فقد تعلمت كيف تستجيب للظروف التي تفرضها القوى الغريبة. وكما علق نائب وزير التجارة الدولية والصناعة (MITI)، "كانت اليابان تنظر إلى النظام الاقتصادي الدولي على أنه حالة مفترضة وتبحث عن طرق لاستغلاله".

ومنذ حضور اليابان مؤتمرها الدولي الأول مع القوى الكبرى في بكين عام ١٩٠١، عندما اجتمعوا للتباحث في نتائج ثورة البوكسر "Boxer Uprising"، لم يقدم القادة اليابانيون أية مقترحات لتشكيل قواعد ومؤسسات النظام الدولي، ولم تلعب اليابان دورا نشطا لا في عصبة الأمم ولا في الأمم المتحدة يتناسب مع دور القوى الكبرى. وكمسألة مصلحة ذاتية تحالفت اليابان على نحو متكرر مع القوى الصاعدة مع بريطانيا العظمى في الفترة من ١٩٠٢ إلى ١٩٢٢، ومع ألمانيا في الفترة من ١٩٣٦ إلى عام ١٩٤٥، ومع الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٢. وعلى الرغم من الوسائل قصيرة المدى المطلوبة للتعاون مع الأجانب، كانت اليابان اللاعب الوحيد بشكل فريد بين القوى العالمية. ومن المألوف تسمية النظام السياسي الياباني في عقد الثلاثينيات بأنه نظام "فاشي" لأن سياساته وأيديولوجياته كانت

تشبه سياسات الفاشية في ألمانيا وإيطاليا. وبحلول ربيع عام ١٩٤٠، استنتج رئيس أركان الأسطول البحري الياباني أن البرنامج المتعجل لأمريكا سوف يؤدي إلى هيمنة أمريكية في الباسيفيكي بحلول عام ١٩٤٢، ولابد لليابان أن يكون لها سبيل للوصول إلى البترول في شرق الإنديز الهولندية لكي تساير القوة الأمريكية. قام وزير الخارجية الياباني ماتسوكا يوسوكي المتهور بحل المأزق عن طريق مسلك سريع، فقد قرأ خطأ بشكل يشبه الكارثة اتجاهات العالم، فعندما تضاعفت انتصارات النازي، بدا له وللعديد من القادة اليابانيين الآخرين أن الفاشية على وشك الانتصار في أوروبا، ولابد أن تنتهز اليابان الفرصة.

يوسوكه ماتسوكا

وزير خارجية اليابان قبل فترة وجيزة من الحرب العالمية الثانية

وعند سقوط هولندا وفرنسا وبدت هزيمة إنجلترا وشيكة كانت السياسة الانتهازية هي التي تحكم العصر. بوغت ماتسوكا بقوة رد الفعل الأمريكي، فقد حظر الرئيس روزفلت أي شحنات أخرى من الحديد الخردة إلى اليابان، وبعد أن دخلت القوات اليابانية الهند الصينية قام بفرض حظر على البترول. صمم القادة اليابانيون على القيام بضربة جريئة للقوة البحرية الأمريكية في الباسيفيكي. فالضربة الوقائية المباغتة لأسطول الباسيفيكي في بيرل هاربر سوف تعطي اليابانيين الوقت للاندفاع بقوة نحو جنوب شرق آسيا، وتقوية سيطرتها على الموارد اللازمة لحرب شاملة.

دفعت اليابان ثمنا رهيبا بسبب المغامرة الجريئة لقادتها وعدم حساب اتجاهات الزمن بشكل مأساوي، ودخلت الأمة في صراع كلفها حياة ما يقرب من ثلاثة ملايين مواطن وإمبراطوريتها الكاملة في أعالي البحار، وأدى إلى دمار ربع آلاتها ومعداتها ومبانيها ومساكنها. وقد عاشت أجيال مرعوبة جسديا ونفسيا من وقوع الكارثة. وبحلول عام ١٩٤٤، وصلت جهود الحرب إلى مرحلة سيئة عندما سقطت جزيرة سيبان في شهر يوليو وأصبحت الجزر اليابانية داخل مرمى القذائف الأمريكية.

حدد اجتماع الحلفاء في بوتسدام في شهر يوليو أهدافهم بتفكيك الإمبراطورية اليابانية، معاقبة مجرمي الحرب وإقامة نظام ديمقراطي. ترك إعلان بوتسدام مصير المؤسسة الإمبريالية غير واضح، فقد رفض اليابانيون شروطه بعد إلقاء القنابل الذرية ودخول الاتحاد السوفيتي الحرب ضدهم ، تدخل الإمبراطور وأصر على وقف القتال. ولأول مرة في تاريخها تم احتلال اليابان بجنود الأعداء، الاستسلام غير المشروط والاحتلال وتسريح الجيش بدت أنها علامة على نهاية مركز اليابان كواحدة من القوى الكبرى التقليدية. انسحبت اليابان بعد الحرب من السياسة الدولية وأصبحت تحت الحماية العسكرية للولايات المتحدة. وطوال عقود لم يكن لها دور في الشؤون الإستراتيجية الدولية كما هو معروف بشكل طبيعي. وقد نشأت السياسة الخارجية اليابانية بعد الحرب التي يمكن وصفها على نحو أفضل بأنها "واقعية تجارية" من دروس الهزيمة.

إن السياسة اليابانية المتعلقة بتجنب الالتزامات العسكرية ـ السياسية في الوقت الذي يتم فيه التركيز على النمو الاقتصادي، والتي أصبحت تعرف أخيرا بمبدأ يوشيدا، استخدمها خلفاؤه في الستينيات في تبني المبادئ غير النووية الثلاثة (عدم إنتاج أسلحة نووية، أو امتلاكها، أو السماح بدخولها) المبادئ الثلاثة التي تحرم التسلح وتصدير التكنولوجيا العسكرية (عدم تصدير الأسلحة إلى دول في الكتلة الشيوعية، وإلى دول تشملها قرارات الأمم المتحدة بحظر

التسلح، والدول المشتركة في نزاعات مسلحة) وتقييد الإنفاق العسكري بـ١٪ من إجمالي الناتج القومي. وقد ثبت أن مبدأ يوشيدا أكثر بقاء مما توقع صانعه لأنه تعامل بشكل فعال مع البيئة الداخلية والبيئة السياسية. وعندما بلغ الاقتصاد الياباني درجة عالية من الانتعاش انتهى المبدأ من نفسه. فخلال حرب فيتنام، على سبيل المثال، حيث استميلت كوريا الجنوبية لإرسال ٣٠٠ ألف جندي للقتال بجانب الأمريكان، تجنب اليابانيون التورط العسكري المباشر. كانت هذه الإستراتيجية تكيفا ذكيا بشكل واع لظروف اليابان في البيئة الدولية، والسلام الأمريكاني الذي تلا الحرب العالمية الثانية قد جاء بنظام اقتصادي دولي ليبرالي يمكن أن تلجأ له دولة منهزمة ومنبوذة تركز رؤيتها على النمو الاقتصادي، وتسعى نحو الصعود مرة أخرى إلى مصاف القوى الكبرى. وعلاوة على ذلك، استفادت اليابان أكثر من أية دولة أخرى من النظام الدولي بعد الحرب.

في عقد الثمانينات بدا أن هدف اليابان الذي ظل طوال القرن بالتفوق على الغرب قد تحقق. ومن خلال العديد من المعايير الاقتصادية والتكنولوجية أصبحت قوة اليابان توازي قوة الولايات المتحدة. وعندما تطور النمو الاقتصادي الآسيوي في الثمانينات، كان البيروقراطيون اليابانيون يعملون جنبا إلى جنب مع رجال التجارة في صياغة إستراتيجية آسيوية لملاحقة أهداف الاستقلال الذاتي والاكتفاء الذاتي والبحث عن تشكيل مجال من الهيمنة الاقتصادية. وفي عقد التسعينات دخلت شرق آسيا ما يمكن أن يطلق عليه فترة بلبلة وعدم وضوح رؤية، فترة تقلب وتغير متواصل وعدم يقين عندما كان شكل النظام الجديد لم يتضح بعد. غير أن النهاية المفاجئة وغير المتوقعة للحرب الباردة والبلبة التي تلتها في شرق آسيا تركت اليابان بدون دليل تسترشد به. واكتسحت موجة الاضطرابات البلاد في التسعينيات. وعانى الاقتصاد أسوأ تراجع منذ الثلاثينيات وانهار الاقتصاد السياسي الذي كان مشكلا ومتناغما وفق الظروف الفريدة في الحرب الباردة في عام ١٩٩٣. كانت اليابان ستبدو أكثر

ملائمة في توفير الزعامة لحل الأزمة المالية الآسيوية التي بدأت عام **١٩٩٧**. لكن نظامها كان ضعيفا مرة أخرى. وفي وسط الهبوط الاقتصادي الممتد الذي - صممت فيه مؤسساتها على اللحاق بالدول الصناعية المتقدمة - لم يعد من المناسب أو المجدي أن تستطيع اليابان حشد زعامتها لتحفيز اقتصادها وإصلاح مؤسساتها المالية والمساعدة على إخراج آسيا من الوباء الإقليمي. وفي بيئة الحقبة الجديدة المتغيرة، كان ظهور الصين إحدى المشاكل المعقدة لليابان.

بحثت اليابان في أمر تعظيم استقلالها الذاتي الذي يمكن أن تتحمله واشنطن، حيث يجب أن تعتمد اليابان على الولايات المتحدة في التوازن مع الصين لأنها لا تستطيع القيام بهذا الذور بنفسها، ونتيجة لذلك فإن الإبقاء على تحالفها مع الولايات المتحدة يعتبر مسألة مهمة بالنسبة لليابان. وللمرة الأولى منذ انفتاح نيكسون وكيسنجر على الصين عام **١٩٧١**، نظر الصينيون إلى التحالف الأمريكي الياباني بعين لاشك، واعتبروا أنه موجه على نحو متزايد لاحتواء القوة المتنامية للصين ونفوذها. وكما حدث في وضعها المتسم بالانخفاض تجاه توحيد كوريا ربما تتحرك اليابان بحرص في المسائل السياسية التي يثيرها الصينيون.

كان اليابانيون ممتازين في التكيف مع الضغوط القوية والحاسمة التي تأتي من الخارج. وعندما يكون الموقف معتما يقعون في المشاكل. ووفقا لذلك، فإن تركيبة التصادم المنظم والحرص الإستراتيجي في السياسات اليابانية في نهاية القرن العشرين يحتمل أن تسود مستقبلا إذا استمر التغير الحالي في نظام شرق آسيا. ولكن ما أن تصبح تركيبة البيئة الخارجية واضحة، فمن المحتمل أن تكيف اليابان نفسها وفق النظام الجديد. وعلاوة على ذلك، إذا كان الماضي هو الدليل الذي يعول عليه، فإن اليابان سوف تتكيف بالسرعة التي ستدهش الذين لا ينظرون إلا إلى جمودها الحالي(٣).

الفصل التاسع

الهند قوة آسيوية بازغة

التاريخ الهندي:

يعتبر عصر بوذا (٥٦٣ ـ ٤٨٣ ق.م) نقطة البداية لإحدى الديانات العالمية الكبرى، ولتطورات هامة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في شبه القارة الهندية. في الحقل السياسي، نشأت دول كبيرة توسعية، سيطرت أربع منها على مسرح الأحداث. كان الحديد هو المورد الاقتصادي الرئيسي، إلا أن القوة التي تمتعت بها الدولة كانت أيضا نتيجة لدور بعض الحكام النشيطين، الذين تخلصوا تدريجيا من منافسيهم بالقوة والدبلوماسية. ازدهرت الصناعات المنزلية كالنسيج والفخار والصناعة المعدنية، ونُظمت ضمن نقابات. كان نتاج هذه الصناعات، بالإضافة إلى الفائض الزراعي، يتم تبادله بين المراكز الهندية الشمالية المختلفة، وبين الإمبراطورية الأخمينية (الفارسية)، إلى الغرب. وكان أصحاب المصارف يمولون معظم أشكال التجارة، ويقدمون وسائل النقل، ويتحملون الخسائر. ساعدت هذه النشاطات على قيام طبقة ميسورة، تتألف خصوصًا من أناس لم يكونوا راضين عن انقسام المجتمع الهندي، آنذاك، إلى طبقات متميزة. وغالبا ما أصبح أمثال هؤلاء أنصار المتحمسين للبوذية، وسواها من الأديان غير الهندوسية. تعثرت هذه التطورات لفترة من الزمن نتيجة غزو الإسكندر الكبير (٣٥٦ ـ ٣٢٣ ق.م) عام ٣٢٧. فبعد اجتياح الإمبراطورية الفارسية، زحف الإسكندر على مقاطعاتها الهندية لاحتلالها، ولكنه، طمع في ثروة الهند الأسطورية، عمد إلى التقدم إلى أبعد من ذلك، واستطاع أن يتوغل في

البنجاب، إلا أنه سرعان ما أكره على التراجع، ولم يلبث الحكام الذين عينهم، ليحكموا المقاطعات بعد رحيله، أن اقتفوا أثره. خلف تراجع الإسكندر وراءه شعورا قويا بالوحدة الهندية، التي وجدت زعيما لها في المحارب الشاب تشاندرا جوبتا (٣٢١ ـ ٢٩٧ ق.م). قام هذا الزعيم بتحرير المقاطعات الغربية وأسس السلالة الموريانية عام ٣٢٠ ق.م. كان العهد المورياني (٣٢٠ ـ ١٨٥ق.م) من أكثر عهود التاريخ الهندي تألقا. واصلت السلالة الموريانية السيطرة على مساحات شاسعة من الهند إلا أن سيطرتها ما لبثت أن انحسرت، حيث لم يستطيعوا الحيلولة دون هجمات اليونان البكتريين، وهم المنحدرون من بعض قواد الإسكندر. استطاع الهنود صد بعض هؤلاء المهاجمين، بينما توصل بعضهم الآخر إلى تأسيس ممالك قصيرة الأجل في البنجاب ومواقع أخرى. تأثر الكثير من هؤلاء بالحضارة الهندية، ولذلك يعرفون غالبا باليونان الهنود. جاء في أعقاب اليونان الهنود غزاة من أواسط الهند، وفي عام ٧٨م كان معظم شمالي الهند تحت سيطرة كانيشكا أحد ملوك السلالة الكوشانية البوذية التي لم تلبث أن طردت من الهند، بعد مرور قرن واحد.

نجم عن ذلك ردة فعل هندوسية، وتطورت السنسكريتية، وكانت لغة الكتب المقدسة، وأصبحت لغة التفاهم بين أفراد الطبقة العليا في الإدارة، ولاسيما في الأدب. في عام ١١٩٢ قضى محمد الغوري على أمراء راجبوت في تارين. وفي السنوات العشر اللاحقة اجتاح المسلمون سهول الغانج وأسسوا سلطة دلهي (١٢٠٦)، وكان ذلك إيذانا ببداية سيطرة إسلامية على الهندستان (الهند الشمالية) دامت حتى أوائل عام ١٧٠٠. شهدت القرون الثلاثة اللاحقة ظهور وزوال عدد من سلالات الأفغان الترك، والخلجيين والتغلقيين والأسياد واللوديين، التي امتدت في ظلها كلها إمبراطورية دلهي. بتقلص حكم المغول ظهرت شركة الهند الشرقية البريطانية الملكية.

فالشركة ذهبت أصلا إلى الهند للتجارة لا للفتح. وطيلة القرن الثامن عشر كان مديروها يصرحون أن التجارة لا السيطرة هي هدفهم. ولكن بحلول منتصف القرن الثامن عشر، كان للبريطانيين، بعد استتباب الأمر لهم طويلا في مصانعهم بكلكوتا ومادراس وبومباي، تجارة كبيرة تقوم بالدرجة الأولى على المنسوجات القطنية الهندية وتستحق الحماية من جهة من منافسة الشركة الفرنسية الأصغر منها، ومن جهة أخرى من أخطار التصدع الهندي الداخلي. أدى التوسع الأوروبي في الهند إلى إعطاء بريطانيا أغنى مقاطعة في الهند وفتح أمامها الطريق إلى السيادة على الهند بكاملها.

وبنهاية القرن التاسع عشر كانت غالبية الإنجليز تعتبر الهند مرتبطة ببريطانيا ارتباطا لا انفصام فيه كانها يوركشير أو بلاد الويلز، وكانت فكرة الهند المستقلة بعيدة عن الأذهان حتى كأنه يستحيل تصويرها.

تم تكوين الإمبراطورية الهندية البريطانية بين عامي ١٨٠٠ و١٨٦٠، واعتبرها الكثيرون من معاصري الملكة فيكتوريا إنجاز بريطانيا الأعظم، وخطوة جوهرية في تقليد بريطانيا مركز الدولة العالمية. لم يتم بسط السيطرة البريطانية دون رد فعل عنيف من قبل الهند، ولاسيما في ثورة ١٨٥٧ ـ ١٨٥٨. وفي أعقاب الثورة، أصبح البريطانيون أكثر حذرا فاستبدلت إدارة الشركة بسلطة حكومية، ووضع حد لتغيرات المفاجئة للقانون أو للطابع الاقتصادي للحياة الريفية، وألغيت الأنظمة الضرائبية الجديدة أو جرى الإبطاء في فرضها. كذلك أوقفت عملية التدمير الشامل للإمارات الباقية، وأعطى التعهد للراجات والأمراء بالعيش بأمان، مقابل أدائهم قسم الولاء للملكة فيكتوريا. وفي أواخر القرن التاسع عشر، كانت روح الحكم البريطاني للهند قد تغيرت كليا.

فالهند فتحت أبوابها على العالم الخارجي، وأخذ يتدفق عليها سيل من البضائع والأفكار. وفي المدن الكبرى ظهرت من جراء التغيير الاقتصادي فئة من

الهنود الغربي النزعة أخذت تطالب بحق الاشتراك في الحكم. وفي عام ١٨٨٥، أسس رجال من هذا الطراز المؤتمر الوطني الهندي، وبدأوا صراعهم الطويل من أجل الاستقلال. في عام ١٩٠٠، كان حكم بريطانيا للهند يبدو أكثر رسوخا من أي وقت مضى. وكانت سياسة بريطانيا الخارجية، على الصعيد العالمي، قائمة على فكرة الاحتفاظ بالإمبراطورية الهندية كالقاعدة الكبرى الثانية (بعد بريطانيا نفسها) لقوة بريطانيا في العالم. ومع ذلك ففى خلال خمسين عاما، انقسمت هذه الإمبراطورية الهندية على نفسها، وأخرج الحكام البريطانيون منها. جاء أول انتصار للحركة الوطنية الهندية في السنين التي تلت الحرب العالمية الأولى مباشرة، وذلك بظهور المهاتما غاندي (١٨٦٩ ـ ١٩٤٨) كقائد ملهم وكرائد لسياسة عدم التعاون مع البريطانيين واللاعنف ومعارضة الحكومة بالمظاهرات السلمية ورفض دفع الضرائب.



أصر غاندي على أن يثبت للبريطانيين أن غالبية الهنود ترفض حكمهم، وما صاحبه من أضرار التي لحقت بالهند من جراء اشتراك الهنود في الحرب العالمية الأولى. حاول البريطانيون الالتفاف حول الحركة الوطنية بمنح الهنود قسطا كبيرا من المشاركة في تسيير أمورهم الداخلية، كما أنهم اكتشفوا أن تفويض

السلطات للهنود هو أسلوب فعال لمنع اتحاد جميع الهنود ضدهم. وكانوا يسعون من وراء كل ذلك إلى إبقاء الهند ضمن اتحاد فيدرالي معهم بحيث تظل مرتبطة ارتباطا وثيقا ببريطانيا في الشؤون الدولية، وبحيث يستطيعون الاستمرار في الاستفادة من الجيش الهندي، ومن ثروات الهند.

نسف هذه الحسابات الاستعمارية حادثان:

الأول : نشوب الحرب العالمية الثانية، التي اشتركت فيها الهند مرة أخرى، والتي أثارت نقمة الهنود أكثر من نقمتهم في الحرب العالمية الأولي. وفي غضون ذلك، كانت سمعة بريطانيا تتقوض بسبب الهزائم المهينة التي منيت بها على يد اليابانيين.

أما الحادث الثاني: فكان إصرار قادة الجماعات المسلحة الكبيرة في شمال الهند على خلق باكستان كدولة إسلامية مستقلة عن الهند. حصلت الهند على استقلالها بطريقة لم يتعمدها البريطانيون. فتقسيم شبه القارة الهندية حطم النظام الفيدرالي الدقيق الذي كان البريطانيون يعتمدونه للاستفادة من دور الهند الدولي كعماد للإمبراطورية (الكومنولث)، كما أن فقدانهم للهند جعلهم يختفون من العالم الواقع شرق السويس في أقل من ٢٠ عاما. وفي الهند نفسها، واجه الاستقلال مشاكل هائلة بقيت بدون حل: التضخم السكاني في الريف الهندي، الإخفاق في زيادة المحصول الغذائي بالقدر الكافي، الفقر المدقع في كل من القرية والمدينة. ولهذا السبب يجب اعتبار النصر الذي حققته الحركة الوطنية الهندية عام ١٩٤٧ مجرد بداية. أما بناء الدولة الحديثة، فهو من مسؤولية المستقبل[1].

الهند ما بعد الاستعمار:

حين شرعت النخبة السياسية في الهند ما بعد الاستعمار في بناء الدولة القومية، وجدت نفسها مضطرة للتغلب على الشقاق الجيوبوليتيكي الواقع بين الاعتراف بالتعددية من ناحية والإصرار على الشعور بالهند كهوية جيوبوليتيكية

واحدة مميزة بوحدة عضوية من ناحية ثانية. لقد كانت تلك القومية الجديدة المناهضة للاستعمار هي المسؤولة عن إنتاج وحدة قومية بطريقة مغايرة كلية عن التجربة التاريخية للهند، ودعمها بنجاح ما سمي بالتفسير القومي للتاريخ الهندي، ذلك التفسير الذي ركز على الوحدة أكثر من تركيزه على الاختلاف والتضارب داخل الهند. ولقد جاء هذا، بدرجة ما، كرد فعل للفرضية الاستعمارية التي تقول إن الهند بالغة التعدد ولا تتسم بالتماسك المجتمعي باستثناء ما منحه إياه الحكم البريطاني ضمن نظام التكامل الذي فرضه التاج الإمبريالي. في المقابل كانت الفرضية القومية المقابلة تقول: إنه رغم التنوع الشديد إلا أنه كانت هناك وحدة جوهرية، ولم تظهر هذه الوحدة صدفة، بل جاءت انعكاسا للنزوع الوحدوي الكامن في ثقافة وحضارة الهند، والذي يمثل الأساس المتين للقومية. ويعد كتاب جواهر نهرو "اكتشاف الهند" ـ Discovery of India) 1981) ـ مثالا جيدا على تمكن القوميين العلمانيين من بناء هوية قومية للهند.

يقول نهرو :"احتل حلم تحقيق نوع ما من الوحدة عقل الهند منذ فجر الحضارة". لقد اكتشف نهرو أن الهوية الهندية راقدة في ثقافتها وليس في دينها، ومن ثم ليس هناك أرض مقدسة في خريطته الذهنية على الهند. لقد وجد نهرو جغرافية الهند مقدسة فقط في زاوية مجازية وليس بالمعنى الحرفي. تقف الفكرة القومية العلمانية لدى نهرو في تناقض واضح مع الفكرة الدينية التي تنظر إلى الهند كأرض


نهرو

للهندوس في المقام الأول، وليس للهندوس بديل عنها، وهي الأرض الوحيدة التي يمكن للهندوس الادعاء بأنها وطن لهم. ومن المهم ملاحظة أن حدود الهند التي يتصورها القوميون العلمانيون تتفق مع الجغرافيا المقدسة لدى القوميين الهندوس التي تشكل مواقعهم الدينية التي يحجون إليها نفس الحدود الفعلية للدولة، وإن كان القوميون الهندوس يذهبون أبعد من القوميين العلمانيين حين يلجؤون إلى الأساطير التاريخية التي تعود إلى أكثر من ٢٥٠٠ سنة لتاريخ أصول هذه المواضع المقدسة[٢].

سياسة الهند الخارجية:

تشكلت سياسة الهند الخارجية بعد الاستقلال على يد نهرو نفسه، وبفضل كريشنا مينون كبير مستشاريه في وزارة الخارجية. لقد ظهرت نظريتهما المميزة عن العالم من خلال الصراع الطويل مع البريطانيين، ومن خلال الجهود الكبيرة لترسيخ الاستقلال. وقد نظر كل منهما إلى الهند كدولة قادرة على تقديم رؤية عالمية بديلة ساعية إلى التعاون لا إلى المواجهة.

ويمكن الوقوف على الرؤية الجيوبوليتيكية لجواهر لال نهرو بالرجوع إلى كتابه "اكتشاف الهند" (١٩٨١)، خاصة في الفصل الأول الذي يحمل عنوان "الواقعية والجيوبوليتيك، غزو العالم أم ترابطه: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي". ولعل أبرز الأفكار الجيوبوليتيكية لدى نهرو في هذا الفصل هو ذلك المزج الحذر بين المثالية والواقعية، والداخل والخارج، وهي مفاهيم عاد إليه نهرو لبلورة تصوره عن عالم ما بعد الحرب العالمية ودور الهند فيه. وبحسب كريشنا مينون، فإن الشؤون الخارجية كانت مجرد إسقاط للسياسة الداخلية أو الوطنية في مجال العلاقات الدولية. وقد انعكس ذلك بدرجة كبيرة في سياسة عدم الانحياز التي اتبعتها الهند. فقد اختارت نخبة السياسة الخارجية الهندية مسار عدم الانحياز حتى تتمكن من احتواء التوجه الشيوعي في سياستها الداخلية، ويبدو

أن اعتبارات الأمن الخارجي والداخلي قد استفادت من سياسة عدم الانحياز أكثر مما كان من المنتظر تحقيقه إذا انضمت لسياسة الأحلاف العسكرية الغربية، ولم تكن الاعتبارات الأمنية والأيدلوجية هي فقط التي دعمت سياسة عدم الانحياز الهندي. ويشير كريشنا مينون إلى أنه يمكن بنظرة عابرة إلى الهند المعاصرة أن نكتشف تزايد الأخطار التي تحيط بالهند - حقيقة كانت أم تخيلية - والتي تأتي إليها عبر الحدود مهددة وحدة وتكامل الأراضي الهندية. فهناك اختراق خارجي تخيم عليه ظلال أيدي أجنبية تعمل على النيل من استقرار البلاد وتدمير جسد وروح الأمة الهندي.

لقد ورثت الدولة الهندية خطابها السياسي وممارساته الفعلية على الحدود أو مناطق التخوم من السلطات الاستعمارية، ويمكن أن نذكر أنفسنا بالحقيقة القائلة إن الأوضاع الجغرافية والتاريخية لحدود ما صار يعرف لاحقا باسم آسيا الجنوبية قد كتبه هؤلاء الذين كانوا يخلقون أو يبنون هذه الحدود لأول مرة، من أجل تحقيق أغراضهم السلطوية والسياسية. ونتيجة لهذا، فإن الخرائط التي رسمتها القوة الاستعمارية كانت من العمومية والبساطة ما لم يمكنها من استيعاب التنوع والحراك في المناطق الحدودية. وحين تتحقق حماية الحدود القومية - وهي القضية التي تعد لكافة الأطياف السياسية في الهند على نفس درجة أهمية وجود وبقاء الاتحاد الهندي ذاته - فإن الأنظار ستتحول عن متابعة الحدود الآمنة والمنيعة التي تحمي الوحدة القومية والتنمية الوطنية وتدعم تماسك الهوية القومية، كما ستتوقف هذه الأنظار عن متابعة العنف الذي صنع هذه الحدود، ولعل المثال التقليدي المعبر عن كيف تؤدي صناعة الحدود إلى حرب مكلفة غير مبررة، ما نجده في النزاع الهندي الباكستاني من أجل السيطرة على منطقة جليدية لا قيمة لها، يمثلها وادي سياتشن الجليدي والذي يبدأ من منسوب ١٢,٠٠٠ قدم فوق سطح البحر ويصعد عبر جبال سلاتورو في الهيمالايا حتى منسوب ٢٢,٠٠٠ قدم[٣].

أما فيما يتعلق بالقومية النووية، ففي أعقاب الاختبارات النووية الخمسة التي أجرتها الهند والتي واكبت عيد ميلاد بوذا والموافق ١١ من مايو ١٩٩٨، لم يعد هناك مكان للحجج الأخلاقية أو السياسات ذات المراجعة الروحية، بل حلت سياسة الأمر الواقع محل السياسات الأخلاقية. وعلى خلاف الاختبار الأول الذي أجرته الهند في عام ١٩٧٤ لم يعد هناك لاحقه تتبع توصيف تلك الاختبارات بأنها سلمية. لقد سار الاختبار الثاني المعروف باسم بوخران ٢ اختبارا نوويا، بل في المقابل جرت محاولات حثيثة من أجل الافتخار بالسلاح النووي وتعظيم أهمية القنابل التي تحمي السلام التي ستقدم للهنود الشعور بالأمن والثقة بالنفس. لقد قدمت نخبة السياسة الخارجية الهندية التبرير الجيوبوليتيكي العلمي الذي يفسر لماذا لجأت الهند إلى إجراء التجارب النووية، وقد عللت ذلك بأن رد الفعل عن الأوضاع الأمنية المحيطة والتي تجعل الهند أمام تحد لمواجهة التهديدات التي لم تترك لها بديلا للبحث عن مصدر تعتمد فيه على نفسها من أجل تأمين وحدة أراضي البلاد وتحقيق أمنها.

وقد ساهم كبار الكتاب والمفكرين والخبراء في الوسط الإعلامي وانخرطوا في جدال وتبرير داعين للاختبارات النووية، ومن بين هؤلاء الكتاب، يقول براكاش ـ Prakash ـ ١٩٩٨: "على أولئك الذين ينتقدون الهند أن يتذكروا أن الصين الشيوعية قد أحاطت بنا بقوة نووية متحالفة مع باكستان (التي تقوم أيديولوجية بقائها على كراهية الهند)، ومتحالفة مع ميانمار، مهددين بذلك طرق الهند التجارية في المحيط الهندي، كما قامت الصين بنشر صواريخ نووية في التبت قبالة الهند، كما مكنت التكنولوجيا الصينية باكستان من اختبار صواريخ غوري، وهي أسلحة موجهة فقط ضد الهند"[٤]

الهيمنة الإقليمية الهندية:

تحتل الهند مكانا خاصا في الخيال الغربي، فيما تعتبر كل من الحضارتين الصينية والإسلامية حضارات غريبة وبعيدة في التصور الغربي، فإن معظم

الغربيين يفكرون بطريقة إيجابية في الثقافة والحضارة الهندية. وهذه نتيجة للحكم البريطاني للهند، فقد قام البريطانيون بتصوير أنفسهم حكاما طيبين محبين للخير بشبه القارة الهندية. وهذه النظرية الإيجابية إلى الهند أدت إلى التوقع بأنه عندما تبزغ الهند في نهاية الأمر قوة عظمى فستنضم إلى المجتمع الغربي. وينظر إلى الهند، باعتبارها أكبر دولة ديمقراطية في العالم، كإضافة طبيعية للمجتمع الغربي، حيث تعد الهند ثالث قوة آسيوية بازغة بعد اليابان والصين. وبينما بزغت اليابان بتطلع وإدراك واع للحاق بالغرب، فإن الصين لم يكن لديها مثل هذه التطلعات أما الهند، فإن الاتجاهات المستقبلية لها لم تستقر بعد، ويتضح من ذلك، أن الدور الذي ستلعبه الهند سيكون مختلفا عن الدور الذي لعبته اليابان في السبعينيات أو الذي تلعبه الصين حديثا. فالدور الطبيعي للهند هو أن تكون جسرا بين الشرق والغرب، ولا يوجد مجتمع آخر مؤهل لذلك أكثر منها. فقد عملت الهند لعدة قرون نقطة تلاق لعديد من الحضارات، ولكن الآن نتيجة لنهضتها الاقتصادية فلن تكون نهضة الهند الثقافية مقصورة على شبه القارة الهندية، بل ستنتشر إلى ما يتجاوز السواحل الهندية، وبعضها قد حدث فعلا من خلال بوليود - فالسينما الهندية انتشرت من المغرب في الغرب حتى إندونيسيا في الشرق[٥].

قبل عام ١٩٩٨، كان المحللون العسكريون لا يتحدثون حول الهيمنة الإقليمية الهندية، بينما جاءت الاختبارات النووية الهندية في مايو ١٩٩٨ لتقرع أجراس الخطر للجيش الصيني. فبعد أيام من الحدث كان أحد العناوين بصحيفة "جيش التحرير" اليومية في الصين يقول: محاولة الهند لتحقيق الهيمنة الإقليمية ليست جديدة. وتوسع مقال آخر في صحيفة القوات المسلحة في ذكر تفاصيل غير مسبوقة لتكوين وترتيب قوات الهند العسكرية التقليدية. وينبه المحللون إلى أنه خلال خمسين عاما من الجهد أصبح لدى الهند الآن جيش قوي. ويتم التساؤل حول الغاية من التعزيز العسكري الهندي؟ ويجيب المحللون بأن الأهداف الإستراتيجية العسكرية للهند هي أن تحقق الهيمنة في جنوب آسيا، وأن

تحتوي الصين، وأن تسيطر على المحيط الهندي، وأن تصبح قوة عسكرية في العالم المعاصر. ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، تابعت الهند منذ الاستقلال إستراتيجيتها العسكرية القائمة على الهيمنة. ويواصل المحللون، تعقب السياسة الهندية في احتلال الأراضي الصينية في القطاع الشرقي من منطقة الحدود، وتوجيه صواريخها إلى جنوب وجنوب غرب الصين والحفاظ على تفوقها العسكري في المنطقة الحدودية الصينية ـ الهندية لدعم مصالحها واحتواء الصين. ويخلص المحللون إلى أن الهند تنتظر اللحظة المناسبة لمزيد من التوسع لتواصل محاولتها للسيطرة على الدول الضعيفة والصغيرة في جنوب آسيا والتقدم جنوبا للدفاع عن مكانتها كقوة هيمنة في المنطقة. ومع ازدياد نقد جيش التحرير الشعبي في الصين للهند ازداد انتشاره كذلك في مواجهتها. وقد أبدى بعض معلقي جيش التحرير الشعبي في الصين مخاوفهم من إمكانية حدوث تبادل نووي بين الهند وباكستان، ويصفون الموقف على شبه القارة الهندية بأنه أكثر خطورة بكثير من أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢. ومن الواضح أن جيش التحرر الشعبي في الصين وجد في الهند خصما جديدا[٦].



الفصل العاشر

روسيا الإمبريالية وما بعد الانهيار

التاريخ الروسي:

انبثقت أول دولة روسية عن المستوطنات السلافية الواقعة إلى الشمال الشرقي من بيزنطة الأوروبية، بين القرنين السادس والتاسع للميلاد. وبحلول عام ١١٠٠، أصبحت روسيا الكيفية، بفضل ثروتها التجارية واحتكاكها بالإمبريالية البيزنطية، دولة قوية ومركز الحضارة يافعة. تقبلت من القسطنطينية شريكتها التجارية الرئيسة التراث الثقافي للمسيحية الأورثوذكسية بلغة كانت قائمة على الألفباء الكيريلية، فأصبحت أساس اللغة الروسية الحديثة. وكانت المؤسسات الروسية السياسية والاجتماعية تختلف بصورة واضحة عن نظيراتها الغربية. كان الأمراء وأقرباؤهم يحتلون رأس النظام الاجتماعي، وتليهم طبقة البويار المؤلفة من التجار والجنود والملاكين، ثم طبقة الفلاحين الملاكين، ثم المزارعون والمستأجرون، فالعبيد.

وفي غضون القرنين الثاني عشر والثالث عشر، تأثرت روسيا تأثرا عميقا بأحداث كانت تجري خارج حدودها. فقد كان لتوسيع أهل البندقية للطرقات التجارية، ولغزوات القبائل الآسيوية، وتقهقر بيزنطة، وظهور دولة بولونيا الليثوانية، وقيام الإمبراطورية المغولية، دور فعال في تفكيك دولة كييف إلى جانب الصراع السياسي والرئاسي الداخلي. نتيجة لذلك، أخذت الروابط الروسية مع القسطنطينية تنحل، والقوة الاقتصادية للدولة الكييفية تتراجع. واستطاعت مدينة نوفجورود العظيمة بديمقراطيتها التجارية وأراضيها

الداخلية الغنية تحقق استقلالها. إلا أن روسيا الغربية وقعت تحت السيطرة البولونية الليثوانية (وبالتالي الكاثوليكية الرومانية)، كما وقعت روسيا الشرقية تحت نير الإمبراطورية المغولية التي كانت آخذة في التوسع بسرعة بقيادة جنكيز خان (١١٦٧ ـ ١٢٢٧) وخلفائه.



جنكيز خان

وفي ظل الحكم المغولي، أصبحت إمارة موسكو (موسكوفي) ذات شأن لأول مرة في تاريخها، ثم ما لبثت أن بسطت سلطتها على معظم المناطق التي تؤلف روسيا الأوروبية اليوم. وما بين ١٤٦٠ و١٦٠٠، ضاعفت موسكو حجمها وقوتها، واقتبس حكامها أبهة الملكية القومية. وقد ساعد سقوط القسطنطينية في يد الأتراك العثمانيين عام ١٤٣٥ على إنشاء كنيسة روسية أورثوذكسية مستقلة، حيث انتقل مركز الكنيسة من كييف إلى موسكو في القرن الرابع عشر، وأخذ نمط روسي متميز في العمارة والرسم يظهر حوالي عام ١٥٨٩، عندما أقسم أول بطريرك روسي أورثوذكسي اليمين.

وتدين روسيا الحديثة بطابعها السياسي والاجتماعي لموسكو، لا لكييف. فقد تحولت الدولة الروسية، بعد أن توحدت على أساس اقتصادي مرتكنيلي إلى دولة زراعية. وبينما كانت الإقطاعية آخذة في الزوال في الغرب، كانت جذور العبودية تمتد إلى موسكوفي، لكن مما عقد المشكلة أنه لم تنشأ طبقة من سكان المدن أو المزارعين المستقلين تكون قادرة على وضع حد لسلطة التاج.

شهد القرنان السابع عشر والثامن عشر تحول روسيا من مملكة متوسطة إلى دولة عصرية قوية. فقد تضاعف عدد سكانها من ١٥ مليون إلى ٣٥ مليون، واستولت على أراضي كانت تخص السويد وبولونيا وليتوانيا وتركيا، حتى غدت أكبر دولة أوروبية في القرن الثامن عشر. كذلك جهزت لها جيشا وأسطولا عصريين وإدارة مدنية مركزية. تم هذا التحول الكبير بالدرجة الأولى على يد بطرس الأكبر (١٦٧٢ ـ ١٧٢٥) وكاترين الكبرى (١٧٢٩ ـ ١٧٩٦). وبالرغم من تراجع شأن الكنيسة سياسيا، إلا أن تأثيرها الثقافي كان مازال في المناطق الريفية. إلا أن طبقة الأشراف أصبحت أكثر استعدادا لتقبل الأساليب الدنيوية الأوروبية، فشهد القرن الثامن عشر ظهور نخبة ميالة إلى الغرب كانت تتكلم الفرنسية أكثر من الروسية، وصممت مبانيها على الطريقة الفرنسية والإيطالية المعاصرة:



بطرس الأكبر



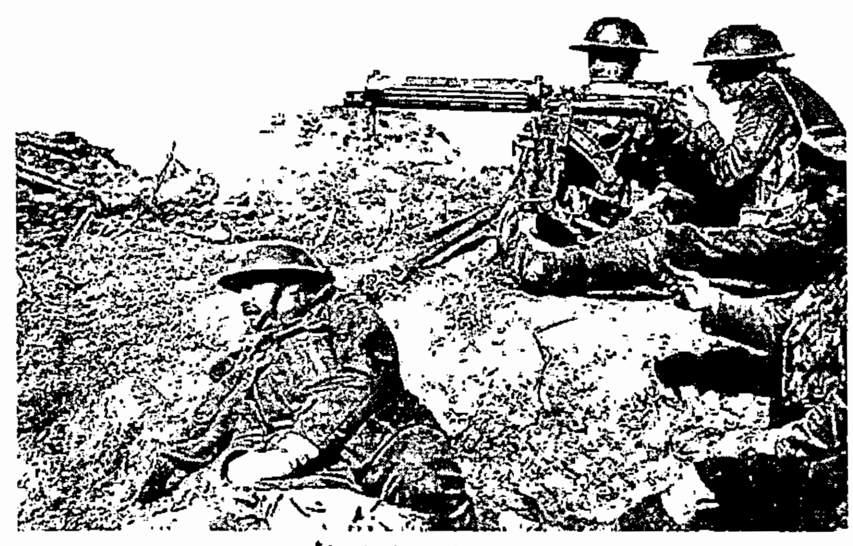
كاترين الكبرى

وعلى مدى سنوات عدة تلت حرب القرم (١٨٥٤ ـ ١٨٥٦)، أقلعت بريطانيا وفرنسا على اعتبار روسيا دولة صديقة. ومع أن روسيا كانت تملك أضخم قوات برية في القارة الأوروبية، فقد أثبتت حرب القرم أنها لم تكن قادرة على مواجهة تحالف إنجليزي ـ فرنسي، وأن جهودها الرامية إلى عزل نفسها عن التغيرات السياسية الجارية في سائر أوروبا كانت لها مصدر ضعف لا مصدر قوة؛ وأنه لم يكن بوسع اقتصادها ونظامها الاجتماعي تحمل صدمة الحرب. فكان عليها إذن، فيما لو شاءت أن تستعيد مكانتها كدولة رئيسية، أن تقتدي بالدول الغربية وتقتبس أشكال حكمها. أثار القصور الذي اتصفت به إصلاحات القيصر إسكندر الثاني النقم والاستياء في أوساط أبناء الأعيان وسواهم من الذين كانوا قد حصلوا على شيء من الثقافة.

وفي السبعينات، نشأت حركة شعبية دعت إلى اشتراكية زراعية أكثر إيجابية. كان من الصعب تحويل الحركة الشعبية الزراعية إلى حركة سياسية، كما أن بزوغ حركة التصنيع في أواخر الثمانينات والازدهار الذي شهدته التسعينات خففا من حميتها. أصبحت الماركسية، التي وضعت ثقتها في العامل الصناعي المدني عوضا عن العامل الريفي، أكثر انسجاما مع الظروف الروسية المعاصرة. في هذا الجو، ظهر الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي مهد للحزب الشيوعي، لكنه كان يجتذب المثقفين أكثر من الطبقات العاملة. قام الجناح الإرهابي للحركة الشعبية آخر الأمر باغتيال القيصر إسكندر الثاني، ولكن النظام الاستبدادي لم يسقط بعد، بل ردّ بضرب معارضيه.

دخلت روسيا الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) دون أن يكون لجيشها من القوة ما يقابل جيش ألمانيا القيصرية. وقد كان البولشفيك، الذين استلموا الحكم أثناء الحرب، يقاومون فكرة الحرب بعنف، وكان قائد البلاشفة فلاديمير لينين (١٨٧٠

ـ ١٩٢٤) يرى في انكسار روسيا عسكريا الفرصة المناسبة لتحقيق الأهداف الثورية. لقى الجيش الروسي انكسارا كبيرا على يد الجيش الألماني في معركة تانبرج، وتكشفت أبعاد الضعف والفوضى في إدارة البلاد أثناء الحرب.



صورة من الحرب العالمية الأولى

وقامت ثورة مارس ١٩١٧ (بحسب الحساب القديم مؤرخة في فبراير من السنة ذاتها)، فنقلت السلطة من القيصر نيقولا الثاني (١٨٦٨ ـ ١٩١٨) إلى أيدي حكومة مؤقتة، لكن هذه الحكومة المؤقتة جاءت بعدها ثلاث حكومات مؤقتة عجزت عن إنهاء الحرب. خلال سبع سنوات من الحرب والثورة والاقتتال الأهلي، عانت روسيا بدرجة كبيرة في اقتصادها وحياتها العامة. لذلك تبنى لينين (١٩٢١) سياسة اقتصادية جديدة تقوم على وضع قمم الاقتصاد الشاهقة تحت سلطة الدولة، فيما تترك الأرض عموما ملكا خاصا للفلاحين، الذين كانوا نحو ٨٠٪ من السكان. أدى ذلك إلى تحسين الوضع الاقتصادي بسبب هذه السياسة الجديدة. وكانت روسيا قد خسرت بسبب الحرب فنلندا وأستونيا ولاتفيا

ولتوانيا وبولندا وقسما من أوكرانيا وبسارابيا. لكن انسحاب بريطانيا من القفقاس (ديسمبر ١٩١٩) أتاح الفرصة للبلاشفة للدخول إلى تلك المنطقة، حيث تم ذلك على يد الجيش الأحمر في أبريل ١٩٢١. كان لينين يعرف أهمية توطيد دعائم الثورة، وقد قام ستالين (١٨٧٩ ـ ١٩٥٣) بإعداد السبيل لذلك. فقد أقر العنف الثوري الذي كانت التشيك تلجأ إليه، ووسع سيطرة الحزب في شؤون الدولة. وكان يرى أن على جميع الأحزاب الشيوعية الأجنبية أن تكون تابعة للمصالح السوفيتية عن طريق الشيوعية الدولية "الكومنترن". ولجأ إلى محاكمات شكلية لمن اعتبرهم أعداء للثورة. جاءت أولى هذه المحاكمات في عام ١٩٢٢، وكانت موجهة ضد الثوريين الاشتراكيين. أدخل ستالين عنصرين جديدين في الحياة الاقتصادية، هما التعاونيات الزراعية والصناعات الثقيلة. بموجب إنشاء التعاونيات، خسر الفلاحون ملكيتهم للأرض والمواشي، وجعلوا جميعا تحت سلطة الدولة التامة. أما الصناعات الثقيلة، فقد تقدمت في عهده، وانصب الاهتمام الأول على الصناعات العسكرية.

كان ستالين بحاجة إلى وقت طويل ليتقن لعبة السياسة الخارجية. فقد أعان هتلر على انتزاع السلطة من خصومه في ألمانيا، ثم رأى الخطر فيه، فأعان الجبهة الشعبية (فرنسا في أيام بلوم) ثم وضع ثقته ثانية في ألمانيا النازية، الأمر الذي كاد أن يفقده الجيش الروسي لما هاجمت ألمانيا روسيا عام ١٩٤١. لكنه استعاد صوابه في آخر الأمر، ونجح في حمل الجيش الروسي على الصمود. وقد كان له في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) أثر كبير(١).



روسيا بعد الحرب العالمية الثانية:

خرج الاتحاد السوفيتي من الحرب العالمية الثانية في حالة دمار شبه الكامل، فقد دمر ١٥٪ من سكانه وأنهاره و٥٠٪ من بنيته التحتية الاقتصادية. بيد أنه ظل من الناحية العسكرية مسيطرا على نصف أوروبا، وظهر كواحد من القوتين العظميين في أفضل وضع لفرض خياراته على نظام ما بعد الحرب. أصبح النظام الدولي الجديد لأول مرة في التاريخ منقسما إلى اثنين وامتد نطاقه عبر العالم. ولأول مرة كان هناك نظام شرق ـ غرب. ولأول مرة كانت روسيا قوة فوق جميع القوى الأخرى ما عدا قوة واحدة وهي الولايات المتحدة(٢).

كانت الاختبارات الرئيسية الأولى للقوة بين الشرق والغرب، حصار برلين عام ١٩٤٨ وبدء الحرب الكورية في عام ١٩٥٠، من أكثر حسابات ستالين الخاطئة ـ التي دفعت في بادئ الأمر بإحساس العجز عن رد العدوان، وفي الثانية باستهانة بالتزام الولايات المتحدة ـ عن تصميم متماسك بإنزال قدر أكبر من الهزائم الإستراتيجية على الغرب. وطوال هذه السنوات ظل اهتمام ستالين مركزا على أوروبا. وفي أوروبا، تجمعت أفكاره على نقطة واحدة، المهمة الضخمة لإعادة بناء الاقتصاد السوفيتي، شحذ همة الجيش، التي تضمنت التنافس الجذري، وتقوية هيمنة الاتحاد السوفيتي على شرق أوروبا، ومواجهة الغرب، حيث أصبحت قوته الهائلة منصهرة ومجتمعة كلها في أوروبا. بدأ خلفاء ستالين من نفس القاعدة، حيث أبقوا على الجزء الأهم من نظام ما بعد الحرب على ألمانيا مقسمة داخل أوروبا مقسمة.

وتدريجيا بعد ما حاول نيكيتا خروشوف بتهور إجبار الغرب على تغيير خطتهم في أزمة برلين عام ١٩٥٨ ـ ١٩٦١ وأزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، نقلت الزعامة السوفيتية الأجزاء النشطة من التنافس إلى الأصقاع الخارجية الأكثر سيولة من النظام الدولي. وبامتداد الحرب الباردة إلى الشرق الأوسط

وجنوب شرق آسيا، وفي النهاية إلى أفريقيا، أخفى التأثير المعوق للسياسة الخارجية السوفيتية تطوران رئيسيان جديدان: تأثير الأسلحة النووية على تنافس القوى العظمى، وتأثير روح القومية والانحراف داخل الشيوعية، الأكثر تأثيرا في الصراع الصيني ـ السوفيتي، وعلى المعسكر السوفيتي. وبنهاية الستينات تعثرت الديناميكية الاقتصادية المجددة للاتحاد السوفيتي بعد الحرب، في الوقت الذي حققت فيه في النهاية تعادل نوويًا إستراتيجيًا حقيقيًا مع الولايات المتحدة. ومع غزو السوفيت لأفغانستان في عام ١٩٧٩، حدث تكرار جزئي لسنوات الحرب الباردة العنيفة الأولى.

وجورباتشوف، بمواجهته لنظام داخلي ضامر ومحبط بسياسة خارجية مفرطة في التوسعية وعقيمة، طالب بوقف النزاع بين الشرق والغرب الذي ظهر بصورة مختلفة على مدى العقود الأربعة. وبتعديله الجذري للسياسة الخارجية السوفيتية، قام بإنهاء الحرب الباردة قبل أن تنهي الأحداث الاتحاد السوفيتي. ودارت العجلة مرة أخرى، وتخلفت روسيا عن الركب: ضعيفة، منكمشة الحجم، تتلقى السعر بدلا من أن تفرض السعر، وتجاهد في اكتشاف نفسها من جديد.

البيريسترويكا ـ إعادة البناء في روسيا:

في غضون سنة واحدة من صعود جورباتشوف إلى السلطة (١٩٨٥)، كان يدفع بإلحاح في اتجاه نهج بالغ الاختلاف عن النهج الذي كان متبعا في العقدين السابقين[٣]. ففي المؤتمر السابع والعشرين للحزب في عام ١٩٨٦، أطلق شعاري البيريسترويكا ـ إعادة البناء (أو إعادة الهيكلة) وجلاسنوست (العلانية)، وشن حملة من أجل هذه التغييرات في جلسة كاملة هامة للجنة المركزية للحزب في يناير ١٩٨٧، وبالدعوة إلى انعقاد أول مؤتمر خاص للحزب الحاكم طوال قرابة نصف قرن في يونيو ١٩٨٨، وقد مهد ذلك إلى الانتخابات التي تم خوضها دون تزييف في ربيع ١٩٨٩. اشتمل البرنامج الاقتصادي للبيريسترويكا على ثلاثة

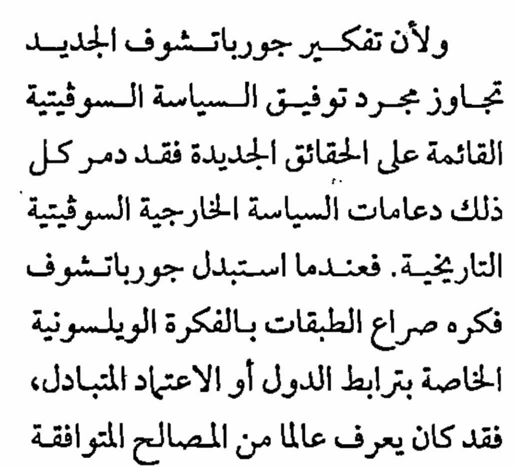
اتجاهات مترابطة للتغيير. أولا، إعادة بناء الإنتاج بعيدا عن التجهيزات والآلات القديمة لإحلال تجهيزات وآلات جديدة محلها. وكان تحقيق هذا يقتضي إغلاق مصانع وطرد عمال من جهة وإدخال العمل بنظام الثلاث ورديات من جهة أخرى. ثانيا، الخفض التدريجي لحجم الجهاز البيروقراطي الذي يسيطر على الصناعة وإبدال البيروقراطيين والمديرين غير الملائمين أو غير الأكفاء أو الفاسدين. وكان من شأن حرية النقد المتزايدة في وسائل الإعلام أن تساعد على ذلك. أخيرا، إحلال الجهود القائمة على قوى السوق محل الجهود البيروقراطية لجعل الصناعة ذات كفاءة. ومحل استخدام أساليب الأوامر للتنسيق الرأسي لجهود مختلف المشروعات، كان ينبغي إحلال الصلات الأفقية، حيث تتواصل المشروعات بحرية إلى تعاقدات على ناتج بعضها الآخر. وكان من شأن السعي وراء أقصى الأرباح أن يقود مديرو كل مشروع إلى تشجيع الاستخدام الفعال للموارد والتبني السريع لتقنيات جديدة. وكان من المستهدف أن تكون العناصر الثلاثة معتمدة على بعضها. فالانتقال من التنسيق بالأوامر إلى التنسيق بالسوق كان من شأنه أن يكشف أي تجهيزات هي الأكثر كفاءة وأن يعطي المديرين حافزا على تركيز الإنتاج فيها. وكان ضرب طبقات السيطرة البيروقراطية شرطا مسبقا للانتقال إلى الصلات الأفقية، التي كان من شأنها بدورها أن تلقي الضوء على كفاءة أو عدم كفاءة المديرين الأفراد. لكن الأمور لم تنته إلى ما هو مأمول، ولم يعد الإحلال الجزئي للصلات الأفقية محل الرأسية في عام ١٩٨٨ إلى أي ارتفاع في متوسط الكفاءة.

وكانت الأسعار تواصل الارتفاع، لا المصانع ولا المحلات لها أي مصلحة في توفير سلعة رخيصة. وكان كثير من المديرين قد اكتشفوا أن بإمكانهم أن يزيدوا من أرباحهم، وعلاواتهم الخاصة عن طريق رفع أسعارها. وحيثما كانوا غير قادرين على أن يفعلوا ذلك مباشرة، كانوا يتحولون من إنتاج المجموعات الرخيصة البيع من السلع إلى أخرى أغلى. لكن، ما دامت السلع التي ينتجها مشروع لازمة بشدة كمدخلات في مشروع آخر، فقد أدى هذا إلى الفوضى في

كل اتجاه. والأهم من ذلك، أن العلانية التي رآها جورباتشوف ضرورية إذا كان له أن ينجز إعادة البناء، زادت من المشكلات الاقتصادية. وفي غياب يد حازمة من المركز تسيطر على الجميع، أحس البيروقراطيون الذين يديرون المشروعات والحكومة المحلية بأن السبيل الوحيد للاحتفاظ بسيطرتهم على التسليم ببعض هذه الضغوط، ومنح حقوق قومية أوسع، وبإغلاق المصانع الأكثر تلويثا، وبرفع الإنفاق على الأجور، والإسكان والتعاون والصحة. وهكذا، ففي حين فشل الإصلاح في رفع ناتج الاقتصاد، ارتفع فجأة مقدار إنفاق الحكومات والمشروعات. لم تعرف القيادة في أي اتجاه تسير، وكانت تعلم أن نظام البلطجة المركزة أدى من قبل إلى وضع "ما قبل الأزمة". لكنها كانت تعلم أيضا أن القيام بانعطاف جذري في اتجاه السوق يمكنه أن يدمر أقساما بأكملها من الصناعة وحتى سياسة السوق المحدود أكثر والتمثلة في السماح لكل الأسعار بالارتفاع واجهت عقبة هائلة، حيث أدت ارتفاعات أسعار كهذه في بولندا ١٩٧٠ و١٩٧٦ و١٩٨٠، إلى ثورات عمالية ضخمة. وكما عبر مستشار جورباتشوف، أجابيجيان، في أوائل ١٩٨٩: "إصلاح أسعار القطاعي.. ضرورة" لكن بسبب "النتائج الاجتماعية" ينبغي تأجيله لمدة ثلاث أو أربع سنوات. بعد ذلك بثمانية عشر شهرا لم يكن شيء قد تغير. فأولئك الذين عينهم جورباتشوف بنفسه تصدوا له وانتقدوه في اجتماعات اللجنة المركزية لأنه لم يوفر الاستقرار. ومن أجل وقف الانهيار الاقتصادي، أدخل ريجكوف تدابير طوارئ للسنتين التاليتين الأمر الذي منح المركز سيطرة ضخمة على الخطط الاستثمارية للمشروعات، وسلطات التسعير والتجارة الخارجية. وسرعان ما اتهمه الاقتصاديون المؤيدون للسوق بالعودة إلى الأساليب الرأسية والأوامرية في الإدارة الاقتصادية[٤].

نهاية الحرب الباردة ومستقبل روسيا في القرن الحادي والعشرين :

بمرور الوقت، لم يعد من الممكن تجنب تغييرات جورباتشوف المذهبية ولا حتى بواسطة بيروقراطية تشكلت خلال ثلاثين عاما، وهي فترة تولي جروميكو منصب وزير الخارجية السوفيتي.



ولأن تفكير جورباتشوف الجديد تجاوز مجرد توفيق السياسة السوفيتية القائمة على الحقائق الجديدة فقد دمر كل ذلك دعامات السياسة الخارجية السوفيتية التاريخية. فعندما استبدل جورباتشوف فكره صراع الطبقات بالفكرة الويلسونية الخاصة بترابط الدول أو الاعتماد المتبادل، فقد كان يعرف عالما من المصالح المتوافقة والتناغم الأساسي، وكان هذا إلغاء تاما لمذهب لينين الأصلي وللماركسية التاريخية. فانهيار الأيديولوجية لم يحرم فقط السياسة الخارجية السوفيتية من أساسها المنطقي ويقينها، بل عمل على تعقيد العقبات المتأصلة في الموقف السوفيتي. وفي شهر ديسمبر من عام ١٩٨٨، يئس جورباتشوف من أن مسألة تحقيق المكاسب على المدى الطويل أصبحت في متناول يده وتراجع إلى تحقيق تخفيضات من جانب واحد في القوات المسلحة السوفيتية. وأصبحت تكاليف المحافظة على الفلك السوفيتي باهظة. وفي شهر أكتوبر من عام ١٩٨٩، تخلى جورباتشوف أثناء زيارة له لفنلندا عن مبدأ بريجينيف صراحة وبلا غموض.



جورباتشوف



بريجنيف


يلتسين

وكان الأوان قد فات لإنقاذ الشيوعيين في أوروبا الشرقية، أو من هذه الوجهة، في الاتحاد السوفيتي. وكان من المحتم أن تفشل مقامرة جورباتشوف فيما يتعلق بتحقيق التحرر. ولما كان الحزب الشيوعي قد وصل إلى فقدان شخصيته الشمولية الضخمة، فقد أصبح حزبا أيضا فاقد المعنويات. وقد ثبت أن التحرر لا يتناسب مع الحكم الشيوعي، فالشيوعيون لا يمكن أن يتحولوا إلى ديمقراطيين دون أن يكفوا عن أن يكونوا شيوعيين، وتلك معادلة لم يفهمها جورباتشوف رغم أن يلتسين فهمها.

وقد تعثرت أول محاولة من جانب جورباتشوف لتحويل الحزب الشيوعي إلى أداة للإصلاح، تعثرت على صخرة المصالح المقررة، وكانت خطوته التالية إضعاف البناء الشيوعي، إن لم تكن مازالت للمحافظة عليه، وقد دمرت الأداة الرئيسية للحكم السوفيتي. وكانت هناك خطوتان يجب اتخاذهما في هذا الصدد: هما نقل مركز قوة جورباتشوف خارج الحزب إلى هيكل الحكومة الموازي، وتشجيع التحرك نحو الحكم الذاتي الإقليمي والمحلي. وقد أساء جورباتشوف تقدير الأمور في كلتا الناحيتين. وبحلول عام ١٩٩٠، انفصلت دول البلطيق وبدأ الاتحاد السوفيتي في التحلل. ولعل التجربة الكبرى هي أن منافس جورباتشوف الأكبر استغل تلك العملية التي تهاوت بها الإمبراطورية الروسية للإطاحة بجورباتشوف نفسه. وبتصرفه بوصفه رئيسا لروسيا أكد يلتسين استقلال روسيا، وبالتالي أكد ضمنا استقلال الجمهوريات السوفيتية الأخرى، وبذلك ألغي من الواقع الاتحاد السوفيتي ومعه منصب جورباتشوف كرئيس للاتحاد السوفيتي. كان جورباتشوف يعرف ما هي مشكلاته ولكنه تصرف بسرعة شديدة وببطء شديد أيضًا، تصرف بسرعة بالنسبة لاحتمال نظامه، وتصرف ببطء شديد بحيث لم يتمكن من وقف الانهيار السريع للنظام السوفيتي.

لقد حدث انتهاء الحرب الباردة، الذي سعت إليه السياسة الأمريكية لثماني إدارات لكلا الحزبين السياسيين الأمريكيين، تقريبا كما تنبأ به جورج كينان في عام ١٩٧٤. فبغض النظر عن مدى سياسة المجاملة التي اتبعها الغرب، فقد كان الاتحاد السوڤيتي يحتاج إلى شبح عدو خارجي دائم لتبرير المعاناة التي كان يفرضها على مواطنيه وللمحافظة على القوات المسلحة وجهاز الأمن اللازمين لحكمه. وعندما حدث تحت ضغط تراكم الرد من جانب الغرب الذي بلغ حدوده القصوى في سنوات إدارة الرئيس ريجان، أن قام المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي السوڤيتي بتغيير المبدأ الرسمي من التعايش السلمي إلى الاعتماد المتبادل، فإن الأساس الأخلاقي للقمع الداخلي تلاشى. ثم أصبح واضحا بعد ذلك، كما تنبأ كينان، أن الاتحاد السوڤيتي الذي تربى مواطنوه على الانضباط ولم يكونوا على استعداد للتحول بسرعة إلى التفاهم والتكيف، سوف يركض بين ليلة وضحاها "وليتحول من واحد من أقوى إلى واحد من أضعف المجتمعات الدولية وأكثرها إثارة للرثاء"(٥).

لم يشكل الجزء الأخير من القرن العشرين مستقبلا واحدا فقط، بل أوجد العديد من صور المستقبل الدولية المحتملة لروسيا في القرن الحادي والعشرين. فمن المحتمل أن تركز روسيا على الأولويات التي تسمح لها باستغلال "الوفرة" الجديدة في العلاقات الدولية. ومع ذلك فقد ينظر إلى هذه الأولويات على أن يعوقها انشغال مفرط بالعظمة المفقودة وهموم الأمن التقليدية. وفيما يتعلق بروسيا والعالم الخارجي، فروسيا الفاعل الخارجي تعمل على محورين: الأول، تقارب وأولوية علاقة روسيا بالدول الجديدة للاتحاد السوڤيتي السابق، والثاني، علاقة روسيا بالدول الكبرى الأخرى. فجميع الدول الكبرى تشغل نفسها بالدول الكبرى الأخرى. وما يفعله بعضهم مع بعض، والواحدة مع الأخرى يشكل جوهر النظام الدولي. وبالنسبة لروسيا، فإن تراثها التاريخي جعل الدولة عاجزة عن البناء على الماضي أو حتى التعلم منه، وطبقا لبريماكوف، فإن روسيا

عادت إلى البرجماتية ويقصد بها البرجماتية المنطقية، وهي أن روسيا يجب أن تتبع "سياسة متعددة الأبعاد"، ولا تربط نفسها بأي مجموعة من الدول؛ وتسعى إلى علاقات متساوية مع الولايات المتحدة، وأوروبا، والصين واليابان، والهند، والشرق الأوسط، ومنطقة آسيا، والمحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. وقد ذكر بريماكوف أن جورباتشوف أدرك أنه بدون تنوع للاتصالات الأجنبية فلا تستطيع روسيا التغلب على صعوباتها أو تظل كقوة كبرى. وسواء ظهر أم لم يظهر تنافس كامل أو بعض النتائج السلبية على الجبهة الروسية فسوف يعتمد بدرجة كبيرة على تأثير التراث التاريخي حيث يواجه التقليد الاستبدادي دراما تحول الدولة، حيث تقف روسيا في مفترق الطرق. ومن المتصور أنها ستجد مخرجا لازمتها الاقتصادية الحالية، وسوف تتأصل جذور مؤسسات جديدة قادرة على رعاية دولة ديمقراطية قابلة للحياة، وسوف تجد اتفاقا اقتصاديا وسياسيا مناسبا لاتحاد فيدرالي يأخذ الشكل المطلوب، وبعد التدهور الاقتصادي الطويل في التسعينات، ووجود معوقات هيكلية عميقة من أجل تحول اقتصادي ناجح، وعدم وجود دليل على أن لدى المؤسسة السياسية رؤية أو إرادة للتغلب عليها، فمن المقنع أيضا ألا يكتب لروسيا الجديدة البقاء بمعنى الكلمة، فتراث روسيا الإمبراطورية بدلا من روسيا الأمة - الدولة يلازم الحاضر بقوة متزايدة. فلقد كانت العاصمة في حد ذاتها إمبراطورية، وكانت الإمبراطورية الروسية إمبراطورية داخل إمبراطورية داخل إمبراطورية. وإن لم تستطع روسيا العمل على إيجاد مؤسسات قابلة للحياة وتستعيد بعض حيويتها الاقتصادية، فليس هناك نقطة توقف طبيعية للانحلال الإمبريالي. وحتى إذا كانت احتمالات بقاء روسيا ضعيفة، كما يجب أن ينظر إليها الآن، فإن مأزقها الحرج الحالي يدع مجالا لنتائج أخرى نادرا ما تكون جذابة. ليس هناك موجب لأن تفنى روسيا، ولكن إذا مرت سنوات عديدة دون توقف للانحدار الاقتصادي فسوف تواجه البلاد مخاطر تفكك اقتصادي وسياسي كبير. أو قبل أن تصل روسيا إلى هذه المرحلة، فقد تتجمد القوى السياسية في محاولة لكبح قوة الأحداث بالعودة إلى نظام

الاستبداد. غير أنه من غير الواضح وجود حل استبدادي فاعل ودائم.

إن عدم الاحتمال القريب للتنبؤ بمستقبل روسيا، المقترن بالغموض المستمر في علاقاتها الآخذة في النمو مع القوى الكبرى الأخرى، وبخاصة الولايات المتحدة، والطبيعة التي لا تزال غير مستقرة لعلاقاتها مع دول الجوار، ينشئ مجموعة كبيرة من الاحتمالات. إنها تتراوح ما بين روسيا معتدلة تتكامل بشكل جيد ومتزايد مع النظام الخارجي، إلى روسيا منعزلة ومستعدة للقتال على نحو متزايد. وبعد ذلك، هناك روسيا المنكسرة والمنهارة، دوامة مضطربة في النظام الدولي.

لقد كان لدى روسيا كل الدوافع التي تمكنها من أن تصبح جزءا من هذا العالم. وروسيا بالفعل جزء من اقتصاد دولي معولم، غالبا لا يريحها. وكان لإعادة اندماجها في الاقتصاد الدولي تأثير مهم. ونمو التجارة العالمية لروسيا كنسبة من ناتج الدخل المحلي، وتدفق رؤوس الأموال من داخل وخارج البلاد، وارتباطها بالمؤسسات المالية الدولية قد جعل للاعتبارات الاقتصادية بعدا أكبر في السياسة الخارجية. وهذا يساعد على تطبيع روسيا كفاعل في السياسة الدولية. وربما تكون النخب الروسية غاضبة من انهيار القوة الروسية، وربما تصبر على غطرسة الولايات المتحدة، وربما تغير على وضعها المهدد في الساحة ما بعد الاتحاد السوفيتي، وربما تتجهم من اعتمادها على المؤسسات المالية الدولية وتعرضها للسقوط تحت تأثير القوى الاقتصادية الدولية، فلا يوجد لديها بديل آخر سوى تبني الأفضل وحسن استغلاله. ولو ظلت روسيا في أي من هذه الظروف دون حلفاء كبار، كما يحتمل أن تكون الحالة كذلك، فسوف تميل إلى الهجوم والتعامل مع بيئتها بطريقتها الخاصة. فالعمل بشكل أحادي الجانب من وضع ضعف، لن يزيد إلا في مأزق روسيا، وأثناء ذلك، فمن المحتمل أيضا أن تخلق مشكلات للعالم الخارجي. فعلى مدى القرون، فإن القصة الأساسية لارتباط روسيا بالعالم الخارجي، هي تحركها من محيط النظام الدولي إلى مركزه، ويخشى الروس من أن

يعيد التاريخ نفسه، وأن تبتعد روسيا مرة أخرى عن مركز النظام الدولي. ولكن الخوف ليس في محله، فإن روسيا سواء المعتدلة والمتكاملة أو المنعزلة والمستعدة للقتال سوف تخرج إلى القرن الحادي والعشرين لتحدد بقدر مناسب نوع النظام الدولي الذي ستحصل عليه. وإذا كان كما يتوسل الجميع بألا يحدث، فإن روسيا المنكسرة والمنهارة سوف تظهر، وسوف تظهر المخاطر في الفضاء الكبير بين أوروبا وآسيا، والذي من المؤكد أن يعود هذا الجزء من العالم إلى مركز اهتمام القوي الكبرى. والطريق الآخر للمشكلة التاريخية بإيجاد مكان آمن ومثمر لروسيا في النظام الدولي سيظل ملحا في القرن الحادي والعشرين كما كان كذلك في القرون الثلاثة السابقة قبله[٦].

الفصل الحادي عشر

بريطانيا كواحدة من الدول الكبرى

السياسة البريطانية الاستعمارية :



شارل الثاني

بدأ الاستكشاف البريطاني في ما وراء البحار في القرن السادس عشر، وأرسيت قواعد المستعمرات الثلاث عشر في أمريكا الشمالية في عهد شارل الثاني (١٦٦٠ـ ١٦٨٥).

ويحدد عادة تاريخ الإمبراطورية البريطانية الحديثة ابتداء بمعاهدة أوتريخت (١٧١٣). فقد أعطت هذه المعاهدة بريطانيا بعض المكاسب البسيطة في البحر الكاريبي، وتنازلت فرنسا إلى إنجلترا عن مطالبتها بنيو فاوندلند، ونوفاسكويتا، وتخلت إسبانيا عن جبل طارق ومينوركا لبريطانيا، وأهم من ذلك، حولت إليها "الأزينتو" أي الحق في تزويد المستعمرات الإسبانية بالعبيد، مع الحق في إرسال سفينة واحدة سنويا للمتاجرة في تلك المستعمرات. قبل قرن من ذلك، كانت سلطة إسبانيا آخذة في الزوال، فلم يبق بعد ١٧١٣ من كبار المتنافسين سوى فرنسا وبريطانيا. وخلال القرن التالي، أصبحت بريطانيا أعظم دولة استعمارية في العالم بفضل سلسلة من الحروب بينها وبين فرنسا انتهت بانتصار ولنجتون في واترلو (١٨١٥). في القرن الثامن عشر، كان من المعروف أن التجارة مصدر القوة، فنشبت الحروب الإنجليزية الفرنسية للسيطرة على التجارة

العالمية، لاسيما المتاجرة بالعبيد والسكر. قامت الإمبراطورية البريطانية في القرن الثامن عشر على "التجارة المثلثة". فقد كانت السفن البريطانية تحمل السلع المصنوعة إلى أفريقيا، وتستبدل بها العبيد، ثم كانت تبحر بهم إلى جزر الهند الغربية، والمستعمرات الأمريكية الجنوبية حيث كانت تبيعهم لتعود إلى قواعدها محملة شحنات من السكر والتبغ والقطن الخام.

وبحلول عام ١٧٥٠، لم يكن ثمة مدينة تجارية أو صناعية واحدة بإنجلترا إلا ولها صلة بتلك التجارة. وقد نقل، بين ١٦٧٠ و ١٧٨٦ ما يربو على مليوني عبد من أفريقيا إلى المستعمرات البريطانية. وكان الاقتصاد الاستعماري يدار على أساس المبدأ القائل بأن المستعمرات تقدم المواد الخام إلى البلد الأم وتتلقى منها بالمقابل سلع مصنوعة. طبق هذا النظام بدقة بفضل قرار الملاحة الصادر سنة ١٦٦٠ والقاضي بأن تدخل البضائع بين بريطانيا والمستعمرات على سفن بريطانية الصنع يديرها ملاحون بريطانيون. وكان على المنتجات المتجهة نحو البلدان الأجنبية أن تمر بميناء بريطاني. وكانت هذه التجارة مع الأسواق المحمية في المستعمرات الأمريكية بالغة الأهمية للصناعة البريطانية التي كان عليها أن تجد لها أسواقا جديدة على أثر فوز تلك المستعمرات باستقلالها. كانت بريطانيا قد حالت دون نمو الصناعة في المستعمرات، فدفعت بذلك شعوب تلك المستعمرات إلى المطالبة بالاستقلال[1].

بلغت بريطانيا درجة عالية من التفوق العالمي بحلول عام ١٨١٥، وذلك بفضل الدمج بين السيادة البحرية والاستقرار المالي والخبرة التجارية ودبلوماسية التحالفات. فبين عامي ١٧٦٠ و١٨٣٠ كانت المملكة المتحدة مسؤولة عما يقارب ثلثي حاصل الإنتاج الصناعي الأوروبي، وارتفعت حصتها من إجمالي الناتج الصناعي العالمي من ١,٩٪ إلى ٩,٥٪، وارتفع في خلال الثلاثين عاما التي أعقبت تلك الفترة إلى ١٩,٩٪ برغم انتشار التكنولوجيا الحديثة إلى أقطار غربية أخرى. وأنتجت المملكة المتحدة في عام ١٨٦٠ - والذي ربما كان ربيع بريطانيا الصناعي - ٥٣٪ من إنتاج الحديد العالمي و٥٠٪ من الفحم والفحم الحجري، واستهلكت

أقل بقليل من نصف الإنتاج العالمي من القطن الخام. لقد بدا أن بريطانيا التي شكل عدد سكانها آنذاك ٢٪ من سكان العالم و١٠٪ من سكان أوروبا، أقدر على إنتاج ما يقارب ٤٠ ـ ٥٠٪ من الإنتاج العالمي من الصناعات الحديثة وحوالي ٥٥ . ٦٠٪ من إنتاج أوروبا. كذلك، بلغ استهلاكها من مصادر الطاقة الحديثة (الفحم والفحم الحجري والزيت) في عام ١٨٦٠ خمسة أضعاف استهلاك الولايات المتحدة أو بروسيا ألمانيا، وستة أضعاف استهلاك فرنسا و١٥٥ مرة بقدر الاستهلاك الروسي! وكانت لوحدها مسؤولة عن خمس تجارة العالم وخمسي تجارة البضائع المصنعة. كذلك كانت تملك أكثر من ثلث السفن التجارية في العالم رافعة العلم البريطاني، وأخذت هذه النسبة بالتزايد المستمر. وبالتالي أصبحت بريطانيا في أواسط العهد الفكتوري دولة فريدة غدت مركز الكون التجاري. لقد كانت بريطانيا قوية ـ وربما لم تجد من يتحداها ـ وفي عام ١٨٥٠، باتت حديثة وذات صناعة تدر عليها ثروة طائلة مع جميع الفوائد المتحققة من ورائها. وبرغم التفوق الذي حاز عليها الاقتصاد البريطاني في أواسط فترة الحكم الفكتوري، فإنه كان أقل تعبئة لحرب قد يشتعل فتيلها. ولقد أزيلت القيود على النشاط التجاري مع التأكيد على تعزيز الروابط بين الأمن القومي والثروة القومية. فألغيت التعريفات الحمائية ورفع الحظر عن تصدير التكنولوجيا المتقدمة (مثل مكائن النسيج)، وألغيت قوانين الملاحة القاضية بالاحتفاظ بأكبر عدد من السفن التجارية البريطانية وأطقمها تحوطا لاندلاع حرب ما. وانتهى مبدأ الأفضليات الإمبراطورية. وعلى النقيض من ذلك، لم ينل الإنفاق الدفاعي إلا أقل الميزانية. وعلى الصعيد الفعلي، استهلكت القوات المسلحة في الخمسين عاما التي تلت عام ١٨١٥ ما يتراوح ما بين ٢ ـ ٣٪ فقط من إجمالي الإنتاج القومي، وبلغت إنفاقات الحكومة المركزية جميعا أقل من ١٠٪ ـ وهي نسب أقل بكثير مما هي عليها في القرنين الثامن عشر والعشرين. وتلك أرقام قليلة حتى لبلد رسم طموحات دنيا وملك وسائل متواضعة. وبالنسبة لدولة شدت العزم على أن تتحكم بالتيارات وتبسط سلطاتها على إمبراطورية مترامية الأطراف والتي ما

تزال تولي الحفاظ على التوازن الأوروبي اهتمامها البالغ، فقد كان ذلك أمر يدعو إلى الغرابة. وكشأن الحضارات الأخرى، لما بلغت أعلى سلم قدرها، تثني للبريطانيين الاعتقاد أن منزلتهم طبيعية ومقدر لها الاستمرارية، وكحال الحضارات الأخرى، كانت هناك ثمة صدمة عارمة بانتظارهم، ولكنها كانت لا تزال في طي المستقبل البعيد قليلا[٢].

بريطانيا والحلف الأوروبي:

اجتمعت الدول المنتصرة في الحروب النابليونية في فيينا في شهر سبتمبر من عام ١٨١٤ لوضع خريطة لعالم ما بعد الحرب. واستمر مؤتمر فيينا (المؤتمر الذي وضع أسس الدبلوماسية الحديثة) في الانعقاد طوال فترة هروب نابليون من إلبا (ELBA) وهزيمته النهائية في واترلو.



موقعة واترلو

وفي هذا الوقت كانت الحاجة إلى إعادة بناء النظام العالمي قد أصبحت أكثر إلحاحا. إن هذا النظام العالمي الذي وضع باسم ميزان القوى بشكل واضح للغاية، حتى إنه لم يكن في ذلك يشبه أي شيء قبله أو بعده، اعتمد بصورة بسيطة على القوة للمحافظة على نفسه. وقد وصل الأمر إلى الحالة الفريدة هذه لأن التوازن صمم بشكل لا يمكن معه القضاء عليه إلا بجهد بالغ الضخامة من الصعب للغاية القيام به. وقد ثبت أن تشكيل الميزان العام للقوى أمر بسيط نسبيا، فقد سار رجال الدولة وفقا لخطة "بيت" وكأنها تصميم لمهندس معماري. وحيث إن فكرة تقرير المصير لم تكن قد خرجت إلى الوجود بعد، فلم يكن هؤلاء الرجال مهتمين إطلاقا بتكوين ولايات ذات انسجام عرقي من الأراضي التي استردت من نابليون.

وقد أصبحت النمسا قوية بإيطاليا وأصبحت روسيا قوية بألمانيا. وحصدت الجمهورية الهولندية على هولندا النمساوية (معظمها بلجيكا حاليا)، وتخلت فرنسا عن جميع الأقاليم التي غزتها وعادت إلى حدودها القديمة التي كانت لديها قبل الثورة. وحصلت روسيا على الأرض الواقعة في قلب بولندا.

ووفقا لسياستها الخاصة بعدم حيازة شيء من أوروبا، اقتصرت بريطانيا العظمى في مكاسبها الإقليمية على رأس الرجاء الصالح في الطرف الجنوبي من أفريقيا. وفي مفهوم بريطانيا العظمى عن النظام العالمي، فإن اختبار ميزان القوى، هو مدى حسن أداء مختلف الأمم للأدوار الموكلة إليها في الإطار الشامل للنظام العالمي، تماما مثلما نظرت الولايات المتحدة إلى أحلافها في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وعند وضع المفهوم البريطاني للنظام العالمي موضع التنفيذ، فإن بريطانيا العظمى واجهت فيما يتعلق ببلدان أوروبا نفس الاختلاف في النظرة إلى النظام العالمي الذي واجهته الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة. فالأمم لا تحدد هدفها على أنه ترسي في جهاز الأمن. فالأمن يجعل وجود الأمم ممكنا ولكنه لا يكون أبدا غرضها الوحيد أو حتى الأساسي.

وفي غضون خمس سنوات من نهاية حرب القرم، بدأ الزعيم الوطني الإيطالي كاميلو كافور (Camillo Cavour) عملية طرد النمسا من إيطاليا بالتحريض على شن حرب على النمسا مؤيدة بحلف فرنسي وموافقة روسية، وكلاهما كان يبدو قبل ذلك أمرا لا يصدق. وفي غضون خمس سنوات أخرى، يهزم بسمارك النمسا في حرب للسيطرة على ألمانيا. ومرة أخرى وقفت روسيا بعيدا وكذلك فعلت فرنسا ولكن على مضض. ولو حدث ذلك في أيام ميترنيخ لناقش الحلف الأوروبي تلك الاضطرابات وسيطر عليها. ومنذ ذلك الوقت اعتمدت الدبلوماسية بقدر أكبر على القوة المجردة وليس على القيم المشتركة.

وتحققت المحافظة على السلام لمدة خمسين عاما أخرى. غير أنه مع كل عقد كان التوتر يتضاعف وسباق التسلح يزداد. وقد سارت أحوال بريطانيا العظمى بطريقة مختلفة تماما في نظام دول تسيره سياسات القوة. وأحد أسباب ذلك هو أن بريطانيا لم تعتمد أبدا على نظام المؤتمرات للمحافظة على أمنها، فبالنسبة لبريطانيا العظمى، كان النمط الجديد للعلاقات الدولية أكثر شبها بالأعمال التجارية المألوفة. وفي القرن التاسع عشر أصبحت بريطانيا العظمى هي الدولة المسيطرة في أوروبا. ومن المؤكد أنها كانت قوية بما يكفي أن تقف وحدها، وكانت تتمتع بميزة العزلة الجغرافية والحصانة من الاضطرابات الداخلية التي تقع في أوروبا. ولكنها كانت أيضا تتمتع بميزة أخرى، وتلك هي أن قادتها معتدلون ينتهجون سياسات غير عاطفية تجاه المصلحة القومية. وبمعنى آخر، فإن بريطانيا العظمى ستحتفظ بالحق في السير في طريقها الخاص طبقا لمقتضيات كل حالة على حدة، ولا توجهها إلا مصلحتها القومية، وهذه سياسة جعلت من الحلفاء إما مساعدين أو أطراف لا صلة لهم بأي موضوع(٣).

بريطانيا وعملية التكيف الطويلة:

قبيل مطلع القرن العشرين، لم تكن الولايات المتحدة أو الصين أو اليابان أو ألمانيا أو أوروبا الموحدة هي القوة الرئيسية العسكرية والاقتصادية والثقافية.

وخلافا لذلك، فبعد قرن جمعت فيه بريطانيا إمبراطورية مترامية الأطراف غير مسبوقة حيث ظلت الدولة البارزة في العالم. ففي عام ١٩٠٠، كان نفوذ بريطانيا ونطاقها الاستعماري يضاهي الإمبراطورية الرومانية في مشارف الألفية الأولى. فامتدادها الجغرافي وصل إلى مناطق في آسيا وأفريقيا وأجزاء من الأمريكيتين والمحيطات، حيث كان النفوذ البريطاني يفوق النفوذ الروماني. كانت المملكة المتحدة بتعداد سكانها الذي يربو قليلا على الأربعين مليون نسمة تحكم خمسين مستعمرة يزيد تعداد سكانها عن ٣٤٥ مليون نسمة ومساحات من الأراضي تبلغ ١١,٦ مليون ميل مربع - أي ما يساوي ٩٦ مرة مساحة المملكة المتحدة نفسها. وكانت تضم الإمبراطورية البريطانية في ذروتها ربع سكان وأراضي العالم كله. بيد أنه في أواخر القرن التاسع عشر، بدأت بذور تدهور بريطانيا في القرن العشرين، حيث واجهت قرنا مختلفا تماما عن القرن التاسع عشر. وفي معظم سنوات القرن العشرين كانت السياسة الخارجية البريطانية نضالا متواصلا من أجل تكييف أهدافها وفق قدراتها المتناقصة وهي المشكلة التي أطلق عليها بول كيندي Paul Kennedy "المد الاستعماري المفرط". وعلى الرغم من هذه المرحلة الطويلة المليئة بالمخاطر فقد ظهرت بريطانيا مع قدوم القرن الحادي والعشرين دولة قوية لها دور دولي كبير.

كان يقال: إن بريطانيا ليس لها حلفاء دائمون، مجرد مصالح دائمة فقط، وفي القرون السابقة كانت مصالحها تجعلها تتدخل في الأراضي الأوروبية قلما ظهرت قوة صاعدة على وشك الهيمنة على القارة الأوروبية. وفي السابق كانت تأتي هذه التهديدات من إسبانيا ثم فرنسا. بيد أنه في السنوات الأولى من القرن العشرين، أصبحت ألمانيا الموحدة التي تتسم بالحيوية والتغير المستمر هي القوة التي يعمل حسابها. ولما ارتفع عدد سكان ألمانيا وزادت قوتها الصناعية وبدأ تنازع هيمنة بريطانيا في أعالي البحار وإمبراطوريتها المترامية الأطراف، استجابت بريطانيا بسعيها نحو إنشاء تحالفات مع خصومها السابقين، والتزامها ببرنامج مكلف

لزيادة وتقوية قواتها البحرية. وأقام الدبلوماسيون البريطانيون تحالفا وثيقا مع فرنسا وروسيا القيصرية. وفي عام ١٩٠٧، لم يكن نمط التحالف الأوروبي قد تأسس فقط وإنما أصبح قويا بشكل خطير من خلال تفاهم ثلاثي جمع بريطانيا وفرنسا وروسيا ضد التحالف الثلاثي الذي ضم ألمانيا والنمسا ـ المجر وإيطاليا.

تبين أن اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ كارثة على أوروبا، وكان للحرب تداعيات خطيرة على بريطانيا، ولم يقتصر تأثير الحرب على الخسائر الفادحة في الأرواح بل تحطمت معنويات بريطانيا من جراء خسائرها البشرية وما تلاها ذلك من فقد الثقة في القادة الوطنين والمؤسسات الحاكمة. لم تتمكن الدبلوماسية البريطانية من تحقيق سلام مستقر بعد الحرب، ورفض الكونجرس الأمريكي المنادي بسياسة الانعزال السياسي على نحو متزايد التصديق على معاهدة فرساي ـ Versailles Treaty ـ ومشاركة الولايات المتحدة في عصبة الأمم. وكانت بريطانيا أكثر ضعفا بسبب الاضطراب الاجتماعي، فاندلاع الحرب في سنة ١٩١٤ قد أحبط المواجهات المحلية المحتمل تفجرها، وربما كان أكثر هذه المواجهات أهمية بسبب قضايا الطبقات. وأدت القضية الإيرلندية أيضا إلى تقسيم البلاد مع مشارف الحرب العالمية الأولى. وخلال سنوات العشرينات والثلاثينات وجدت بريطانيا نفسها تستعد للمعركة على نحو متزايد، وكانت تتفاقم المصادمات الاجتماعية في البلاد بدرجة كبيرة بسبب البطالة والفقر الشديد خلال فترة الكساد الكبير ـ Great Depression ـ هذا الضعف المحلي وذكرى الكوارث الرهيبة التي عانتها في الحرب العالمية الأولى جعلت من الصعب الإبقاء على سياسة خارجية قوية تجاه ألمانيا. لقد أبرزت القوة المتنامية لنازي ألمانيا تحديا منذرا بالسوء، ولولا الانخراط النشط للولايات المتحدة في الميزان الأوروبي، لكانت بريطانيا ستواجه مهمة شاقة في احتواء هتلر بشكل فعال.

ولما أصبح نازي ألمانيا يشكل تهديدا متزايدا على دول أوروبا، لم تكن الحكومات البريطانية قادرة أو راغبة في تقديم دعم إلى فرنسا لاحتواء ألمانيا ومنع نشوب حرب عالمية جديدة. وفي مارس ١٩٣٥ رفض هتلر أحكام معاهدة فرساي لنزع التسلح. وفي عام ١٩٣٦، احتلت قواته منطقة الراين الذي تعهدت ألمانيا من قبل بتركها منطقة منزوعة السلاح بموجب معاهدة فرساي ولوكارنو. ومع ذلك لم تكن ترغب الحكومة البريطانية في دعم الفرنسيين لمقاومة هذه التحركات واستمر نشاط الألمان دون معارضة. وعندما مد هتلر نفوذ ألمانيا في أوروبا لم يقابل برد فعل حاسم من الغرب أو من بريطانيا. ومع استمرار تزايد تهديد نازي ألمانيا شرعت بريطانيا في ظل حزب حكومة المحافظين بزعامة نيفل شمبرلين Neville Chamberlain ـ في اتباع سياسة الاسترضاء، والتعامل مع هتلر على أنه قومى غير مفهوم والطعن في الذين فضلوا اتباع سياسة أقوى، وفكر شمبرلين والمؤيدون لسياساته في تفادي حرب أخرى من خلال التكيف مع مطالب النازي. كان التحالف ضد النازي مرفوضا، ووقع السوفيت على معاهدة عدم اعتداء مع ألمانيا في أغسطس ١٩٣٩. ومن خلال غزو هتلر لبولندا في الأول من سبتمبر ١٩٣٩ بدأت الحرب العالمية الثانية، غير أن إنجلترا وفرنسا في ذلك الوقت كانت في وضع أكثر خطورة.



شمبرلين رئيس وزراء ووزير بريطاني أسبق

بعد تكبد البريطانيين هزائم مريرة في بداية الحرب، أصبح وضع شمبرلين في غاية الصعوبة. وفي ١٠ من مايو ١٩٤٠، حل محله رئيس الوزراء ونستون تشرشل Winston Churchill الذي قاد مجموعة من حوالي ٤٠ عضوا محافظا بريطانيا في البرلمان وقاوموا سياسة الاسترضاء. وأبرزت بريطانيا تحت زعامة تشرشل تماسكا ملحوظا، واستطاعت إنقاذ جيشها المحاصر في ميناء دنكيرك ـ Dunkirk ـ ووقفت بمفردها ضد هتلر بعد هزيمة فرنسا واحتلال النازي لغرب ووسط أوروبا، وقاومت الجهود الألمانية لإرغام البلاد على الاستسلام أو لشن غزو في خريف ١٩٤٠. وعلى الرغم من شجاعة بريطانيا وعزيمتها، وعلى الرغم من قتلى الحرب الذين بلغ عددهم أربعين ألف مقاتل، لم تنتصر بريطانيا في الحرب إلا بدخول الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة.



ونستون تشرشل

خلال الحرب العالمية الثانية، ارتبط ونستون تشرشل بعلاقة وثيقة فوق العادة مع فرانكلين روزفلت وستالين، واتخذ هؤلاء الزعماء قرارات حاسمة تحدد مصير جميع الدول والشعوب، وبذلك خرجت بريطانيا من الحرب كواحدة من الدول الكبرى. عملت الدول الثلاث المنتصرة على نحو متقارب من

الولايات المتحدة في إنشاء المؤسسات الرئيسية بعد الحرب، التي تضمنت منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وحلف شمال الأطلنطي (الناتو)، وكان من المنطقي أن تحتل بريطانيا مكانتها كواحدة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

ولكن كانت هناك أسباب داخلية وخارجية من الصعب تغييرها والتي أدت إلى عدم احتفاظ بريطانيا بمكانتها:

أولا- كاد ينحسر مد أسس قوة بريطانيا بسرعة، حيث أجبرتها تكاليف الحرب على تصفية الكثير من الأصول التي كانت تدر دخلا للبلاد.

ثانيا- استند كثير من دعوى بريطانيا بأنها قوة عالمية على حجم وتعداد سكان إمبراطوريتها، لكنه في ظل بيئة ما بعد الحرب حدث التحرر من الاستعمار وتفكيك الإمبراطورية بسرعة ملحوظة.

ثالثا- بعد الحرب تحول ميزان القوى بسرعة من دول أوروبا إلى القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ومع بداية الحرب الباردة عام ١٩٤٧ أصبحت واشنطن وموسكو مركزا لصنع القرار، ولم يكن للندن سوى دور ثانوي باعتبارها حليفا رئيسيا للولايات المتحدة.

رابعا- كان تأثير العولمة المتنامية في الاقتصاد الدولي واضحا على بريطانيا بشكل متزايد بدءا من الستينات فصاعدا. فثبات نظام بريطانيا السياسي والاقتصادي بعد الحرب ومناخ العلاقات المعارض بين العمال والإدارة، والثقافة المرتبطة بالتقاليد، عملت جميعها على تأخر تكيف بريطانيا مع التغير السريع في الاقتصاد الدولي.

إن بريطانيا بعد تأخرها الطويل في قبولها العمل كجزء من أوروبا، وجدت أن الطريق إلى العضوية طويل وصعبا. ففي يناير ١٩٦٣، اعترض الرئيس الفرنسي

شارل ديجول على طلب بريطانيا على أساس أنها لم تصبح دولة أوروبية بشكل كاف. وبعد عقد واحد فقط في عام ١٩٧٣، وبعد صور رفض أخرى واستقالة ديجول ووفاته انضمت بريطانيا في النهاية إلى عضوية السوق.

وفي نوفمبر ١٩٦٧، اضطرت حكومة هارولد ويلسون التي ظلت ثلاث سنوات تدافع عن الجنيه الإسترليني، إلى تخفيض قيمته من ٢.٨ دولار إلى ٢.٤ دولار. وكان الأداء الإقتصادي الضعيف لبريطانيا الذي واكب ظروفا طارئة عالمية عام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤، جعل البلاد تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات وضغوطا على سعر الصرف. ووصل التضخم إلى ٢٦٪ في عام ١٩٧٥. وفي عام ١٩٧٦، اضطرت حكومة العمال إلى طلب قرض ضخم من صندوق النقد الدولي وقبول تخفيضات في إنفاقها العام كشرط لتقديم الدعم. واعترافا بالأهمية المتزايدة وأولوية الدور الأوروبي للدولة، انضمت بريطانيا لآلية سعر الصرف بالنظام النقد الأوروبي (ERM) الذي ربط أسعار صرف أحد عشر عضوًا في الجماعة الأوروبية. وفي سبتمبر ١٩٩٢، انسحبت بريطانيا من آلية سعر الصرف وخفضت أسعار فائدتها، لكن ذلك لم يأت إلا بعد إنفاق بلايين الجنيهات في محاولة للحفاظ على الإسترليني في حدود الأسعار المتفق عليها في آلية سعر الصرف.

في الانتخابات العامة البريطانية أكتوبر ١٩٧٩، هزم حزب المحافظين بزعامة مارجريت تاتشر حكومة العمال بزعامة رئيس الوزراء جيمس كالاهان، وتركت تاتشر منصبها كرئيسة للوزراء بعد فوزها في انتخابات عامة متتالية في عامي ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧، وفي الوقت الذي هزم توني بلير خليفتها جون ميجور في مايو ١٩٩٧، قامت المملكة المتحدة بإجراء تغييرات جذرية في اقتصادها ومجتمعها وفي طرق التعامل مع مشكلة التدهور. وعندما تأملت تاتشر الأداء المتدني لبريطانيا، قامت باتباع أفكار مستشارها القوي كيث جوزيف keith Josehp وأفكار

الاقتصاديين في السوق الحر من أمثال فردريك فون هايك Friedrich von Hayek وملتون فردمان Milton Friedman وصممت على إعادة تشكيل حزب المحافظين والدولة. وفي قيامها بذلك، فإنها انصرفت عن الأسلوب القديم لإدارة شؤون البلاد على أساس أبوي حسب مبادئ توري Tory Panternalism أحد أعضاء حزب المحافظين الذين أدخله الزعماء السابقون لحزبها. وببطء في البداية ثم بقوة دفع متزايدة بعد إعادة انتخابها عام ١٩٨٣، قامت باتخاذ خطوات واسعة في الخصخصة حيث أزالت معوقات النشاط الاقتصادي وخفضت الضرائب، وخفضت الإنفاق الحكومي. ومن بين الخطوط الفاصلة خلال سنوات حكمها، قيامها بإلغاء تأميم عدد ضخم وغير نشط من الشركات وخاصة شركة الاتصالات البريطانية والصلب البريطانية وحولتها في النهاية إلى شركات منافسة وفعالة، ثم الانفجار العظيم Big Bang وهو إعادة تنظيم القطاع المالي على نطاق واسع في مدينة لندن.

وقع الحدث الأكثر تأثيرا في أبريل ١٩٨٢، عندما أرسل الدكتاتور الأرجنتيني الجنرال ليوبولدو جاليتري قواته للسيطرة على جزر فوكلاند Falkland Islands. كان رد فعل تاتشر حازما عندما أرسلت قوات بحرية لمسافة ٨٠٠٠ ميل إلى جنوب الأطلنطي، وبعد قتال عنيف دام عدة أسابيع استعادت بريطانيا سيطرتها على الجزر في أواخر مايو وشهر يونيو. وقدم التدخل البريطاني برهانا قويا على أن السياسة الخارجية البريطانية يمكن أن تتضمن تهديدا مستمرا أكثر من القواعد العسكرية التي أنشأتها وفقا للمعاهدات والقواعد العسكرية في إمبراطوريتها القديمة.

أدت النزعة القومية لتاتشر ومعارضتها لتدخل الدولة في الاقتصاد إلى أن تتخذ وضعا متشددا بشكل متزايد تجاه جهود تعميق وتوسيع الاتحاد الأوروبي. وواصل خليفة تاتشر جون ميجور العديد من سياساتها، على الرغم من أنه اتبع أسلوبا أقل حدة، وعلى الرغم من ذلك، فقد أبقى على وصيتها في أوروبا، إذ رفض الانضمام مع إحدى عشرة دولة في الاتحاد الأوروبي لإنشاء وحدة النقد الأوروبية European Monetary Union أو استخدام

اليورو كعملة مشتركة. وعندما تولى توني بلير السلطة كانت بريطانيا على وشك التخلي عن هونج كونج Hong Kong، وهي الأثر المهم الأخير في إمبراطوريتها. وفي عشية ٣٠ من يونيو ١٩٩٧، أعيدت المستعمرة إلى الصين وأنهت حقبة من الحكم البريطاني بدأت منذ عام ١٨٤٢.

لقد قدمت التجربة البريطانية درسا عمليا في الاقتصاد السياسي على نطاق واسع. فقد تشكلت النتائج من خلال التفاعل ما بين السياسة والاقتصاد. وهؤلاء الذين يطيلون الكلام عن بعد واحد فقط من هذه الأبعاد على حساب الآخر لا يمكنهم توقع التواصل إلى فهم كامل لما كان يحدث، ولا يمكنهم تقدير مجرى الأحداث في المستقبل القريب الذي تتحفز بريطانيا لاتباعه في القرن الحادي والعشرين(٤).



الفصل الثاني عشر

فرنسا بين التعثر والانطلاق

الثورة الفرنسية:


لويس الرابع عشر

كانت الثورة تكمن تحت الملكية المطلقة التي بناها لويس الرابع عشر (١٦٣٨ ـ ١٧١٥) أوجه ضعف رئيسية أصبحت ذات شأن كبير في عهد خلفائه. فقد كان المجتمع الفرنسي منقسما إلى أرستقراطية صغيرة تدافع عن امتيازاتها الناجمة عن الثروة وعن إعفائها الجزئي من الضرائب، وطبقة وسط تزداد عددا ومستاءة من حرمانها من السلطة السياسية ومن عدم كفاءة الحكومة الملكية، وطبقة الفلاحين الذين كانوا لا يملكون قدرا كافيا من الأراضي تحميهم من المواسم السيئة، ويتأففون من الرسوم الإقطاعية التي كان عليهم دفعها للأرستقراطية. وكان هذا انقساما آخذا في التفاقم. وخلال حكم لويس الخامس عشر (١٧١٠ ـ ١٧٧٤)، شوهت هيبة الملكية سلسلة من الحروب مع بريطانيا أرهقت ميزانية الدولة وأوقعتها تحت عبء ديون فادحة على الرغم من الازدهار العام في التجارة والصناعة. كذلك أدى نجاح المستوطنين الجدد في أمريكا في مطلع حكم لويس السادس عشر عام ١٧٧٤، إلى إبراز الفرق الشديد بين الحرية والديمقراطية الأمريكية وسياسة القمع والامتيازات في فرنسا. وعندما بدأت النكسة الاقتصادية تظهر في أوائل عام ١٧٨٠، وساءت حالة الخزينة الملكية إلى حد كبير، قامت الحكومة بمحاولة

لفرض الضرائب حتى على الطبقات الأرستقراطية نفسها. لكن هذه رفضت الدفع، فاضطر الملك للمرة الأولى منذ عام ١٦١٤ إلى استدعاء "مجلس الطبقات العليا". لكن عندما التأم هذا المجلس عام ١٧٨٩، كانت البورجوازية أو الطبقة الوسطى قد ضاقت ذرعا بتصرفات الأرستقراطية والأكليروس، فجعلت من نفسها جمعية وطنية. وفيما كانت هذه الأزمة السياسية الآخذة في التفاقم، جاء الموسم السيئ لعام ١٧٨٨ يدفع بعدد من الفلاحين والعمال الصناعيين، الذين كانوا قد وصلوا إلى حافة المجاعة، إلى إثارة الاضطرابات في عدد من أنحاء فرنسا. وعندما عزل لويس السادس عشر (١٧٥٤ ـ ١٧٩٣) في ١١ من يوليو ١٧٨٩ وزيره الشعبي جاك نيكير (١٧٣٢ ـ ١٨٠٤)، انفجر احتجاج شعبي على نطاق واسع.



لويس السادس عشر

وفي ١٤ من يوليو من عام ١٧٨٩، اقتحم سكان باريس الباستيل عنوة، وانهار النظام الاجتماعي بصورة عامة في شتى أنحاء فرنسا، فتعرضت أملاك الطبقة الأرستقراطية للنهب أو المصادرة، ثم جردت "الجمعية العامة" الطبقة

الأرستقراطية والأكليروس من الامتيازات: واضطر الملك إلى مغادرة فرساي استمر الاضطراب السياسي طيلة السنتين التاليتين، في حين تفاقم الشعو المعادي للملك. في تلك الأثناء أعطت مصادرة الأراضي الأرستقراط والأكليريكية الحكومة الجديدة الدعم المالي التي كانت تفتقر إليه، إلا أن إصدا العملة الورقية المعروفة بالإسينية سرعان ما أدى إلى تجدد التضخم.

في يونيو من عام ١٧٩١، حاول الملك الفرار إلى الخارج، ولكن قبض عليه ؤ قرية فارين. وفي سبتمبر من عام ١٧٩٢، اجتاحت الجيوش البروسية فرنسا، م حمل الجماهير على ذبح الأرستقراطيين الذين كانوا قد وقعوا في الأسر. لكـ الانتصار غير المتوقع الذي أحرزته الجيوش الفرنسية على الغزاة في ٢٢ مـ سبتمبر في معركة فالمي خفف من حدة التوتر. مثل الملك أمام القضاء وأعدم ؤ يناير من عام ١٧٩٣ ـ لكن ما حدث في الأشهر التالية، من هزائم أوقعتها جيوش المهاجرين بجيش الثورة الفرنسي، والانتفاضات الملكية في مقاطعة فاند والجنوب، واستمرار المشاكل الاقتصادية، كل ذلك حمل الجمعية الوطنية عا تعيين "لجنة للأمن العام" كي تتولى السلطات الاستثنائية وتأمر بالتعبئة العامة فبدأ عهد من الإرهاب أرسل خلاله أكثر من أربعين ألف من أعداء الثورة إا المقصلة. وبحلول ربيع ١٧٩٤ استعادت الجمهورية أنفاسها فهزمت في يونيو مـ عام ١٧٩٤ الجيوش المناوئة للثورة هزيمة نكراء في "فلوريس".

في يوليو خلع الزعيم "اليعقوبي" مكسيميليان روبسبير (١٧٥٨ ـ ١٧٩٤). ثـ بدأت مرحلة ظهور نابليون، حيث وقعت "الإدارة" صلحا مع بروسـ وهولندا، ولكنها شنت هجوما رئيسيا على النمسا، مرسلة جنرالا شابا يدعو نابليون بونابرت (١٧٦٩ ـ ١٨٢١) إلى الحرب في إيطاليا. أحرز هذا الشاب نجاحـ باهرا خلال عام ١٧٩٦، وأرغم النمسا على الانسحاب من الحرب. عندها قا حملة على مصر ليقطع خطوط مواصلات بريطانيا مع إمبراطوريتها الهندية

ولكنه أُجبر آخر الأمر على التوقف عن القتال عندما دمر هوارسيو نلسون (١٧٥٨ ـ ١٨٠٥) أسطوله في معركة أبي قير عام ١٧٩٨. في هذه الأثناء، كانت "الإدارة" قد فقدت شعبيتها في جميع أوساط الشعب، ولما عاد نابليون في نوفمبر من عام ١٧٨٩، دبر انقلابا أسند على أثره السلطة إلى ثلاثة "قناصل"، جعل من نفسه الأول بينهم.


نابليون بوتابرت

في عام ١٨٠٠، أصبح نابليون بونابرت قنصلا أولا على فرنسا، التي كانت ما تزال عرضة لتهديد دول معادية. جاء الدستور الجديد الذي وضعه موطران للسياسة المحافظة التي كانت تنتهجها "الإدارة" وحاصر السلطة الداخلية في يد القنصل الأول. عمد نابليون فور توليه السلطة، إلى إحلال السلام في أوروبا بسرعة. اجتاز فجأة جبال الألب، وحطم القوة النمساوية في إيطاليا في معركة مارنجو في ٤ يونيو ١٨٠٠، وعقد صلحا معها في معاهدة لونيفيل. وفي عهد القيصر بولس (١٧٥٤ ـ ١٨٠١) الموالي لفرنسا، أوقفت روسيا عملياتها أيضا ضد نابليون، وانضمت في ديسمبر مع بروسيا والدانمراك والسويد إلى حلف "الحياد المسلح" الذي أوحت به فرنسا، من أجل إضعاف عدو نابليون الباقي الأوحد بريطانيا، بقطع العلاقات التجارية بينها وبين سائر بلدان أوروبا. وفي يونيو من عام ١٨١٢، شن نابليون حملة ضخمة على روسيا حيث بلغت جيوشه موسكو، إلا أن انقطاع المؤن والنكسات العسكرية أرغمت تلك الجيوش على تراجع شتوي فوضوي. وفي فبراير من عام ١٨١٣، أعلنت روسيا الحرب على فرنسا والنمسا، وحذا حذوها عدد من الدول المحتلة، فهزم نابليون في ليبزغ في أكتوبر من نفس العام، وزحف الحلفاء على شمالي فرنسا، بينما هاجم البريطانيون جنوبيها عبر جبال البيرينة. سقطت باريس في ٣٠ من مارس من عام ١٨١٤، وتخلى نابليون عن

العرش في ١١ من أبريل ونفي إلى جزيرة ألبا. وفي أول مارس من عام ١٨١٥، انتهز نابليون فرصة الخلاف بين الحلفاء وعدم شعبية آل بوربون الذين كانوا قد عادوا إلى عرش فرنسا، ليعيد توطيد سلطته، إلا أن هزيمته على يد دوق ولنجتون (١٧٦٩ ـ ١٨٥٢) في واترلو في ١٨ من يونيو من عام ١٨١٥ أدت إلى نفيه إلى جزيرة سانت هيلانة، حيث توفي عام ١٨٢١(١).

فتوحات نابليون وأثرها على الاقتصاد الفرنسي:

أحدث انهيار النظام القديم والاضطراب الذي أعقبه فتورا في النشاط الاقتصادي لفترة من الزمن. إلا أن الحماس الشعبي للثورة وتطويع المصادر القومية لمواجهة الأعداء الخارجين قد أدت إلى زيادة كبيرة في إنتاج المدافع والأسلحة الصغيرة والمعدات الحربية، وهو ما أعطى دفعا جديدا لتجارة الحديد والمنسوجات. كما أزيلت بعض العراقيل التي فرضها النظام القديم بوجه الاقتصاد مثل التعريفات الداخلية. كذلك ساعدت إصلاحات نابليون القانونية والإدارية على ازدهار آفاق التحديث. وبرغم أن مجيء الحكومة القنصلية الفرنسية (١٧٩٩ ـ ١٨٠٤) والإمبراطورية قد أعادت لفرنسا كثيرا من ملامح النظام الملكي (مثل الاعتماد على أصحاب المعارف الأهلية)، فإن تلك العودة لم تحد من النمو الاقتصادي الذي استمد ديمومته من الزيادات السكانية، ومن حوافز أخرى منها الإنفاق الحكومي، وقانون حماية التعريفات، إضافة إلى قدوم التكنولوجيا الحديثة. وهنا ينبغي القول إن نسبة النمو في الاقتصاد الفرنسي كانت أبطأ من نظيرتها في الاقتصاد البريطاني، بسبب أن القطاع الزراعي وهو أكبر القطاعات في فرنسا لم يتغير إلا قليلا. فما قيل عن استبدال الإقطاعيين بالفلاحين ليس بثورة زراعية بحد ذاتها، وما زعم أنها سياسات كبرى مثل تطوير زراعة بنجر السكر، تعويضا عن قصب السكر الموجود في المستعمرات البريطانية، لم يأت إلا بأقل النتائج. وقيدت طرق المواصلات الرديئة المزارعين

بأسواقهم المحلية، وغابت أغلب الحوافز التي من شأنها إحداث التجديد الجذري. كما يسهل رؤية هذا النمط الجامد من التفكير في القطاع الصناعي حيث غدت المكينة الحديثة والمشاريع الكبيرة هي الاستثناء لا القاعدة، خاصة في مصانع إنتاج الحديد. لقد تحقق تقدم مشهود لكن جله تحطم على صخرة التأثير المدمر للحرب والحصار البحري البريطاني. فكان الذي انتفعت به صناعة القطن من النظام القاري هو الحماية ضد المنافسة البريطانية الأقوى (ناهيك عن منافسة الدول التابعة أو المحايدة التي استثنيت بضائعها من التعريفات الفرنسية العالية). كما استفادت من السوق المحلي القوي سيما وقد ازدادت فتوحات نابليون للدول المجاورة عدد "الشعب الفرنسي" من ٢٥ مليون نسمة عام ١٧٨٩ إلى ٤٤ مليون نسمة عام ١٨١٠. هذه الزيادة قد وازنها من الجانب الآخر نقص القطن الخام وارتفاع أسعاره بالإضافة إلى التعثر في إدخال التكنولوجيا البريطانية الحديثة إلى فرنسا.

مجمل القول، إن فرنسا برزت من الحرب بحالة "أقل قابلية على التنافس" وبشكل ملحوظ بسبب هذه الحماية من الخصوم الخارجيين، وفاقم تأثير الحصار البحري هذا الانكفاء الداخلي لدى الاقتصاد الفرنسي. فقد أحكمت البحرية الملكية غلق قطاع فرنسا الأطلسي الذي هو الأسرع نموا في القرن الثامن عشر (مثلما كان الأمر مع بريطانيا) والمحفز الكامن نحو التصنيع. وسدد فقدان (سانت دومينجو) ضربة قاصمة لتجارة فرنسا عبر الأطلسي. كما خسرت فرنسا مستعمرات أخرى وراء البحار، وتوقفت تجارتها عبر السفن المحايدة بعد عام ١٨٠٦. وتعرضت بوردو إلى أضرار رهيبة بينما استحالت تجارة نيس بالرقيق صفرا، وحتى مارسيليا ذات شركاء التجارة في المناطق النائية هبط إنتاجها الصناعي إلى الربع في الفترة المحصورة بين ١٧٨٩ و١٨١٣. وعلى النقيض من ذلك، تمتعت مناطق الشمال والجنوب الفرنسي كالألزاس بالضمان المتأتي من

التجارة البرية. وحتى لو انتفعت هذه المناطق وسكانها من مزارعي الكروم وحائكي القطن من بيئتها المحمية، فإن تأثيرها الكلي على الاقتصاد الفرنسي كان أقل بكثير من كونه تأثيرا مرضيا. وهكذا انكفأت فرنسا على وجهها واتجهت داخلا صوب فلاحيها وتجارة مدنها الصغيرة وصناعاتها الوطنية الصغيرة وغير المنافسة، بعد أن انعدم سوقها الصناعي في القطاع الأطلسي وانقطعت عن العالم الخارجي. والواقع أن فتوحات نابليون قد تم تحويلها ـ لدرجة كبيرة إن لم تكن مطلقة ـ من إيراد النهب. لقد بدأت هذه العملية من الداخل بمصادرة وبيع أملاك من أطلق عليها "أعداء الثورة". وحين حملت الحملات العسكرية الجيوش الفرنسية إلى الأراضي المجاورة دفاعا عن ثورتهم، بدا طبيعيا أن يدفع الأجنبي ثمن ذلك. وبالتالي، يمكن القول بأن الحرب تدعم الحرب.

لقد استطاع نابليون لا تغطية مصاريف حملاته العسكرية الهائلة فحسب، بل وأن يعود بأرباح وفيرة لفرنسا نفسها من خلال مصادرة التاج وأملاك الإقطاعيين في البلدان المهزومة، ومن الغنائم المستولى عليها مباشرة من جيوش الأعداء وحامياتهم ومتاحفهم وخزائنهم، وبفرض تعويضات الحرب نقدا وعينا إضافة إلى إيواء الكتائب الفرنسية على نفقة الدول التابعة لسلطانه وتكليفها بتجهيز جيوشه بالأرزاق. وكانت المبالغ التي طلبها المسؤولون في أوج مجد فرنسا باهظة جدا بل وفاقت أحيانا كمية الغنائم التي استولت عليها ألمانيا النازية من البلدان التي قهرتها في الحرب العالمية الثانية، ولو ظلت لهذا الجيش قياداته اللامعة، لبدا النظام الفرنسي حصينا عصيا على أعدائه. ولذا فقد كان نابليون يؤكد مرارا:

"إن قوتي مستمدة من أمجادي الآتية من انتصاراتي. وستتلاشى قوتي لو لم أحصد أمجادًا جديدة وانتصارات جديدة. فالفتوحات هي التي جعلتني ما أنا عليه، وليس غير الغزو من مجير لي لاحتفظ بمكانتي"[٢].

السياسة الخارجية الفرنسية:

كانت فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى قوة مهيمنة على أوروبا، أعادت الألزاس ـ اللورين فرنسية مرة أخرى. وكانت ألمانيا مجزأة مجردة من السلاح وتعاني حالة اضطراب سياسي، وكانت بولندا المستقلة حديثا في حماية فرنسا التي ساعدتها على تفادي غزو بلشفي. وكان لفرنسا حلفاء جدد بين الدول الجديدة في وسط وجنوب شرق أوروبا، وبدون أن تخلق فرنسا صراعات حادة مع حلفائها البريطانيين قامت بتوسيع إمبراطوريتها بحصولها على انتداب سوريا ولبنان وأجزاء من الإمبراطورية الألمانية السابقة. وكانت إيطاليا التي أصبحت حليفة فرنسا في الحرب العالمية الأولى ساخطة بسبب فشلها في الحصول على دعم لخططها التوسعية بعد عام ١٩١٨، وعندما استولى موسوليني على السلطة انضم لمعسكر الإصلاحيين، ولعبت بريطانيا لعبة التوازن، وبدت قلقة من هيمنة فرنسا على أوروبا أكثر من احتمال انتعاش ألمانيا في النهاية. وأصبحت فرنسا قوة وضع راهن، ومع ذلك فالحفاظ على قوة الوضع الراهن تطلب موارد لم تعد في إمكانية فرنسا. وعلى المستوى التنظيمي، فقد تطلب احتواء ألمانيا ـ أو اتباع سياسة تستهدف إلزام برلين بتنفيذ شروط معاهدة فرساي المتعلقة بالتعويضات ونزع السلاح على حدود ألمانيا ـ تحالف لم تستطع فرنسا تجميعه بدون قوتين رئيسيتين كانتا في عطلة وهما الولايات المتحدة وروسيا، وأصبح الجيش الفرنسي ثقيلا وغير مثير، فقد تعلم من الحرب الكبرى أحد الدروس المهمة، وهي أن النيران تقتل، وأن وضع الدفاع كان أفضل، وتطابق هذا مع مزاج البلاد وأدى إلى إنشاء خط "ماجينو"، لكنه ظل متناقضا بشدة مع ضرورة حماية ضحايا هتلر في الشرق وفي بلجيكا، أي من كانوا قادرين على حماية حلفاء فرنسا في أوروبا. وعلاوة على ذلك، فإن فيالق فرنسا من الجنود المحترفين كانوا لا يستخدمون إلا في تدريب وقيادة المجندين، والذي يعني بالتالي أنه في حالة الأزمة كان هناك اختيار بين التخاذل والتعبئة شبه العامة. وفي النهاية، لم يكن هناك فقط جيش محترف، على الرغم من مجادلة ديجول به، غير أن الزعامة لم تقدر بشكل مفجع الدبابات والطائرات.

كان انتهاك هتلر لاتفاقيات ميونخ وتدميره لتشيكوسلوفاكيا في مارس من عام ١٩٣٩ أن وضع النهاية الدبلوماسية المسالمة، والتزمت فرنسا وبريطانيا بحماية بولندا، لكن هذا الالتزام نفسه جعل التحالف مع الاتحاد السوفيتي شبه مستحيل. فقد انتهت محادثات Desultory في موسكو عندما وقع ستالين عن طريق فيشيسلاف مولوتوف الاتفاق المصيري مع هتلر، عن طريق جوشين ريبنتروب، وبذلك وقع على مصير بولندا ودول البلطيق، وعجزت فرنسا عن إيقاف الزيادة الداخلية والخارجية لقوة ألمانيا أو تدمير هتلر لنظام فرساي.

في فترة الحرب العالمية الثانية، كانت هزيمة فرنسا الساحقة في خمسة أسابيع (وهزيمة الجيش في أقل من أسبوع)، والشروط المهينة للهدنة وتقسيم البلاد إلى منطقة تابعة لألمانيا ومنطقة تحت الاحتلال الألماني تمثل أكثر من نصف الأراضي الآهلة بالسكان، ومنطقة تركت لحكم فرنسا ـ كل ذلك كان يمثل الدرك الأسفل لدولة قوية فرنسية. فمن خلال الزج بأكثر من نصف مليون عسكري في سجون الاعتقال الألمانية، لم يكن لدى النظام الفرنسي الجديد في فيشي ـ Vechy ـ إلا أصلان من أصول المادية: أسطوله الذي شعر بأنه مهدد بواسطة حليفتها البريطانية السابقة أكثر من تهديد الألمان له، وإمبراطوريتها (التي سرعان من أصبحت الهند الصينية تحت الحماية اليابانية). وارتكب الجمهوريون جريمة الانتحار الشريف على الطريقة اليابانية (وهي شق البطن بمدية) وحولوا السلطة إلى ائتلاف من العسكريين المنهزمين والطاعنين في السن والمنادين بالسلام بقيادة لافال. وفي واقع الأمر فقد أصبحت إحدى القوى الكبرى دولة تابعة لهتلر.

جاء ديجول المتمرد المغمور المجهول، الذي لم تكن لديه قدرات سوى بعد النظر وإرادته، ادعى من لندن أنه الصوت الشرعي لفرنسا. ولم يكن له هدف أقل من أن تستعيد فرنسا قوتها وكرامتها ومركزها، على الرغم من أنه كان يعتمد من الناحية الموضوعية على حسن نوايا ونستون تشرشل، كما كان يعتمد بريمير فيليب بيتان في فيشي على هتلر.


ديجول

حقق ديجول أهدافه الرئيسية، فقد حمى كرامة فرنسا وإمبراطوريتها، وكانت فرنسا من بين المنتصرين الرئيسيين في الحرب على الرغم من عدم مبالاة السوفيت وعداوة الولايات المتحدة وتناقض مشاريع البريطانيين. وأحد الأعمال البطولية العظيمة لأصول سياسة الدولة في التاريخ الفرنسي ، قام بها جنرال عديم خبرة سياسيا في وقته. غير أن ديجول كان موهوبا بإحساس رائع بالقدرة التي جعلته يسخر الأجزاء المنقسمة والمشتعلة والمشتتة من المقاومة لصالحه، أي لصالح أهداف فرنسا. وكان موهوبا بثبات رهيب على الأساسيات التي ترجمها عند الضرورة إلى قوة مزعجة ألزمت الآخرين بالتعامل معه. وكنقطة تحول، تستحق سنة ١٩٤٥ اهتماما خاصا. ففي تلك السنة، طلب من الفرنسيين المشاركة في التوقيع على اتفاقية استسلام ألمانيا وفي احتلال ألمانيا، التي جعلتهم أحد الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن، وهي السنة التي أعادوا فيهاتوكيد وجودهم وسيطرتهم على سايجون. لكنها أيضا السنة التي لم يدعوا فيها للانضمام إلى الثلاثة الكبار في يالتا وبوتسدام - تذكير حاد بالتقليل من مكانة أوروبا، التي أصبحت موضوعا لفاعلين آخرين ولفرنسا على وجه الخصوص.

وبانغماس ديجول الشديد في تقليد السياسة الواقعية حاول حل "المسألة الألمانية" بصورة نهائية بتمزيق العدو، وحاول أن يضمن عدم انتعاشه النهائي بوسائل تقليدية من التحالف مع الاتحاد السوفيتي وبرنامج مكثف لإعادة تسليح فرنسا، لكن طلبه لم يستجب. وستالين الذي كانت تنتابه الهواجس بقوة جيشه كمقياس للقوة لم يأخذ فرنسا بمحمل الجد. وبالنسبة لإعادة التسلح الفرنسي فقد تجاوزت تكاليفه القدرة الفرنسية، وكانت المعارضة الاشتراكية والشيوعية لأولويات ديجول أحد عاملين رئيسيين جعلاه يقدم استقالته بشكل

مفاجئ في يناير من عام ١٩٥٦، وكان العامل الآخر هو عجزه عن التأثير في تكوين نظام تشريعي جديد ضعيف من خلال جمعية تأسيسية كان يترأس انتخابها.

كان عام ١٩٥٨ نقطة تحول أخرى، فقد انهارت الجمهورية الرابعة وأحاط بها المستوطنون والجيش في الجزائر. ومثل سابقتها، حاولت حماية مظاهر الشرعية بنقل السلطة إلى رجل عسكري، غير أن هذه المرة كان نفس الرجل ديجول. وما جاء بعد ذلك كان حقبة أكثر إثارة، إن لم تكن نجاحا في السياسة الخارجية الفرنسية في القرن العشرين. أعطى ديجول بعدا عالميا للنضال من أجل القوة. فمن ناحية، تطلب قوة في الوطن. وكان التحديث بارزا (وامتد على وجه الخصوص إلى الزراعة، بفضل التحالف بين الاقتصاد الموجه وجيل جديد من زعماء إصلاح الريف). وقد خاف العديد من أن يخرج ديجول فرنسا من السوق المشتركة. وبدلا من ذلك، فقد استخدمها لتعجيل التحول الاقتصادي لفرنسا ولتوفير الأسواق الآمنة للمزارعين. وعلى ذلك، فقد أصبحت التجارة الحرة للسلع الصناعية ونظام الحماية الجمركية للزراعة وسائل فرنسا في النمو الاقتصادي. وأيضا، في مخطط ديجول، فعلى الرغم من أن السوق الأوروبية كانت تتكون من الدول التابعة للولايات المتحدة (ما عدا فرنسا)، فإنها يمكن أن تبطئ أو تقاوم الضغوط الاقتصادية الأمريكية. وأصبحت القوة النووية رمز التحديث، عاملا مهما في القوة، وعلامة على التفوق على بون. وفوق كل شيء أعطى ديجول فرنسا ما كان ينقصها منذ أكثر من قرن: نظام كان ديمقراطيا وفعالا مع سلطة تنفيذية قوية لم تعد تعتمد على مناورات الأحزاب ـ نوع من المزج ما بين التقاليد الملكية والتقاليد الجمهورية الفرنسية. وفي الإجمال، حافظ بومبيدو وفاليري جيسكار ديستان على مسيرة فرنسا في المسار الديجولي، لكنه لم يكن من الواضح إلى أين تؤدي هذه المسارات. واتخذ جيسكار وصديقه هيلموت شميث بعض المبادرات السياسية في الجماعة الأوروبية، لكنه بدا خلاف

ذلك مراقبا أكثر من كونه فاعلا في الشؤون الدولية. بعد ذلك، توصل ميتران والروتين الحكومي الفرنسي، إلى أن مستقبل فرنسا في أوروبا وأن القوة في العالم كانت أقل جذبا، أو أقل احتمالا عن التأثير في جماعة أوروبية تكون فيها لفرنسا الأصول الكبرى والتي تعتمد عليها رخاؤها بدرجة كبيرة. وترك جاك ديلورس لوزارة المالية الفرنسية ورئاسته لجنة الجماعة الاقتصادية الأوروبية، قد انضم إلى ميتران وتاتشر وهيلموت كول في تنشيط سوق واحد، وجعل من الممكن لأعضاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية أن يقللوا بدرجة كبيرة من عدد الموضوعات المطلوبة للقرارات الجماعية. وأصبح النضال ضد الانحدار مساويا لتقوية أوروبا التي كان على الدول المكونة لها أن تسهم بعضها مع بعض دوما بأجزاء كبيرة من سيادتها.

وتشكل سنوات ١٩٨٩ ـ ١٩٩٩ فترة تحول أخرى في تاريخ الشؤون الخارجية الفرنسية، وهي تبرز إحدى المفارقات الأخرى، فقد انهار "نظام إليالتا" وانتهت الحرب الباردة، وتلاش تقسيم أوروبا. وهذا بالضبط ما كان يطالب به زعماء فرنسا ـ ميتران وديجول. لكنه لم يأذن بعصر جديد متعدد القطبية ولم يخدم المصالح الفرنسية. وبالفعل فقد تزايدت مخاوف الفرنسيين. وكانت أجندة أعمال بداية القرن الحادي والعشرين هي التكامل الأوروبي، فهو المثل الصحيح لورطة فرنسا. فمن ناحية، هو مفيد كحماية ضد ألمانيا خالية البال من الهم أو المسؤولية وكضمان ضد الانحدار. إنه يعطي فرنسا أسباب الزعامة، ويمثل حاجزا ضد الولايات المتحدة (على سبيل المثال في منظمة التجارة العالمية) ويقدم لها فرص النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإنها تخاطر بهدم درع فرنسا، دولتها، التي كان من أهداف ديجول تجديدها وتقويتها طوال حياته، وإن حدث ذلك، فقد تختار فرنسا ما بين مجتمع يعتمد بشكل تقليدي على الدولة ومع ذلك لا يزال يفتقر إلى الجمعيات التطوعية القادرة على تغييره، ومجتمع يتسكع، إن جاز القول، بين دولة فرنسية منتقص كثير من سيادتها وقوتها ودولة أوروبية ضعيفة ليست ديمقراطية

تماما، ومؤسسات ليست فاعلة بالمرة. وحيث لا توجد شخصيات فرنسية أمثال ديجول تلوح في الأفق، وعلى ذلك فإن اتجاه فرنسا الأكثر احتمالا هو أحد "التفوقات" المتواصلة بالنسبة إلى ألمانيا، والتكيف مع بقية النظام العالمي الحالي على أساس الوزن المتواضع نسبيا لفرنسا، والعبء الثقيل لورطات فرنسا والأهمية المتزايدة لسمات التحول (العام والخاص) في شؤون العالم. وبالفعل، فإن أحد الأسباب الرئيسية لأهمية الاتحاد الأوروبي على الساحة الإستراتيجية والدبلوماسية - هو طبيعة اعتماده على الولايات المتحدة والتقسيم في الاتحاد الأوروبي بين الفرنسيين الذين يكرهونه وبقية الدول، التي تحتضنه - قد يتضاءل كلما اتجهت بريطانيا بقوة أكثر نحو أوروبا وكلما أصبحت الولايات المتحدة أكثر رغبة وإرادة في المشاركة في عبء مسؤوليتها مع أوروبا. ولن تصبح أوروبا في المستقبل القريب رهن إشارة فرنسا كما تمنى العديد من الزعماء الفرنسيين، بينما ستستمر سياسة فرنسا لتصبح أكثر اصطباغا بالصبغة الأوروبية - في مسعى اهتمامات فرنسا المتواصلة[٣].

الفصل الثالث عشر

ألمانيا. سياسة خارجية متسعة ومتشعبة

حروب توحيد ألمانيا وتحالفاتها :


ويلهلم الأول

استندت الثورة العسكرية البروسية في ستينات القرن التاسع عشر، والتي أنتجت الثورة الألمانية في الشؤون الأوروبية إلى عدد من العناصر المتداخلة. كان أولها نهج نظام فريد من الخدمة القصيرة تبناه الملك الجديد "ويلهلم الأول" ووزير حربيته ضد خصومهم الليبراليين، وانطوى على خدمة إلزامية أمدها ثلاثة أعوام في الجيش النظامي ومن ثم أربعة أعوام أخرى في خدمة الاحتياط قبل التسريح النهائي - وهذا عني أن الجيش البروسي كامل التعبئة استقطب سبع دفعات سنويا. وآلت السيطرة على هذه القوة إلى يد الأركان العامة البروسية التي بزغت لتغدو في مطلع ستينات القرن التاسع عشر عقل الجيش المدبر. تضافرت مجموعة من العوامل ومنحت بروسيا نصرها السريع على النمسا في صيف عام ١٨٦٦. وبرغم من انضمام هانوفر، وسكسونيا، وولايات ألمانية شمالية أخرى إلى جانب هابسبرغ، ضمت دبلوماسية بسمارك عدم تدخل أي من القوى العظمى في المراحل الأولى من الصراع، وهذا ما أتاح بدوره فرص إرسال ثلاثة جيوش عبر ثلاثة ممرات جبلية متفرقة تلتقي في الساحل البوهيمي، لتشن بعدها هجوما على النمساويين في سادوا. وبحلول أكتوبر من عام ١٨٦٦، اضطرت النمسا إلى التخلي عن البندقية والتخلي عن أية

مصالح لها في ألمانيا ـ وآنذاك بدأت طريقها في إعادة التنظيم تحت لواء الاتحاد الألماني الشمالي بزعامة بسمارك. لقد كان الانتصار البروسي ـ الألماني انتصارا واضحا للنظام العسكري. وعلق ميشيل هوارد "إن النظام العسكري للأمة ليس بقسم منفصل عن النظام الاجتماعي بل هو أحد وجوهه المكملة له". فلقد وقفت وراء التوغلات الكاسحة للصفوف الألمانية والتنسيق المحسوب للأركان العامة، أمة كانت الأحسن تجهيزا والأفضل استعدادا لخوض غمار حرب عصرية من أية أمة أخرى في أوروبا. واصطف شعب تمتع بمستوى تعليمي أولى وفني متقدم ومؤسسات جماعية وعلمية لا منافس لها، وكذلك مختبرات كيميائية ومعاهد بحث لا يوجد نظير لها. لقد آل نظام القوى العظمى بقيادة بسمارك إلى سيطرة ألمانيا عقدين بأسرهما بعد عام ١٨٧٠، وأمست جميع الطرق، مثلما علق الدبلوماسيون، تؤدي إلى برلين. ومع ذلك، فإنه ليس مجرد عبقرية وقسوة المستشار الإمبراطوري ما جعل ألمانيا أهم قوة في أوروبا، بل هي أيضا الصناعة والتكنولوجيا الألمانيتان اللتان ازدهرتا بسرعة حال اكتمال التوحيد القومي. إنه العلم ونظام التعليم الالماني والإدارة المحلية، وأيضا الدور الفعال للجيش البروسي. وغدت بروسيا ـ ألمانيا بفضل توجيهات بسمارك أقوى الدول الأوروبية وأعظمها نفوذا، بدلا من بروسيا التي كانت الأضعف دوما. وعليه بقيت ألمانيا ضمن الحدود المرسومة عام ١٨٧١ لأسباب سياسية ـ داخلية ودبلوماسية ـ خارجية محافظة على وصف "نصف قوة مهيمنة" الذي أطلقه عليها بعض المؤرخين بانتظار أن يضعها نموها الصناعي ـ العسكري وطموحاتها السياسية لما بعد قيادة بسمارك في موضع يتيح لها مناقشة النظام الإقليمي القائم.

كان بسمارك أول من أرسى التحالفات العسكرية الثابتة في زمن السلم ـ وهو شيء نادر سابقا إن وجد ـ حين سعى عام ١٨٧٩ إلى تكبيل سياسة فيينا الخارجية وكف يد بطرسبرغ عنها من خلال عقد حلف نمساوي ـ ألماني. وكان قد أزمع من هذه الخطوة طبقا لحساباته السرية، دفع الروس إلى التخلي عن سياستهم

الضالة والانخراط في عصبة الإمبراطوريات الثلاث - وهو ما فعله الروس حتى حين، غير أن نتيجة تصرف بسمارك طويلة الأمد ألزمت ألمانيا بنجدة النمسا - المجر في حالة حصول أي هجوم روسي. وحل عام ١٨٨٢، فوقعت ألمانيا أيضا معاهدة مماثلة مع روما للدفاع المتبادل في حالة حصول هجوم فرنسي. كما عقدت في السنة التالية تحالفا سريا آخر مع النمسا - المجر يقضي بالدفاع عن رومانيا ضد أي اعتداء روسي. ويؤكد دارسو هذه الدبلوماسية أن بسمارك أراد أساسا أهدافا دفاعية قصيرة المدى - لإراحة الأصدقاء مشدودي الأعصاب في فيينا، وروما، وبوخارست، والإبقاء على عزلة فرنسا الدبلوماسية، وتهيئة مواقع للتراجع لو غزا الروس البلقان، وقد زرعت هذه المعاهدات السرية القلق في كل من فرنسا وروسيا حول عزلتهما، وارتابتا بلجوء محرك الخيوط في برلين إلى بناء ائتلاف قوي لقهرهما في زمن الحرب. وحال خيط بسمارك السري مع بطرسبرغ (الذي أطلق عليه إعادة التطمين لعام ١٨٨٧) دون نشوء قطيعة بين ألمانيا وروسيا، فثمة شيء مصطنع ويائس تخلل تلك الجهود الخؤونة والمبهرجة التي بذلها المستشار لتحاشي الانجراف إلى تحالف سريع بين فرنسا وروسيا بنهاية القرن التاسع عشر. أما تطلعات فرنسا لاستعادة الألزاس - اللورين، ونزعة روسيا إلى التوسع في أوروبا الشرقية فقد بددهما التخوف من ألمانيا. وهنا تجلت الفائدة المتبادلة للقروض والأسلحة الفرنسية إلى روسيا والعون العسكري الروسي لفرنسا. وبينما عملت الاختلافات العقائدية بين برجوازية فرنسا ورجعية نظام روسيا القيصري على إبطاء هذا التوجه لبرهة، جاء ابتعاد بسمارك عام ١٨٩٠ والحركات الأكثر تهديدا لحكومة ويلهلم الثاني ليسدلا الستار على القضية. وتوازن الحلف الثلاثي (ألمانيا، النمسا - المجر، وإيطاليا) عام ١٨٩٤ مقابل الحلف الثنائي (فرنسا وروسيا)، وهو التزام سياسي وعسكري دام مع بقاء الحلف الثلاثي جيا. فتراءى من خلال أكثر من منظور، إن هذا التطور قد عمل على ثبات المشهد الأوروبي. لقد نشأ توازن فظ بين كتلتي التحالف، جاعلا لصراع القوى العظمى أكثر من عاقبة، وبالتالي قلص من احتمالات نشوبه أكثر مما سبق[1].

الدبلوماسية الألمانية:



بسمارك

أثناء عملية توحيد ألمانيا لم يكن هناك اهتمام كبير بأثر هذه العملية على ميزان القوى، وقد ظلت ألمانيا طيلة ٢٠٠ عام هي الضحية لحروب أوروبا وليست المحرض عليها. ففي حرب الثلاثين عاما، تكبدت ألمانيا خسائر في الأرواح قدرت بحوالي ثلاثين في المائة من مجموع سكانها، وقد وقعت معظم المعارك الحاسمة في حروب الأسر الحاكمة في أوروبا في القرن الثامن عشر، وحروب نابليون على الأراضي الألمانية. ولهذا كان من المحتم تقريبا أن تهدف ألمانيا الموحدة إلى عدم تكرار تلك المآسي. ولكن لم يكن من المحتم أن تعامل الدولة الألمانية الجديدة هذا التحدي على أنه مشكلة عسكرية فقط، أو أن يمارس الدبلوماسيون الألمان بعد بسمارك السياسة الخارجية بمثل هذا التنمر الشديد.

وبينما كانت بروسيا التي يحكمها فريدريك الأكبر أضعف دولة بين الدول الكبرى، أصبحت ألمانيا بعد توحيدها على الفور أقوى دولة في أوروبا مما أقلق جيرانها. ومن أجل أن تشترك ألمانيا في الحلف الأوروبي كانت تحتاج إلى أن تبدي ضبطا للذات في سياستها الخارجية. ولسوء الحظ أنه بعد رحيل بسمارك كان الاعتدال هو أكثر صفة افتقدتها ألمانيا. والسبب في أن القادة الألمان كانوا مولعين بالقوة السافرة هو أن ألمانيا، بالمقارنة بالدول القومية الأخرى، ولم يكن لديها إطار عمل فلسفي اندماجي. ولم يكن البناء الذي وضعه بسمارك ينطوي على أي من المثاليات التي شكلت الدول الحديثة في باقي أوروبا. فلم يكن هناك هذا الاهتمام الذي أولته بريطانيا للحريات التقليدية ولا الدعوة الفرنسية للحريات

العالمية أو حتى النزوة الإمبريالية للنمسا. وباختصار، فإن ألمانيا البسماركية لم تجسد آمال الدولة القومية على الإطلاق، لأن بسمارك تعمد أن يستبعد الألمان النمساويين. وكان برلمان بسمارك حيلة رائعة، فقد كان يمثل أولا وقبل كل شيء بروسيا كبيرة هدفها الرئيسي زيادة قوتها الخاصة. وكان غياب الجذور الفكرية سببا أساسيا في عدم وجود هدف للسياسة الخارجية الألمانية. لقد تسببت ذكرى قيام المعارك دائما في أوروبا على أراضي ألمانيا في خلق إحساس دفين بعدم الأمن لدى الشعب الألماني. فرغم أن إمبراطورية بسمارك أصبحت الآن أقوى إمبراطورية في أوروبا، فإن القادة الألمان شعروا دائما بأنهم مهددون بشكل غامض، واتضح ذلك من تسلط فكرة الاستعداد العسكري عليهم مصحوبة بكلام بلاغي مشوب بلهجة ميالة للقتال. وكان المخططون العسكريون يفكرون بطريقة الدخول في قتال مع حشد من جيران ألمانيا كلهم في وقت واحد. وفي إعداد أنفسهم لسيناريو أسوأ الحالات ساعدوا على أن يجعلوا من هذا السيناريو حقيقة. فإذا كانت ألمانيا قوية إلى حد تستطيع معه التغلب وحدها على ائتلاف من جيرانها فهي لا شك أكثر من قادرة على التغلب على أي منهم وحدها. وبرؤية الاستعدادات العسكرية على حدودهم فقد انضم جيران ألمانيا معا من أجل الاشتراك في حماية أنفسهم، وحولوا بذلك محاولات ألمانيا من أجل توفير أمنها إلى عامل من عوامل عدم أمنها. ولو كانت هناك سياسة حكيمة منضبطة لأجلت شبح الخطر النائي أو ربما تجنبته. ولكن خلفاء بسمارك تخلوا عن ضبط النفس الذي كان يتبعه واعتمدوا بقدر أكبر على القوة المجردة كما عبروا عنها في أحد بياناتهم الأثيرة لديهم - إن ألمانيا يجب أن تكون هي مطرقة الدبلوماسية الأوروبية وليست السندان. ويبدو الأمر وكأن ألمانيا قد بذلت جهدا كبيرا لتحقيق قوميتها فلم يتوافر لديها الوقت لتفكر في الغرض الذي يجب أن تحققه الدولة الجديدة. ولم تتمكن ألمانيا الإمبراطورية أبدا من التوصل إلى وضع مفهوم لمصلحتها القومية الخاصة. لقد تأثر القادة الألمان بالعواطف السائدة والغالبة، في ذلك الوقت وكان افتقارهم غير العادي للإحساس بالروح الأجنبية بمثابة عائق

أمام طريقهم، فخرجوا الوحشية بالتردد في اتخاذ القرار الحاسم فساقوا بلدهم إلى العزلة ثم دفعوا به إلى الحرب. وقد بذل بسمارك جهودا مضنية للتخفيف من التفاخر بالقوة الألمانية والتأكيد عليها واستخدم نظام أحلافه المعقدة لكبح جماح رفاقه الكثيرين ولمنع خلافاتهم من أن تتطور إلى حرب. أما خلفاء بسمارك فقد افتقروا إلى الصبر والبراعة اللازمين لهذا النظام المعقد. وفي عام ١٨٩٠، قام الإمبراطور المتهور ويليام الثاني بعزل بسمارك من منصبه رافضا أن يمارس حكمه في ظل مثل تلك الشخصية الكبيرة. ومن الآن فصاعدا فإن دبلوماسية القيصر هي التي أصبحت مهمة جدا بالنسبة للسلام في أوروبا. وأكثر ما كان القيصر يريده هو أن يعترف العالم بأهمية ألمانيا، وقبل كل شيء بقوتها. وحاول أن ينتهج ما أسماه هو وحاشية السياسة العالمية، دون أن يضع أي تعريف لهذا المصطلح أو علاقته بالمصلحة القومية لألمانيا.

وفيما وراء الشعارات كان هناك فراغ فكري: لغة عَنيفة تغطي تجويفا داخليا، شعارات ضخمة تخفي وراءها جبنا وفقدانا تاما لحاسة الاتجاه. وكانت النزعة إلى التفاخر المصحوبة بالحيرة في التصرف تمثل تركه قرنين من التأثر بالصفات الريفية الألمانية. حتى لو كانت السياسة الألمانية سياسة حكيمة توحي بالثقة فيها، لكانت عملية إدماج العملاق الألماني في الإطار الدولي القائم في ذلك الوقت عملية شاقة للغاية. ولكن مزيج الشخصيات والمؤسسات القومية المتفجرة حال دون ذلك، وأفضى بدلا من ذلك إلى سياسة خارجية غبية تخصصت في أن تجلب على ألمانيا كل شيء كانت تخشاه. وفي العشرين عاما التي أعقبت إعفاء بسمارك من منصبه، تمكنت ألمانيا من أن تتبنى عملية نقض الأحلاف بصورة غير مألوفة.

ففي عام ١٨٩٨، كانت فرنسا وبريطانيا العظمى على شفا حرب بسبب مصر. وكانت العداوة بين بريطانيا العظمى وروسيا عاملا ثابتا في مسيرة العلاقات الدولية في معظم القرن التاسع عشر.

وفي مختلف الأوقات كانت بريطانيا العظمى تبحث عن حلفاء لها ضد روسيا، وحاولت في ذلك أن تتحالف مع ألمانيا ثم استقرت أخيرا على التحالف مع اليابان. ولم يكن هناك أحد يعتقد أن بريطانيا العظمى وروسيا وفرنسا سينتهي بها الأمر إلى أن تقف معا في جانب واحد. ومع ذلك، فبعد عشر سنوات كان هذا ما حدث على وجه التحديد تحت تأثير سياسة الإصرار والتهديد الألمانية. ورغم التعقيد الشديد لمناوراته فلم يحاول بسمارك أبدا أن يتجاوز التقاليد المتبعة لتحقيق ميزان القوى. غير أن خلفاءه رغم ذلك لم يشجعوا مفهوم ميزان القوى، ويبدو أنهم لم يفهموا أبدا أنهم كلما زادوا من قوتهم الخاصة كلما شجعوا تكوين الائتلافات المعادلة لهذه القوة وعمليات زيادة التسلح المتأصلة في نظام التوازن الأوروبي. وقد استاء القادة الألمان من معارضة البلدان الأخرى للتحالف مع أمة كانت بالفعل أقوى الأمم في أوروبا وكانت قوتها تثير الرعب من الهيمنة الألمانية. ويبدو أن تكتيكات التهديد وإثارة مخاوف الآخرين كانت بالنسبة للقادة الألمان هي أفضل طريقة كي يفهم جيرانهم حدود قوتهم ومزايا الصداقة الألمانية. وقد أحدث هذا الاتجاه الساخر تأثيرا عكسيا. ففي محاولتهم لإقرار الأمن العام لدولتهم هدد القادة الألمان الذين جاؤوا بعد بسمارك كل دولة أوروبية أخرى بعدم الأمان التام وتسببوا بذلك في أن قامت أوتوماتيكيا ائتلافات لمواجهة هذا التهديد. ليس هناك طريق دبلوماسي مختصر للسيطرة، فالطريق الوحيد الذي يؤدي إليها هو الحرب، وهو درس تعلمه القادة الألمان السذج الذين جاؤوا بعد بسمارك عندما كان الأوان قد فات لتجنب كارثة عالمية[٢].

السياسة الخارجية الألمانية:

قلما نجد سياسة خارجية لأي أمة تقلبت بذلك الاتساع والهوجائية مثل السياسة الخارجية الألمانية، ولم تظهر أية دولة أوروبية رئيسية أخرى للعالم أوجه سياسية وإقليمية مختلفة مثل ألمانيا. وأيا كان الشكل الذي اتخذته ألمانيا، فقد

كانت ترتبط دائما في قلب أوروبا بجبهات معادية من جيران خطرين. كانت هناك فرنسا في الغرب وروسيا في الشرق والنمسا ـ المجر في الجنوب الشرقي، وبريطانيا المطلة من بحر الشمال. والسياسة الخارجية لألمانيا الحديثة ـ بدءا من سياسة فريدريك حتى الجمهورية الاتحادية ـ لم تكن أكثر استقرارا عن نظمها السياسية، فقد سارت في سلسلة من العجز إلى الاقتدار، من تحالفات مع أي من الدول المحيطة بها إلى عزلة معتمة في المركز، من انتصار شبه كامل على أوروبا في عام ١٩٤٢ إلى هزيمة ساحقة من تحالف عالمي عام ١٩٤٥.

وبالنظر إلى عمق الهوة التي سقطت فيها ألمانيا، قام كونراد أديناور مستشار الجمهورية الفيدرالية من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٦٣ بأفضل مما قام به سترسمان بعودة ألمانيا إلى المسرح العالمي. لقد تحملت ألمانيا الغربية على أكتافها عبء الاحتلال، واستعادت سيادتها ودخلت مرة ثانية جماعة الأمم كمسمار عجلة في تحالف الغرب في الحرب الباردة.


أديناور

عندما أصر الغرب في أواخر الأربعينات على التعويضات والسيطرة الدولية على صناعات الحديد والفحم في وادي الرور، استجاب أديناور، لكنه اقترح انضمام جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى هيئة الرور الدولية، وبذلك أصبحت الدولة المسيطر عليها أحد المسيطرين. وعندما تحركت فرنسا لانتزاع منطقة السار ـ Saar ـ الغنية بالحديد من ألمانيا الغربية، قاوم أديناور وطالب باتحاد فرنسي ألماني كامل. وبعد ذلك، كان الداعم الأكثر حماسة لجماعة الحديد والفحم الأوروبية وهي السابقة على الجماعة الاقتصادية الأوروبية والاتحاد الأوروبي. وبعد بضعة شهور من تأسيس الجمهورية الاتحادية

في عام ١٩٤٩م.

اقترح أديناور إعادة تسليح الجيش مثيرا بذلك احتجاجات الغضب في الداخل والخارج: "يجب أن تساهم ألمانيا في الدفاع عن أوروبا في الجيش الأوربي بقيادة رئاسة أوروبية". ولكن بوضع المنافسة في قالب تمثيلي على مستوى العالم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حول الغزو الكوري الشمالي ألمانيا الغربية من دولة مهزومة إلى أصل إستراتيجي من الطراز الأول. وبعد بضعة شهور فقط في سبتمبر من عام ١٩٥٠، قررت الولايات المتحدة إعادة تسليح ألمانيا الغربية التي غيرت بشكل جوهري علاقة المساومة بين بون والغرب. ومن الظاهر، أن هدية أديناور للغرب كانت على ما يبدو سياسة خضوع مباشر.

أولا: قبلت الجمهورية الاتحادية فرض قيود صارمة على سيادتها، وتركت كل الحقوق المتعلقة ببرلين وألمانيا ككل للقوى الغربية الثلاث.

ثانيا: تنشئ بون قوة عسكرية قوامها نصف مليون جندي وتدمجها في حلف الناتو.

ثالثا: تعلن تخليها عن الأسلحة النووية وتأخذ على عاتقها الالتزام بموقف الدفاع. لضمان إذعانها لهذه القرارات، قبلت بون عدة مئات من الآلاف من الجنود على أراضيها، التي من الواضح أنه كان لها وظيفة مزدوجة لصد السوفيت واستمرار مراقبة الألمان على حسن تصرفهم، ومع اشتداد الحرب الباردة استمر أديناور في استخلاص المزيد من الفوائد من طلب الغرب المتزايد للعمالة من بون وموقعها الإستراتيجي.

وفي ظل هذه السياسة، ألزمت القوى الغربية نفسها بوضع مسألة التوحيد على قمة الأجندة الدبلوماسية مع موسكو. وأصبحت ألمانيا الوتد الذي يعلق عليه كل شيء، سواء كان ترتيبات أمن أوروبية، أو الانفراج في العلاقات الدولية المتوترة أو الحد من التسلح.

في خريف عام ١٩٨٩، سقطت النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية في تعاقب سريع، وتجمع مئات الآلاف في مدن جمهورية ألمانيا الديمقراطية، في البداية للمطالبة بالديمقراطية (نحن الشعب) وبعد ذلك المطالبة بالوحدة (نحن شعب واحد). أسقط حائط برلين في ٩ من نوفمبر شباب من برلين شديدو الفرح، وكان ذلك بداية النهاية لجمهورية ألمانيا الديمقراطية.

مع انهيار قيود نظام ما بعد الحرب، عبر مئات الآلاف ألمانيا الغربية وعبروا عن تهديدهم بتحويل جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى قنبلة جوفاء. فقد انهارت السلطة الحكومية تماما، وتوقف اقتصاد ألمانيا الديمقراطية وأصبح له صوت الطحن. ومن تصاريف القدر، أن أصبح التوحيد إجباريا على جمهورية اتحادية كانت من قبل تستغني عن الحلم. فسواء أرادت أم لم ترد أصبحت "شركة بون" ثرية ثراء فاحشا واضطرت للتخلص من الإفلاس وفشلت "الماركسية البروسية".

تدخلت واشنطن بنجاح لصالح بون وأقنعت باريس ولندن بإيقاف تكتيكاتها المعوقة، وفي نفس الوقت أوقفت حشدا من التدابير السوفيتية، بدءا من ازدواج عضوية ألمانيا في الناتو وحلف وارسو إلى توحيد خارج الناتو. واكتمل الانسحاب الروسي في عام ١٩٩٤، وتم ترضيته بـ١٢ بليون مارك ألماني (بما يعادل ٨ بلايين دولار في ذلك الحين). وفي معاهدة ماستريخ التي وقع عليها خمسة عشر عضوا في الاتحاد الأوروبي في ٧ من فبراير ١٩٩٢، أعادت تأكيد استمرارية أكثر حداثة: كان عنصرها الرئيسي وحدة النقد الأوروبية (EMU) ـ استخدم اليورو، كعملة موحدة، وسوف يستخدم اليورو في البداية مع العملات الوطنية العديدة، ومع حلول الأول من يناير ٢٠٠٢ تم الاتفاق على استبدال العملات: الفرانك، المارك، الجيلدر، الليرة، وغيرها ويحل محلها اليورو والسنت. واليورو، رغما عن كل شيء، عملة سياسية. لقد تولد من انفجار وتحول عنيف في سياسات العالم: استسلام موسكو في الحرب الباردة الذي

كشف فجأة العلاقات الحقيقية القوية لأوروبا. وخلال بضعة شهور، في ٣ من أكتوبر من عام ١٩٩٠، ستكون ألمانيا كاملة وحرة. وكانت سلاسل الحرب الباردة بالنسبة لألمانيا على وشك أن تنكسر، ولذا فكر كول في طمأنة فرنسا وبقية أوروبا باستبدال روابط الحرب الباردة بالروابط التي يصنعها التكامل. وسوف تخسر القوة الألمانية حدتها لكنها لن تفقد هدفها إذا أدمجت مؤسسات أوروبا المصالح الألمانية في وثيقة مكتوبة، وهذا ما كان عليه الوضع مع وحدة النقد.

وبداية، فقد أظهرت معايير الانفراج لوحدة النقد الأوروبية الأولوية الألمانية في الاستقرار النقدي.

ثانيا: يدير وحدة النقد الأوروبية البنك المركزي الأوروبي الذي يقع في فرانكفورت، والذي يعد من الناحية العملية نسخة من البوندسبانك (البنك المركزي الألماني).

ثالثا: كانت وحدة النقد الأوروبية مرتبطة بميثاق استقرار، اختراع ألماني، الذي فرض النظام النقدي والمالي ليس فقط أثناء إدارته لإدخال اليورو (١٩٩٣ - ١٩٩٨) ولكن للأبد أيضا.

رابعا: وربما الأكثر جوهريا عكس الاتحاد النقدي المصالح الاقتصادية الألمانية القوية. وألمانيا كقوة تجارية كبيرة في أوروبا، كان لديها دعم مالي في تثبيت أسعار الصرف داخل سوق يأخذ ثلث صادرات ألمانيا. هذه المصلحة دفعت نظام النقد الأوروبي، المبشر بوحدة النقد الأوروبية الذي أسسه شميت عام ١٩٧٩. والاتحاد النقدي الذي يعتبر الاستسلام الأكبر للسيادة، لم يكن تضحية كبرى للقوة الأكبر في النظام، لأن اللاعب الذي وضع القواعد سيستفيد بدرجة أكبر من اللعبة. فقد استفادت ألمانيا مرتين من وحدة النقد الأوروبية، سياسيا واقتصاديا.

أما عن الدعامات الرئيسية للسياسة الخارجية الجديدة لألمانيا فهي:

أولا: الارتباط بأمن الناتو والولايات المتحدة، الذي يؤدي وظيفة ثلاثية. فالتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة يعمل كتأمين ضد المخاطر القادمة من الشرق، إما من ظهور جديد لتهديد روسي أو ظهور اضطراب مفاجئ في روسيا.

ثانيا: الخيار الأوروبي الكامن في علاقة ألمانيا الخاصة بفرنسا، فكل واحدة منهما تراعي "وتستغل" الأخرى كشريك لا غنى عنه في زعامة أوروبا وكمعادل خفي ضد القوى العظمى الباقية الأخيرة.

العنصر الثالث: في السياسة الخارجية الألمانية، العنصر الذي يساعد ألمانيا على الحد من اعتمادها على فرنسا: هو ارتباطها ببريطانيا. فعلى غرار النموذج الفرنسي الألماني، بدأت بون ولندن مشاورات ثنائية منتظمة.

الرابع: هو العلاقة التقليدية الروسية ـ فعلى الرغم من أنها انخفضت بشدة لأن موسكو حاليا لديها قدرة قليلة على الابتزاز أو لا يوجد لديها ما ترشو به ألمانيا.

خامسا: لما كانت العلاقات الروسية غير مؤكدة، كان استقرار أراضي أوروبا الشرقية بالنسبة لألمانيا مهمة عاجلة. ومن ثم فإن ألمانيا في طليعة الدول التي ستربط شرق ووسط أوروبا بالاتحاد الأوروبي والناتو، على الرغم من أنها لا تفعل ذلك بشكل صارخ خوفا من غضب روسيا. وفي غياب إستراتيجية تهديد، سوف تجرب ألمانيا ما تعرفه بشكل أفضل: أن تسير حتى النهاية في ميزات كونها القوة السلسة في الوقت الذي تتجنب فيه على قدر الإمكان أساليب القوة العظمى التقليدية واستخدام القوة. ولم لا؟ إذا كانت دولة محاطة بأصدقاء فقط، فسوف تسعى نحو الاحتفاظ بهم، وإذا كانت تتمتع بوضع خال من التهديد بالحرب، فسوف تكافح من أجل الاحتفاظ به. لأن هذا النظام عجيب بالفعل: متسامح مسالم ومحمي بشكل معقول من الاضطراب الذي يستمر في جذب بقية العالم. ولذا، لم يكن كافيا مجرد السعي نحو المصالح الألمانية، فمن أجل تقدمها،

كان على كول أن يعمل على النظام الأوروبي: مهادنة باريس، وتعويض موسكو، والفوز بواشنطن ككفيل ورادع. لقد استمر حلف الأطلنطي واتسع ليشمل بولندا وجمهورية التشيك والمجر في الوقت الذي كان يجب أن يختفي مع التهديد الإستراتيجي الذي أحدثه في عام ١٩٤٥. لذلك فالجوانب الأفضل من نظام ما بعد الحرب ـ الوحدة العسكرية والاقتصادية ـ سوف تستمر في البقاء. ولكن لماذا يبقى هذا النظام للأبد؟ إذا تغير وعندما يتغير، فسوف يتغير معه مصير ألمانيا، التي تنعم حاليا بدرجة كبيرة بحظوظ التاريخ عن أي وقت مضى منذ الظهور المفاجئ لقوة بروسيا[٣].

الفصل الرابع عشر

الخاتمة

مستقبل القوى الكبرى
والتنبؤات بالحروب في القرن الحادي والعشرين

القوى الكبرى:

بناء على هذه الدراسة وباستعراض الدول المذكورة فيها، فإنه في اعتقادنا أن مستقبل القوى الكبرى سيكون عالمًا متعدد الأقطاب، وذلك قبل نهاية القرن الحادي والعشرين. ومن المحتمل أن ينحصر في الصين واليابان والهند وأوروبا الموحدة (إذا ما تمت إعادة هيكلتها) باعتبار أن بريطانيا وفرنسا وألمانيا هي الدول الرائدة في أوروبا، وروسيا الاتحادية (مع التحفظ)، وذلك بجانب الولايات المتحدة الأمريكية.

وعموما، يمكننا بإيجاز تقييم موقف الدول الكبرى المدرجة بالدراسة كما يلي:

الولايات المتحدة الأمريكية:

سيطرت الولايات المتحدة على أهم المؤسسات الدولية، وأضبح لها حضور عسكري متفوق في كل جزء من أركان العالم تقريبا. وببداية ظهور القرن الحادي والعشرين، أصبح معيار التفوق الأمريكي يفوق اصطلاح القوة العظمى، حيث بدأ الحديث عن أمريكا بأنها القوة التي لا تقهر Hyper power. من جانب آخر، هناك الخطر الذي تتعرض له الهوية والثقافة الأمريكية كما تشكلت على مدى ثلاثة قرون، وجوهرها الأنجلو ـ بروتستانتي، من القوة المتعاظمة من الأمريكيين من أصول لاتينية، وخاصة المكسيكيين حيث باتوا يشكلون أكبر

الأقليات. كذلك تأثير الهجرة اللاتينية على وحدة اللغة ووحدة الثقافة الأمريكية، وهذه الهجرة يمكن أن تقسم أمريكا إلى قسمين فيما يتعلق باللغة (الإنجليزية والإسبانية) والثقافة (الإنجليزية واللاتينية) الأمر الذي يمكن أن يحل محل الانقسام بين البيض والسود، باعتباره الانقسام الثقافي واللغوي الأكثر أهمية في المجتمع الأمريكي. وبالرغم من ذلك، فسوف تمضي الولايات المتحدة الأمريكية في لعب دور رئيسي في العالم في القرن الحادي والعشرين في جميع المجالات تقريبا. وسيكون القرن الحادي والعشرون مختلفا تمامًا عن القرن العشرين.

فلقد غيرت الولايات المتحدة قواعد ولعبة السياسة الدولية في القرن العشرين، وأصبح العالم اليوم مختلفا لأن الولايات المتحدة أصبحت مختلفة. ولكن فإن الامتداد التقدمي الحضاري الذي بلغته أمريكا لابد له من نهاية مستقبلا، ذلك لأن التاريخ برهن بعدم استمرار الامتداد المفرط بدون نهاية، قد تكون بطيئة للغاية، أو تستمر إذا ما كانت أمريكا قادرة على تغيير أنماط أيدولوجيتها المعتمدة على القوة التي لا تقهر. وعموما يمكن القول، بأنه لئن كان القرن العشرون كان بلا ريب القرن الأمريكي، فمن المحتمل أن يكون القرن الحادي والعشرون هو "القرن الأمريكي الجديد" غير أن الإمبراطورية الأمريكية "والقرن الأمريكي الجديد" مقولتان أصبحتا محل اختبار في المستقبل.

الصين:

في تقييم لقدرات الصين المتنامية ونواياها، فإن نمو الصين الاقتصادي القوي في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين وظهورها كقوى كبرى في السياسة الدولية واتساع اقتصادها، بدت الصين مهيأة لأن تصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وفي غضون ذلك شرعت الصين في تحديث جيشها، وفى تبني موقف دبلوماسي أكثر إيجابية. وفيما يتعلق بمستقبل الصين كقوة عالمية، فإنه طبقا لتقديرات جولد مان ساش، فإن الاقتصاديات الثلاثة الكبرى في العالم بحلول

عام ٢٠٥٠ ستكون هي الصين وبعدها أمريكا والهند - والاثنان في درجات متقاربة- يتبعهم بدرجات أكبر بالترتيب كل من البرازيل والمكسيك وروسيا وإندونيسيا واليابان. (ونحن نختلف مع هذا الترتيب حيث إن هذه التقديرات تعتمد فقط على حجم الدخل القومي الحقيقي وليس بالأبعاد الأخرى التي تحدد شكل القوى العظمى).

اليابان:

يحظى الاقتصاد الياباني بأفضل مكانة في القرن الحادي والعشرين، مع توسعها الزائد في الصادرات، الأمر الذى أدى إلى محاكاة البلدان الآسيوية الأخرى، والتي تسمى بالدول الصناعية الجديدة- كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وتايلاند، وغيرها من البلدان الآسيوية، للنموذج الياباني، بجانب الصين. لقد طالبت أمريكا باتخاذ إجراءات بالحد من عدم التوازن بينها وبين اليابان على أثر زيادة العجز التجاري الأمريكي لصالح اليابان. والتساؤل الذى يثار في هذا المجال، هو كيف ستغدو قوة اليابان الاقتصادية في هذا القرن الحادي والعشرين؟ يبدو أن الإجابة الموحدة ستكون أكثر قوة، إذا استثنينا نشوب حرب واسعة النطاق، أو نزول كارثة بيئية، أو حصول كساد اقتصادي وحمائية عالمين على نمط ما حدث في الثلاثينيات. فيما عدا ذلك، فإن اليابان من الممكن لها أن تتبوأ مكانة الدولة الرائدة.

الهند:

إن النظرة الإيجابية إلى الهند، أدت إلى التوقع بأنه عندما تبزغ الهند في نهاية الأمر قوة كبرى فستنضم إلى المجتمع الغربي حيث تعد الهند ثالث قوة آسيوية بازغة بعد اليابان والصين. ويخلص المحللون إلى أن الهند تنتظر اللحظة المناسبة لمزيد من التوسع لتواصل محاولتها للسيطرة على الدول الضعيفة والصغيرة في جنوب آسيا والتقدم جنوبا للدفاع عن مكانتها كقوة هيمنة في المنطقة.

روسيا:

لم يشكل الجزء الأخير من القرن العشرين مستقبلا واحدا فقط، بل أوجد العديد من صور المستقبل الدولية المحتملة لروسيا فى القرن الحادى والعشرين. فمن المحتمل أن تركز روسيا على الأولويات التي تسمح لها باستغلال "الوفرة" الجديدة في العلاقات الدولية ومع ذلك، فقد ينظر إلى هذه الأولويات على أنه يعوقها انشغال مفرط بالعظمة المفقودة وهموم الأمن التقليدية. إن روسيا سواء المعتدلة والمتكاملة أو المنعزلة والمستعدة للقتال، سوف تخرج إلى القرن الحادي والعشرين لتحدد بقدر مناسب نوع النظام الدولي. إن إيجاد مكان آمن ومثمر لروسيا في النظام الدولي سيظل ملحا في القرن الحادي والعشرين.

بريطانيا:

إن بريطانيا ستحتفظ بالحق في السير في طريقها الخاص طبقا لمقتضيات كل حاله على حده، ولا توجهها إلا مصلحتها القومية. ولقد قدمت التجربة البريطانية درسا عمليا فى الاقتصاد السياسي على نطاق واسع. فقد تشكلت النتائج من خلال التفاعل ما بين السياسة والاقتصاد. إن تقدير مجرى الأحداث في المستقبل القريب تتحفز له بريطانيا لاتباعه فى القرن الحادي والعشرين.

فرنسا:

إن اتجاه فرنسا الأكثر احتمالا هو أحد "التفوقات" المتواصلة بالنسبة إلى ألمانيا والتكيف مع بقية النظام العالمي الحالي على أساس الوزن المتواضع نسبيا لفرنسا. وسوف تستمر سياسة فرنسا لتصبح أكثر اصطباغا بالصبغة الأوروبية في مسعى اهتماماتها المتواصلة.

ألمانيا:

في غياب إستراتيجية التهديد، سوف تجرب ألمانيا ما تعرفه بشكل أفضل، وهو أن تسير حتى النهاية في ميزات كونها القوة السلسة، فى الوقت الذي

تتجنب فيه على قدر الإمكان أساليب القوة العظمى التقليدية واستخدام القوة. ولكن إذا تغير هذا النظام، فسوف يتغير معه مصير ألمانيا، التى تنعم حاليا بدرجة كبيرة بحظوظ التاريخ.

التنبؤات بالحروب في القرن الحادي والعشرين:

بناء على المعطيات والدلائل التي ظهرت بها هذه الدراسة، فإن أي حرب كبرى مستقبلية ستندلع من آسيا. ومن المتوقع أن تكون هذه الحرب بين كل من الهند والصين، نظرا للتاريخ بينهما المفعم بالمشاكل والاضطرابات واستعراض القوة بين الطرفين. إن تنامي قوة الهند العسكرية وتخوف جيش التحرير الصيني منها من الممكن أن تكون الشرارة الأولى لأي احتكاك عسكري بقصد أو بدون قصد لإثبات التفوق، ولن يكون هناك رابح أو خاسر في هذه الحرب، نظرا لتعادل القوتين العسكريتين تقريبا، وخاصة إذا ما بدأت هذه الحرب في النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين، حيث تتعامل الهند من الآن للسيطرة على جنوب شرق آسيا وأصبحت تلوح بالسلاح النووي من حين لآخر. في حين تبدو الصين في مركز عسكري يسمح لها باستغلال طاقاتها أمام التوسع الهندي. ويلعب الصراع الاقتصادي بين البلدين دورا هاما في بلوغ هذه الأهداف. فالصين في الجنوب تعتبر مناطق فقيرة وضحلة وميزاتها النسبة بحجم صادراتها للعالم ربما يكون له نهاية نظرا للسياسات الاقتصادية التي تتبعها كل من أمريكا وأوروبا أمام تدفقات السلع الصينية إليها واختلال الميزان الاقتصادي لصالح الصين. أما الهند، فهي تعلم بقدر كبير دور الاقتصاد والتكنولوجيا المتقدمة في أتباع الأساليب الاقتصادية التي تتناسب مع التقاليد والأعراف الغربية. فالهند كما كان يقال هي لندن آسيا. وعموما فإنه ليس من المحتمل أن تدوم هذه الحرب لمدة طويلة نظرا لتخوف كلا الدولتين من الانصياع إلى استخدام الخيار النووي وما يترتب عليه من فجيعة كبرى في آسيا بأسرها.

وفي جانب آخر وفي شرق آسيا، توجد اليابان التي طفرت طفرات كبيرة في تقدمها الاقتصادي والعسكري وفي مستوى معيشة شعبها. إلا أن اليابان، كما ذكر في الدراسة، تعتمد في تقدمها على المواد الخام والطاقة المستوردة من الخارج، وليس لديها أسلحة نووية نظرا للإملاءات التي فرضتها أمريكا والدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية.

وبالتالي فإن اليابان ستجد في وقت ما أنها لن تستطيع الاستمرار في تفوقها إلا بما تسمح لها به أمريكا، أو قد تجد نفسها محاطة بحرب لا تجد لها مخرج للاستمرار في الاعتماد على الخارج في الحصول على مستلزماتها من المواد الأولية والطاقة، ولربما تكون الحرب بين الهند والصين - إذا ما وقعت - إحدى هذه المقيدات. كذلك فإن اليابان لن تنسى ما تعرضت له إبان الحرب العالمية الثانية من تدميرها في هيروشيما ونجازاكي من قبل أمريكا وبالتالي الضعف والاستسلام الذي منيت به أمام تحالف الأقوياء بعد الحرب. قد تجد اليابان نفسها مضطرة أمام الضعف النسبي الأمريكي من جراء التقدم المفرط لها ومشاكلها مع المكسيك في الهجرات الجماعية إليها وتغير الهوية الأمريكية إلى هوية منقسمة بين لغتين - الإنجليزية والإسبانية - وحضارة قديمة دمرتها أمريكا واستولت على أجزاء من أراضيها. قد تجد اليابان في مثل هذا التوقيت الفرصة المتاحة للدفاع عن حريتها الاقتصادية وتفوقها الذي اعتادت عليه، الأمر الذي يجعل أمريكا تتحسب ذلك بقوة عن طريق الاستعداد لمجابهة اليابان عسكريا عن طريق قواعد الأقمار الصناعية والأسلحة المتفوقة التي تعمل بالليزر والطائرات بدون طيارين والصواريخ المتقدمة فنيا. في الوقت الذي تكون فيه اليابان قد وصلت إلى مراحل عالية من التفوق كمثيلتها في أمريكا ولكن بدرجة أقل، حيث تعتبر اليابان الآن الدولة الأولى في العالم المتفوقة في الروبيتات والصناعات الهندسية فائقة الجودة والسرعة. واليابان تعلم بأنه ليس بمقدورها أن تحارب أمريكا بمفردها، فلابد لها إذن من حليف، وقد يكون ذلك تركيا التي

تبحث لنفسها عن دور عالمي يرجع بها إلى الوراء إبان السيطرة العثمانية، وتحاول مع بولندا التي قد ترى أنها حرب لا تستنفذ منها الكثير ولكن تنظر إلى مكسبها من التوسع شرقا في أوروبا. وطبقا لتنبؤات جورج فريدمان[١][٢] ـ George Friedman ـ فإنه في عام ٢٠٥٠، فمن المحتمل أن تقوم حرب عالمية بين كل من أمريكا في جانب واليابان وتركيا وبولندا من جانب آخر ـ وقد سماها فريدمان القوى الكبرى الجديدة ـ The New Great Powers ـ في نهاية هذه الحرب، فإن التفوق الأمريكي قد يؤدي إلى انسحاب اليابان من الحرب ورضوخها إلى الوضع الذي كانت عليه من قبل، ولكن بعد أخذها العديد من الضمانات والتسهيلات التي تتيح لها تقدمها مع بعض المكاسب السياسية، خاصة في الأمم المتحدة، وفي النهاية شريك مرة أخرى لأمريكا لضمان الهيمنة الأمريكية على آسيا والباسيفيك.

ويتنبأ جورج فريدمان بأنه بنهاية القرن الحادي والعشرين وفي عام ٢١٠٠ سوف تتحدى المكسيك الولايات المتحدة، نتيجة لتقسيم الهوية الأمريكية نتيجة للنزوح الكبير للمكسيكيين للولايات المتحدة[٣]. وفي اعتقادنا ربما تظهر بعض الصراعات بين البلدين وما يترتب عليها من مشاكل اقتصادية، وسوف تتصدع نتيجة لذلك منطقة التجارة الحرة بين المكسيك وأمريكا وكندا. وقد تلجأ أمريكا نتيجة لذلك لزيادة دعم البرازيل اقتصاديا وسياسيا والتي من المنتظر لها أن تأخذ مكانة أكبر بكثير مما هي عليه الآن مما يؤهلها مستقبلا لأن تكون قوة كبرى.

وفي اعتقادنا فسوف تظل أوروبا مستقرة ولكن ربما يكون هناك بعض التحديات بين ألمانيا الاتحادية وفرنسا لزعامة القارة الأوروبية ولكن في حدود السياسات النقدية والمالية. أما روسيا الاتحادية فقد لا تجد لها حليفا سياسيا أو شريكا اقتصاديا، وبالتالي فإنها سوف تترنح بين الشعور بالعظمة المفقودة والاكتفاء بالواقع طبقا لما تمليه عليها سياستها وخططها الاقتصادية، ولكن بدون إستراتيجية فعالة فإنها لن تستطيع أن تتنافس في نادي الدول العظمى.

ولكن فإن النظام العالمي الجديد الذي من الممكن أن تكون هي أساسه للحيلولة دون عزلتها، فإن ذلك ربما يرتفع بها في مصاف الدول الكبرى وذلك إذا ما تم استخدام مواردها الطبيعية بكفاءة عالية وهذا يتوقف على كفاءة زعماء حكمها. كذلك ربما يتم تحالف بين كوريا الشمالية وإيران مع روسيا الاتحادية بدعم وتنسيق عسكري وفي ذلك خطر كبير على الأمن والسلام العالمي إذا ما تحركت أمريكا تجاه هذا التحالف لإسقاطه. أما باكستان الدولة النووية الأخرى فسوف يكون هناك تصارع بينها وبين أفغانستان وبعض القلاقل نتيجة لاستمرار الإرهاب، الأمر الذي قد يدفع بالهند إلى التحرك لتفادي المخاطر على حدودها وسوف تقوم أمريكا بدعم غير مباشر للهند الأمر الذي قد يرفع من قدرها سياسيا وعسكريا.

من جانب آخر سوف تندثر الشيوعية في دول أمريكا اللاتينية التي تؤمن بها مثل كوبا وفنزويلا، وسوف تتبع هذه الدول البرازيل في شراكة اقتصادية وتحالفات سياسية. ومن المؤكد أنه سوف لن يتم قيام حرب بين روسيا الاتحادية وأمريكا، بل الصراع سوف يكون دائما في أروقة الأمم المتحدة ومنظماتها، وسوف يكون هناك تحالفات خفية بينهما لصالح الدولتين على حساب الدول الصغيرة والضعيفة. عموما فإن أمريكا بتورطاتها في الحروب وتدخلاتها الكثيرة، وتحالفاتها وشراكتها سوف تفقد الكثير من قوتها كدولة عظمى، طبقا لمبدأ العقد المفرط، وإذا أرادت أمريكا أن تحافظ على مكانتها وتصل إلى ما تصبو إليه في القرن الحادي والعشرين والذي أطلق عليه السياسيون القرن الأمريكي الجديد، فإنها لابد وأن تغير من سياستها وهيمنتها وتأخذ منحى جديدا يتفق مع العصر الجديد في التعامل مع جميع الشعوب والأمم. لقد خاضت أمريكا العديد من الحروب منذ استقلالها وينتهي القرن الحادي والعشرون على أن تصبح أمريكا دولة جديدة بمفاهيم جديدة ولكنها ستصبح بعد كل هذا من عداد الدول الكبرى. فالحروب لا تجلب إلا الحروب والدمار. والأمل أن يكون القرن الثاني والعشرون هو قرن الأمان والسلام والاستقرار على العالم أجمع.

هوامش فصول الكتاب

الجزء الأول:

هوامش الفصل الأول

١ ـ جي. إم. بلاوت، نموذج المستعمر للعالم "الانتشار الجغرافي وتاريخ المركزية الأوروبية"، ترجمة هبة الشايب، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى ٢٠٠١، العدد ١٤١٠.

٢ ـ بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البُدَيري، الطبعة العربية الثالثة ٢٠٠٧، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

٣ ـ جي. إم بلاوت، نموذج المستعمر للعالم.

٤ ـ جي. إم بلاوت، نموذج المستعمر للعالم.

5- Denevan, The Native Population of the Americas in 1492 (1976), Denevan, "The Pristine Myth: the Landscape of the Americas in 1492" (1992), Lovell, "Heavy shadows and Black Night" (1992), and whitemore, "Asimulation of Sixteenth centuy population Collapse in the Basin of Mexico" (1991.)

6-Howard Zinn, Apeople History of the Uinted States, "1496 Present", Harper Collins Publication, New York, 2003.

٧ ـ عادل المعلم، "لقطات من تاريخ العم سام من العثور على أمريكا إلى إرهاصات الثورة على بريطانيا (١٤٩٢ ـ ١٧٧٥)" الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الأول، الفصل الأول، مكتبة الشروق ٢٠٠١.

٨ ـ بهجة المعرفة، مسيرة الحضارة، المجموعة الثانية (٤) مجلد ثان، دار المختار للطباعة والنشر والتوزيع، جنيف ـ سويسرا، ١٩٧٦.

٩ ـ بهجة المعرفة ـ مسيرة الحضارة، المجموعة الثانية (٥) مجلد ثالث، دار المختار للطباعة والنشر والتوزيع ـ سويسرا، ١٩٧٦.

١٠ ـ رضا هلال، "الدين والسياسة في أمريكا ـ علمانية أم متدينة؟" الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الأول، مكتبة الشروق ٢٠٠١.

١١ ـ روجيه جارودي، "الأساطير المؤسسة للسياسة الأمريكية"، الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الثاني، مكتبة الشروق ٢٠٠١.

١٢ ـ صمويل ب هنتنجتون، من نحن؟ المناظرة الكبرى حول أمريكا، ترجمة أحمد مختار الجمال، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى ٢٠٠٩، العدد ١٣٢٥.

13- Robert D. Kaplan "Fort Leqvenworth and the Eclips of Nationhood", Atlantie Monthly, September 1996.

هوامش الفصل الثاني:

١ ـ روجيه جارودي، أمريكا طليعة الانحطاط، تعريب عمرو زهيري، دار الشروق ٢٠٠٠.

٢ ـ هنري كيسنجر، الدبلوماسية، ترجمة فوزي وفاء، الجزء الأول، الكتاب الذهبي، مؤسسة روزاليوسف، ٢٠٠١.

٣ ـ هنري كيسنجر، الدبلوماسية، المرجع السابق.

٤ ـ بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البُديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٧.

٥ ـ روبرت أ. باستور، رحلة قرن "كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولي الجديد"، الفصل السادس، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠، العدد: ١٤٦٧.

٦ ـ بهجة المعرفة، مسيرة الحضارة ـ مجلد ثالث، المجموعة الثانية، دار المختار للطباعة والنشر والتوزيع، جنيف، سويسرا، ١٩٧٦.

٧ـ هنري كيسنجر، الدبلوماسية، الجزء الأول، الفصل التاسع.

٨ـ روجيه جارودي، أمريكا طليعة الانحطاط.

٩ـ هنري كيسنجر، الدبلوماسية، الجزء الأول الفصل التاسع.

١٠ـ هنري كيسنجر، الدبلوماسية، الجزء الثاني والجزء الثالث.

١١ـ روبرت أ. باستور، رحلة قرن.

١٢ـ هنري كيسنجر، الدبلوماسية، الجزء الثاني.

١٣ـ روبرت أ. باستور، رحلة قرن.

هوامش الفصل الثالث:

1-Sardar, Ziauddin and Davies, Merryl Wyn, Why Do People Hate America, Cambridge, Icon Books, 2002.

٢ـ ضياء الدين سردار وميريل وين ديفيز، الحلم الأمريكي كابوس العالم، العبيكان، ٢٠٠٦.

٣ـ موقع: www.newamericancentury.org

٤ـ الولايات المتحدة: الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديمقراطية، تحرير برندهام، ترجمة نور الأسعد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان ٢٠٠٦.

٥ـ المرجع السابق ص ١٥.

٦ـ رضا هلال، إمبراطورية في أزمة، الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الثاني، مكتبة الشروق، ٢٠٠١.

٧ـ المرجع السابق، ص ٩.

٨ـ روجيه جارودي، أمريكا طليعة الانحطاط، تقديم كامل زهيري، تعريب: عمرو زهيري، دار الشروق، ٢٠٠٠.

٩ـ روجيه جارودي، المرجع السابق، ص ١١٢.

١٠ ـ محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، دار الشروق، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٥.

١١ ـ برندهام، الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديمقراطية، ترجمة نور الأسعد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٦.

12-From Superpower to Besieged Global Power, "Restoring World Order after the Failure of the Bush Doctrine", Edited by Edward A. Kolodziej and Roger E kanet, the University of Georgia Press, Athens and London, 2009.

١٣ ـ المرجع السابق.

هوامش الفصل الرابع

1- Joseph Stiglitz, Making Globalization Work, Penguin Books, 2007

2-Thomas.L. Friedman, The World is Flat, Penguin Books, 2006

٣ ـ كلاوس موللر، العولمة، ترجمة وتقديم محمد أبو حطب خالد، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، العدد: ١٤٨٠.

٤ ـ جراهام دونكلي، التجارة الحرة: الأسطورة والواقع والبدائل، ترجمة مصطفى محمود، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩، العدد: ١٣١٨.

٥ ـ جنون العولمة، تفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة، تحرير جاري بيرتكس، روبرت ز. لورانس، روبرت أ. ليتان، روبرت ج. شابيرو، ترجمة كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩.

هوامش الفصل الخامس:

١ ـ هيكي باتوماكي وتيفو تيفاينين، عالم آخر ممكن، التحول الديمقراطي للمؤسسات العالمية، ترجمة محمد علي فرج، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، العدد: ١١٩٧.

٢ ـ والدن بيلو، من أجل عولمة بديلة "أفكار حول اقتصاد عالمي جديد"، ترجمة فريدة النقاش، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى ٢٠١٠، العدد: ١٤٦١.

٣ـ هيكي باتوماكي وتيفوتيفاينين، عالم آخر ممكن.

٤ـ هيكي باتوماكي وتيفوتيفاينين، عالم آخر ممكن.

٥ـ أحمد سيد أحمد، مجلس الأمن "فشل مزمن وإصلاح ممكن"، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

٦ ـ أحمد سيد أحمد، مجلس الأمن "فشل مزمن وإصلاح ممكن" المرجع السابق.

٧ ـ الدكتور بطرس بطرس غالي، ٥ سنوات في بيت من زجاج، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩.

٨ـ الدكتور بطرس بطرس غالي، المرجع السابق ص ٣٨٤، ٣٨٥.

٩ـ هيكي باتوماكي وتيفو تيفاينين، عالم آخر ممكن، ص ٤٣.

١٠ ـ نيري وودز، قلاع العولمة (عن صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمقترضين)، ترجمة محمد رشدي محمد سالم، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، العدد: ١٦٠١.

١١ـ نيري وودز، المرجع السابق، ص٥٤.

١٢ـ هيكي باتوماكي وتيفو تيفاينين، ص٧٣.

١٣ـ هيكي باتوماكي وتيفو تيفاينين، ص٩٢/ ٩٣.

١٤ـ نيري وودز، قلاع العولمة، الفصول ٤ ـ ٦.

١٥ ـ جراهام دونكلي، التجارة الحرة: الأسطورة والواقع والبدائل، ترجمة مصطفى محمود، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى ٢٠٠٩، العدد: ١٣١٨.

١٦ـ جراهام دونكلي، المرجع السابق، ص٢٥٨.

١٧ ـ س فريد برجستون، شهادة أمام لجنة الكونجرس للتجارة، العلم والتكنولوجيا، واشنطن دي ـ سي، ١٣ من أكتوبر ١٩٩٤.

١٨ـ شارلن بارسفسكي، بيان صحفي، سياتل، واشنطن، ديسمبر ٢، ١٩٩٩.
١٩ـ ستيفن بابرز، فقرة في "الموعد الأخيرة لإصلاح منظمة التجارة العالمية" جريدة الجارديان، ١٠ يناير، ٢٠٠٠.
٢٠ـ والدن بيلو، من أجل عولمة بديلة، ص ٩٩-١٠٠.
٢١ ـ جون بيركنز، اعترافات قرصان اقتصادي: الاغتيال الاقتصادي للأمم، ترجمة ومراجعة مصطفى الطناني ـ د. عاطف معتمد، تقديم شريف دلاور، دار الطناني للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.
٢٢ـ جون بيركنز، المرجع السابق، ص٢١.
٢٣ ـ برندهام، الولايات المتحدة: الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديمقراطية، الفصل السابع: الطريق نحو جرائم الشركات، بقلم تيدنايس، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.
٢٤ ـ وليام إيسترلي، مسؤولية الرجل الأبيض، ترجمة مروان سعد الدين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠٠٧، ص ١٦٨-١٧١.

هوامش الفصل السادس:

١ ـ دوجلاس ليتل، الاستشراق الأمريكي "الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ ١٩٤٥"، ترجمة وتقديم طلعت الشايب، المركزالقومي للترجمة، الطبعة الأولى ٢٠٠٩، العدد: ١٥٠٠.
٢ ـ بول فندلي، من يجرؤ على الكلام "اللوبي الصهيوني وسياسات أمريكا الداخلية والخارجية"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.
٣ ـ هنري كيسنجر، الدبلوماسية، الجزء الثالث، ترجمة فوزي وفاء، الكتاب الذهبي، مؤسسة روزاليوسف، ٢٠٠٢.
٤ ـ محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٦.

٥ ـ محمد حسينين هيكل، المرجع السابق.
٦ ـ دوجلاس ليتل، الاستشراق الأمريكي، ص ٤٦٤ـ٤٧٤.
٧ ـ محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣ ـ السلاح والسياسة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٣.
٨ ـ محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣، المرجع السابق، ص ٧٣٦.
٩ ـ دوجلاس ليتل، الاستشراق الأمريكي، ص ٤٧٦ـ٥٠٢.
١٠ ـ محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، دار الشروق، الطبعة الخامسة ٢٠٠٥.
١١ ـ محمد حسنين هيكل، المرجع السابق.
١٢ ـ ويليام بلوم، التاريخ الوجيز للتدخلات الأمريكية في العالم من عام ١٩٤٥، الفصل الحادي عشر، برندهام، الولايات المتحدة ـ الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديمقراطية، ترجمة: نوري الأسعد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

الجزء الثاني:

هوامش الفصل السابع

١ ـ روس تيريل، الإمبراطورية الصينية الجديدة، وما تعنيه للولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة محمد محمود العشماوي، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى ٢٠١٠، العدد ١٤٦٥.

٢ ـ روبرت باستور، رحلة قرن، "كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولي الجديد"، ترجمة هاشم أحمد محمد، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، العدد ١٤٦٧، الفصل الثامن، الصين، طريق ملتو للوصول إلى المسرح العالمي، بقلم ميتشيل أوكسنبرج.

٣ ـ صعود الصين، تحرير: مايكل إي براون، أوين آر كوتي، شين إم لين ـ جونز، ستيفن أي ميللر، ترجمة مصطفى قاسم، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى ٢٠١٠، العدد: ١٤٨٨.

٤ ـ أفيري جولد شتاين، صعود الصين، المرجع السابق، الفصل الأول، "مستقبل باهر ـ تفسير وصول الصين".

5-Edward A. Kolodziej and Roger E. Kanet Editors, From Superpower to Besieged Global Power, Chapter there, Limingjiang, China, the University of Georgia Press, Athens and London, 2008.

٦ ـ المرجع السابق.

٧ ـ المرجع السابق.

٨ ـ المرجع السابق.

9-Martin Jacques, When China Rules The World, "The Rise of the Middle Kingdom and the End of the Western World", Allen Lane, Penguin Books, 2009.

١٠ ـ المرجع السابق Martin Jacques.

11-U.S. Depantment of State (Diplomacy in Action) Bockground Note: China, october 2009, Bureau of.East Asian and Pacific Affairs.

١٢ ـ روس تيريل، الإمبراطورية الصينية الجديدة وما تعنيه للولايات المتحدة الأمريكية، ص ٣٠١، ٣٠٣، ٣١٤.

١٣ ـ روبرت أ. باستور، رحلة قرن، الفصل الثامن، الصين: طريق ملتوي للوصول إلى المسرح العالمي، بقلم: ميتشيل أوكسبنرج، ص ٤٠٧-٤٠٩.

١٤ ـ روس تيريل، الإمبراطورية الصينية الجديدة وما تعنيه للولايات المتحدة الأمريكية، ص ٣٧٥.

هوامش الفصل الثامن:

1-Martin Jacques, When China Rules The World, "The Rise of the Middle Kingdom and the End of Western World, New York, Penguin Press, 2009.

٢ ـ بول كينيدي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٧ ، ص ٧٠٩ـ٧١١.

٣ ـ روبرت أ. باستور، رحلة قرن "كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولي الجديد"، الفصل السابع، اليابان، سياسة انتهاز الفرص طلبا للقوة، بقلم: كينيث ب بايل، ترجمة هاشم أحمد محمد، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى ٢٠١٠، العدد: ١٤٦٧.

هوامش الفصل التاسع:

١ ـ بهجة المعرفة، مسيرة الحضارة، مجلدات أول وثان وثالث، دار المختار: جينف، سويسرا، ١٩٧٦.

٢ ـ الجغرافيا السياسية في مائة عام، "التطور الجيوبوليتيكي العالمي"، الجزء الثاني، تحرير كلاوس دودز وديفيد أتكنسون، ترجمة عاطف معتمد وعزت زيدان، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى ٢٠١٠، العدد: ١٥٩٣.

٣ ـ الجغرافيا السياسية في مائة عام، المرجع السابق، ص ٥٣/ ٥٧.

4-Parakash, P., South Asian Arms Race Began in 1964, The Pioneer, New Delhi, 1998.

٥ ـ كيشور محبوباني، نصف العالم الآسيوي الجديد، ترجمة سمير كريم، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى ٢٠٠٩، العدد: ١٤١٤.

٦ ـ ديفيد شامبو، صعود الصين، الفصل الرابع ترجمة مصطفى قاسم، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى ٢٠١٠، العدد ١٤٨٨.

هوامش الفصل العاشر:

١ـ بهجة المعرفة، مسيرة الحضارة، المجلد الثاني والمجلد الثلاث، دار المختار، جينف، سويسرا، ١٩٧٦.

٢ ـ روبرت أ. باستور، رحلة قرن، الفصل الخامس، الروسيات الثلاث: الانحطاط، الثورة، وإعادة البناء، بقلم: روبرت لجفولد، ترجمة هاشم أحمد محمد، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى ٢٠١٠، العدد: ١٤٦٧.

٣ ـ كريس هارمان، انهيار النموذج السوفيتي "الأسباب والنتائج"، ترجمة خليل كلفت، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى ٢٠١٠، العدد ١٤١٢.

٤ ـ كريس هارمان، المرجع السابق، ص ١٤٦/ ١٤٧.

٥ ـ هنري كيسنجر، الدبلوماسية، الجزء الثالث، ترجمة فوزي وفاء، الكتاب الذهبي، مؤسسة روزاليوسف، ٢٠٠٢.

٦ ـ ريورت أ. باستور، رحلة قرن، الفصل الخامس، الروسيات الثلاث بقلم روبرت لجفولد، ص ٢٤٢ـ٢٤٤.

هوامش الفصل الحادي عشر

١ ـ بهجة المعرفة، مسيرة الحضارة، المجلد الثاني، دار المختار للطباعة والنشر والتوزيع، جينف، سويسرا، ١٩٧٦.

٢ ـ بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٧.

٣ ـ هنري كيسنجر، الدبلوماسية، الجزء الأول، ترجمة فوزي وفاء، الكتاب الذهبي، مؤسسة روزاليوسف ٢٠٠١.

٤ ـ روبرت أ. باستور، رحلة قرن، الفصل الثاني: بريطانيا العظمى من الانحطاط إلى الانتعاش، بقلم: روبرت جي ليبر، ترجمة: هاشم أحمد محمد، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

هوامش الفصل الثاني عشر:

١ ـ بهجة المعرفة، مسيرة الحضارة، المجلد الثاني، دار المختار، جينف، سويسرا، ١٩٧٦.

٢ ـ بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية الثالثة، ٢٠٠٧.

٣ ـ روبرت أ. باستور، رحلة قرن، الفصل الثالث: فرنسا، وسواسان في قرن واحد، بقلم: ستانلي هوفمان، ترجمة هاشم أحمد محمد، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، العدد: ١٤٦٧.

هوامش الفصل الثالث عشر:

١ ـ بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية الثالثة، ٢٠٠٧.

٢ ـ هنري كيسنجر، الدبلوماسية، الجزء الأول، ترجمة فوزي وفاء، الكتاب الذهبي، مؤسسة روزاليوسف، ٢٠٠١.

٣ ـ روبرت أ. باستور، رحلة قرن، الفصل الرابع: ألمانيا ـ الاستمرارية بدءا من فريدريك الأكبر حتى الجمهورية الاتحادية، بقلم: جوزيف جوفي، ترجمة: هاشم أحمد محمد، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى ٢٠١٠، العدد: ١٤٦٧.

هوامش الفصل الرابع عشر:

1-George Friedman, the Next 100 Years, A Forecast for the 21st. Century, Anchor Books, New York July 2009.

2-George Friedman, and Meredith Lebard, The Coming War with Japan, st. Martin Press, New York, 1991.

3-George Friedman, The Next 100 Years



لمحة عن المؤلف

المؤلف الدكتور حسن محمد سليم له خبرة أكاديمية وعملية أكثر من أربعين عاما، قام خلالها بالتدريس وإعداد البحوث في الجامعات الأمريكية، واكتسب خبرة طويلة في مجال التمويل الدولي وتقييم المشروعات والتخطيط والتنمية الاقتصادية. عمل بالمكتب الاستشاري الدولي كيمونكس إنترناشونال في وظيفة كبير المستشارين. عمل قرابة اثني عشر عاما وكيلا أول بوزارة التعاون الدولي، رئيس للقطاع الأمريكي، وقطاع مكتب الوزير، والقطاع الأوروبي، وكذلك كان رئيسا لوفد مصر في إعادة الجدولة الثانية. عمل بصندوق أبو ظبي للإنماء قرابة ستة عشر عاما رأس خلالها العديد من بعثات الاستطلاع والتقييم والمتابعة في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، وشغل منصب مساعد المدير العام ثم المستشار العام للصندوق وعمل قبلها خبيرًا بمعهد التخطيط القومي بالقاهرة.

شارك في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية وله العديد من الأبحاث في مجال التمويل الدولي والعلاقات الدولية. حصل على العديد من شهادات التقدير من الجامعات والمؤسسات المصرية. شارك في أعمال التدريب في صندوق أبو ظبي ووزارة التعاون الدولي. والمؤلف حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة كولورادو – بولدر بالولايات المتحدة الأمريكية وعمل باحثًا بجامعة ييل بالولايات المتحدة الأمريكية. وللكاتب العديد من المؤلفات التي نشرت دوليا وعلى الأخص كتابه حول المساعدات الخارجية ودور مؤسسات التمويل، ماكميلان بلندن وسانت مارتن بريس بنيويورك عام ١٩٨٣ (باللغة الإنجليزية)،

كذلك دراسات في دور الصناديق العربية في تمويل المشروعات في الدول النامية والتكامل الاقتصادي وغيرها من الدراسات المنشورة في مجال التمويل الدولي. ومن أحدث مؤلفاته "المساعدات الأمريكية لمصر - خفايا مفاوضاتها والدروس المستفادة" عن مركز الأهرام للترجمة والنشر، صدر عام ٢٠٠٦، وكذلك "رحلة حول عالم المساعدات في مواجهة تحديات الفقر والتنمية" - العقبات والخبرات المكتسبة، عن دار إيجي مصر للطباعة والنشر، صدر عام ٢٠٠٧



المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة